



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي



كتاب سيبويه وأثره في اللغة العربية دراسة في التأسيس للقواعد النحوية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في الدراسات اللغوية .

إشراف الأستاذ

د. بن جلول مختار

إعداد الطالب

قلبازة يوسف

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة تيارت	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عرابي أحمد
مشرفاً ومقرراً	جامعة تيارت	أستاذ محاضر (أ)	د. بن جلول مختار
مشرفاً مساعداً	جامعة تيارت	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوهنوش فاطمة
عضواً ممتحناً	جامعة تيارت	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن شريف محمد
عضواً ممتحناً	م / ج أفلو	أستاذ محاضر (أ)	د. بوجمل حمزة
عضواً ممتحناً	جامعة البلدية 2	أستاذ محاضر (أ)	د. العصفورة بوتشنت

السنة الجامعية: 1442-1443 هـ / 2021-2022 م

قال تعالى:

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ

﴿بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾

المجادلة: 11

الإهداء

إلى والديّ الكريمين رحمهما الله رحمة واسعة
إلى زوجتي التي كابدت معي مشاق البحث
إلى إخواني وأخواتي
إلى كلّ محب لهذه اللغة الكريمة
أهدي هذا العمل

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الكريم وعلى آله وصحبه الطاهرين وبعد:
فإنّ كتاب سيبويه أقدم كتاب في النحو العربي وصل إلينا، فيه تنظير وتأسيس لقواعد اللغة العربية
وفيه استدلال على أحكامها، وتعليل لمختلف ظواهرها، وقد ضمنه صاحبه آراء شيوخه وآراء الرواد
من النحاة في شتى الظواهر اللغوية - الإفرادية والتركيبية - مع اجتهاداته الخاصة التي انفرد بها، فعُدَّ
بكل هذا كتاب العربية الأول.

والناظر فيه لتروعه صورة الكمال التي برز بها، وكمال التبويب الذي ظهر به، وتناسق
الصورة التي خرج عليها؛ إذ شمل جميع أبواب الصرف والنحو، وشيئا من أصول اللغة، ومعانيها، ولم
يشذ عنه إلا مسائل مفرقة وجد فيها المتأخر ضالته، وقال فيها مقالته، ووجد بها متنفسا يتنفس منه،
فما هو إلا شرح متنه، وإيضاح مبهمه، وتفصيل مجمله، واستدراك قيد أو شرط فيه، أو فهم كلام
مصنّفه وتوجيهه، أو اختصاره وتقريبه من الأذهان، أو إعادة صياغته، وسبك عبارته، وتبويب أبوابه
وترتيبها. حيث قال صاعد الأندلسي (ت 417هـ): "لا أعرف كتابا أُلّف في علم من العلوم قديمها
وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب:

- أحدها: المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك.

- والثاني: كتاب أرسطا طاليس في علم المنطق.

- والثالث: كتاب سيبويه البصري النحوي. فإنّ كلّ واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شيء
إلا ما لا خطر له."

وهذا الأخير قد كتب عنه، قديماً وحديثاً من الكثرة ما يصعب عدّه أو حصره، فقد تناوله
العلماء والباحثون على مرّ العصور بمزيد من البحث والدراسة والتحليل، سواء في ذلك مادته العلمية
التي تضمنها أو شواهدة بمختلف أنواعها وصورها أو المنهج الذي سار عليه في عرض مادته وتقديم
شواهدة وبناء قواعده، وشملت جوانب كثيرة منه بدءاً بالمصادر المعتمدة عند سيبويه كموارد اللغة إلى

الأصوات فالأبنية فالتركيب النحوية، فالشواهد القرآنية والشعرية فالتبويبات عنده، فالحدود، لتصل إلى تأثير سيبويه وكتابه في نحو اللغات الأخرى كالعبرية مثلاً، ولأن النحو صار في آخرته علم الإعراب وطلعت عليه معياريته وانفصلت عنه علوم كثيرة كعلم الأصوات، خلاف ما هو موجود في كتاب سيبويه.

لذا أردت، رغبةً مني في خدمة هذا العلم والتخصص في كتابه ودراسته وبيان أثر الكتاب على اللغة العربية بله غيرها من اللغات، وإظهار ومركزية سيبويه كمتعم وواضع الأسس للقواعد النحوية جمعاً وتخريجاً وضبطاً لها، وقع اختياري - بين مواضيع مقترحة - على هذا الموضوع واتخذ عنوان أطروحتي مصاغاً بعنوان:

" كتاب سيبويه وأثره في اللغة العربية - دراسة في التأسيس للقواعد النحوية - "

محاولاً الوصول إلى أهدافٍ لهذا البحث تلخص في: - مناقشة تأسيس القواعد النحوية قبل سيبويه ابتداءً بحدّها وموردّها، وذلك قبل تباين علوم اللغة عن بعضها، والإحاطة بنسخ الكتاب المختلفة بين شراح الكتاب حسب الترتيب الزمني لها (وفاة الشراح)

ثم مناقشة تأثير سيبويه بمن قبله من شيوخه أو من غيرهم، وإظهار تأثير سيبويه فيمن بعده من النحاة أساساً وغيرهم من مفسرين تبعاً، مع إظهار مركزية الكتاب في التطور النحوي بعد سيبويه لأحول في الأخير مناقشة معيارية النحو العربي من خلال كتاب سيبويه وربط ذلك بالدراسات الحدائية للغة.

وكان لا بد لي أن أحدد معالم هذا البحث بمجموعة من الإشكالات الضابطة أولها وأهمّها:

- هل لكتاب سيبويه الدور الرئيس في تأسيس القواعد النحوية؟ لتتفرع عنها إشكالات فرعية وهي:
- وما مدى تأثير سيبويه بمن قبله من شيوخه النحاة أو من غيرهم؟ - وهل نسخ الكتاب التي وصلت إلينا متفقة في مادتها وفي ترتيبها وفي تبويبها؟

- ثم كيف ظهر أثر سيبويه في المدارس النحوية بعده وهل غيّر الكتاب موارد بعض المدارس النحوية؟

- وكيف تأسست القواعد النحوية وما هي أهم المؤثرات فيها ونسبة الكتاب في ذلك؟

وأخيراً ما مدى صدق مقولة " أن النحو معياري " وذلك اعتماداً على ما ورد في الكتاب؟

للإجابة عن تلكم الإشكالات، اخترت منهاجاً يستمد ملامحه من طبيعة الموضوع وخصوصية جوانبه فاعتمدت على المنهج الوصفي مستعيناً بإجراءاته الإحصائية والتحليلية، وطعّمته بالمنهج التاريخي في سرد المسميات والمصطلحات ملتزماً بتسلسلها الزمني.

وكما سبق أن ذكرت فإنّ الدراسات حول سيبويه بلغت مبلغاً يصعب معه العدّ والإحصاء لكن لا بأس أن أشير إلى أهم الدراسات التي وقفت عليها متعلقة ببحثي أي ربط القاعدة النحوية بالكتاب وبسيبويه، فمنها "دراسات الحديثي خديجة وأهمها "أبنية الصرف في كتاب سيبويه"، "والشاهد وأصول النحو"، وأطروحة د.أمان الدين حتحات " الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه" من جامعة حلب سنة 1993م، وأطروحة د.فاطمة بوهنوش " القاعدة النحوية بين السماع والقياس" سنة 2013م، من جامعة سيدي بلعباس، وأطروحة د. صالح أبو صيني " القياس النحوي في كتاب سيبويه" وغيرها من الدراسات والمقالات.

وقد استعنت بعد الله، بعدة مصادر أنارت لي درب هذا البحث من أهمها: " الكتاب لسيبويه - بنسخة عبد السلام هارون، ونسخة البكاء العراقي، و " كتاب "الخصائص" لابن جني و" طبقات النحويين واللغويين" للزبيدي و "المزهر في علوم اللغة" والاقتراح " للسيوطي و "الإنصاف في مسائل الخلاف"، و "نزهة الألباء" لابن الأنباري، وغيرها.

أما المراجع والتي كان أهمها: " سيبويه إمام النحاة " للنجدي ناصف، ودراسات خديجة الحديثي حول سيبويه نحو: " الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الشاهد وأصول النحو، وغيرها و"المصطلح النحوي نشأته وتطوره" لمحمد عوض القوزي مع رسائل جامعية أهمها: القاعدة بين السماع والقياس لفاطمة بوهنوش من جامعة سيدي بلعباس بالجزائر، والاستدلال النحوي في كتاب

سيبويه لأمان الدين تحتات من جامعة حلب، بسوريا، والقياس النحوي في كتاب سيبويه لصالح أبو صيني من جامعة حلب كذلك، ورسالة الأصول في النحو العربي لعبد الحليم عبد الله، من جامعة حلب بسوريا.

إنّ مكانة الكتاب العلمية، وتردد القواعد النحوية بين السماع والقياس عند سيبويه هي التي حدّدت الخطة العلمية المتبعة فكانت في أربعة فصول تتقدمها مقدمة ومدخل وتعقبها خاتمة فيها أهم نتائج البحث. وفق المخطط التالي:

- مدخل: بعنوان ارهاصات الدرس اللغوي العربي

- الفصل الأول بعنوان: ترجمة سيبويه والتعريف بالكتاب وطبعاته وفيه:

المبحث الأول: ترجمة سيبويه.

المبحث الثاني: كتاب سيبويه.

المبحث الثالث: أثر الكتاب في حركة التأليف النحوي.

المبحث الرابع: مخطوطات الكتاب وطبعاته المعاصرة.

المبحث الخامس: أثر الفروق بين نسخ الكتاب

المبحث السادس: الطبعة المفترضة لكتاب سيبويه

- الفصل الثاني بعنوان: روافد التقعيد عند سيبويه وفيه:

توطئة: مصادر التقعيد عند النحاة

المبحث الأول: السماع عند النحاة، مفاهيم وحدود

المبحث الثاني: ضوابط الاستدلال بالسماع عند النحاة.

المبحث الثالث: الاستدلال بالسماع عند سيبويه.

المبحث الرابع: منهج سيبويه في الاحتجاج بالسمع.

المبحث الخامس: الأسس النظرية لتأصيل السماع عند سيبويه.

- الفصل الثالث بعنوان: حجية القياس عند سيبويه واستنباط القاعدة النحوية وفيه:

توطئة: حاجة النحاة إلى القياس.

المبحث الأول: ضرورة القياس لتعميم الاستقراء

المبحث الثاني: القياس عند نحاة البصرة قبل سيبويه

المبحث الثالث: القياس في كتاب سيبويه.

المبحث الرابع: ملامح القياس في كتاب سيبويه

المبحث الخامس: أنواع القياس في كتاب سيبويه.

المبحث السادس: امتزاج القياس بالتعليل وارتباطه به

- الفصل الرابع بعنوان: تأسيس القواعد النحوية عند سيبويه وفيه:

المبحث الأول: القاعدة النحوية عند سيبويه، حدود ومفاهيم.

المبحث الثاني: خصائص القاعدة النحوية وأنواعها.

المبحث الثالث: المنهج العام للتقعيد عند سيبويه.

المبحث الرابع: الخطوات الإجرائية للتقعيد عند سيبويه.

المبحث الخامس: الأصول العامة للتقعيد عند سيبويه.

- خاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

ومبلغ الرجاء أن أكون قد وفّقت في الإلمام بشتات هذا الموضوع الفضفاض أصلاً، لتعلقه بمدونة ثرية جداً من حيث المادة اللغوية، وليس من العرفان في شيء أن أختتم كلامي، دون الثناء على

أستاذي الفاضل الدكتور بن جلول مختار، الذي أعانني كثيراً، والذي لم يألُ جهداً في المتابعة وتقوم الاعوجاج، وتسديد الخطى حين تزل الأقدام، فقد كان الثور الذي أهتدي به كلما لفتني الظلمات، وقصرت في حداثة ولوجي مسالك العلم والبحث، إنه بحق الأستاذ النصح، والأخ الرحيم فجزاه الله عني وعن العلم وطلابه خير جزاء، وأثني بجميل الذكر والثناء على الأستاذة الدكتورة فاطمة بوهنوش فقد استفدت من كثير من توجيهاتها، بله أطروحتها التي مكنتني منها فأفادتني كثيراً، فجزاها الله خيراً ولا أنسى كذلك أعضاء مخبر الدراسات اللغوية بين التراث والحداثة بجامعة ابن خلدون، أخص بالذكر الأستاذ الدكتور عرابي أحمد فقد كان مثال الأب العطوف، والناصح الشفيق فجزاه الله عني كل خير، والأستاذ الدكتور بن شريف محمد فقد كان حقاً مثال المؤمن الناصح فجزاه الله كل خير.

ثم إني أوجه شكري وامتناني لأعضاء لجنة مناقشة هذه الأطروحة، على تجشمهم عناء دراستها وتقوم اعوجاجها، فلهم مني كل شكر.

ولا يسعني في الأخير إلا أن أتقدم بفائق الشكر والتقدير والعرفان لكل من كان له قدر أمثلة في إخراج هذا البحث إلى النور.
ونسأل الله أن يردنا إليه ردّاً جميلاً.

الطالب: قلبازة يوسف

تيارت يوم 2021/09/23

مدخل

إرهاصات الدرس اللغوي العربي

كانت معارف العرب في الجاهلية لا تكاد تتجاوز الشعر وحفظه، والخطب و الأمثال وروايتهم، وأخبار حروبهم وأيامهم والتفاخر بأنسابهم، وعندما جاء الإسلام وسَّع معارفهم وزادها بأفكار القرآن وتشريعاته، وما تضمنه من أحكام ومنهج وأصول وفروع، ومنذ نزول القرآن بدأت عناية المسلمين به تفسيراً وجمعاً وضبطاً ودراسة، وإذا تجاوزنا العمل الذي كان يقوم به الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته من تفسير الآيات وتوضيح أحكامها، وتيسير معانيها للمسلمين، يكون العمل المنسوب لابن عباس رضي الله عنه بجمع غريب القرآن أول ما وضع في مجال الدراسات اللغوية، لتتلاحق الدواوين والكتب حول القرآن وأحكامه وألفاظه، وكان اهتمامهم بجمع القرآن وضبط لفظه بإشارة من عمر بن الخطاب للخليفة الأول أبي بكر رضي الله عنهم، فجمع من جريد النخل وصدور المسلمين الجمع الأول، ليُتمَّ الجمع الثاني الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، فيوحد المصحف ويعممه على الأمصار حفظاً لكلام الله، ودرءاً لفتنة الاختلاف التي بدأت تظهر¹. ليكون القرآن العامل الجامع للأمة والذي سوف تنشأ في رحابه أغلب دراسات العرب اللغوية.

ومن أهم هذه العلوم الناشئة، علم النحو الذي عرفه العرب معرفة عملية قبل أن يعرفوه معرفة نظرية، عرفوا لغتهم منطوقة قبل أن يعرفوها معرفة نظر ودرس، بل إن الأعراب - وهم الذين استقرت النحاة لغتهم فيما بعد واتخذوا منها رافداً للتقعيد - كانوا بعيدين عن معرفة النحو واصطلاحاته حتى بعد وضع النحو وتعريفاته واستقرار ما تواضع عليه النحاة من المصطلحات²، روى الجاحظ عن الربيع بن عبد الرحمن السلمي أنه قال: قلت لأعرابي: أتهمز إسرائيل؟ قال: إني إذاً لرجل سوء، قلت: أفتَجَزُّ فلسطين؟ قال: إني إذاً لقوي³. فمن النص يتضح أن الأعرابي لم يفهم المعنى الاصطلاحي بل

¹ - الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، دار مكتبة الحياة، ط1 سنة 1400هـ -

1980م، بيروت لبنان، ص 50

² - العلة النحوية في النحو العربي نشأتها وتطورها، مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر، ط3، سنة 1401هـ - 1981م،

ص9

³ - البيان والتبيين، الجاحظ تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة ط4، دت، ج2ص220.

فهم المعنى اللغوي للفظ، وإن كان هذا وغيره من العرب يقيمون لغتهم على أتم الدقة والفصاحة، يعرفونها معرفة قائمة على الفطرة والسليقة،

إلا أن أجيالهم بعد الإسلام وتمصير المدن واختلاط أمم إسلامية بالعرب مخالطة اندماج في أمة واحدة، فسدت ألسنتهم وشاع اللحن بينهم، فدعت الحاجة إلى وضع أصول نظرية وقواعد تصون اللسان من الزلل، ولكن الذي لا نستطيع تحديده على وجه الدقة زمن وضع تلك القواعد والأصول الضابطة.

يقول أحمد أمين: "تاريخ النحو في منشته غامض كل الغموض، فإننا نرى فجأة كتاباً ضخماً هو كتاب سيويه، ولا نرى قبله ما يصح أن يكون نواة تبين ما هو سنة طبيعته من نشوء وارتقاء، وكل ما ذكره من هذا القبيل لا يشفي غليلاً"¹. وهنا نتفق مع الأستاذ أحمد أمين أنه من غير المعقول أن يظهر فجأة كتاب في النحو سمي (قرآن النحو) دون أن تسبقه مؤلفات أو أبحاث تمهد له وتكون أصولاً له، بل يؤكد الترتيب المنهجي للكتاب أن هناك أبحاثاً وكتبا قد اعتمد عليها سيويه في كتابه، والغموض الذي تكلم عليه الأستاذ أحمد أمين إنما أوني من قبل ضياع حلقات هامة من آثار النحو الأولى وأخبارها. فقد ذكر المؤرخون أن كتبا سبقت كتاب سيويه من مثل (الجمل) للخليل بن أحمد الفراهيدي أستاذ سيويه، وكتابي (الجامع) و(الإكمال) لعيسى بن عمر، ولكنها لم تصل إلينا حاشا كتاب (الجمل في النحو)² للخليل، ولا يعني ذلك البتة أنها غير موجودة، فظهور مصنف كالكتاب يدل عليها ولا بد،

والمؤرخون متفقون أن العرب في درس لغتهم متأخرون زمنياً عن كثير من الأمم التي تجاورهم أو اتصلوا بها على نحو من الأنحاء، إذ قد عرف عن الهنود واليونانيين السابق في ذلك فتناولوا الجوانب

¹ - ضحى الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، ط2 بيروت لبنان، ج2 ص285.

² - قام بتحقيق نسخة منه وطبعه الدكتور فخر الدين قباوة المصري، ولكن ظهرت دراسات بعده تؤكد أن المطبوع إنما هو لابن شقير البغدادي، ينظر في ذلك بحث " أثر انتحال المؤلفات النحوية في سيرة كتاب سيويه " للدكتور صالح كاظم عجيل على، منشور بمجلة دواة، العدد 17.

الصوتية والنحوية والدلالية في لغاتهم، والعرب قد اتصلوا بهذه الأمم زمن فتوحاتهم، الأمر الذي حدا ببعض الدارسين المحدثين من مستشرقين وعرب إلى القول بأن البحث اللغوي العربي كان خاضعا للتأثير الأجنبي، مرجحين التأثير اليوناني الذي أخذ طريقه إلى النحو العربي عن طريق النحو السرياني، وبعضهم يقول بوجود تأثير هندي على عروض الخليل ونحو سيبويه، متخذين من المقارنة بين القواعد دليلا على التأثير، ولكن هذا القول الخطير يفتقر إلى الدلائل الكافية، فليس كل تشابه بين لغتين يعني بالضرورة تأثر أحدهما بالآخرى، ثم إن النحاة واللغويين خاصة البصريين انطلقوا من مبدأ السماع وحصر لغات العرب فالخليل بن أحمد الفراهيدي انطلق وهو يؤسس علم العروض وبعض قواعد الصرف والنحو من الإمكان الذهني الذي ينطلق ابتداء من واقع لغوي، ليعود إليه بعد عملية ذهنية حاصرة للفروض والتقسيم مستبعدا ما لم بعضه هذا الواقع اللغوي ممثلا في سماع القبائل العربية التي احتج بلغاتها¹.

بيد أن كثيرا من المؤرخين القدامى وبعض المحدثين يؤكدون أن البحث اللغوي عند العرب أصيل، وأنه نتاج العقلية العربية المحضة، إلا أن المصادر القديمة التي تتحدث عن هذه النشأة تتضارب بينها تضاربا شديدا، يقول بروكلمان: "إن أوائل علم اللغة العربية ستبقى دائما محوطة بالغموض والظلام، لأنه لا يكاد يُنتظر أن يكشف النقاب عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها"². يقول محمد بن سلام الجمحي: "كان أول من أسس العربية وأهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي حين اضطرب كلام العرب وغلبت السليقية، ولم تكن نحوية، فكان سراة الناس يلحنون وجوه الناس"³.

¹ - سيبويه مؤسس للنحو العربي أم مصنف له؟، د. سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة الحجة العدد الأول (ربيع الأول-1436هـ - يناير 2015م) ص15.

² - تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان ترجمة عبد الحليم النجار، طبعة 1، سنة 1961م، دار المعارف، القاهرة مصر، ج2 ص128.

³ - طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيقي محمود شاكر، ط1 مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ج1ص14.

يقول أبو الطيب عبد الواحد بن علي: "واعلم أنّ أول ما اختل من كلام العرب، وأحوج إلى التعلم الإعراب؛ لأن اللحن ظهر في الموالي والمتعربين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم¹ .

ولهذه الأسباب دعت الحاجة إلى وضع القواعد التي تصون اللسان من اللحن، وتحفظ القرآن من آثاره الفاسدة، طبعاً لم تكن هي فقط الأسباب عينها، بل كانت هناك بواعث أخرى أهمها العامل الديني، ففهم القرآن والتعرف على أسرارها كانت مبتغى كل مسلم، وأكثر علمٍ لصوقاً بهذه الغاية هو علم النحو، مع الأخذ بالاعتبار نشأة العلوم الإسلامية التي كانت تكاملية، فالفقه والتفسير وعلم الأصول في حاجة إلى النحو، إضافة إلى حرص أولى الأمر على تعليم المسلمين من غير العرب العربية كآته بما اصطُح عليه اليوم بالأمن اللغوي، كلُّ هذه الأسباب دعت إلى وضع القواعد التي تمثل العربية الصحيحة وتحفظها من أيّ شائبة.

وهكذا بدأ علم النحو صغيراً في مباحثه شأن كل كائن في بداياته الأولى، فدوّن أبو الأسود منه ما أدركه عقله ونفذ إليه تفكيره، ابتداءً من نفسه هو أو إشارة من سواه، فقد ذكرت طائفة من الرواة أنه فعل ذلك بإشارة من الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه²، على اختلاف بين المؤرخين ليس هذا محل بحثه، فكانت هذه النهضة المباركة. وكان لأبي الأسود الفضل في وضع البذرة الأولى، فازدهر على مر الزمان بإضافة اللاحق للسابق، فلم تطل عليه الأيام حتى استوى ركننا باذخا، خلاف لقية العلوم التي نشأت معه، لعل الأمر في ذلك يعود إلى السرعة وحاجة العرب إلى علم يصون لغتهم.

أخذ علم النحو بعد هذا في تطور وفق مراحل تختلف من مرحلة إلى أخرى، فكانت الأولى والتي يمكننا أن نسميها مرحلة الولادة الأولى، حيث استأثرت بها مدينة البصرة صاحبة الفضل في

¹ - مراتب النحويين البصريين، أبو الطيب عبد الواحد بن علي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د ت، دار نُهضة مصر، ص 23

² - الدراسات اللغوية عند العرب، محمد آل ياسين، ص 54.

وضعه وتعهده في نشأته -والكوفة حينذاك منصرفة بانشغالها برواية النوادر والأشعار- زهاء قرن من الزمان¹.

وقد أشار العلماء إلى أسبقية البصرة في العناية باللغة، قال محمد بن سلام الجُمحي: " وكان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب عناية"²، وكذلك أشار ابن النديم إلى تقدم البصريين على الكوفيين في فهرسته، قائلاً: " و إنما قدمت البصرة أولاً، لأنّ علم العربية عنهم أخذ"³، وقد وجدت في هذه المرحلة طبقتان من النحاة البصريين الأولى ممثلة في: أبي الأسود وتلاميذه، وخير ما توصف به هذه الطبقة أنّها تعتمد على الملاحظات في إعراب الكلمات، حيث كان اهتمامهم بمحاربة اللحن في قراءة القرآن، وذلك باختراع الحركات الإعرابية من خلال "النقط" أو ما يسمى بـ "نقط الإعراب" على يد أستاذ هذه المرحلة أبي الأسود الدؤلي، ومحاربة التصحيف بابتكار نقط الإعجام للفرقة بين الحروف المتشابهة على يد نصر بن عاصم⁴.

وقد ذهب أحد الباحثين - وهو الدكتور عبد الله الخثران - في كتابه تطور الدرس النحوي " أنّ معظم الروايات لم تذكر نشاطاً نحوياً نظرياً لرجال تلك الطبقة، وأنّه لم يصلنا شيء من الآراء النحوية منسوباً لأبي الأسود أو لتلميذٍ من تلامذته، فمعظم النصوص التي وصلتنا تعرّفنا أنه لم يكن قبل عبد الله بن أبي إسحاق شيء من البحث النحوي"⁵. ولكن هذه مغالاة في النفي لأنّ الثابت أن أبا الأسود وضع باب التعجب، وهذا نشاط نحوي ولا ريب، وإن لم يكن بالقدر الكافي، ولكنّ لماذا لم يكن قبل ابن أبي إسحاق شيء من البحث النحوي باستثناء أبي الأسود؟

¹ - دروس في النحو العربي وتطبيقاته، زين كامل الخوص، ط1، الناشر مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، مصر سنة 1987م، ص09.

² - طبقات فحول الشعراء، الجُمحي، ج1ص12

³ - الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق النديم الوراق البغدادي (ت385هـ) مطبعة الاستقامة القاهرة ص 102.

⁴ - اختلاف المدارس النحوية وأثره في تقعيد النحو، جمال محمد سعيد حمد، رسالة دكتوراه من كلية التربية قسم اللغة العربية، جامعة الخرطوم، سنة1427هـ-2006م نسخة مرقونة، ص 24.

⁵ - مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله بن أحمد الخثران، ط1 دار المعرفة الجامعية الإسكندرية مصر سنة 1413هـ-1993م، ص71.

لعلّ الجواب الأقرب هو أنّ كلّ الذين سبقوا ابن أبي إسحاق كانوا قراء للقرآن يرؤونه ويهتمون بقراءاته المتعددة، فلم يكن البحث النحوي مهماً كما صار فيمن بعدهم، إضافة إلى أن الفساد اللغوي لم يستفحل بعد. لذا نجد هنا بعض المباحث النحوية في شكل خلافات بين تلاميذ أبي الأسود، فمنها ما انتقده عبد الرحمن بن هرمز على يحيى بن يعمر في قراءته (حكّم) بالرفع من قوله تعالى: "أفحكّم الجاهلية ييغون"¹، فقال عبد الرحمن: "لا أعرف في العربية أفحكّم وقرأ بالنصب"².

ومن المناقشات والاختلافات القليلة نذكر ما ذكره أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي في كتابه "طبقات اللغويين والنحويين"، والوزير أبو الحسن القفطي عن خالد الحذاء أنه قال: سألت نصر بن عاصم كيف تقرأ "قل هو الله أحد الله الصمد"؟؟ فلم ينوّن، فأخبرته أن عروة بن الزبير بن العوام ينوّن، فقال: "بئس ما قال، وهو للبئس أهل، فأخبرت عبد الله بن أبي إسحاق عن قول نصر بن عاصم، فما زال يقرأ بها حتى مات"³.

فهذه المناقشات والاختلافات القليلة لا تخرج عن كونها ملاحظات ذهنية عمادها الإعراب والإقراء، وهي من جنس الملاحظات التي سبقت نشأة النحو العربي، فكان عملهم محاولة الوصول إلى بعض المسائل عن طريق ملاحظات عن مفردات القرآن الكريم وقراءاته، وعن طريق بعض النصوص التي أحاطت بها ذكراهم وثقافتهم الخاصة مما حولهم من قراءات وسماع، لأنّ القراءة القرآنية تستحث من المسائل ما لا قبل لجميع الناس به يومئذ، وخير ما يوصف به نحوهم هو أنّه نحو تطبيقي أو وظيفي، وليس نظرياً، وقد طبقوه في قراءاتهم للقرآن الكريم⁴.

ثم جاءت الطبقة الثانية، والتي تعتبر أكثر نشاطاً من الأولى، ونحاتها كانوا أكثر استكشافاً للظواهر اللغوية والنحوية، وذلك باستخلاصها من النصوص المروية، ثم جمعها وتصنيفها وتأصيلها،

¹ - سورة المائدة: 50.

² - المحتسب في تثبيت وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي وآخرون، طبعة لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، سنة 1386هـ. ج1 ص211.

³ - إنباه الرواة، القفطي، ج3 ص344.

⁴ - مراحل تطور الدرس النحوي، الخثران، ص75.

والبحث عن عللها وأسرارها واستنباط الأحكام والقواعد العامة التي تحكمها، مما يجعلنا نسمي هذه المرحلة من مراحل الدرس النحوي بـ "مرحلة التأسيس وبناء القواعد والأصول"¹.

ومن أبرز رجال هذه المرحلة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة 117هـ، وعيسى بن عمر المتوفى سنة 149هـ، وأبو عمرو بن العلاء المازني التميمي إمام أهل البصرة في القراءة والنحو المتوفى سنة 154هـ، ومن أبرز الأصول التي ظهرت على أيدي أولئك العباقرة من النحاة واللغويين فكرتا السماع والقياس، وكان السابق إلى فكرة القياس ابن أبي إسحاق الحضرمي الذي وصفته المصادر بأنه: "أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل"²، "وكان أشدّ تحرياً للقياس"³، ولا غرو أن يكون هو أول من فرّع النحو وقاسه، إذ القوم حينذاك عنوا باللغة من حيث جمعها، وفهم غريبها، والإحاطة بلهجاتها، بينما مهّد هو إلى قيام منهج لغوي يقوم على استنباط الأحكام النحوية من الظواهر اللغوية المطردة، فقد كان شديد التمسك بالقياس النحوي كثيرا ما يخطئ الشعراء الذين يخرجون عن القواعد المطردة، ولا أدل على ذلك من المشادة التي جرت بينه وبين الفرزدق، فقد روي أنّ الفرزدق حضر مجلس عبد الله بن أبي إسحاق، فقال له: "كيف تنشُد هذا البيت؟

وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ كُنَا فَكَانَتَا فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ

فأنشد الفرزدق هكذا (فعولان) فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت (فعولين) فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبّح لسبّحتُ - ونهض - فلم يعرف أحدًا في المجلس قوله، فقال ابن أبي إسحاق: لو قال (فعولين) لأنّ أخبر أنّ الله خلقهما وأمرهما، ولكنّه أراد أنّهما تفعلان ما تفعّل الخمر⁴.

¹ - المرجع السابق ص 76.

² - طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار المعارف مصر، ص31.

³ - أخبار النحويين البصريين، ص43

⁴ - مجالس العلماء، المجلس (38) أبو القاسم بن أبي إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، د ط، الكويت، سنة

1962م، ص 285.

في حالة الرفع يكون المراد أنّ الله سبحانه قال للعينين كونا، وأتخما تفعلان بالألّباب ما تفعّل الخمر، فالفعل (كان) حينئذٍ تام بمعنى الوجود، وتكون (فعلولان) صفة للعينين. أمّا إذا أراد أنّ الله خلقهما وأمرهما أن تفعلان بالألّباب ما تفعّل الخمر فلا بدّ حينئذٍ من نصب (فعلولين)¹.

كما روي أن الفرزدق أنشد قائلاً:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحِتًا أَوْ مُجَلَّفًا²

فسأله ابن أبي اسحاق: بما رفعت (مجلّف)؟ فقال الفرزدق: بما يسوؤك وينوؤك، وقد قيل أنّه قال له: عليّ أن أقولَ وعليكم أن تحتجوا³.

وقد ردّ ابن أبي إسحاق البيت ولحنه فيه، حيث قال: "إنّه عطف المرفوع (مجلّف) على المنصوب (مُسْحِتًا)، وذلك لم يكن اعتباطاً فهو يرى أنّها معطوفة على ما قبلها وهو منصوب، فمن باب أولى أن تنصب.

فمن الواضح من هذه المحاورّة وغيرها مدى احتكامه إلى القياس، وما ينبغي للقاعدة من الاطراد، بحيث لا يجوز للشاعر - مهما كان فصيحاً - أن يخرج عليها، وقد روى عنه سيبويه في كتابه أربع مرّات.

ولكن هذه المنهجية في اطراد القاعدة والأخذ بالقياس، لم تكن في كل رجال تلك المرحلة، فمنهم من تمسك بجانب السماع، والاعتداد به ومن هؤلاء أبو عمرو بن العلاء الذي قال عنه ابن سلام الجمحي في معرض المقارنة بينه وبين ابن أبي إسحاق: "إنّ ابن أبي إسحاق أشدّ تجريداً للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريب ألفاظها"⁴، وقال عنه يونس بن

¹ - مراحل تطور الدرس النحوي، الخثران، ص78.

² - ديوان الفرزدق، ص213، وانظر "الشعر والشعراء" ابن قتيبة ص289.

³ - الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط1 دار المعارف القاهرة سنة 1966م، ج1ص89.

⁴ - طبقات فحول الشعراء، الجمحي، ج1ص14.

حبيب: " كان أبو عمرو يسلم للعرب ولا يطعن عليها "¹. وكان أكثر أخذه عن أعراب أدركوا الجاهلية، أو عن أشياخ العرب، وكان إذا شك في فصاحة الأعرابي امتحنه ليعرف فصاحته²، وذكر الأصمعي أنه لم يسمعه احتج ببيت إسلامي³. فهو بذلك يعدّ من أوائل الذين اهتموا بالتقسيم الزماني والمكاني في عملية الاستقراء الذي طبقه البصريون المتأخرون في قبول النصوص أو رفضها في الاستدلال⁴. وقد روى عنه سيبويه في كتابه (44) مرة،

ومن رجال هذه المرحلة عيسى بن عمر الثقفي (149هـ) والذي قال عنه الأنباري: " وكان ثقةً عالماً بالعربية والنحو والقراءة، وقراءته مشهورة، وكان فصيحاً يتقعر في كلامه، ويعدل عن سهل الألفاظ إلى الوحشي الغريب "⁵، وهو من مقدمي نحاة البصرة، وعنه أخذ الخليل بن أحمد الفراهيدي وله قراءات منها أنه كان يقرأ: "يَلَيْتَنَا نُرْدُ وَلَا نُكْذِبُ بآيات رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ " بنصب (نكون)، وكان يقول: إذا اختلف العرب نُزِعَ إلى النصب، وكان يقرأ: " والزانية والزاني " و " السارق والسارقة " و " هؤلاء بناتي هُنَّ أظهر لكم "⁶. ويذكر الرواة أنه وضع رسائل ومصنفات في النحو اشتهر منها مصنفان هما: الجامع والإكمال، ويذكرون أن الخليل أنشد بيتين هما:

بَطَّلَ النَّحْوُ جَمِيعًا كُلَّهُ غَيْرَ مَا أَحَدَّثَ عِيسَى بْنِ عَمَرَ
ذَاكَ إِكْمَالٌ وَهَذَا جَامِعٌ فَهُمَا لِلنَّاسِ شَمْسٌ وَقَمَرٌ⁷

¹ - طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ص 30.

² - نزهة الألباء، الأنباري ص 32.

³ - إنباه الرواة، القفطي ج 4 ص 133.

⁴ - اختلاف المدارس النحوية وأثره في تقعيد النحو العربي، باكر، ص 28.

⁵ - نزهة الألباء، الأنباري، ص 21-23.

⁶ - طبقات فحول الشعراء، الجمحي ج 1 ص 20-21.

⁷ - الفهرست، ابن النديم ص 66.

ولم يعرف ابن النديم من هذين الكتّابين إلا اسمهما¹، وقال السيرافي: وهذان الكتابان ما وقعا إلينا، ولا رأيت أحداً يذكر أنه رآهما²

وقد روى عنه سيبويه في كتابه (22) مرة³، ومن ذلك: "وكان عيسى يقول: أُدْخِلُوا الْأَوَّلُ فالأوّل؛ لأن معناه ليدخل الأوّل فحمله على المعنى"⁴.

لتلي هذه المرحلة، مرحلة ثانية كانت أشدّ تعقيداً وتأصيلاً ونمواً للنحو، وهو طور بصري كوفي ابتداءً بالخليل بن أحمد الفراهيدي البصري إذ البصرة سابقة السبق، ولكنها اشتركت فيه مع الكوفة، فالبصرة ممثلة بشيخها الفراهيدي أحد عباقرة التاريخ كما قال بروكلمان عنه، والكوفة ممثلة في شيخها أبي جعفر الرؤاسي، ويمثل هذا الدور دور المنافسة بينهما للظفر بشرف هذا فن النحو، الذي وثب بتنافسهما وثبة قوية، مع الأخذ بالاعتبار أن النحو هنا بالمفهوم الأعم، يشمل مباحث الصرف أيضاً، خاصة أن مباحث رجال الطور السابق كانت تدور حول أواخر الكلمات بمعنى الإعراب، بينما اتجه رجال هذه المرحلة إلى مراعاة الأبنية أيضاً، وحاولوا صون الكلام عن اللحن، ومنذ ذلك الوقت ظهرت مباحث الصرف في طيّ كتب النحو، وعمّ الأمرين اسم النحو ابتداءً⁵.

وقد تميز رجال هذه المرحلة بنشاط شديد وتعصب كبير كالخليل ويونس بن حبيب، لا سيما في استخراج القواعد واعتبار الأصول، وربما كان الباعث على ذلك شدة التنافس بين البصرة والكوفة، ذلك التنافس الذي يغلب عليه التعصب في أحيان كثيرة، والذي ساعد عليه ونمّاه التعصب السياسي بين البلدين⁶. وظهر في هذه المرحلة ما يسمى بالخلاف النحوي سواء في أصول النحو، ومدى اعتبار حجية مادة التقعيد، وهي اللغة المسموعة، أو في آليات التحليل والاستنباط، أو في القواعد الضابطة

¹ - الفهرست، ابن النديم، ص 66.

² - أخبار النحويين البصريين السيرافي ص 25.

³ - كتاب سيبويه مادته ومنهجه، محمد حسن عبد العزيز، ص 37.

⁴ - الكتاب، سيبويه، طبعة عبد السلام هارون، ج 1 ص 398.

⁵ - دروس في النحو وتطبيقاته، زين كمال الخوص، ص 10.

⁶ - اختلاف المدارس النحوية وأثره، جمال محمد سعيد حمد، ص 30.

للمعاملات اللغوية العربية، ومما يمثل به هنا؛ أنّ البصريين يقفون عند الشواهد الموثوق بصحتها، الكثيرة النظائر؛ لذا كانت أقيستهم وقواعدهم أقرب للصحة، وكانوا يؤولون ما خالف تلك القواعد، ويحكمون عليه بأنه شاذ أو ممنوع، لذا كثر عندهم ما قلّ عند الكوفيين من التأويل وبالحكم بالشذوذ والضرورات. "بينما نجد أنّ رأي الكوفيين احترام كل ما جاء عن العرب ولو كان شاذاً، فكانوا بذلك أكثر خضوعاً للغة العرب، فهم يعتمدون على الشعر المصوغ المنسوب لغير قائله، دون أن يعنوا بالتمحيص، ويكتفون بالشاهد الواحد لينبؤوا عليه الحكم ويستنبطوا القاعدة"¹.

من رجال في هذه المرحلة الذي برز بشكل ملفت للنظر الخليل بن أحمد الفراهيدي، يقول عنه الأنباري: "سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه، وكان من تلامذة أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه" ثم يقول: "وكان رحمه الله من الزهاد في الدنيا المعرضين عنها، ويحكي عنه أنه قال: إن لم تكن هذه الطائفة - ويقصد أهل العلم - أولياء لله فليس لله ولي، وكان النضر بن شميل يقول: أكلت الدنيا بعلم الخليل وكتبه وهو في خُصٍّ لا يُشعرُ به"².

ويقول عنه بروكلمان: "والخليل بن أحمد هو المؤسس الحقيقي لعلم النحو العربي الذي وضعه سيبويه في كتابه بعد أن تلقاه عنه وتعلمه عليه.. ولا خلاف بين العلماء على أنّ الخليل أيضاً مبتكر علم العروض، فقد وضع جميع مصطلحاته ماعدا القصيد والرجز والسجع والخطب والروي والقافية والمصرع والبيت، كما أنّه أوّل من شرع في جمع كنز اللغة العربية كلّها في كتاب كبير، ويبدو حقاً كذلك أنّه ابتكر شكل الحروف وعلامات القراءة استناداً إلى نماذج سريانية. فليس مبالغة أن يقال عنه: إنّ الخليل من أذكىء التاريخ وعباقرة العلماء صنع للعربية كثيراً وآتاها من الفضل ما لم يؤثها أحد من العلماء"³.

¹ - القواعد النحوية مادتها وطريقتهما، عبد الحميد حسن، ط1، مطبعة دار العلوم القاهرة سنة 1946م، ص 75.

² - زهة الألبا، الأنباري ص 45-47.

³ - تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان ج2 ص 131.

ويقول السيرافي: " وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل، وكل ما قاله سيبويه " وسألته " أو " قال " من غير أن يذكر قائله فهو الخليل"¹، وجملة ما روى عنه في الكتاب (522) مرة - كما ذكر الأستاذ علي النجدي² - وهو قدر لم يرو مثله ولا قريباً منه عن أحد من أساتذته، إذ أنه روى عن يونس بن حبيب البصري (200) مرة في كتابه.

ليسطع في سماء البصرة نجم بعد الخليل بن أحمد، وكان هذا النجم سيبويه الذي أبدع في كتابه على مثال لم يسبق إليه، ولم يدع للمتأخرين استدراكاً عليه إلا نزرأً يسيراً، " وكان يعاصر الطبقة الثانية من الكوفيين بزعامه الكسائي الذي بذل كل طاقته حتى أخرج مؤلفات استفادت منه الكوفة، واستطاع أن يشكل جبهة قوية من الكوفيين ثبتت أمام الجبهة البصرية ووقفت منها موقف الند للند"³.

وقد زهيت مدرسة البصرة بكتابها الأشهر كتاب سيبويه الذي حوى قواعد العربية كاملة موفورة الأمثلة والشواهد، وصار الكتاب هو الأصل وما سواه فرع، حتى عند الكوفيين فقد قرأه أعلامهم كالكسائي والفراء، وإن لم تدع العصبية لهم مجالاً لذكر الإفادة منه صراحة، وليس غريباً أن يدور أعلام البصرة كلهم في إطار هذا الكتاب بدءاً بالأخفش والجرمي والمازني، إلى المبرد شيخ الطبقة السابعة من البصريين⁴، إذ صار الكتاب في النحو كمعجم العين في اللغة للخليل بن أحمد، استغنى عن غيره وانتظم كل من جاء بعده فيه، فهذا المبرد يقول: " لم يُعمل كتابٌ في علم من العلوم مثل سيبويه، وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم الأخرى مضطرة إلى غيرها وكتاب سيبويه لا يحتاج في فهمه إلى غيره "⁵.

¹ - أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ص31.

² - سيبويه إمام النحاة، النجدي ص 91.

³ - دروس في النحو وتطبيقاته، الخوص ص11.

⁴ - كتاب سيبويه، مادته ومنهجه، محمد حسن عبد العزيز، ص40.

⁵ - خزانة الأدب ولبّ لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، دار صادر، ط1، بيروت، د.ت، ج1 ص179.

فلم يكن في نظر العلماء كتاب جمع لكلام العرب بل كتاب نظر وتفسير لهذا الكلام و" المراد بالنظر والتفسير الارتقاء من حفظ النص إلى فقهه والانتقال من إيراد النص إلى الكلام فيه "1، وقد تحدث ابن جني عن انتظام النحاة في سلك الكتاب من بعده، لأنه جمع مادة ضخمة وابتكر نظرية، ووضعها جديدا في جمع المادة وتصنيفها، فقال: " حطب بكتابه - وهو ألف ورقة - علماً مبتكراً ووضعها متجاوزاً لما يُسمع ويُرى قلماً تسندُ إليه حكاية أو توصلُ به روايةٌ إلا الشاذ الفذ الذي لا حفل به ولا قدر.. "2.

لقد كان الكتاب نصاً نحويًا متميزًا تحكمه قوانين النظم والصياغة حتى استحق أن يكون متنا مقدماً يأتّم به من جاء بعده من النحويين، ليس في المادة المسموعة فحسب، بل في طريقة التحليل والاستنباط والتفصيل. لقد بذل سبويه في ذلك جهداً لا يقدره إلا من تعرض بالنظر الفاحص للكتاب، فقد قدّم النحو في شكل أبواب شاملة وأفكار رئيسة لا يكاد يعوزها في كثير منها إلا استخلاص القاعدة واستنتاج الضابط بلفظه الذي صاغه به من بعده، مبرزاً في كل ذلك الصلة بين " النظريات النحوية والاستعمالات اللغوية، فيجمعها ويصنفها ثم يعيد عرضها جملة أو آحاداً وينظر فيها تصعيداً وتصويبا، يحلل التراكيب، فيقدر المضمّر ويوجه المعنى المراد"3، وفي ثنايا ذلك يقيس ويذكر ما سمعه، فيصحح لفظاً أو تركيباً ويضعف آخر حسب ما استقرأه من صحيح سماعه.

يعتبر الكتاب نبعا ورافدا ثريا " يرده البلاغي فيجد فيه تقسيم الكلام، كما يجد فيه الحديث عن الإيجاز والحذف وغيرها فقد وجد فيه الجرجاني مادة ضخمة لكثير من آرائه بله احتذى الأمثلة نفسها، ويرده الناقد والأديب ليعرف مل يحتمله الشعر مثلا من ضرورات كصرف ما لا ينصرف، أو إشباع الحركة ليستقيم الوزن، أو فك مدغم أو تضعيف حرف إلى غير ذلك"4.

¹ - الأساس المعري للغويات العربية، عبد الرحمن بودرع، منشورات نادي الكتاب، ط1 تطوان المغرب، سنة 2000م ص75.

² - الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني تح: علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر، ط2 سنة 1986م ج3 ص312.

³ - المصطلح النحوي، عوض حمد القوزي، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، ط1، سنة 1983 ص123.

⁴ - المصطلح النحوي، القوزي، ص 124.

لذا فإن الكتاب بحق هو المنطلق لدراسة تاريخ النحو العربي والمقياس الذي به تُقَوَّمُ طريقة التحليل اللغوي في بدايتها، ويضبط تطوّر المفاهيم النحويّة.

الفصل الأول

ترجمة سيبويه والتعريف بالكتاب وطبعاته

المبحث الأول: ترجمة سيبويه.

المبحث الثاني: كتاب سيبويه.

المبحث الثالث: أثر الكتاب في حركة التأليف النحوي.

المبحث الرابع: مخطوطات الكتاب وطبعاته المعاصرة.

المبحث الخامس: أثر الفروق بين نسخ الكتاب

المبحث السادس: الطبعة المفترضة لكتاب سيبويه

المبحث الأول: ترجمة سيبويه

1- اسمه ونسبه:

هو عمرو بن عثمان بن قنبر، ويكنى أبا بشر، وقيل أبا الحسن، وقيل أبا عثمان، ولكن أشهرها أبو بشر الملقب بسيبويه مولى ابن الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن خالد بن مالك بن أدد، ومولى آل الربيع بن زياد الحارثي.

فسيبويه عربي الولاء، مولى بني الحارث، فارسي الأصل، أبوه عثمان، وجده قنبر أو قنبر أو قنبر كما سيأتي، واسمه عمرو، وهذه الأسماء أي؛ عمرا، وعثمان، وبشرا، أورد "علي النجدي ناصف" تساؤلا عن سر التسمي بها وهي أسماء أموية¹ فهل كان التسمي بها عفوا لا قصدا؟ حقا إنه لأمر يدعو إلى التساؤل في بلد كالبصرة التي اشتهرت بنصب العداء لبني أمية!

لقد علل علي النجدي ناصف هذا الأمر بأنه "ظاهرة من ظواهر الرغبة في التقرب والزلفى إلى الدولة القائمة، كدأب الأقليات مع الأكثريات، والمغلوبين مع الغالبين، أو من ظواهر الرغبة في التودد والمسالمة للدولة العربية التي غلبت عليها العصبية القومية، وعرفت بإيثار العرب، والانتصار لها"²، ثم ذهب إلى أن آل سيبويه حين اختاروا هذه الأسماء والدولة الأموية في ذهاب وتصدع من أمرها، وقيام دولة بني العباس، لم يكونوا موفقين في اختيار هذه الأسماء.

هذا التعليل من "علي النجدي ناصف" يبدو غير مقبول لأن الزمن الذي عاش فيه سيبويه كما قال هو زمن انتقال الملك من قوم إلى آخرين، ولا يمكن لأي شخص غير مقرب من هؤلاء أو أولئك أن يغامر بالارتباط والزلفى إلى المتصارعين على الملك وآل سيبويه كانوا ناسا من عامة الناس لا يهتمون بانتصار فلان أو علان ، ثم كأني بالنجدي يحاكم ذلك الزمن بزمن طائفية الأسماء الذي ظهر فيما بعد مع الفرق و الطوائف؟! ، الأمر في زمن سيبويه مختلف تماما، فهذه الأسماء - بشرا وعثمان وقنبر - على الأقل لم تكن أسماء قوم أو طائفة مخصوصة بل أسماء إسلامية، ولا يمكن ادعاء خلاف

¹ - سيبويه إمام النحاة، على النجدي ناصف، الناشر عالم الكتب، ط2، القاهرة، مصر، سنة 1979 م، ص 73.

² - سيبويه إمام النحاة، ص 73.

ذلك إلا بإجراء استقصاء وإحصاء لأسماء الموالين والمتعاونين مع بني أمية أو غيرهم ، لنقول ما قال النجدي و هذا ما لا يمكن فعله!

أمّ سيبويه فارسية الأصل، لم تحفل المصادر باسمها ولا بأخبارها، سوى أنها هي التي لقبت ابنها بسيبويه عندما كانت تراقصه وهو صغير¹، قد "هجاه بشار بن برد بأمه الفارسية قائلاً:

أَسِيبُويَه يَا ابْنَ الْفَارِسِيَّةِ مَا الَّذِي تَحَدَّثْتَ عَنِ سَتْمِي وَمَا كُنْتَ تَنْبِذُ
أَظَلَّتْ تُغْنِي سَادِرًا فِي مَسَاءَتِي وَأُمُّكَ بِالْمِصْرَيْنِ تُعْطِي وَتَأْخُذُ²

وأما جدّه فقنبر، " فضبطه "الدار قطني" بفتح القاف، وسكون النون، وفتح الباء، أي قنبر، وجاء على هذا الوزن في قول الزمخشري يرثي سيبويه:

أَلَا صَلَّى إِلَاهَهُ صَلَاةَ صِدْقٍ عَلَى عَمْرُو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَنْبَرٍ
فَإِنَّ كِتَابَهُ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ بَنُو قَلَمٍ وَلَا أَبْنَاءُ مَنْبَرٍ³

وضبطه الزبيدي في تاج العروس بضم ثم بفتح فسكون أي قنبر⁴.

2- لقبه:

سيبويه، ضُبط على شكلين: الأول بكسر السين المهملة وسكون الياء المثناة التحتية وفتح الباء الموحدة وفتح الواو وسكون الياء المثناة التحتية فهاء مكسورة " سِيبُويَه"، اسم فارسي معناه رائحة التفاح كما ذُكر، والثاني بكسر السين وسكون الياء الأولى فضم للباء وسكون الواو، وفتح الياء الثانية هكذا " سِيبُويَه"⁵.

¹ - تاريخ بغداد، أحمد بن علي، الخطيب البغدادي، طبعة السعادة مصر، سنة 1931، ج 12 ص 195، ومعجم الأدباء،

ياقوت الحموي، ت: أحمد فريد الرفاعي، القاهرة مصر، د ت، ج 16 ص 114

² - سيبويه حياته وكتابه، أحمد أحمد بدوي، ط2، مكتبة نهضة مصر، القاهرة د ت، ص 2

³ - سيبويه إمام النحاة ص 74

⁴ - تاج العروس من جواهر القاموس محمد بن محمد مرتضى الزبيدي (ت1205هـ-1790م) مطبعة الخيرية، مصر 1306هـ

ص246.

⁵ - سيبويه إمام النحاة ص 75.

الكلمة على مقتضى الضبطين فارسية، ومركبة من " سيب " و " بُوي " أو من " سي " و " بُوي " فأما كلمة " سيب " فمعناها بالفارسية التفاح و " بُوي " الرائحة، أي رائحة التفاح وأما كلمة " سي " فمعناها ثلاثون، فـ " سيويه " بمعنى هنا الثلاثين رائحة، والمراد ذو الثلاثين رائحة أي كثير العطر¹. وعلى هذا فمقتضى أصل الكلمة الفارسية أن تكون الباء مضمومة في الضبطين " سيويه " فلماذا صارت مفتوحة الباء؟

ذهب علي النجدي ناصف إلى " أنهم عدلوا به من الضم إلى الفتح ليذهبوا به مذهب المختوم (بويه) في النطق والإعراب، وقد كان هذا النوع من الأسماء قديما ومعروفا، ويتحدث عنه سيويه نفسه في الكتاب فيقول: " وأما عمرويه فإنه زُعم أنه أعجمي، وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية، وألزموا آخره شيئا يلزم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت، لأنهم رأوه قد جمع أمرين، فخطوه درجة عم إسماعيل وأشباهه، وجعلوه في النكرة بمنزلة غاق منونة مكسورة في كل موضع... وعمرويه عندهم بمنزلة حضرموت في أنه ضم الآخر للأول، وعمروه في المعرفة مكسور في حال الجر والرفع والنصب غير منون، وفي النكرة تقول: هذا عمرويه آخر² " اهـ³.

وقال المرتضى الزبيدي: " وسيويه ونحوه اسم بني علي الصوت، فجعلوا اسما واحدا وكسروا آخره كما كسورا غاق، لأنه ضارع الأصوات، وفارق خمسة عشر، لأن آخره لم يضارع الأصوات فينون في التنكير⁴. وعلى هذا فقد تناسى اللغويون أصل " بوي " الفارسي وعاملوه بالحالة التي صار إليها، واعتبروا الاسم كله من المركب المزجي المعروف والقديم المختوم بويه، وجعلوا حكمه في الإعراب كحكمه مبني على الكسر عند الأكثرين، تشبيها له باسم الصوت⁵.

¹ - أبنية الصرف في كتاب سيويه، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، سنة 1965، ص 43، وانظر سيويه إمام النحاة، للنجدي ص 75.

² - الكتاب، ج2 ص 52-53.

³ - سيويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، ص 75.

⁴ - تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد مرتضى الزبيدي (ت1205هـ-1790م) مطبعة الخيرية، مصر 1306هـ ص 305 / مادة "ويه"

⁵ - سيويه إمام النحاة ص76.

وقد اختلف الرواة في سبب هذا اللقب، فقيل لأن أمه كانت ترقصه به وهو صغير فهي من أطلقت عليه هذا اللقب، وقيل لأنّ وجنتيه كانتا كالتفاحتين¹، وقيل لأن من يلقاه كان لا يزال يشم منه رائحة الطيب، وقيل لأنه كان يعتاد شم رائحة التفاح وقيل ذلك للطفاته ونظافته.²

أقوال متعددة في سبب اللقب ترد على بعضها اعتراضات وجيهة، ولها من جهة أخرى دواع لقبولها، ولعل أولى الآراء بالقبول الرأي الأول وإن ورد عليه مشكل في اختيار اسم التفاح دون غيره وهو فاكهة لا طيب، بينما الزهر والورد أصيل في الطيب عند الفرس، فيجاء عن هذا بأن التفاح فيه رمزية مسقط الرأس "البيضاء" بشيراز ببلاد الفرس، فكأن في الاسم اعتزاز بالأصل. وأما بقية التعليقات للقب فتبدو أنّها إنما وضعت له بعد اشتهاره وتعرف الناس عليه وأنها كانت بالبصرة لا بشيراز، وهي وإن وقعت فإنه من المستبعد بمكان أن يلقب بهذا اللقب في البصرة مدينة اللغة والنحو ثم إنه لا توجد مناسبة بين رائحة التفاح والتسمية من الناس وبين وجنتي سيبويه والتفاح، وبين اللطافة والتفاح إذ للطفة أمثلة أخرى أبلغ، لذا رجّح كثير من الباحثين أن اللقب إنما جاء معه من عائلته أي من شيراز، ومعناه التفاح أو طيب الرائحة الذي كانت ترقصه به أمه.³

ومهما يكن من أمر، فالأهم أن اللقب صار لسيبويه أيًا كان مصدره، ولا يعلم أحد قبله لُقّب بهذا اللقب بل المعروف أن بعض من جاؤوا بعده لقبوا به ذكر السيوطي منهم:

1- محمد بن موسى بن عبد العزيز الكندي أبو بكر وقيل أبو عمر الصيرفي المولود سنة 284هـ، وكان عارفاً بالنحو والمعاني والقراءات والغريب والإعراب وعلوم الحديث والفقه والكلام وأخبار الناس وأشعارهم والنوادر، وكان يتكلم في الزهد وأحوال الصالحين، عفيفاً ذا منزلة عند الملوك، وعني أكثر ما عني بالنحو والغريب حتى استحقّ بهما لقب سيبويه، توفي سنة 358 هـ بمصر.⁴

¹ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج12 ص 195-196

² - بغية الوعاة، السيوطي، ص 366

³ - لقد ناقش النجدي في كتابه "سيبويه إمام النحاة" هذه الآراء كلها وأبدى اعتراضات وجيهة على كل تعليل للقب وخُصص في الأخير إلى ترجيح الرأي الأول ص 76-79.

⁴ - بغية الوعاة، السيوطي، ص 67.

- 2- محمد بن عبد العزيز بن محمد بن محمود بن سهل أبو نصر التيمي الأصبهاني، عاش في القرن الرابع، وكان أديبا عالما بالنحو واللغة والأدب، عرف بسيبويه
- 3- علي بن عبد الله بن إبراهيم الكوفي النحوي المغربي المالكي المعروف بسيبويه، ولد بعد الستمائة، وتوفي بالقاهرة سنة 667 هـ، وكان عالما بالنحو، وله شعر يتكلف فيه استعمال المصطلحات النحوية كقوله:

عَدَبْتُ قَلْبِي بِهَجْرٍ مِنْكَ مُتَّصِلٍ يَا مَنْ هَوَاهُ ضَمِيرٌ غَيْرٌ مُنْفَصِلٍ
مَا زَالَ مِنْ غَيْرٍ تَأْكِيدٍ صُدُودُكَ لِي فَمَا عُدُولُكَ عَن عَطْفٍ إِلَى بَدَلٍ¹

- 4- إبراهيم الشبستري النقشبندي وهو إبراهيم بن الكامل بالله حسين النبسي-ونيس قرية من قرى حلب-²، كان من فضلاء عصره كما كان فريدا في الصناعة والنظم ويقال له سيبويه الثاني وهو من علماء القرن العاشر، كانت له مصنفات كثيرة في النحو واللغة والمنطق نذكر في النحو منها:
- رسالة الأبنية وهي في الصرف.

- والتائية في النحو: نظم فيها الكافية وزاد عليها وسمّاها: "نهاية البهجة" قال صاحب كشف الظنون: هي تائية في السريع³، قتل في أرزنجان قتله جماعة من الخوارج سنة خمس عشرة وتسعمائة، وقيل في أذربيجان.⁴

3-مولده:

- ولد سيبويه في فارس قرب شيراز بقرية تسمى "البيضاء"⁵ في أوائل دولة بني العباس، ولم يذكر أحد من الرواة والمؤرخين تاريخ ميلاده، ولكن ذلك لا يمنع من محاولة تحديد الفترة التي ولد فيها

¹ - المصدر نفسه ص 399، وينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه للحديثي ص 44

² - الكواكب السائرة ج 1 ص 110.

³ - كشف الظنون حاجي خليفة ج 2 ص 1987. وينظر كتاب سيبويه وشروحه، خديجة الحديثي، دار التضامن، ط 1، بغداد سنة، 1967 ص 18.

⁴ - كتاب سيبويه وشروحه الحديثي ص 19.

⁵ - قرية بفارس كانت تسمى على عهد الفرس " دار اسفيد " عربت بالمعنى

على سبيل التقريب، فأكثر المؤرخين يحددون سنة وفاته وقد اشتهر بـ 180هـ، وأن سنّه رحمه الله كانت حينذاك حوالي أربعين سنة (40)، فإذا أخذنا بهذا وذاك أمكننا أن نحدد سنة ولادته بأنها كانت مع ميلاد دولة بني العباس، سنة نيّف وثلاثين ومائة هجرية، ولتحديد السنة أكثر، نرجع إلى رواية ابن النديم إذ يقول: "قرأت بخط أبي العباس ثعلب وقد قدم سيبويه أيام الرشيد إلى العراق وهو ابن اثنين وثلاثين سنة وتوفي وله نيّف وأربعون سنة بفارس"¹، ويذكر المؤرخون أن أول أساتذة سيبويه عيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة 149هـ، وطبعاً لا يمكن أن يسمى عيسى بن عمر أستاذه حتى يكون خصيصه، بمعنى أدركه وأخذ عنه العلم المختص به وهو النحو، وهذا لا يتأتى إلا لرجل عاقل رشيد.

وعليه فرواية القدوم على الرشيد الذي وليّ الخلافة سنة 170 هـ، وسيبويه قدم وعمره 32 سنة، فمولده بذلك يكون سنة 138 هـ، وإذا افترضنا أن أقل سن للرشد والعقل 15 سنة، وقد توفي شيخه عيسى بن عمر سنة 149 هـ، يكون مولده سنة 134 هـ² على وجه التقريب، فهي نيّف وثلاثون ومائة هجرية.

4-نشأته:

لم تذكر الكتب المتقدمة ولم يورد المؤرخون أخباراً تخص طفولة سيبويه ونشأته، بل كل ما ورد فيها أنه ولد بالبيضاء قرب شيراز ونشأ بالبصرة، ولسنا ندري كم سنة قضاها بمسقط رأسه؟ وفي أي سن انتقل إلى البصرة؟ ومن كان معه فيها؟ الذي نعرفه أن أمه كانت ترقصه بهذا اللقب بمعن أن كانت حيّة حتى تلك السن من عمره لكن هل بقيت معه أم فارقت إلى حين تسير كل الأنفس؟ كل هذه الأسئلة لا تجد لها جواباً ومن الطبيعي ألا نجد لها جواباً فسيبويه كان من عامة الناس رجلاً مغموراً لا حسب له ولا نسب، رجل من فارس وما عساه يفعل، ولم يكن -حتى بين قومه- من بيت عريق مشهور بالملك لذا لا نجد المؤرخين يحفلون به، فسيبويه اشتهر بكتابه بعد مماته، ولم يكن معه في

¹ - الفهرست لابن النديم ص 76.

² - أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص 45.

حياته إلا ذكاؤه الوقاد وعبقريته الأملية، وحتى المناظرة التي كانت سببا في وفاته، لم ينصفه فيها خصومه وذوي الحذوة من أصحاب الخلافة، لذا تجد أخباراً عنه مقتضبة، نعم وردت إشارة إلى أخيه الذي تربطه به روابط الحب والمودة، وكان كظله حيث حلّ وارتحل، ولعله لم يكن لسيبويه غيره، فقد قالوا أنه لما اعتلّ سيبويه وضع رأسه في حجر أخيه وأغمي عليه بكى أخوه لما رأى ما به وانحدرت من عينه دمعة حرّى على وجه سيبويه الذي فتح عينيه وقال حينما رآه يبكي:

أُحْيَيْنَ كُنَّا فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا
إِلَى الأَمَدِ الأَقْصَى وَمَنْ يَأْمَنُ الدَّهْرَ¹

كما أن سيبويه لم يعرف عنه أنه تزوج وخلف عقباً بعده يرثه أو يرث علمه، وتذكر خديجة الحديثي "أن الرواة إنما انصرفوا إلى الاهتمام بعلمه وبكتابه أكثر من عنايتهم بشخصه، فلم يذكروا إلا بعض الحوادث الشهيرة كانتقاله إلى بغداد ولقائه خالد البرمكي الذي جمع بينه وبين الكسائي وخلف الأحمر والفراء في المناظرة الزبورية الشهيرة التي غلب فيها".²

5- وفاته:

كان من أثر غموض المدة الأخيرة من حياة سيبويه بعد مناظرته الكسائي ببغداد - أن اختلفت أخبار وفاته وسنوات حياته اختلافاً كبيراً، فقد عاش وهو يتنقل بين فارس إلى البصرة ببغداد، فقد ذكر بعضهم أنه توفي سنة 161هـ، وقيل سنة 177هـ، وقيل سنة 180هـ، وقيل سنة 188هـ، وقيل سنة 194هـ³، فيتضح مما ذكر التخبط في سنة وفاته إلى خمس روايات!، مما حدا بكثير من العلماء التخرج في ذكر سنة وفاته حتى قال بعضهم توفي في خلافة الرشيد هكذا دون تحديد، وحين تقارن بين الروايات تجد أن الفرق قد يصل إلى ثلاث وثلاثين سنة!!، وهي مدة طويلة ليس من المفترض أن يقع الاختلاف إلى هذا الحد، وسنحاول كما حاول كثير من الباحثين تحديد سنة وفاته.

¹ - معجم الادباء، ياقوت الحموي ج16 ص 122، وينظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ج12 ص198

² - أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 46.

³ - إنباه الرواة، ج2 ص353 وبغية الوعاة، ص 366، تاريخ ابن كثير، ج2 ص 15، وتاريخ بغداد، ج12 ص199

فأما الرواية التي تقول إن وفاته كانت سنة 161هـ فلا يتحرج من ردها، لأن سيبويه قدم إلى بغداد أيام الرشيد وتوفي بعد توليه الخلافة، والرشيد كما ذكر تولى الخلافة سنة 170هـ فلا بد أن تكون وفاة سيبويه بعد 170هـ وهذا واضح.

وأما الرواية التي تقول إنه توفي سنة 188هـ فمستبعدة كذلك، لأن سيبويه توفي قبل الكسائي الذي توفي سنة 184هـ، وأيضا قبل جماعة أخذ عنهم كيونس بن حبيب المتوفى سنة 182هـ أو سنة 183هـ¹.

لنأتي إلى الرواية التي تقول إنه توفي سنة 194هـ فهذه لا تتفق مع الروايات التي تذكر أنه أخذ النحو على عيسى بن عمر، وأنه توفي وعمره نيف وثلاثون سنة، ولا تتفق مع رواية وفاته في خلافة الرشيد الذي توفي سنة 193هـ، ولا مع رواية وفاته قبيل وفاته شيخه يونس بن حبيب المتوفى سنة 183هـ على أكثر تقدير، وعليه لم تبق إلا رواية وفاته سنة 177هـ، ورواية وفاته سنة 180هـ، والأخيرة هي التي عليها أكثر المؤرخين ولا يسعنا مخالفتهم إلا ببينة واضحة.

ثم إن العلماء - كما اختلفوا في تحديد سنة وفاته - اختلفوا في مكان الوفاة، ف قيل إنه توفي في مدينة ساوة²، بعد الخيبة التي مني بها إثر مناظرته الكسائي ببغداد، وقيل توفي بالبصرة³، وهي رواية مردودة إذ كل الأخبار تشير إلى أن سيبويه لم يعد إلى البصرة بعد أن خسر المناظرة خجلا من أهلها الذين كانوا ينتظرون عودته منتصرا مرفوع الرأس لا خائبا مغلوبا، وقيل إنه توفي بالبيضاء⁴، وقيل توفي بشيراز بفارس⁵، وقبره معروف بها كما نقل الخطيب البغدادي.

¹ - سيبويه إمام النحاة، ص 121-122

² - بغية الوعاة، السيوطي ص 366، الكنى والألقاب، الدولابي، ج 2 ص 297

³ - بغية الوعاة، ص 366

⁴ - وفيات الأعيان، ج 3 ص 134

⁵ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي ج 12 ص 198

وقد وردت روايات أخرى تذكر أن سيبويه توفي في الأهواز، ومن ذلك ما رواه الزبيدي عن الأحفش أنه قال: " فلما وصل سيبويه إلى شاطئ البصرة وجّه إليّ فجئتته، فعرفني خبره مع البغدادي، وودعني ومضى إلى الأهواز.... فأقام سيبويه مديدة في الأهواز ثم مات في ذرب أصابه، وما قتله إلاّ الغم لما جرى له"¹.

وقد ذكرت الحديثي عن "كرنكو" أنه قال: " ويحيط بمكان وفاته أيضا بلبلة واضطراب على أن خير المصادر تقول إنه توفي بساوة، وذكر الخطيب صاحب تاريخ بغداد عن ابن دريد أن سيبويه مات بشيراز وقبره يقوم فيها، ونحن نعلم أن ابن دريد عاش عدّة سنوات بفارس، فضلا عن أنه يعدّ خير راوية لعلوم البصريين، فإنه يصحّ لنا أن نذهب إلى أن روايته هي الرواية الصحيحة، وسيبويه من شيوخ الأئمة في العلوم العربية وحسبنا أن كتابه الذي كان ثمرة لقريجة رجل لم يطل به العمر، وقد لقي مثل هذا الإقبال من الناس عامة ذلك أن فقهاء العرب قد درجوا دائما على التعظيم من شأن الكتب التي ألفها أناس ذوي السن العالية، وما من ريب في أن المناظرة التي عقدت بين سيبويه والكسائي في حضرة الوزير يحيى بن خالد البرمكي المتوفى سنة 182هـ عن المسألة الزنبورية قد وقعت بعد وفاة الخليل، وانتصر الكسائي على سيبويه بمراجعة عربيّ، ولعل الكسائي عدو سيبويه.. اشترى العربيّ بالمال، وتلقى سيبويه جائزة سنّية من يحيى، ولكنه وجد موجدة عظيمة لما لحقه من هزيمة، وقصد بلده ولم يعد إلى العراق قط، ويقال إنه توفي بها من الغم والكد"².

وإلى هذا ذهب أكثر من القدماء وبعض المحدثين، ويؤكد هذا ما "نقل عن الأصمعي - وهو أحد معاصري سيبويه- أنه قرأ على قبر سيبويه بشيراز أبياتا لسليمان بن يزيد العدوي:

ذَهَبَ الْأَحْبَهُ بَعْدَ طُولِ تَزَاوُرٍ وَنَأَى الْمَرَارُ فَأَسْلَمُوكَ وَأَقْشَعُوا

تَرَكُوكَ أَوْحَشَ مَا تَكُونُ بِقَفْرَةٍ لَمْ يُؤْنَسُوكَ وَوَحْدَةً لَمْ يَدْفَعُوا

¹ - طبقات النحويين البصريين، الزبيدي تح أبو الفضل إبراهيم ط1 القاهرة سنة 1974 ص 71-72

² - أبنية الصرف في كتاب سيبويه، الحديثي، ص 48-49.

وَقَضَى الْقَضَاءُ فَصِرْتَ صَاحِبَ حُفْرَةٍ عَنْكَ الْأَحِبَّةُ أَعْرَضُوا وَتَصَدَّعُوا¹

وقد ذكر المؤرخون أن " بعض عائديه دخل عليه في مرضه الذي مات فيه فقال له: كيف تجدك أبا بشر؟ فقال: أجدني ترحل العافية عني بانتقال، وأجد الداء يخامرني بحلول، غير أبي وجدت الراحة منذ البارحة، قال: فما تشتهي؟ قال: أشتهي أن أشتهي. فلما كان من بعد ذلك اليوم دخل إليه وأخوه يبكي، وقد قطرت دمعة على خده، فقال لسيبويه: كيف تجدك؟

فقال:

يَسْرُ الْفَتَى مَا كَانَ قَدَّمَ مِنْ تُقَى إِذَا عَرَفَ الدَّاءَ الَّذِي هُوَ قَاتِلُهُ²

وذكر بعض المؤرخين أن سيبويه لما اعتل وضع رأسه في حجر أخيه، فبكى أخوه لما به، فقطرت من دمه قطرة على وجه سيبويه، فرفع رأسه إليه، فراه يبكي فقال:

أُخَيِّنْ كُنَّا فَرَقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا إِلَى الْأَمَدِ الْأَقْصَى وَمَنْ يَأْمَنُ الدَّهْرًا³

وقد روى الخطيب البغدادي في تاريخه أن سيبويه تمثل عند وفاته بقول القائل:

يُؤَمِّلُ دُنْيَا لَتَبْقَى لَهُ فَوَافَى الْمَنِيَّةِ دُونَ الْأَجَلِ

حَيْثُ يُرَوِّي أُصُولَ الْفَسِيلِ فَعَاشَ الْفَسِيلُ وَمَاتَ الرَّجُلُ⁴

وهذه أخبار تسائر المعروف عن سيبويه كما قال ناصف النجدي، وتظهر فيها سعة رواية سيبويه، وبراعة استشهاده واستحضاره، وقوة علمه وإتقانه، فالموقف موقف فراق وموت يصعب معه الاستشهاد بالشعر إلا إذا كان كالسليقة في الرجل، وتدل كذلك على رقة سيبويه وشدة عظته واعتباره.

¹ - معجم الأدباء، ياقوت الحموي ج 16 ص 116.

² - سيبويه إمام النحاة، النجدي، ص 118.

³ - طبقات النحويين، الزبيدي ص 45.

⁴ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي ج 12 ص 198.

ورثاه كثير من العلماء منهم الزمخشري المعروف صاحب التفسير حيث يقول:

أَلَا صَلَّى إِلَاهُهُ صَلَاةَ صِدْقٍ عَلَى عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قِنْبَرٍ
فَإِنَّ كِتَابَهُ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ بَنُو قَلَمٍ وَلَا أَبْنَاءُ مِنْبَرٍ¹

ومن رثاه كذلك الشاعر أبو العلاء المعري في شعر رقيق جميل فيقول:

تَوَلَّى سَيْبُويِهِ وَجَاشَ سَيْبٌ مِنْ الْأَيَّامِ فَاحْتَلَّ الْخَلِيلُ
وَيُونُسُ أَوْحَشَتْ مِنْهُ الْمَغَانِي وَدُونَ مُصَابِهِ الْخَطْبُ الْجَلِيلُ
أَنْتَ عَلَلُّ الْمُنُونِ فَمَا بَكَاهُمْ مِنْ اللَّفْظِ الصَّحِيحِ وَلَا الْعَلِيلُ
وَلَوْ أَنَّ الْكَلَامَ يَحْسُنُ شَيْئًا لَكَانَ لَهُ وَرَائِهِمْ أَلِيلُ²

6- مدة حياته:

اضطربت أقوال الرواة في جملة عمره الذي عاشه، كما اضطربت في تاريخ مولده ووفاته، والذي يرجحه كثير من المحققين أنها كانت تزيد عن الأربعين، وعلى حسب ما حددنا تكون سنه زهاء خمس وأربعين سنة، وهذا هو المعقول بموازنة التواريخ، وعليه فليس بمقبول أبدا قول أحمد أمين أن سنه كانت نيف وثلاثون سنة وهو الذي يضع تاريخ وفاته في الثمانين بعد المائة!، وكون سيبويه تتلمذ لعيسى بن عمر المتوفى سنة تسع وأربعين ومائة (149هـ) فيكون بذلك سيبويه صبيا لا يزال!!، وعموما فأولى الأقوال بالقبول هي أنه عاش نيفا وأربعين سنة، يمكن أن نحددها تقريبا بخمس وأربعين سنة.³

¹ - بغية الوعاة، السيوطي ص366

² - أبنية الصرف في كتاب سيبويه، الحديثي ص 51

³ - سيبويه حياته وكتابه، أحمد أحمد بدوي، مؤسسة هنداوي، د ط، سنة 2017، المملكة المتحدة ص 20، وينظر سيبويه إمام

7- صفاته وشخصيته:

كان سيبويه إبان حدائته غلاما ذا ذؤابتان، وكان جميلا، نظيفا، طيب الرائحة، في لسانه حبسة تعوق لسانه عن الانطلاق والاسترسال¹، فقد روى ابن خلكان أن معاوية بن بكر العليمي قال -وقد ذكر عنده سيبويه-: " رأيتُه وكان حديث السن وكنت أسمع في ذلك العصر أنه أثبت من حمل عن الخليل بن أحمد، وقد سمعته يتكلم وينظر في النحو، وطان في لسانه حبسة فنظرت في كتابه، فقلمه أبلغ من لسانه"²، ولعلّ لتلك الحبسة واللكنة في لسانه أثر في إخفاقه في مناظرته مع الكسائي، فلم يكن يستطيع التأثير على سامعيه، وقد كان لانطلاق اللسان في المناظرات أثر عظيم حينذاك، ومّا يرجح هذا أنّ سيبويه أخفق كذلك في مناظرته مع الأصمعي على ما ذكر الأصمعي نفسه أن غلبته سيبويه كانت بسبب لكنته وحبسة لسانه³.

وقد كان سيبويه فتى ذكيا ألمعيا، واسع الاطلاع، حسن التعليل والتفريع كتابه خير دليل على ذلك، وكان طموحا متفائلا حلّما كما ظهر في مناظرته للكسائي التي سبقها مناظرة تلامذته ومحاولتهم استفزازه، فواجههم بحلمه ثم واجه الكسائي بحضرة البرمكي والأعراب واستطاع أن يخرج من مناظرة محسومة ابتداءً، بحلم لم ير من نحوي ألف اللجاج، وإن غلب ظاهرا فيها إلا أن الحق كان معه، فلم يثر لأجل ذلك ضجة، بل التاريخ هو الذي أنصفه وخلّده بأن كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، وكان بحق أول من جمع النحو، ووضع له قواعد وأصولا⁴.

ومن صفاته رحمه الله أنه كان محببا إلى سامعيه ومجالسيه فقد كان شيخه الخليل بن أحمد يقول إذا أتاه: " مرحبا بزائر لا يمل"⁵، وكان مع قوة علمه وثقته بنفسه مرهف الحس رقيق الطبع ولا أدل على

¹ - طبقات النحويين الزبيدي ص 38

² - وفيات الأعيان ابن خلكان ج3 ص 135

³ - سيبويه حياته وكتابه، أحمد أحمد بدوي ص124.

⁴ - أبنية الصرف في كتاب سيبويه، الحديثي ص 51

⁵ - وفيات الأعيان، ابن خلكان ج3 ص133.

ذلك، عدم قدرته على تحمل الصدمة التي مني بها بعد المناظرة في بغداد فلم يستطع العودة إلى حضرته البصرة بل لم يستطع العيش بعدها! فكانت سبب الغم الذي قتله رحمه الله.

8- شيوخه:

- أبو عمرو بن العلاء الحضرمي القارئ اللغوي

لما كانت البصرة من حواضر الإسلام العلمية، وهي البلد التي نشأ بها سيبويه فمن الطبيعي جدا أن يتجه سيبويه الفارسي الأصل إلى طلب علوم العربية والإسلام، حيث أنه تلقى علم القراءات واللغة والنحو عن أساتذته "كأبي عمرو بن العلاء" الذي كان عالما بالقراءات واللغة، ونقل عنه كثيرا في كتابه ولا سيما في القراءات والأصوات اللغوية ورواية الشعر والأمثال وكان أستاذا لأستاذيه "الخليل بن أحمد" و"يونس بن حبيب" اللذين روى سيبويه عن طريقهما أقوال أبي عمرو بن العلاء، ومن المحتمل أنه أخذ عنه مباشرة بعلو دون نزول إذ أن سيبويه روى عن عيسى بن عمر مع أنه توفي سنة 149هـ، فقد يكون حضر حلقات درسه التي كان يعقدها واستفاد من آرائه في كتابه.

- حماد بن سلمة بن دينار المحدث اللغوي

ولم يكن سيبويه قد طلب النحو أول ما طلب، وإنما طلب الآثار والفقهاء، فقد روى نصر بن علي أن سيبويه كان يستملي على "حماد بن سلمة" فقال يوماً: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء" فقال سيبويه: "ليس أبو الدرداء" فقال حماد: "لحنت يا سيبويه" فقال سيبويه: "لا جرم لأطلبنّ علما لا تلحني فيه أبدا" وطلب النحو ولزم الخليل¹، وقيل إن سيبويه تحدث فقال: "رجل رَعَفَ" فقال له حماد: "أخطأت رَعَفَ"². وعليه فقد درس سيبويه على حماد بن سلمة الحديث والفقهاء، إذ أن "حماد بن سلمة بن دينار" كان شيخ البصرة في الحديث والعربية.

¹ - أدب الإملاء والاستملاء لأبي سعيد عبد الكريم بن منصور التميمي السمعاني، تح سعيد محمد اللحام، دار ومكتبة الهلال،

ط1 سنة 1989 بيروت.

² - طبقات النحويين، الزبيدي، ص66

- عيسى بن عمر الثقفي النحوي

درس سيبويه إضافة إلى الحديث واللغة، النحو على شيخه الأول في ذلك عيسى بن عمر الثقفي كما ذكرت الروايات التاريخية، وكان عيسى الثقفي ضريرا وهو أحد القراء البصريين، وقد نقل عنه سيبويه كثيرا في كتابه من شواهد النحو ومسائله¹. وقد توفي عيسى بن عمر سنة 149هـ

- الخليل بن أحمد الفراهيدي النحوي

بعد أن فارق سيبويه "عيسى بن عمر" لزم الخليل بن أحمد الفراهيدي العالم الجليل الذي كان سيد أهل الأدب وصاحب العقلية الجبارة الفذة، وهو أعظم أساتذته أثرا فيه وأكثرهم اتصالا به وأخذا عنه، وكان سيبويه ملازما له حتى توفي سنة !!، وقد أكثر من النقل عنه في كتابه وكان يعظمه ويقدره حق قدره حتى أنه كان يذكر رأي الخليل دون أن يذكر اسمه ويكتفي بأن يقول: (وسألته) و (زعم) و(قال) وغير ذلك من العبارات التي تدل على الأخذ عنه².

- يونس بن حبيب البصري

ومن الأساتذة الذين درس عليهم سيبويه وأخذ عنهم "يونس بن حبيب البصري" المتوفى سنة 183هـ، وقد أخذ عنه النحو وروى عنه كثيرا في كتابه بحيث يأتي في الدرجة الثانية بعد الخليل في كثرة النقل والرواية.

- أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري

أحد شيوخ سيبويه في اللغة، وهو من رواة الحديث، نقل عنه سيبويه في كتابه، وكان أبو زيد يقول مفتخرا: "كان سيبويه غلاما يأتي مجلسي وله ذؤابتان، فإذا سمعته يقول: "حدثني من أثق في عربيته

¹ - الكتاب ج1، ص 12 - 85 - 87 - 137 - 174 - 199 ... وغيرها

² - أبنية الصرف في كتاب سيبويه، الحديثي ص 54

فإنما يعني¹، وكلما قال: "سمعت من أثق فيه" فهو أبو زيد الأنصاري².

- أبو الخطاب الأخفش الكبير

وممن روى عنه في كتابه شيخه في النحو الأخفش الكبير أبو الخطاب فقد نهل منه علم اللغة ويأتي أبو الخطاب في الدرجة الثالثة بعد الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، فهؤلاء كلهم اجتمعوا على تعليم سيبويه وصقل مواهبه شحذ ذكائه، فكانت ثمرة ذلك كله كتابه الشهير المسمى "الكتاب" الذي يعد بحق قرآن النحو، والذي قال فيه من قال مستعظما أن يكون الكتاب صنعة سيبويه، "قد اجتمع على الكتاب أربعون شيخا منهم سيبويه!"

9- معاصروه وتلامذته

عاصر سيبويه أساطين اللغة والنحو والشعر، والمعاصرة كما يقولون محنة العظماء، فقد تكون هاضمة لأحدهم وماحقة له، إلا أن سيبويه بألمعيته منقطعة النظر صنع لنفسه ركنا باذخا بين هؤلاء العظماء فقد "نبغ من أصحاب الخليل بن أحمد كما يقال أربعة: عمرو بن عثمان سيبويه" و"النضر بن شمیل" و"أبو فيد مؤرج العجلي" و"علي بن نصر الجهضمي" وكان أبرعهم في النحو سيبويه، وغلب على "النضر بن شمیل" اللغة، وعلى "مؤرج العجلي" الشعر واللغة، وعلى "علي بن نصر" الحديث³

وقد أدرك سيبويه من العلماء أساتذته، منهم من قضى نجه قبله بسنوات، ومنهم من توفي بعده بسنوات، ومن هؤلاء أعلام البصرة المشهورين "كعيسى من عمر"، و"الخليل بن أحمد الفراهيدي" و"أبي عمرو بن العلاء"، و"يونس بن حبيب" و"عبد الملك بن قريش الأصمعي"، و"الحسن بن أبي الحسن البصري" و"خلف الأحمر" و"ويشار بن برد" و"أبي نواس" و"الكسائي" و"الفراء" و

¹ - مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي ص 42.

² - المصدر نفسه ص 76

³ - أخبار النحويين البصريين السيرافي ص 85.

الأخفش" وغيرهم من أعلام اللغة والنحو والأدب في ذلك العصر الزاخر بالعلم والعلماء¹، والذي شهد المناظرات والمناقشات بينهم مما زاد في تعقيد كثير من العلوم منها اللغة والنحو، وسيبويه لم يكن استثناء من عصره بل ناظر كثيرا منهم كالكسائي والفراء والأصمعي مفيدا ومستفيدا.

- تلاميذه :

من المتفق أن تلاميذ سيبويه كانوا قليلين على الرغم من شهرته وعلمه الواسع، وهذا يعود إلى أسباب عديدة لعل أهمها: - قصر حياة سيبويه، فقد احتضر شابا دون الخمسين، فلم يتسنى له جمع كثير من الطلبة حوله

- طول سفره وعدم عودته إلى البصرة موئل طلبة العلم، إذ حضرته المنية غريب الدار نائها.
- حبسة لسانه التي أدت غير مرة إلى انصراف العامة عنه في المناظرات وتغليبهم خصمه عليه لعيه وبلاغة خصمه كما حدث له مع الأصمعي.

- وجود شيوخ كبار في البصرة يستقطبون طلبة العلم كيونس وأبي زيد مما جعل طلبة العلم يستنكفون نزولا في الطلب مع وجود العلو فيه.

ورغم ذلك فمن أشهر من تتلمذ لسيبويه:

1 - "أبو الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط" مولى بني مجاشع بن دارم، من أهل بلخ، كان أسن من سيبويه، وكان أجلع (والأجلع هو الذي لا تنطبق شفثاه)، رغم إدراكه الخليل بن أحمد لكنه لم يأخذ عنه، ومبلغ أهميته أنه الطريق إلى كتاب سيبويه، فقد احتفظ به وشرحه وبينه وأخرجه للناس، كان معظما في النحو عند البصريين والكوفيين، قال الرياشي: "حدثني الأخفش قال كان سيبويه إذا وضع شيئا في كتابه عرضه عليّ، وهو يرى أنني أعلم به منه، وكان أعلم مني، وأنا اليوم أعلم منه"².

¹ - أبنية الصرف في كتاب سيبويه، الحديثي ص 49

² - مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي ص 69

وروى ابن الأنباري أن الأخفش جاء سيبويه يوماً يناظره بعد أن برع فقال له الأخفش: "إنما جئتك لأستفيد منك" فقال سيبويه: "أتراني أشك في هذا؟"¹.

والأخفش كما سلف وأن ذكرنا كان هو المسند لكتاب سيبويه والطريق إليه إذ لا يعرف أن أحداً قرأ على سيبويه الكتاب ولا قرأه سيبويه عليه، ولكن لما مات سيبويه قرئ الكتاب على الأخفش، وكان ممن قرأه عليه أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني². في قصة معروفة بين الجرمي والمازني، وتوفي الأخفش سنة خمس عشرة ومائتين للهجرة (215هـ)، وقيل سنة إحدى وعشرين ومائتين (221هـ) وقيل سنة عشر ومائتين (210هـ)³، من تصانيفه: كتاب تفسير معاني القرآن، كتاب الأوسط في النحو، كتاب المقاييس في النحو، وغيرها.

2- أبو علي محمد بن المستنير المعروف بـ "قطرب النحوي"، وسيبويه هو من سمّاه بقطرب، إذ كان يخرج بالأسحار فيراه على بابه فيقول له: "إنّما أنت قطرب ليل" والقطرب دويبة تدبُّ وتسعى دائماً، فشبّهه بهذه الدويبة لسعيه ونشاطه، لازم قطرب سيبويه وأخذ عنه النحو، واختص به، توفي سنة ست ومائتين للهجرة (206هـ) في خلافة المأمون⁴.

3- الناشئ الكبير، أبو عبد الله بن محمد المعروف بالناشئ الكبير، أخذ عن سيبويه والأخفش، وضع كتباً في النحو ومات قبل أن يتمّها وتؤخذ عنه يقول محمد بن يحيى: "سمعت محمد بن يزيد يقول: لو خرج علم الناشئ إلى الناس لما تقدمه أحد!"⁵. والمبالغة في هذه الرواية لا تخفى على المتفحص.

4- عبد الله اليحصبي: هو عبد الله بن حسان اليحصبي من أهل القيروان، رحل إلى الحجاز، وأخذ الحديث عن مالك، ثم دخل البصرة والكوفة، وتلقى النحو عن سيبويه والكسائي، ثم عاد إلى القيروان

¹ - نزهة الألباء، ابن الأنباري ص 41.

² - الفهرست، ابن النديم ص 78.

³ - وفيات الأعيان، ابن خلكان ج 2 ص 123

⁴ - نزهة الألباء، ابن الأنباري ص 61.

⁵ - مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي ص 85.

ناشرا علمه بها توفي سنة (226هـ)¹

5- الزيادي: هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه، روى عن أبي عبيدة والأصمعي، وكان شاعرا ذا دعابة، وكان لغويا نحويا راوية قرأ كتاب سيبويه على سيبويه ولم يتمه، من تصانيفه "كتاب الأمثال" و"كتاب النقط والشكل" وغيرها توفي سنة (249هـ)². هؤلاء هم الذين تتلمذوا على سيبويه مباشرة، أمّا الذين تتلمذوا عليه بقراءة كتابه على تلاميذه وغيرهم فخلق منهم:

- المازني: أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية، درس كتاب سيبويه على الأخفش الأوسط، وكان يقول: "من أراد أن يصنف كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح"، له شرح "كتاب سيبويه"، "الديباج من جامع كتاب سيبويه" يقول المبرد: "ولم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان"، وقد أخذ عن الجرمي ابتداء ثم اختلف إلى الأخفش، كان معظما للكتاب حتى أنه ذكر أنّ الكتاب تحرق في كم المازني، توفي سنة سبع وأربعين ومائتين (247هـ) وقيل سنة (148هـ)

- الجرمي أبو عمر، درس كتاب سيبويه على الأخفش الأوسط مع المازني إذ بقراءته وهو المازني على الأخفش الكتاب كانا قد أظهراه للناس ومنعا الأخفش من نسبته إليه أو أراد ذلك، يقول ابن الأنباري: "ويقال أنّ أبا الحسن الأخفش لما رأى كتاب سيبويه لا نظير له في حسنه وصحته، وأنه جامع لأصول النحو وفروعه استحسنته كل الاستحسان، فيقال أنّ أبا عمر الجرمي وأبا عثمان المازني- وكانا رفيقين- توهمتا أن أبا الحسن الأخفش قد همّ أن يدعيّ الكتاب لنفسه فقال أحدهما للآخر: كيف السبيل إلى إظهار الكتاب ومنع الأخفش من ادعائه؟ فقال له: أن نقرأه عليه فإذا قرأناه عليه أظهرناه وأشعنا أنه لسيبويه، فلا يمكنه أن يدعيه، وكان أبو عمر الجرمي موسرا وأبو عثمان المازني معسرا فأرغب أبو عمر أبا الحسن الأخفش وبذل له شيئا من المال على أن يقرئه وأبا عثمان المازني الكتاب، فأجاب إلى ذلك، وشرعا في القراءة عليه وأخذنا عنه، وأظهرنا أنه لسيبويه وأشاعنا ذلك

¹ - تاريخ الأدب العربي، عمر فروخ، دار العلم للملايين ط2 بيروت، ج4ص74

² - معجم الأدباء ياقوت ج1 ص100

فلم يمكننا أبا الحسن أن يدعيّ الكتاب، فكانا السبب في إظهار أنه لسيبويه¹، توفي الجرمي سنة خمس وعشرين ومائتين (225هـ) في خلافة المعتصم.

- الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة رأس الكوفيين ومناظر سيبويه، صاحب القراءة المتواترة، تعلم النحو على الكبر، سمي بالكسائي لأنه أحرم في كساء فنسب إليه، يروي الحلبي عن أبي نصر الباهلي أن الكسائي حمل إلى أبي الحسن الأحفش خمسين دينارا وقرأ عليه كتاب سيبويه سرا²، توفي الكسائي سنة ثلاث وثمانين ومائة للهجرة (183هـ)

- الفراء، رأس مدرسة الكوفة بعد الكسائي، كان متدينا ورعا على تيه فيه وتعظيم، عُلِمَ بأنه قرأ الكتاب إذ لما مات وجدوا كتاب سيبويه تحت رأسه لملازمته إياه كما ذكر ذلك ثعلب الكوفي، توفي الفراء سنة (207هـ).

ومن إنصاف سيبويه أنه رغم الخلاف بين مدرسته البصرة ومدرسة الكوفيين إلا أنه نقل عنهم في مواضع من كتابه³.

وهؤلاء غيض من فيض ممن درس الكتاب وتخرج عليه في كل بقاع العالم الإسلامي حينذاك فقد كان أهل الأندلس يسألون النحوي عندهم فإن كان قرأ الكتاب عظموه وإلا اعتبروه دعياً جاهلاً، فجعلوا استظهاره -أي الكتاب- علامة على بنوع النحوي، وهذا كله من شدة إعجابهم بالكتاب وتعظيمهم له⁴.

¹ - نزهة الألباء، ابن الأنباري ص 129، وينظر أبنية الصرف الحديثي ص 56

² - مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي ص 88.

³ - الكوفيون في كتاب سيبويه، بدر بن محمد بن عباد الجابري، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد 11 محرم 1435هـ-2013م ص 11-68.

⁴ - قد ذكر الباحث هيثم الشيخ عبدو في دراسته "سيبويه النحوي" ثبنا أجدبياً لكل من قرأ الكتاب ونبغ فيه أو شرحه وحشاه من الأعلام والنحاة ص 84-114، سيبويه النحوي، هيثم الشيخ عبدو، ط1 دار الأوائل دمشق سوريا سنة 2000م

المبحث الثاني: الكتاب

وُري سيبويه الثرى وقد ترك كتابا ضخما في النحو بنحو ألف ورقة¹، حاز هذا الكتاب قصبة السبق والقِدْح المعلى، وقد جاء الكتاب بلا عنوان، وأغلب الظن أن المنية عاجلت صاحبه فلم يسمّه، ولم يضع له مقدمة ولا خاتمة، يوضّح فيهما عمله، مشيرا إلى الجهد المضني الذي بذله، ذاكرا منهجه ودلائله في تحليله للغة.

وإن حُرِم الكتاب من تسمية صاحبه إيّاه، فقد سمّاه الناس بـ(كتاب سيبويه) أو بـ(الكتاب)، وأصبح هذا الاسم علما عليه، وشاع وعرف بين الناس، وسار مسير الشمس في كبد السماء "فكان يقال بالبصرة فلان قرأ الكتاب، فيُعلم أنه كتاب سيبويه، وقرأ نصف الكتاب، فلا يُشكّ أنه كتاب سيبويه"²، فكان أهل البصرة شديدي الحفاوة بالكتاب، يفخرون به عن سواهم، يشركه في هذا الفخر بعض الكتب، وقد قيل: "لأهل البصرة أربعة كتب يفتخرون بها عن أهل الأرض؛ كتاب العين للخليل، وكتاب سيبويه، وكتاب الحيوان للجاحظ، وكتاب أبي حاتم في القراءات"³.

وهذه الكتب متنوعة الاختصاص، فكتاب الخليل المسمّى بالعين معجم لغوي، وكتاب الجاحظ المعنون بالحيوان من كتب الثقافة العامة، وكتاب سيبويه في النحو واللغة، وقد وصلت هذه الكتب الثلاثة إلينا خلا كتاب أبي حاتم فقد طوته مجاهل الزمن، وتلك الكتب هي اللبنة الأولى وقد تكون الجامعة في العلم الذي اختصت به، فكتاب سيبويه مثلا موسوعة معرفية في اللغة وعلومها، ففيه النحو والصرف والبلاغة وفقه اللغة وعلم الأصوات... فكل عالم ينظر فيه يرتوي من معينه، ويستقي من علمه.

¹ - معجم الأدباء ياقوت الحموي ج4 ص 500

² - زهة الألباء ص63.

³ - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي (ت817هـ)، تح محمد المصري، ط1 الصفاة، مركز المخطوطات والتراث، سنة1987م ص 109

- زمن تأليفه: من الثابت لدى المترجمين أن سيبويه شرع في تأليف كتابه بعد موت الخليل بن أحمد، إذ أن سيبويه يكثر من الترحم على الخليل في كتابه، ثم إن نصر بن علي الجهضمي قال: " لما أراد سيبويه أن يؤلف كتابه قال لأبي: تعال نحبي علم الخليل"¹.

تؤكد هذه الرواية أنّ الخليل قد مات، وأن سيبويه يعرض على صنوه وزميله في الأخذ عن الخليل أن يعملوا معا على إحياء علم الخليل، ومن غير المقبول أن يكون الخليل حيا، وعلمه ميت يحتاج إلى إحياء!، ولكن لا يعني هذا البتة أن سيبويه لم يكتب عن الخليل شيئا في حياته، بل نقله الكثير عنه يدل على الكتابة حال الدرس، إذ الكتابة قيد، ولكن التأليف في كتاب جامع لن تكن إلا بعد وفاة الخليل.

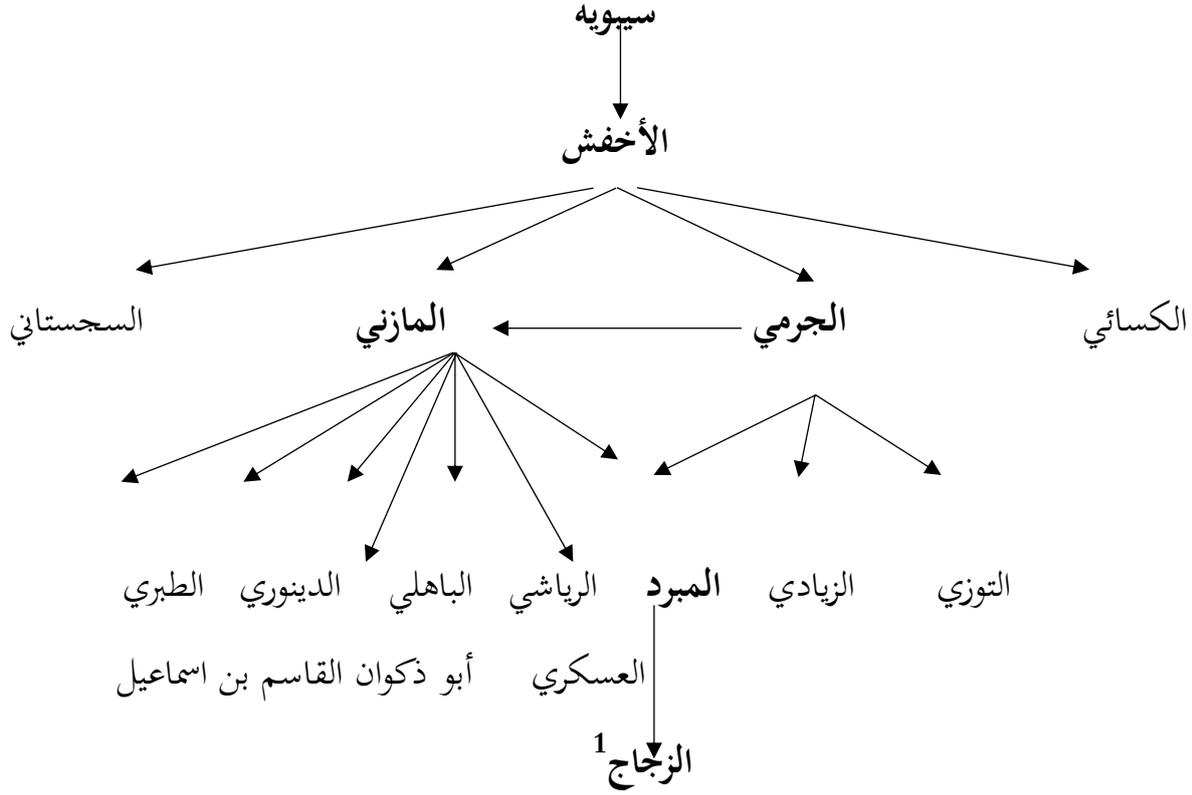
- نسبته إلى سيبويه

لم يشكك أحد في نسبة الكتاب إلى سيبويه وإن لم يظهر في حياته، ولم يقرأه أحد عليه، ولكنه لما مات قرئ على أبي الحسن الأخفش (215هـ)، وكان ممن قرأه عليه " أبو عمر الجرمي " و" أبو عثمان المازني"، فقد ذكر ابن الأنباري أن أبا عمر الجرمي وأبا عثمان المازني أرادا بقراءتهما الكتاب على الأخفش إظهاره للناس ومنع الأخفش من نسبته إليه²، ولكن التحقيق العلمي يعوز هذه الرواية فلا يمكن الجزم أن الأخفش أراد ادعاء الكتاب لنفسه، إذ أن شهرة مباحث من الكتاب كانت قد انتشرت وإلا فكيف ناظر سيبويه الأصمعي في أبيات شرحها هو بخلاف شرح الأصمعي، وعليه فإن الدكتور أحمد بدوي يرجح أن بعض أجزاء الكتاب كان معروفا لدى طلبة العلم³، وعموما لم يسند الكتاب إلى سيبويه إلا بطريق الأخفش، إذ كل الطرق إلى الكتاب تمر عن طريقه، فإسناد الزجاج مثلا يمكن أن يمثل له بهذه الخطأطة:

¹ - طبقات النحويين واللغويين ص 75.

² - نزهة الألباء ص 92

³ - سيبويه حياته وكتابه ص 21.



استطاع سيبويه أن يجمع في كتابه أكثر من علم من علوم العربية كالنحو والصرف والأصوات والبلاغة وغيرها، وليس من المعقول في شيء أن يكون ما كتبه سيبويه ضربة لازب جاءت دون سبق، بل إنه يقال أنّ سيبويه اعتمد على كتابي "الإكمال" و "الجامع" لعيسى بن عمر، ولكن هذين الكتابين لم يصلنا إلينا لنرى مقدار استفادة سيبويه منهما واعتماده عليهما، على كل، فالكتاب ثمرة الجهود التي بذلت سبقتة².

لقد جمع سيبويه في كتابه ما تفرق في الكتب التي سبقتة - إن كانت موجودة فعلا - فجعل ينظمه ويضيف إليه ما استنتجه بنفسه، وما سمعه عن أساتذته، وعن العرب الموثوق بلغتهم، ومن أشهر من أكثر عنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي حفل الكتاب بأرائه وأقواله، ويونس بن حبيب

¹ - الكتاب، طبعة هاورن، ج 1 ص 90، وطبقات النحويين واللغويين، ص 110، إنباه الرواة، ج 3 ص 250.

² - أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص 64

البصري، وأبو الخطاب الأحمش، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، والأصمعي، وأبو زيد النحوي¹.

- موضوعات الكتاب:

جمع سيبويه في كتابه أكثر من علم من علوم العربية فكان فيه إلى جانب النحو والصرف مادة لغوية غزيرة فيما نقله إلينا من المفردات والعبارات حتى نقل عنه أصحاب المعاجم، يقول البغدادي: " روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها ولا ردوا حرفاً منها"².

وقال: " قال أبو إسحاق: إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبينت أنه أعلم الناس باللغة، قال أبو جعفر النحاس: " وحدثنا علي بن سليمان قال حدثنا محمد بن يزيد أن المفتشين من أهل العربية ومن له المعرفة باللغة تتبعوا على سيبويه الأمثلة، فلم يجدوه ترك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلة منها: الهندلع، وهي بقلة، والدرداقش وهو عظم في الفقار، وشمصير وهو اسم أرض"³.

وفي الكتاب أيضاً أحكام بلاغية، وأحكام في القراءات وعلم التجويد، وأحكام متعلقة بالأصوات العربية، وموضوعات بالشعر وصناعته، فقد عقد له في كتابه بابين الأول هو "باب ما يحتمل من الشعر" والثاني باب " هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد"⁴.

ولأجل أنه موسوعة لغوية نجد أن الجرجاني ينقل عنه في كتابيه "أسرار اللغة" و"دلائل الإعجاز" وابن سنان الخفاجي في كتابه "سر الفصاحة"، بله الفقه وكتب التفسير كابن الزبير الغرناطي في كتابه " ملاك التأويل".

وإذا أتينا إلى أبواب النحو والصرف نجد أن الكتاب "قد ضم معظم موضوعاته حتى أنه لم يجد بعده إلا وضع المصطلحات الوضع النهائي، أو استدراك بناء على أبنيته مما لم يسمعه عن العرب.

¹ - أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 64.

² - خزانة الأدب، البغدادي، ج 1 ص 179، وينظر "كتاب سيبويه وشروحه" خديجة الحديثي ص 77-78.

³ - خزانة الأدب، البغدادي ج 1 ص 179.

⁴ - الكتاب ج 1 ص 26-32، وج 2 ص 298-304 وينظر "كتاب سيبويه وشروحه" للحديثي ص 78.

فقد جعل سيبويه الجزء الأول والثاني للنحو تقريبا إلا بعض المباحث فكانت للصرف حيث ابتدئ كتابه بموضوعات كانت كالمقدمة لما بعدها وهي: "باب علم ما الكلم من العربية" وقسم فيه الكلام إلى اسم وفعل وحرف وتكلم عليها ومثل لكل منها. و "باب مجاري أواخر الكلم من العربية" وهي الرفع والنصب والجر والحزم والفتح والضم والكسر والوقف بين مواقع كل نوع ميز بينها بتفصيل كاف، وتكلم عمّا ينوب عن هذه المجاري في المثني وجمع الذكر السالم وجمع المؤنث السالم، وفي المنصرف وفيما لا المنصرف، وفي النكرة والمعرفة، ثم "باب المسند والمسند إليه" بين فيه حكم الاسم والفعل في الإسناد ثم "باب اللفظ للمعاني" تكلم فيه على اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ومثل لكل من هذه بمثال، ثم "باب ما يكون في اللفظ من الأعراس" تكلم فيه على حذفهم بعض الكلم أو زيادتها أو التعويض عنها، ثم باب "الاستقامة من الكلام والإحالة" وقسمه إلى مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب ومثل لكل نوع، ثم باب "ما يحتمل الشعر" وهو الضرورات الشعرية كصرف ما لا ينصرف وحذف ما لا يحذف¹.

لينتقل بعد هذه المقدمة الضرورية للكتاب يبدأ بموضوعات النحو الأساسية و أولها: "باب الفاعل" ثم "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول" وهو الفعل المتعدي، ويتكلم عن تعدي الفعل إلى المصدر والمكان والزمان، ثم "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصر على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول" ثم "باب الفعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر" وهو باب حسب وأخواتها، ثم "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة لأن المفعول هنا كالفعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى" ثم "باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول" وهو باب المبني للمجهول من أعطى وأخواتها، ثم "باب

¹ - كتاب سيبويه وشروحه ص 79.

المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر، وذلك قولك نبئت زيدا أبا فلان".

ثم بعد هذا العرض عن الأفعال وفق ترتيب صحيح؛ لازم فمتعدي ثم المتعدي إلى مفعول فإثنين فثلاث، ينتقل للحديث عن الحال الذي يقع فيه الفعل، وهنا لا نفهم لماذا انتقل مباشرة إلى الحال ومباحثه؟

وبنظرة تفحصية لفهارس الكتاب التي صنعها الأستاذ عبد السلام هارون لطبعته المعروفة للكتاب¹ مع عرض الدكتورة خديجة الحديثي لمواضيع الجزء الأول والثاني للكتاب²، يتبين لنا أن سيبويه خالف في ترتيبه الترتيب الذي تتبعه كتب النحو والصرف اليوم، فهو لا يذكر المرفوعات على حدة والمنصوبات وهكذا، وإنما يخلط بعضها بالآخر فيذكر المسند والمسند إليه، ثم ينتقل إلى الفاعل والمفعول والحال، والحروف التي تعمل عمل ليس فإلى المبتدأ والخبر والاستثناء.

"فهو في عموم عرضه لا يسير في ترتيب فصوله وأبوابه وفق ترتيب منطقي سليم، إذ يقدم فصولا حقها أن تتأخر، ويؤخر أبوابا من حقها أن تتقدم، ويضع فصولا في غير موضعها فمثلا عندما تكلم عن المسند والمسند إليه كان ينبغي أن يجمع فيه كل ما تعلق به من مبتدأ وخبر، وفاعل ونائبه ليكون الموضوع مستوفيا أجزائه، وهو يذكر الباب العام ويتكلم عليه ثم يعقد بابا خاصا لكل مسألة صغيرة حتى يستغرق الكلام جزئيات الموضوع الواحد ومسائله الصغيرة، ولا يذكر مسائل الباب الواحد متصلة متتابعة بل يذكر بعضها في موضع وبعضها الآخر في موضع ثان، بعد أن يفصل بينها بأبواب غريبة عنها، وفي هذا تفرقة لمسائل الباب الواحد³.

وكان في معرض استدلاله يروي عن شيوخه مستدلا ومناقشا، فممن روى عنهم: الخليل بن أحمد الفراهيدي روى عنه خمسمائة وأثنتين وعشرين مرة، وعن يونس بن حبيب روى عنه مائتي مرة، وأبو

¹ - الكتاب ج 1 ص 442، وج 2 ص 425، وج 3 ص 653

² - كتاب سيبويه وشروحه ص 79 - 87.

³ - كتاب سيبويه وشروحه، ص 88.

الخطاب الأخفش روى عنه سبعا وأربعين مرة، وأبو عمرو بن العلاء روى عنه أربعاً وأربعين مرة، وعيسى بن عمر روى عنه اثنتين وعشرين مرة، وأبو زيد الأنصاري روى عنه تسع مرات، وهارون بن موسى روى عنه خمس مرات، وعبد الله بن أبي إسحاق روى عنه أربع مرات، وللكوفيين أربع مرات. ومرة عن رجل اسمه هذيل¹.

- أسلوب الكتاب ووحدته الداخلية:

لما كان الكتاب في ترتيبه حين عرض المباحث النحوية مخالفاً للمعهود من كتب النحو، ولتشتت عرض مسائل الباب الواحد كما قلنا سلفاً، فتح هذا الباب أمام متقدمين ومتأخرين للقول بأن الكتاب يفتقد وحدة داخلية لتعدد مؤلفيه ومتناولي مسائله بالتأصيل والدرس. وفي هذا يجيب الدكتور منير بعلبكي في كتابه² (The legacy of the Kitab): "والكتاب - بصرف النظر عن أنه أقدم ما وصلنا من كتب في تاريخ التأليف بالعربية - معزوفة منسجمة العناصر يهدف عازفها إلى بيان وحدة مادتها ومناهجها" ويعزز رأيه في وحدتها بما يأتي:

- استخدم سيبويه مجموعة أدوات تحليلية من السماع والقياس والتقدير والعلة والعمل بثبات واطراد في تفسير الظواهر النحوية والصرفية لكلام العرب
- استخدم بثبات واطراد أيضاً مناهج تحليلية ممثلة في تصنيف المادة في إطار نظام متماسك، والحفاظ على القواعد الأساسية ودور المتكلم والسماع في عملية التواصل، والتوازن بين الشكل والمعنى
- استخدم سيبويه عدداً كبيراً من الإحالات يشير إلى أجزاء بعيدة أو قريبة في الكتاب، كالإحالة التي وردت في الكتاب³، وقال عندها سيبويه: "وسنذكر ذلك في (باب التسوية)" وقد فصل القول في هذا الموضوع في الجزء الثاني⁴ والثالث¹، ومثل هذا كثير فيقول سيبويه مثلاً: "(باب آخر من أبواب

¹ - كتاب سيبويه وشروحه، ص 89.

² - كتاب سيبويه مادته ومنهجه، محمد حسن عبد العزيز، ص 53.

³ - الكتاب ج1 ص236.

⁴ - الكتاب ج2 ص232.

إنّ: لما ذكرت لك في الكراسة التي تليها يعني الكراسة التي تضم باباً بعنوان: هذا باب وجه دخول الرفع" مما يعني أن الكتاب كان كراسات مرتبة يجمعها جامع موضوعي لا أوراقاً مبعثرة

- غالباً ما يستشهد سيبويه بنفس الأمثلة، وبدقة ظاهرة، وثبات بالغ في أجزاء مختلفة من الكتاب من ذلك: "إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ"²، و"أما أنت منطلقاً انطلقت معك"³، و"إنّ زيداً ظريف وعمرو وعمراً"⁴، ومثل هذا كثير.

وقد نلاحظ أن تكرار الأمثلة أكثر من تكرار الشواهد لأن الأمثلة من تأليفه هو نفسه، وهي بخلاف الشواهد، لا يلزم أن يتمثل بها حرفياً على الكلام المدروس، وثبات سيبويه على التمثيل دليل قوي على الوحدة الداخلية للكتاب.

- ثبات استخدامه للمصطلحات، والتي أصلاً لم تكن قد اتخذت الوضع النهائي لها، فنجد في الكتاب مصطلحات نحوية عبارة عن جملة طويلة كما مر معنا حين عرض عناوين بعض الأبواب، وتكرار سيبويه لها وثباته على استخدامها دليل قوي آخر على وحدة الكتاب الداخلية.

- ثبات سيبويه على تحليل الظواهر النحوية في مواضع متعددة من الكتاب، فعلى سبيل المثال درس سيبويه ما أطلق عليه النحاة المتأخرون "البناء العارض" في أحوال: "المنادى المفرد في نحو: يا محمد" وهو في رأي سيبويه مؤلف من كلمة واحدة، وكذلك الحال في "لا" النافية للجنس واسمها في نحو "لا رجل"، و"العدد المركب نحو خمسة عشر" و"الظروف نحو قبلٌ وبعُدٌ" و"أيُّ في: اضرب أيُّهم أفضل"، فقد عالج سيبويه هذه الظاهر علاجاً واحداً ثابتاً رغم أنها دُرست في مواضع متفرقة من الكتاب من جهتين؛ الأولى: أنه أوضح ما بينها من وجه الشبه، فأشار إلى النداء عند حديثه عن الظروف، يقول: "والمفرد رفع في موضع اسم منصوب... ورفعوا المفرد كما رفعوا "قبلٌ وبعُدٌ"

¹ - الكتاب ج3 ص170.

² - المصدر نفسه ، ج1ص258، و ج3 ص7، ص113 ص149،

³ - المصدر نفسه ج1ص293 و ج3 ص149، ص150.

⁴ - المصدر نفسه ج1 ص61 و ج2 ص144

وموضعها واحد"¹، وأشار إلى اسم " لا" عند حديثه عن الأعداد المركبة، يقول: " فَجُعِلت ما بعدها كخمسة عشر في اللفظ"²، وأشار إلى " أيّ " عند حديثه عن خمسة عشر ، يقول: " وأرى قولهم : " أضرب أيّهم أفضل " على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر"³.

الجهة الثانية: تشابه المصطلحات وأسلوب المعالجة فعلى سبيل المثال فإنّ (لا واسمها) يقال إنهما في (مرتبة اسم واحد) و (أي والرجل) في أيّها الرجل (حرفان جعلتا اسما واحد)..والظروف مثل: (قبل وبعد) وصفت بأثما (مبهما) والمصطلحان (مبهم) و(غير متمكن) يستخدمان كذلك في وصف الأعداد المركبة⁴.

إن تحليل سيبويه لمادته يكشف عن ثبات بالغ في استخدامه للمصطلحات وفي تفسيره لمواضع الشبه والخلاف فيما يدرسه من ظواهر، وكذلك في الإحالات التي يعقدها مما يؤكد الوحدة الداخلية للكتاب وينفي تفاوت معالجته لموضوعه لتفاوت مؤلفيه⁵ كما زعم ثعلب في المتقدمين، وكثير من المتأخرين.

- التعريفات في الكتاب:

التعريف هو " وصف لفظي لمجموع الصفات التي تكوّن مفهوم الشيء وتميزه عما عداه"⁶.

وكان سيبويه - حين يعينه اللفظ المناسب للمفهوم - يُضطر إلى وصفه بذكر خصائصه التي تعينه وتميزه عما عداه، وقد كانت تلك الخطوة المتواضعة هي بداية المنهج العلمي في تعريف المصطلحات أو الحدود.

¹ - الكتاب ، ج2 ص182-183.

² - المصدر نفسه ، ج2 ص275.

³ - المصدر نفسه ، ج2 ص400

⁴ - المصدر نفسه، ج3، ص297، 285، 286، 298.

⁵ - كتاب سيبويه مادته ومنهجه ص 55

⁶ - كتاب سيبويه مادته ومنهجه ص61.

فمثلاً لما تكلم عما أطلق عليه النحاة بعده المفعول لأجله، قال: " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عُذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه مرفوع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان، وليس بصفة لما قبله ولا منه"¹.

وقد يستعين في هذه الأحوال بالأمثلة ومن ذلك:

- هذا باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، وذلك قولك: الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ" و" المرء مقتول بما قُتل به خنجراً فخنجرٌ، وإن سيفاً فسيفٌ " وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان شراً فشرٌ².

- هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موضوع فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فجأةً³.

وقد يعرف الباب بذكر الأقسام التي يشملها ومن ذلك:

- الكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.⁴
- اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: فُعيل، وفُعَيْل، وفُعَيْعِيل⁵.

وقد يعتمد أحياناً إلى التعريف الكلي الجامع ومن ذلك:

- تعريفه للمبتدأ بأنه: " كل اسم ابتدئ به ليُبنى عليه كلام "⁶.
- تعريفه للترخيم بأنه: " حذف واخر الأسماء المفردة تخفيفاً "⁷.

¹ - الكتاب ج 1 ص 367.

² - الكتاب ج 1 ص 258.

³ - المصدر نفسه ج 1 ص 370.

⁴ - الكتاب، ج 1 ص 12.

⁵ - الكتاب، سيبويه، ج 3 ص 415.

⁶ - المصدر نفسه ج 2 ص 126.

⁷ - المصدر نفسه ج 2 ص 239.

- تعريفه للفعل بأنه "أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء (المصادر)، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع"¹، وهو تعريف دقيق أشار إلى دلالاته على الحدث والزمن، وإلى أن الفعل مأخوذ من المصدر، وقد أعجب به الرماني كما سيأتي.

¹ - المصدر نفسه ج 1 ص 12

المبحث الثالث: أثر الكتاب في حركة التأليف النحوي:

لما كان كتاب سيبويه كتابا موجزا في عباراته وأمثله موضوعا للعلماء فكل كلمة فيه كانت قدر المعنى المراد منها، يشبه إلى حدّ ما المتن اللغوي، الأمر الذي أوجد عند العلماء اهتماما كبيرا لفك معانيه وبسطها وساهم في وجود مؤلفات نحوية على الكتاب شارحة لألفاظه أو لنكته أو لشواهد أو معترضة عليه أو مستدركة عليه بعض المسائل . فقد بلغ عدد شرّاحه على حد ما ذكره الأستاذ عبد السلام هارون -ثلاث وعشرين (23) شارحا، ومن أهم هؤلاء:

- 1- شرح أبي عثمان بكر بن محمد " المازني " المتوفى سنة 248هـ، وهو الذي كان يقول: " من أراد أن يصنف كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح ".
- 2- شرح علي بن سليمان المعروف بـ " الأخفش الصغير " المتوفى سنة 315هـ، وهو باسم " شرح سيبويه"، وله شرح آخر باسم: " تفسير رسالة سيبويه "
- 3- شرح أبي بكر محمد بن السري المعروف بـ " ابن السراج " المتوفى سنة 316هـ.
- 4- شرح أبي بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان النحوي المتوفى سنة 345هـ. وهو باسم " شرح كتاب سيبويه " ولكنه لم يتمه، وله " شرح شواهد الكتاب ".
- 5- شرح أبي سعيد حسن بن عبد الله المعروف بـ " السيرافي " المتوفى سنة 368هـ¹، وقد طبع هذا الشرح مع الكتاب كحاشية وشرح له في طبعة بولاق الثالثة المصرية.
- 6- شرح أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي المتوفى سنة 377هـ.
- 7- شرح أحمد بن أبان اللغوي " الأندلسي " المتوفى سنة 382هـ.
- 8- شرح يوسف بن أبي سعيد " السيرافي " المتوفى سنة 385هـ

¹ - أبنية الصرف في كتاب سيبويه، الحديثي، ص 72

- 9 - شرح أبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله " الرماني " المتوفى سنة 384هـ وقد أشار محقق أول طبعة للكتاب الفرنسي " ديرنبورج " أنّ للكتاب نسختين أحدهما في مكتبة بـ(فينا) والثانية في (إسطنبول).
- 10- شرح أبي العلاء أحمد بن عبد الله " المعري " المتوفى سنة 449هـ وهي كما قيل في خمسين كراسة ولم يتمه.
- 11- شرح علي بن أحمد النحوي المعروف بـ" ابن الباذش " المتوفى سنة 528هـ.
- 12- شرح أبي بكر محمد بن مسعود الخشني الأندلسي المتوفى سنة 544هـ.
- 13- شرح محمد بن أحمد بن هشام اللخمي السبتي المتوفى سنة 557هـ.
- 14- شرح أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن خروف النحوي المتوفى سنة 609هـ والمسمى: تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب " وهو شرح ممزوج بمثن الكتاب ومنه نسخة خطية محفوظة بالمكتبة التيمورية رقم 530نحو كما ذكرت ذلك الدكتورة خديجة الحديثي¹.
- 15- شرح أبي عبد الغني سليمان بن بنين الدقيقي المتوفى سنة 614هـ.
- 16- شرح أبي الفضل البطليوسي القاسم بن علي المعروف بـ" الصفار " المتوفى سنة 630هـ، ويقال إنه أحسن شروحه.
- 17- شرح أبي علي بن محمد الشلوبين المتوفى سنة 645هـ.
- 18- شرح أبي العباس أحمد بن محمد الاشبيلي المتوفى سنة 651هـ.
- 19- شرح أبي بكر بن يحيى الجذامي المالقي المتوفى سنة 657هـ.
- 20- شرح أبي الحسن علي الإشبيلي المعروف بابن الضائع النحوي المتوفى سنة 680هـ.

¹ - أبنية الصرف في كتاب سيبويه، الحديثي، ص 77، وقد اعتمدت في سرد الشروح على المرجع السابق ص 72- 78.

- 21- شرح أبي الحسين عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع العثماني الإشبيلي الأموي المتوفى سنة 688هـ.
- 22- شرح أبي العباس أحمد بن محمد العنابي المتوفى سنة 776هـ.
- 24- شرح أبي إسحاق إبراهيم بن سفيان بن أبي بكر بن عبد الرحمن ابن زياد بن أبيه¹.
وأما شرح مشكلاته وأبياته وأبنيته، فبلغ عددهم أحد عشر (11) شارحاً أهم هؤلاء:
- 1- شرح أبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد المتوفى سنة 285هـ.
- 2- شرح أبي إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج المتوفى سنة 310هـ.
- 3- شرح أبي جعفر أحمد بن محمد المعروف بالنحاس المتوفى سنة 338هـ.
- 4- شرح أبي عبد الله محمد بن عبد الله الإسكافي المتوفى سنة 421هـ وشرح فيه أبيات الكتاب.
- 5- شرح الأعلام الشنتمري يوسف بن سليمان والمسمى "تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب" ألفه سنة 457هـ. وتوجد منه نسخ مخطوطة محفوظة في مكتبات العالم، وقد طبع على هامش طبعة بولاق للكتاب.
- 6- شرح أبياتة أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري المتوفى سنة 616هـ، باسم "لباب الكتاب".
- 7- شرح أبياتة لمحمد بن علي الشلوبين الصغير المتوفى في حدود سنة 660هـ.
- 8- شرح أبياتة وأبيات المفصل لعفيف الدين ربيع بن محمد بن منصور الكوفي².
- 9- شرح "نكت سيبويه" لإبراهيم بن يوسف المتوفى سنة 249هـ.
- 10- "شرح مشكلات الكتاب" لمحمد بن علي بن الفخار الجذامي المالقي المتوفى سنة 723هـ.
- 11- "نكت كتاب سيبويه" وكتاب المسائل المفردة من كتاب سيبويه أبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله النحوي المتوفى سنة 276هـ.

¹ - أبنية الصرف في كتاب سيبويه، الحديثي، ص 77.

² - المرجع نفسه، الحديثي، ص 78.

ومما ألف في الاستدراك والاعتراض على سيبويه كثيرون منها:

- 1- الرد على سيبويه وكتاب "الزيادة المنتزعة من سيبويه" أبي العباس محمد بن يزيد المبرد
- 2- كتاب "الاستدراك على سيبويه في أبنية الكتاب" أبي بكر محمد بن حسن الزبيدي المتوفى سنة 380هـ، وقد طبع في روما بعناية المستشرق جويدي.

هذه الكتب الكثيرة وغيرها مما لم يذكر، كلها جاءت كأثر مباشر لكتاب سيبويه بمعنى أنها لم تخرج عن متنه، فقد كانت شارحة له أو لشواهدة أو لأبياته، أو معترضة على مسألة فيه أو مشكلة، بل حتى في مصطلحاته، والتي هي مفاتيح العلم ورموز مفاهيمه الرئيسة، فقد قدر لكثير من مصطلحاته الاستقرار والثبات وتناقله النحاة بعده، وبعضها لم يعيش طويلاً، وبما أن النحو في تلك المرحلة لم تكن له مصطلحات مستقرة بعد، إذ كان العلم علماً ناشئاً، وكما هو معروف أن مصطلحات أي علم هي غاية مراحل نضجه غالباً، "فقد لاحظ المستشرق (تروبوا) أن كتاب سيبويه - مع أنه يستخدم مصطلحات كانت جارية في كلام أساتذته ومعاصريه في النصف الأول من القرن الثاني الهجري- هو المصدر الأول الذي يقدم لنا مادة مصطلحية أولية يمكن دراستها دراسة دقيقة"¹.

ويفترض الدكتور رمزي بعلبكي "أن مصطلحات سيبويه تمثل مرحلة وسطى بين مرحلتين إحداهما سابقة عليه والثانية تالية له. إن مصطلحاته تمثل مرحلة بارزة تتجاوز مرحلة النحاة الأوائل لا سيما ما يتصل بنظام الإعراب، بالقياس إلى نقصٍ في تفريق هؤلاء النحاة بين حركات الإعراب والبناء، وفي سطور قليلة جدا من كتابه يميز سيبويه بين ألقاب الإعراب الناتجة " عما يحدثه العامل، وليس شيء

¹-The legacy of kitab Sibawayhis ,p32

منها إلا وهو يزول عنه، وألقاب البناء التي تكون لما يُبنى عليها الحرف بناء لا يزول عنه"¹ مهما اختلفت العوامل، ولقد استخدم الرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب والضم والفتح والكسر والوقف (السكون) لحروف البناء.²

ومن المصطلحات التي كتب لها الثبات والاستقرار مثل: الاسم والفعل والحرف والاستثناء والنداء والنكرة والمعرفة والترخيم والندبة واسم الفاعل واسم المفعول... إلخ، وبعض هذه المصطلحات لم يصبه تعيّر كبير في مفهومه، وبعضه أصابه شيء من التغيير من حيث الدقة والجدّة. ومما ذكره (كارتر) بهذا الخصوص مصطلح (سبب)؛ حيث استخدمه النحاة المتأخرون للنعته السببي في نحو: مررت برجل حسن أبوه. و(عطف)؛ استخدم ليشير إلى نوعين من الربط: عطف النسق وعطف البيان³

وكل ذلك لأن سيبويه وإن استخدم المصطلح ذاته إلا أنه كان يقصد معناه العام حيناً ومعناه الاصطلاحي حيناً آخر ومن أمثلة ذلك مصطلح (المضارعة) بمعناه العام المشابهة، ومعناه الاصطلاحي للإشارة إلى الفعل المضارع، وكذلك مصطلحات آخر من قبيل: عامل، فاعل، بناء، متمكن، علة، سبب... إلخ.⁴

يبد أن بعض مصطلحات سيبويه لم يقدر له أن يعيش طويلاً بعده، وهذه بعضها:

¹ - الكتاب ج 1 ص 13.

² - كتاب سيبويه مادته ومنهجه، محمد حسين عبد العزيز، ص 57.

³ - سيبويه، كارتر، ص 138، نقلاً عن "كتاب سيبويه مادته ومنهجه، ص 58.

⁴ - كتاب سيبويه مادته ومنهجه، محمد حسن عبد العزيز، ص 58.

سيبويه	النحاة المتأخرون
هذا باب ما الكلم من العربية.	أقسام الكلام.
أحداث الأسماء.	المصادر.
مجارى أواخر الكلم من العربية.	ألقاب الإعراب والبناء.
الوقف.	السكون.
الأسماء المتمكنة.	الأسماء المعربة.
بنات الثلاثي	الثلاثي
بنات الرباعي	الرباعي
الحشو	الصلة
البيان	فك الإدغام
الحروف التي للأمر والنهي وليست للفعل	هاء الأفعال
الأسماء غير المتمكنة	أسماء المبنية

وثمة قائمة طويلة من المصطلحات استخدمها النحاة المتأخرون، وربما - لكثرتها - تعطي انطبعا خاطئا أن سيبويه قد أغفل مفهومها أو موضوعاتها، وليس هذا صحيحا بحال من الأحوال، ومن هذه المصطلحات: كان الناسخة، وكان التامة، ولا النافية للجنس، وما الكافة، وما الظرفية، وأفعال القلوب، وأفعال المقاربة والرجاء والشروع، وأفعال التمييز والتحول، وأل الشمسية والقمرية، والرباط والعائد، ونائب الفعل، والتمييز، والنسق، والأجوف، واسم عين واسم ذات...

وما ذلك إلا أن استخدام النحاة المتأخرين لهذه المصطلحات الجديدة كان ضرورة للنحو التعليمي الذي عتوا بالتأليف فيه. ولا يعني أبدا أن سيبويه قد غابت عنه هذه المعاني من النحو، بل إن بعض التقاسيم التي ذكرها أبدع فيها ولم يترك لمن جاء بعده شيئا يستدركه عليه وهذا ما حدا بالرماني أن يبدي إعجابه الشديد ببعض عبارات الكتاب حيث قال حين علق على كلام سيبويه في أول الكتاب: " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"، قال الرماني: " لا نعلم أحداً أتى في معنى هذا الكلام بما يوازيه أو

يدانيه، أو يقع قريبا منه، ولا يقع في الوهم أيضا أن ذلك يستطاع، و مثل قوله: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعنى، وإن كنت جميعا يهملهم ويعنيانهم¹

¹ - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، الرسالة الثانية الرماني ص 140-141

المبحث الرابع: طبعات الكتاب المعاصرة وقيمتها

لقد شغل الكتاب علماء المسلمين في القرون الماضية كما مرّ معنا من خلال قائمة شراحه الذين توزعوا تقريبا على كل القرون بعده، وقد عُني المستشرقون - قبل العرب والمسلمين - بطبعه وتحقيق نصّه. توالى طبعاته بالهند ومصر. وبيروت، فكانت طبعاته وفق الترتيب الآتي:

1- « ظهرت أول طبعاته في باريس بعناية المستشرق (هارتويغ ديرنبورج) عام 1881م، وقد قدم له بمقدمة باللغة الفرنسية، وقد تمّ الانتهاء من طبعها سنة 1889م.

2- الطبعة الثانية بـ(كلكتا) بالهند سنة 1887م، نشرها كبير الدين أحمد في مجلد واحد ضم 1104 صفحة، وعنوانها (هذا الكتاب اسمه الكتاب وهو في النحو مثل أم الكتاب).

3- الطبعة الثالثة لنص الكتاب بالألمانية في برلين سنة 1900م بتحقيق "غوستاف جان" وفي الحقيقة هي ترجمة لطبعة ديرنبورج، وقد ألحق بهذه الطبعة بعض التعليقات من شروح الكتاب مثل شرح السيرافي، وشرح ابن يعيش.

4- الطبعة الرابعة في مصر سنة 1316 هـ بالمطبعة الأميرية ببولاق وعليها حاشية بشرح السيرافي، وهامش من شرح الأعلام الشنتمري وهي مضبوطة بالشكل¹.

5- الطبعة الخامسة وهي طبعة الأستاذ عبد السلام هارون، والتي مازال معظم الباحثين والمؤلفين يعتمدون عليها اعتماداً كلياً لحدّ الساعة، لمكانة محققها، ولعلّها أجود الطبعات التي ظهرت رغم أنّها أُخِلّ ببعض مرويات طبعة بولاق الصادرة قبلها بسنين. فقد نشر الجزء الأول من الكتاب بتحقيق هارون في دار القلم بالقاهرة سنة 1966م، والجزء الثاني في دار الكتاب العربي عام 1968م، ثم ثلاثة أجزاء عن الهيئة المصرية العامة للكتاب عام 1973-1977م، ثم ظهرت الطبعة الثانية كاملة في مكتبة الخانجي عام 1977م، تلتها الطبعة الثالثة عام 1988م.

¹ - أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص 72.

6- طبعة إميل بديع يعقوب عن دار الكتب العلمية بيروت عام 2009م وأعيدت طباعتها عام 2017م، وهي - في الحقيقة - عالية على طبعة عبد السلام هارون، مع الحذف والاختصار، وقد كتب عنها مقال بعنوان (طبعة مشوهة لكتاب سيبويه)¹. ومثلها طبعة محمد فوزي حمزة والتي صدرت عن مكتبة الآداب بالقاهرة سنة 2015م، وهي عالية على طبعة بولاق مع الاختصار.

7- الطبعة السابعة وهي طبعة محمد كاظم البكاء العراقي، وقد أصدر البكاء طبعة ناقصة (جزء خاص بالنحو) موصوفة بأنها تصنيف منهجي وتحقيق علمي عن مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار البشير بالأردن عام 2004م، ثم الطبعة الكاملة الثانية عام 2015م عن مكتبة زين الحقوقية والأدبية في بيروت، ومن مزايا هذه الطبعة أنها اعتمدت على نسخة أقدم قليلا من الأصول المعتمدة عند الأستاذ عبد السلام هارون وفيها إضافات مهمة، ومن مزاياها أيضا التصنيف المنهجي أو التوبيب الذي يسهل الإفادة من الكتاب مع المحافظة على ترتيب مادته.

8- طبعة خاصة بنسختي الزجاج المتوفى سنة (310هـ) وهذه لم يطبع فيها الكتاب كله مع شرح الزجاج وإنما تم الإشارة إلى الفروق في الزيادة أو النقص أو الاختلاف في العبارة أو الضبط أو في المثال أو الرواية أو العزو، وكانت بعناية الدكتور عبد المجيد الجار الله بدار التدمرية سنة 2014م، وهذه وإن لم تكن طبعة للكتاب ولكنها مفيدة في معرفة بعض الزيادات في العبارة أو العزو

- مخطوطات الكتاب:

يمكن تقسيم المخطوطات المعروفة لكتاب سيبويه إلى ثلاثة أقسام:

1- مخطوطات معروفة استُخدمت في طبعات الكتاب السابقة

2- مخطوطات ذكرها (كارل بروكلمان) في تاريخه² ولم تستخدم في التحقيق.

¹ -مجلة العرب عدد 57، محمد جمعة الدّربي، دار اليمامة للبحث والنشر والتوزيع، الرياض السعودية، رجب - شعبان 1441هـ، ص 25-50.

² - تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، تعريب: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، 1960م ج2 ص 134-135.

3- مخطوطات جديدة لم يذكرها بروكلمان ولم يعتمد عليها في طبعة الأستاذ هارون أشار إليها الدكتور صلاح الدين المنجد في (مصادر عربية لدراسة سيبويه)¹.

القسم الأول والتي اعتمدت طبعة (ديرنبورج) على المخطوطات التالية:

1- مخطوطة باريس رقم 1155، وليس عليها تأريخ النسخ، ورجح ديرنبورج أنّها ترجع إلى منتصف القرن الثامن الهجري.

2- نسخة المتحف الآسيوي في بطرسبورغ رقم 403. تاريخ نسخها سنة 1134هـ.

3- نسخة المكتبة الإمبراطورية العامة في بطرسبورغ، رقم 161، ولم يذكر تاريخ نسخها.

4- نسخة مكتبة فينا رقمها 769، وفيها الثلث الأخير من الكتاب، لم يذكر تاريخ نسخها

5- نسخة دار الكتب المصرية رقم 139 نحو قال: ربما رجع خطّها إلى القرن الثالث، الجزء الأول فقط.

6- نسخة دار الكتب المصرية رقم 140 نحو وهي حديثة.

7- نسخة دار الكتب المصرية رقم 141 نحو، كتبت سنة 1139هـ

8- نسخة الأسكوريال الثانية، كابت بخط مغربي، لا يذكر تاريخ نسخها.

9- مخطوطة اعتمد عليها ناشر الطبعة الثانية من الكتاب الأستاذ كبير الدين أحمد الصادرة بكلكتا بالهند، يقول عنها الأستاذ هارون: لها أصل مستقل لم يُعرف، قال الدكتور صلاح الدين المنجد: لعلّه اعتمد على إحدى مخطوطات الهند.

10- مخطوطات اعتمد عليها ناشر طبعة بولاق وهي مخطوطات دار الكتب المصرية مع الاعتماد على طبعة ديرنبورج كأصل لها.

¹ - مقالات عن سيبويه، جمع أحمد أفسار شيرازي، المقالة الثالثة، (مصادر لدراسة سيبويه) صلاح الدين المنجد، شيراز، إيران

- 11- مخطوطة دار الكتب المصرية رقم 65 نحو م، والتي اعتمدها الأستاذ هارون بعد وصفه لها بقوله:
"مجهولة الكاتب والتاريخ"، مع مخطوطتي دار الكتب رقم 140، 141 نحو التي اعتمدها قبله ديرنبورج،
12- مخطوطة دار الكتب المصرية رقم 12 نحو ش وهي حديثة جدا كتبت سنة 1305هـ، وقد
اعتمدها الأستاذ هارون، إضافة إلى طبعة ديرنبورج بكل مخطوطاتها السابقة.

القسم الثاني أي من المخطوطات والتي ذكرها (بروكلمان) وهي:

- 1- نسخة في الموصل رقم 252 وقد اعتمدها محمد كاظم البكاء في طبعته والتي قال إنها من مميزاتها.
2- نسخة في مشهد بإيران.
3- نسخة في (باتنة) بالهند رقم 1596¹.

القسم الثالث: من المخطوطات التي أشار إليها الدكتور المنجّد ولم تُعتمد في الطبقات السابقة وهي:

- 1- مخطوطة كتاهية (مكتبة كتاهية - وحيد باشا) بتركيا، رقم 1484 من أول الكتاب إلى الجزء الثاني. وفي آخر الجزء الأول: "نجز الجزء الأول من كتاب سيبويه، وهو عشر الكتاب بخط عبد الله بن عيسى بن عبيد الله المرادي الأندلسي، المتوطن بدمشق فرغ من كتابتها في ربيع الآخر سنة أربع وثمانين وخمسمائة" (584هـ)، وهي في 170 ورقة.
2- مخطوطة كوبرولي، إستانبول، رقم 1500، من القرن السابع الهجري، وهي رواية الرّياحي، وعلى أطرافها هوامش ثمينة جداً، وهي في 467 ورقة.
3- مخطوطة مراد ملاً، رقم 1717، بخط مغربي مشكول، قوبلت وصححت. كتبها عبد الرحمن بن عبد العزيز السعدي المراكشي، وفرغ من كتابتها لسته عشر خلون ن ذي الحجة لسنة خمس وستمائة، وهي في 158 ورقة.
4- مخطوطة شهيد علي، إستانبول رقمها 2467، كتبت سنة 645 هـ.

¹ - تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ج 2 ص 134.

5- مخطوطة حكيم أوغلو، إستانبول رقمها 897. كتبت سنة 1119هـ، وقد قرأت على ابن ولاد/ كما هو مخطوط في طرفها¹.

6- مخطوطة جامعة برنستن، مجموعة يهودا، رقم 1333. وهي نسخة نسخها عالم دمشقي هو عبد الله بن زين الدين بن أحمد البصري الشافعي الأشعري الدمشقي، توفي سنة 1170هـ

7- مخطوطة خزانة الأوقاف ببغداد برقم 2526، لم يذكر تاريخ نسخها.

8- مخطوطة (أسبارطة) بتركيا، مكتبة خليل أحمد باشا رقم 1668، وكتبت سنة 1165هـ، في 403 ورقة.

9- مخطوطة (نوشهر) بتركيا، رقم 223، كتبت في القرن الثاني عشر الهجري، بها 226 ورقة².

فهذه تسع مخطوطات لم يُعتمد عليها في الطبقات السابقة ولم يذكرها بروكلمان في تاريخه. ولعل هناك مخطوطات أخرى ستظهر مع الأيام.

- قيمة طبعة الأستاذ عبد السلام هارون:

لقد انتقد كثير من الباحثين طبعة الأستاذ عبد السلام هارون رغم كونها أنفس طبعة لحدّ الساعة، فيقول في ذلك الدكتور المنجّد منتقدا لها: " فإذا رجعنا إلى الطبعة الأخيرة من " الكتاب " (يقصد طبعة هارون) نجد أن المحقق: لم يدرس جميع مخطوطات الكتاب الموجودة في المكتبات قبل البدء بعمله.

ولم يعتمد على أصل قديم لكتاب سيبويه، ولم يعارض الأصل الذي اتخذه أساساً بمخطوطات قديمة مقابلة على نص المؤلف، فالنسخة التي اتخدها أصلا كتبت سنة 1139هـ، والنسخ التي عارض بها أصله هي حديثة أو كتبت سنة 1305هـ، أو لا تصلح لغير الاستئناس³.

¹ - مقالات عن سيبويه، ص 43-60

² - المرجع نفسه، ص 58.

³ - مصادر عربية لدراسة سيبويه، المنجّد ص 59.

وقد أشار الدكتور محمد جمعة الدربي إلى أخطاء كثيرة وقعت في طبعة الأستاذ هارون لما قارن بينها وبين طبعة البكاء¹، وإلى قصور في كشافات الكتاب، فمن الأخطاء صياغة قول سيبويه: " والنون من جُنْدَب وعنصل وعنظب، زائدة، لأنه لا يجيء على مثال فُعَلَل شيء إلا وحرف الزيادة لازم له، وأكثر ذلك النون ثابتة فيه"²، وكلمة ثابتة سهو هنا، لأنها تنقض ما سبقها، وقد تفتن لها الدكتور كاظم البكاء في طبعته مصححا لها بـ(ثانية)، وغيرها كثير³.

- قيمة الطبعة الأخيرة - طبعة البكاء - للكتاب:

رغم أن طبعة الدكتور البكاء كانت آخر الطبعات العلمية لا التجارية، بمعنى أن صاحبها اعتنى بالتحقيق والمقارنة بين النسخ المخطوطة، إلا أن طبعته جاءت ناقصة لم تغن عن طبعة الأستاذ هارون، بل إن بعض المواضع جاءت صوابا في طبعة هارون، هي على غير الصواب في طبعة البكاء المتأخرة وهذا قد يكون من غير المعقول.

ويمكن التمثيل لذلك بشاهد سيبويه الشعري حيث قال:

" كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءٍ الْكَوَاكِبِ⁴

فقد جاء البيت بضم (أميمة)، وبكسر(ناصر) و (بطيء)، وهو الضبط المعروف المحفوظ بين الباحثين، لكن الأستاذ البكاء ذكره في طبعته، بنصب (أميمة) و(بطيء) وبتنوين (ناصر)، فأساء في النحو والعروض.

وكذلك ما جاء في طبعة هارون من قول سيبويه: " أما أنك ذاهبٌ " بمنزلة حقاً أنك ذاهبٌ"⁵،

حيث ضبطت عند البكاء (أما) بالتشديد، ولاشك أن التخفيف هو الصواب، ففي تاج العروس: "

¹ - مجلة العربي العدد 75، الدربي، ص26-30

² - الكتاب ج4 ص320، طبعة هارون.

³ - مجلة العرب، عدد 57، مقال "حاجة كتاب سيبويه إلى تحقيق جديد" فقد ذكر أخطاء كثيرة في طبعة الأستاذ هارون.

⁴ - الكتاب ج 2 ص 207 و 277، طبعة هارون وج3 ص102 طبعة البكاء

⁵ - المصدر نفسه ج3 ص139 طبعة هارون وج4 ص275، طبعة البكاء.

أما، بالتخفيف تحقيق الكلام الذي يتلوه، تقول: أما إنَّ زيدا عاقلٌ، يعني هو عاقل على الحقيقة لا على المجاز، وتقول: أما والله قد ضرب زيد عمراً¹، وغير ذلك من المواضع التي بلغت عن الدكتور الدربي أكثر سبعة عشر موضعا فيه خلاف الصواب في ضبط المتن نحويًا. فضلا عن كشّافات الكتاب والتي لم يفد فيها من كشّافات الأستاذ هارون ولا الفهارس التي صنعها الشيخ عبد الخالق عضيمة على كتاب سيبويه، بل إنها خلت من كشافات الأعلام، والشواعر، والأمثال، والشواهد النثرية، والقبائل، والشعراء.

- طبعة الجار لله لنسخة الزجاج للكتاب: وهي طبعة ليست للكتاب نفسه وإنما هي لجهود الزجاج وقد اعتمد صاحبها على المقارنة بين نسختي الزجاج المخطوطتين، وبين طبعة بولاق وطبعة الأستاذ عبد السلام هارون، وقد أظهر صاحبها كثيرا من الفروق بين طبعته هذه والطبعات العلمية التي سبقت هذه الطبعة، وتظهر قيمتها في الكلام على أثر الفروق بينها وبين ما سبقها من طبعات.

¹ - تاج العروس مادة (أ م و) ج 37 ص 104-105.

المبحث الخامس: أثر الفروق بين نسخ الكتاب:

لمعرفة أثر الفروق بين النسخ ومدى تأثيرها على المباحث النحوية يحسن بنا أن نذكر ما انتهى إليه الدكتور الجار الله في مقارنته بين نسختي الزجاج - إبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق - وبين النسخ المطبوعة سواء طبعة بولاق أو طبعة الأستاذ عبد السلام هارون لأن نسخة الزجاج هي الوحيدة التي أضافت جديداً، عكس النسخ الأخرى والطبعات السابقة، حيث خلص إلى أنّ الاختلاف بين نسخة الزجاج والنسخ المطبوعة كان في:

- زيادة في متن الكتاب وردت في نسخة الزجاج ولم ترد في المطبوعة وبلغت سبعة وعشرين (27) موضعاً¹.

- اختلاف في العبارة وقد بلغت عنده أربعة وأربعين (44) موضعاً

- اختلاف في الضبط وقد بلغت ستة (06) مواضع.

- اختلاف في المثال وقد بلغت أحد عشر (11) موضعاً

- اختلاف في رواية أبيات الكتاب وبلغت تسعة عشر (19) موضعاً

- اختلاف في عزو البيت إلى شاعر أو آخر وبلغت سبعة (07) مواضع².

وطبعا هذه الفروق بين النسخ لم تكن على درجة واحدة من حيث الأثر ونوعه، فمن الفروق ما كان غير مؤثر، ومنها ما كان مؤثراً، وقد اختلفت أوجه ذلك التأثير، ويمكن تصنيفها كما يلي:

1- أثر الفروق في تمييز كلام سيبويه من غيره.

2- أثرها في المعنى والحكم

¹ - جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه - نسختي الكتاب - عبد الحميد الجار الله، دار التدمرية، ط1 الرياض سنة 1435هـ - 2014م ج1 ص 62.

² - المرجع نفسه ج1 ص 317 - 329

3- أثرها في المصطلح

4- أثرها في الأسلوب

5- أثرها في الأمثلة

6- أثرها في الشواهد

7- أثرها في الشرح والتعليق على الكتاب¹

الأول: أثرها في تمييز كلام سيبويه عن غيره

وذلك في موضعين من الكتاب: الأول في قوله في الكتاب: " وإذا قلت: أزيد إن يأتك تضره فليس تكون الهاء إلا لزيد، ويكون الفعل الآخر جواباً للأول، وبدلك على أنّها لا تكون إلا لزيد أنك لو قلت: أزيد إن تأتكَ أمه الله تضرها لم يجوز، لأنك ابتدأت زيدا ولا بد من خبر، ولا يكون ما بعده خبراً له حتى يكون فيه ضميره"².

والنص السابق ورد في نسخة الزجاج على أنه من كلام الأحمش كشرح، فهو نص مختلف في نسبه إلى سيبويه أو غيره، يحتم أن تكون الهاء في قوله: " أزيد إن يأتك تضره " عائدة إلى زيد، إذ لو لم تكن كذلك لم يصح أن تقع جملة الشرط خبراً لزيد لعدم الرابط، ويرى الزجاج أن ذلك خطأ، لأنّ الهاء يجوز أن تكون لغير زيد ولا يعدم الرابط، لأنّ في فعل الشرط (يأتك) ضميراً يعود على زيد.

الثاني: في قوله في الكتاب: " وقال بعضهم: كان أنت خير منه، كأنه قال: إنّه أنت خير منه، ومثله: ﴿كاد تزيغ قلوب فريق منهم﴾³، وجاز هذا التفسير؛ لأنّ معناه: كادت قلوب فريق منهم تزيغ"⁴، وورد في نسخة الزجاج تعليق يفيد بأنّ مجيء (كاد) في هذا الباب غلط، لأنّ (كاد) لا يضمّ فيها،

¹ - جهود الزجاج، ج 1 ص 331.

² - الكتاب ط هارون ج 1 ص 135، ط بلاق ج 1 ص 68.

³ - التوبة، الآية 117.

⁴ - الكتاب ط هارون ج 1 ص 71.

ويظهر منه أنّ الآية ملحقة بنصّ الكتاب وليست منه، وهو قول ذكره الرماني في حديثه عن الاختلاف في هذا الموضوع من الكتاب¹.

الثاني: أثر الفروق في المعنى والحكم

وقد قسم الدكتور الجار الله آثار هذه الفروق إلى:

أ - استقامة المعنى.

ب- إضافة معنى أو حكم.

ج- تأكيد معنى

د- نقص في الدلالة.

فأما **استقامة المعنى** فقد أشار الدكتور إلى موضعين كان ماورد في نسختي الزجاج هو الصواب؛ فالأول في قول سيبويه في التعليل لترك الإشارة إلى المصدر عند إلغاء (أظن): " لأنّ المصدر يقبُح أن تجيء به هاهنا، فإذا قُبِح المصدرُ فمجئك بذاك أقبح، لأنه مصدر"²

وورد في نسخة الزجاج (قبيح) بدل (أقبح)، وهو المستقيم مع كلام سيبويه، لأنه ذكر من قبل أنّ مجيء الإشارة إلى المصدر أحسن من المجيء بالمصدر نفسه³.

والثاني: في قول سيبويه عن جواز العطف بنحو: (بل) و (لكن) وامتناعه في أسماء الاستفهام نحو: (أين): " لأنّ (أين) ونحوها يُبتدأُ بهنّ ولا يُضمَرُ بعدهنّ شيء، كقولك: فهلاًّ ديناراً، إلّا أنّهما ممّا يكون بعدهما الفعل، ألا ترى أنّك قلت: رأيتُ زيداً فأين عمراً؟ أو فهل بشرّاً؟ لم يجز.

وقد بُيِّنَ ترك إضمار الفعل فيما مضى، و(لكن) و(بل) لا يبتدآن، ولا يكونانِ إلا على كلام، فشُبَّهْنِ بِمَا وَأَوْ وَنَحْوَهُمَا"¹.

¹ - جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه الجار الله ج1ص333.

² - الكتاب، ط هارون ج1ص125.

³ - جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه الجار الله ج1 ص 333.

وورد في نسختي الزجاج: " و(لكن) و(بل) لا يتدآن، لأنّ (لكن) و(بل) يعطف بهما، ولا يتبدأ بهما.²

وأما إضافة معنى أو حكم فقد أشار الدكتور الجار الله إلى ثمانية مواضع، الأول: الزيادة فيه تضمنت الحكم على ما كان على (أفعل) وهو صفة كأحمر بأنّه قد منع الصرف معرفة كان أو نكرة، لثقله إذ أشبه الفعل من وجهين، أحدهما أنّه على زنة الفعل، والآخر أنّ يكون وهو اسم صفةً كما يكون الفعل صفةً.

أما ما كان على أفعل وليس بصفة كأفكل فإنّه لا يمنع من الصرف إذا كان نكرة، لأنّه ليس فيه حينئذٍ إلا كونه على بناء الفعل³، ففي المطبوع لم ترد زيادة: " فالذي منعه أن ينصرف في النكرة أنّه على مثال الفعل وهو صفة مثله ".

الثاني: الزيادة فيه تضمنت إضافة وجه من أوجه الشبه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، وهو أنّ الصفة المشبهة تُنوّن كما يُنوّن اسم الفاعل، ويحذف منها التنوين كما يُحذف من اسم الفاعل، إذ أنّ هذا الوجه غير مذكور في المطبوع⁴

الثالث: وفيه زيادة تضمنت ذكر (حسبك) وأنها لا تستغني عن الإضافة⁵. حيث وردت في نسخة الزجاج وغير موجودة في المطبوعة: " وحسبك لا تستغني عن الكاف... " ⁶

الرابع: وفيه زيادة تضمنت الحديث عن ندبة ما آخره ياء ساكنة ولم يضاف إلى ياء المتكلم، نحو: واقاضياه، والتعليل لبقاء الياء مع ألف الندبة فكان في نسخة الزجاج مزيد بيان وتعليل إذ كانت

¹ - الكتاب، ط هارون ج 1 ص 435-436

² - جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه ج 1 ص 334.

³ - الكتاب ط هارون ج 1 ص 21-22، وجهود الزجاج ج 1 ص 63.

⁴ - الكتاب ط هارون ج 2 ص 25، وجهود الزجاج ج 1 ص 74.

⁵ - الكتاب ط هارون ج 2 ص 25.

⁶ - جهود الزجاج ج 1 ص 75.

الزيادة قول سيبويه: " ما فيه الياء الساكنة والألف الساكنة وهو قولك : واقاضياه، وامثناه، لم تحذف ياء (قاضي) لأنها بمنزلة دال زيد، ولم تعتل من حركتها، (لأنَّ حركتها الفتح، والفتح قد يدخل ياء قاضي) فلا يكون ذلك لها اعتلالاً، ألا ترى أنك تقول: رأيتُ قاضيكَ، وأمَّا الألفُ التي في مثنى فإنَّك حذفتهَا، لأنَّه لا ينجزم حرفان، ولم يخافوا التباساً، فذهبت كما تذهب في الألف واللام.."¹

الخامس: والزيادة في هذا الموضوع أفادت وجه تصغير (أخر) إذا كان صفة، فإنَّه عند تصغيره يردُّ إلى مفردة (أخرى) ثم يصغر، ثم يجمع بالألف والتاء فيقال: أُخَيْرِيَاتٌ². وهذا التعليل خلا منه المطبوع.

السادس: والزيادة في هذا الموضوع إثبات لغة حيوان ووصف يونس لها بأنها لغة جيدة حيث قال سيبويه: " وأمَّا قولهم حيوان، فإنَّهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة"³.

وورد في نسخة الزجاج زيادة بعد قوله: حيوان حيث قال سيبويه: " وحيوان، وزعم يونس بأنَّها لغة جيِّدة"⁴

السابع: وفيه اختلاف في العبارة بين المطبوع ونسخة الزجاج، تحدث فيه سيبويه عن " الصفة المشبهة إذا دخلت عليها الألف واللام ومعمولها نكرة نحو: الحسن وجهاً، وذكر أنَّ النصب لازم والإضافة ممتنعة، واعتلَّ لذلك بأن الصفة المشبهة إذا تجردت من الألف واللام وأضيفت إلى نكرة جرت على الأصل، ولا إخلال فيها محوج إلى دخول الألف واللام، فقد ورد في نسخة الزجاج بيان علة عدم الإخلال، وهي أنَّ الصفة المشبهة نكرة مضافة إلى نكرة"⁵.

¹ - الكتاب ط هارون ج 2 ص 223. وجهود الزجاج ج 1 ص 81. والزيادة هي التي بين قوسين.

² - الكتاب ط هارون ج 4 ص 209، وجهود الزجاج ج 1 ص 87.

³ - الكتاب ط هارون ج 4 ص 409.

⁴ - جهود الزجاج ج 1 ص 94.

⁵ - جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه، الجار الله ج 1 ص 338

الثامن: وفي هذا الموضوع ذكر سيبويه جملة من القراءات دون تعيين القارئ، وورد في نسخة الزجاج أن قارئ هذه القراءات هو الحسن البصري¹.

وأما تأكيد المعنى فقد بلغت حسب مقارنة الدكتور الجار الله واحداً وعشرين موضعاً²، وأما النقص في الدلالة فقد بلغت موضعين³.

-أثر الفروق بين النسخ في المصطلحات:

قد جاءت مواضع كان فيها المصطلح في نسخة الزجاج أكثر دقة من المطبوع . حيث ذكر الدكتور الجار الله مثالا على ذلك في قول سيبويه: " هذا بابٌ من الفعل سَمِيَ الفعلُ فيه بأسماءٍ لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث وموضعها من الكلام الأمرُ والنهي"⁴

وورد في نسخة الزجاج قوله: "... من أسماء الفعلِ " بدل قوله " من الفعل " وما ورد فيها دقيق، لأنّ حديث سيبويه في الباب عن أسماء فعل الأمر نحو: رويدَ زيداً، وصه⁵.

-أثرها في الأسلوب

ذكر الدكتور الجار الله أن مواضع كثيرة من نسخة الزجاج كانت أكثر وضوحا في الدلالة من المطبوع من ذلك قول سيبويه: " هذا باب ما يكون الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد ينضمّ فيه قبل الحرف المرفوع حرف، وينكسر فيه قبل الحرف المجرور الذي ينضم قبل المرفوع، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف وهو (ابنم) و(امرؤ)"⁶

¹ - جهود الزجاج ج 1 ص 338.

² - المرجع نفسه ج 1 ص 338-339.

³ - المرجع نفسه ج 1 ص 340.

⁴ - الكتاب ط هارون ج 1 ص 241.

⁵ - جهود الزجاج ج 1 ص 341.

⁶ - الكتاب ط هارون ج 2 ص 203.

ووردت ترجمة الباب في نسخة الزجاج أكثر وضوحاً قال: " هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد ينضمُّ فيه قبل الحرف المرفوع حرف، وينكسر فيه إذا صار ذلك الحرف المرفوع مجروراً، وينفتح إذا كان الحرف المرفوع منصوباً، وهو (امرؤ) " ¹.

-أثر الفروق في الشواهد

وهذا مهم جداً، إذ أن نسخة الزجاج انفردت بروايات لستة شواهد من الكتاب منها:

قول الشاعر:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا عَدَلْتُ عَنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا ²

ووردت عند الزجاج " جال اليمامة" بدل جَوِّ وهو صواب لأن اجال هو الطرف، وهذا مناسب لقوله " تجانفُ " ³

ومنها كذلك قول الشاعر:

عَلَى قَرْمَاءَ عَالِيَةً شَوَاهُ كَأَنَّ بَيَاضَ غُرَّتِهِ حِمَارُ ⁴

ووردت في إحدى نسختي الزجاج: " عارية شواه" بالضم بدل الفتح ⁵.

وغيرها من المواضع التي ذكرها الجار الله في كتابه عن الزجاج مما يؤكد أن الكتاب طبعة الأستاذ هارون، أو الدكتور البكاء لا يزال في حاجة إلى إعادة تحقيق وضبط.

¹ - جهود الزجاج، الجار الله ، ج1ص342.

² - الكتاب ط هارون ج1 ص403.

³ - جهود الزجاج ج1 ص 347.

⁴ - الكتاب ط هارون ج4 ص 258.

⁵ - جهود الزجاج ج1 ص348.

المبحث السادس: الطبعة الجديدة المفترضة للكتاب

مما مضى اتضح أنه يجب أن ينهض فريق متخصص من الغيورين على التراث العربي بإخراج طبعة جديدة من كتاب سيبويه، تتحقق فيها مواصفات تليق بالكتاب والتي لا يقدر على تحقيقها باحث واحد بل ينوء بها فريق من الباحثين، وتكون بـ:

1- الاعتماد على جميع مخطوطات كتاب سيبويه الموجودة في مكتبات العالم، ويمكن الاستفادة بفهارس المكتبات "ومقالات الكاتبة الأكاديمية الفرنسية (جونيف أمبير) مثل: (التوقيعات على كتاب سيبويه)، و(حواشي بعض مخطوطات كتاب سيبويه المنسوخة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين، التاسع والعاشر الميلاديين)، و(طبعت الكتاب لسيبويه وأصولها من النسخ المخطوطة)، و(الكتاب لسيبويه نسخة أندلسية من القرن السادس الهجري"¹.

وقد تحدثت "جونيف" عن طبعت الكتاب لسيبويه وأشارت إلى ثمان وسبعين مخطوطة من الكتاب لم يستخدم الناشر منها سوى ستّ على الأكثر، وذكرت في أثناء تعريفها ببعض المخطوطات أنّ هناك أخطاءً لا يستهان بها في الطبعت المختلفة، وأنّ منها ما يفتح الباب أمام إجراء تعديلات جوهرية على النص، وقد نُقل ما كتبه جونيف إلى العربية.

2- الرجوع إلى جميع النشرات السابقة للكتاب -ولا يصح الاكتفاء بالأشهر- والدراسات حوله وشروحه وشروح أبيته، وشروح أبياته، ومختصراته والتعليقات عليه المخطوطة والمطبوعة من خلال الفهارس الفنية، والمواقع الإلكترونية، لما في هذه المصادر من إشارات وإضافات، وقد يكون في أحدها ما لا يوجد في غيره، ويمكن التمثيل هنا بما جاء في شرح السيراني لكتاب سيبويه تحت عنوان (هذا باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد) بلفظ: "والهَيْج هو الفحل الهائج مأخوذ من الهَيْج"²، وأيده ابن سيده فقال في المحكم: "وفحل هَيْج: هائج مثل به سيبويه، وفسره السيراني، وفي

¹ - مجلة معهد المخطوطات، عدد نوفمبر المجلد 59، القاهرة طبعة سنة 2015م، ج3 ص219-234

² - شرح السيراني على كتاب سيبويه ج4 ص276.

بعض النسخ هيّخ بالخاء، ولم يفسره أحد، وهو خطأ¹، وقد وقعت في المطبوع من الكتاب بالخاء المعجمة²: (ويكون على فَعَل فيهما، فالاسم نحو: القَب، والقَلْف، والإمْر، والصفة نحو: الذَّبّ والإمّعة، والهيّخ، وبعض العرب يقول: دَبّبة) وجاء أيضا في طبعتيهما: (وأولق من التألّق، وهو كدّب مثل هيّخ)³، ويؤخذ على المحققين عدم تعلقيهما على الكلمة أو تفسيرها، وكان المتوقع منهما الإشارة إلى شرح السيرافي وابن سيده، بل كان بإمكانهما أن يدعما اختيارهما أو نسخهما ببعض النقول، فمثلا في أدب الكاتب قال ابن قتيبة: " قال سيبويه: وإمّر، وإمّع، الهمزة من نفس الحرف، لأن إفعلاً لا يكون وصفاً، وإنما هو فَعَل، وإلّق من التألّق، كذلك هو مثل هيّخ. قال ومّا همزوه وهو من نفس الحرف أوّل وأوائل؛ استثقلوا ألفاً بين واوين"⁴.

وقال الصغاني: " هيّخ، إيخ.. مبنيتين على الكسر: كلمتان تقالان عند إناحة البعير.. الهيّخ: الجمل الذي إذا قيل له هيّخ، هدر، هيّخته حثته على السّفاد، والمستهيخ: الذي يفعل ذلك"⁵. فهذان النقلان يدعمان ما اختاره الأستاذان هارون والبكاء، فكان الأولى أن يشار إلى اختيار السيرافي وابن سيده من باب ذكر الوجه الثاني للكلمة.

3- تذييل الطبعة بفهارس فنية عميقة مع الاعتماد على المؤلفات المتخصصة في صناعة الفهرسة، مع الاستفادة من الجهود السابقة مثل فهارس على النجدي ناصف وأحمد راتب النفاخ وعبد السلام هارون وعزيمة، مع الاهتمام بمرويات سيبويه النثرية التي لم ترد في كتابه لا باللفظ ولا بالمعنى، وهي مهمة لتكملة آراء سيبويه وإيضاح بعض غوامض الكتاب، خاصة أنّ بعض المرويات عنه تخالف المطبوع من الكتاب.

¹ - المحكم، ابن سيده، تح مجموعة من المحققين، معهد المخطوطات العربية، ط2، سنة 2003م، القاهرة، ج4 ص264.

² - الكتاب طبعة هارون ج4 ص276، وطبعة البكاء ج5 ص580.

³ - الكتاب طبعة هارون ج3 ص308، طبعة البكاء ج5 ص607.

⁴ - أدب الكاتب، محمد ابن قتيبة، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة ط2 سنة 1996م بيروت ص610.

⁵ - التكملة، الصغاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية ط7 سنة 1979م، ج 2 ص187.

الفصل الثاني

روافد التقعيد عند سيبويه

- السماع -

توطئة: مصادر التقعيد عند النحاة

المبحث الأول: السماع عند النحاة، مفاهيم وحدود

المبحث الثاني: ضوابط الاستدلال بالسماع عند النحاة.

المبحث الثالث: الاستدلال بالسماع عند سيبويه.

المبحث الرابع: منهج سيبويه في الاحتجاج بالسماع.

المبحث الخامس: الأسس النظرية لتأصيل السماع عند سيبويه

توطئة:

مّا لا شك فيه أن الأساس الذي بنيت عليه القواعد النحوية تمثل في مصدرين هامين هما:

الأول: النص العربي، أو ما يعرف بالسّماع ممثلاً في القرآن الكريم، الحديث الشريف، الشعر العربي، النثر ويشمل الأمثال العربية ولغة التخاطب.

الثاني: وتمثله الأدلة الاستدلالية القائمة على الاستنباط كالقياس والعلّة...، لذا فإن "اللغة لم تنبع مما سمع فقط وتداولته العرب بل من القياس عليها أيضاً"¹، وإن كان الأصل المقدم والمقيس عليه هو السماع.

ثم إن من المعلوم أن بناء النحو العربي إنما قام على الاستقراء ابتداءً، بمعنى تتبع كلام العرب وفحصه وتصنيفه، "وهذا الطريق الذي عدّ ناجحاً إلى حدٍ بعيدٍ ومنهجاً علمياً رصيناً لدراسة اللغة، التي تعرف بالوصف وتدرّك بالقواعد، فإذا عمدنا إلى فهم هذه القواعد تطلّب منا ذلك النظر إلى المادة اللغوية موضوع التقعيد"²، هذه المادة اللغوية التي حظيت بكثير من العناية، إذ ركز النحاة على تصنيفها وترتيبها في عملية التقعيد ابتداءً ثم الاحتجاج بها.

ومما نتج عن التصنيف أن "قسمت المادة اللغوية المسموعة إلى قسمين رئيسين: القسم الأول ويمثل معظم ما سُمع عن العرب، وما نقل عن الرواة، وهو قسم متصف بالشيوع والاطراد، القسم الثاني: فهو أقلّ كمّاً من الأول، وشواهده قليلة لا تطرد، تمثل مستوى من مستويات التوظيف المنهجي أو خاصية من خصائص الشعر كالضرورة وغيرها من الأساليب التي لا تتوفر على مبدأ الاطراد"³.

¹ لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية)، محمد حماسة عبد اللطيف، ص75.

² القاعدة النحوية بين السماع والقياس، رسالة دكتوراه مرقونة، فاطمة بوهنوش، جامعة ابن خلدون، سنة 2014م ص56.

³ القاعدة النحوية بين السماع والقياس، بوهنوش ص62.

هذا القسم "شكل خلافا في مسيرة الدرس النحوي وهو بمجمله يقلّ عن المطرد الجمع عليه"¹، وهو الذي دار الخلاف على مباحثه كثيرا من حيث الاستدلال والتعليل.

إنّ أثر هذا التقسيم يظهر بشكل جلي على اعتبار أحد القسمين أصلاً مقيسا عليه، وهل بإمكان النحوي اعتبار القسم الثاني مثلاً صالحاً للاحتجاج والقياس والتعليل؟ هذه الصلاحية لا تتأتى له إلاّ إذا اعتبر أن بعض أجزاء هذا القسم، يقبل الاطراد والشيوع وهنا وقع الخلاف الشديد في اعتبار الأصول من عدمه، وعموما ولما كانت المادة المسموعة غالبها من القسم الأول، ارتبطت المسائل النحوية بهذا القسم في الأغلب، وصار القياس عليها والتعليل لها مرحلة تالية لمرحلة الجمع والتصنيف والترتيب، وكان لابد لنا منهجيا من وضع ضوابط ومعايير قبول أو رد وشروطا لمن تؤخذ عنه، وماذا يؤخذ عنه، وهذا ما سنتطرق إليه في المباحث التالية.

¹ - تأويل النص القرآني وقضايا النحو، محمود حسن الجاسم، ص 93.

المبحث الأول: السماع عند النحاة مفاهيم وحدود

يعدّ السماع أحد أهم الركائز التي بنيت عليها نظرية النحو العربي، فهو الخطوة الأولى والمركب الأساس في إرساء دعائم تلك النظرية و أركانها، فقد انطلق سيبويه والنحاة قبله ابتداءً من وضع القاعدة النحوية، وتشكيل الأطر العامة وفصل المسائل، ومدّ القياس، وتخريج العلل من منطلق سماعي صرف، وهو جمع المادة اللغوية لوضع قواعد عامة تضبط أصول الجمع من حيث المأخوذ عنهم، وزمانه، ومكانه في شكل معايير محددة يصح الاستدلال بها من عدمه، وسيبويه لم يكن بدعا من مدرسته البصرة بل كان امتداداً لشيوخها ومثالا تطبيقيا لآليات جمع المادة اللغوية ومعايير اعتبار ذلك.

يعبر سيبويه عن مفهوم المادة المروية الموثقة بالكلمات:(سَمِعَ) وقد وردت في الكتاب مائتين وخمسين مرة (250)، و(سَمِعَ) وقد وردت أربع مرات (4)، و(سَمَاع) وقد وردت مرتين (2) وفقا لما ذكره تروبو¹.

بيد أن نص الكتاب لم يقتصر على (س م ع) ومشتقاتها، بل نجد فيه ما يفيد السماع بعبارات أخرى من مثل: "رؤينا، رأينا العرب... سألنا... يقولون... يُؤخذ عن العرب، من كلام العرب.. حدثنا من نثق فيه، بلغنا أن العرب الموثوق بهم يقولون.. زعم لي بعض العرب... سألنا العرب فوجناهم... إلى غير ذلك من العبارات التي تفيد أنه سَمِعَ من العرب، هذا إضافة إلى الروايات التي سمعها ونقلها عن أساتذته وغيرهم من النحاة"²، وهذه المادة التي سمعها أو تلقاها هي موضوع وصفه وتحليله في كتابه وهي أحد مصادر التععيد والقياس عليها عنده.

¹ - مركزية سيبويه في الثقافة العربية، عبد الرحمن بودرع ومحمد الحافظ الروسي، مطبعة الهداية تطوان، المغرب ط1 سنة 2017م، ص 319.

² - كتاب سيبويه، مادته منهجه، حسن عبد العزيز، ص 67.

أولاً: مفهوم السماع

جاء في لسان العرب: "سمع السَّمْع، وقد سَمِعَهُ سَمْعاً وَسَمِعاً وَسَمَاعاً وَسَمَاعَةً وَسَمَاعِيَةً"¹، وورد في تاج العروس أنّ السَّمْع: "ما سمعت به فشاع وتُكَلِّمَ به... وقالوا: أخذت ذلك سَمْعاً وَسَمَاعاً"². وفي المعجم الوسيط: "من سَمِعَ لفلان، أو إليه، أو إلى حديثه سَمْعاً وَسَمَاعاً، والسماع عند علماء العربية: خلاف القياس، وهو ما يسمع من العرب فيستعمل، ولكن لا يقاس عليه، والسماعي المنسوب إلى السماع، وهو ما لم تُذكر قاعدة كليّة مشتملة على جزئياته بل يتعلق بالسماع من أهل اللسان العربي ويتوقف عليه"³.

والسماع عند أئمة العربية أول أدلة النحو وأصل بابه، فابن جني يرى أن "أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس"⁴، وهي عند ابن الأنباري "نقل وقياس واستصحاب حال"⁵، والنقل هو السماع، ويقول في موضع آخر: "هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حدّ الكثرة"⁶.

فيكون بهذا ابن الأنباري عرف السماع "بتعيين شروطه على هذا النحو:

- 1- أن يكون الكلام المنقول عربياً فصيحاً، لا أعجمياً أو مولّداً، لأنّ القول بالفصاحة ينفي الاعتماد على كلام الأقاليم المتاخمة للعجم مكا يطل الأخذ بشعر المولّدين.
- 2- أن يكون السند إلى النقل صحيحاً، فإذا كان أحد رواته ضعيفاً أو مجهولاً ردّ المنقول ولا يعد حينها حجّة.

¹- لسان العرب، ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، دار المعارف، د ت القاهرة ج2 (مادة سمع).

²- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي باب سمع ج 9 ص 154.

³- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وزملاؤه، دار الدعوة استنبول تركيا، ط2 سنة 1972. باب سمع.

⁴- الخصائص، ابن جني، ج 1 ص 27.

⁵- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تح: محمد حسن الشافعي دار الكتب العلمية بيروت، ط 1 سنة 1998، ص 13.

⁶- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية عمان، ط 1 سنة 2007 م ص

3- الاطراد والشيوع: وذلك بأن يكون النقل شائعاً منتشرًا، فيخرج به القليل والنادر والضعيف¹، ولكن هذه الشروط لم يلتزم بها عند جميع النحاة عدا الأول، فقد وقع اختلاف في اعتبار وجودها من عدمه بين المدرستين- البصرة والكوفة- وليس هذا محل تخريج للشروط وترجيح، فالشاهد من هذا اعتبار السماع نقلاً كنعقل الأثر والحديث.

ويرى السيوطي في السياق ذاته، أن كلاً من القياس والاستقراء "لابد لهما من مستند من السماع كما هما في الفقه"²، وقد عرّف ابن عصفور النحو بأنه "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي تأتلف منها"³، وقوله استقراء كلام العرب إشارة منه إلى السماع. وعرّف ابن السراج النحو بأنه: "علم استخراج المتقدمون من استقراء كلام العرب" وهذا إشارة منه إلى السماع أيضاً، كما عرّفه ابن الأثير بقوله: "أما علم النحو فإنه من علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة أبجد في تعليم الخطّ، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكلّ أحد ينطق باللسان العربي ليأمن معرفة اللحن... فوجب بذلك معرفة النحو إذ كان ضابطاً لمعاني الكلام حافظاً لها من الاختلاف"⁴. ونجد من النحاة المحدثين علي أبو المكارم يعرف السماع بأنه: "الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها"⁵.

نخلص بعد كل هذه التعريفات أنّ السماع هو: أخذ المادة اللغوية من مظاهرها الأصلية من القرآن والسنة والشعر والنثر العربي، "وفقاً لضوابط زمانية ومكانية وأحكام اتفق عليها العلماء حول

¹ - القاعدة بين السماع والقياس، بوهنوش، ص71.

² - الاقتراح في أصول النحو، ص 13-14.

³ - المقرّب ومعه المقرّب، ابن عصفور الإشبيلي، تح: عادل عبد الموجود، وعلى مفوّض، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، سنة 1998م، ص67.

⁴ - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير ضياء الدين، تح: أحمد الحوفي، وبدوي بطانة، مكتبة نهضة مصر القاهرة، ط1 سنة1962، ج1 ص44-46.

⁵ - أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، طرابلس ط1، سنة 1973م ص 21.

المأخوذ به والمأخوذ عنه، وهو مرحلة أساسية في التقعيد، بل هو المرحلة الأولى وحجر الأساس في وضع أصول نظرية النحو العربي"¹.

¹ - مبادئ تأصيل السماع في كتاب سيبويه، فاطمة محمد أمين العمري، مجدي الحاج إبراهيم، مقال منشور بمجلة الدراسات اللغوية والأدبية، العدد الثالث، السنة العاشرة ديسمبر 2018، ص 116-132.

المبحث الثاني: ضوابط الاستدلال بالسمع عند النحاة

كان لابد من وضع ضوابط نظرية لعملية جمع المادة اللغوية محل الاحتجاج والتأصيل والبناء عليها في عملية سابقة لتقعيد النحو، وهو أمر طبيعي جداً، ويدلّ على منهجية محكمة وعقلية متميزة صاحبت تقعيد النحو ونشأته، فكانت ضوابط اعتماد اللغة من عدمها بعد شدة لأيّ واختلاف، خمسة بينها نوع من التكامل، وهي التي تصل بالنحوي إلى ما يريده من صحة الاستدلال ودقته، وهي: ضوابط زمانية، ضوابط مكانية، ضوابط شخصية، وشروط من يؤخذ عنه، وما يؤخذ به.

1- الضوابط الزمانية لحجية السماع عند النحاة

لم يول النحاة القدماء الضوابط الزمانية أهمية تساوي أهمية المكان، ويظهر ذلك في أنهم لم يحددوا الزمان تحديداً دقيقاً، ولم يتعرضوا للفترة التي يصح الاستدلال بلغتها. وتبدأ مرحلة الاستدلال من القرن الرابع قبل الهجرة في عهد جذيمة الأبرش، والزباء وأعصر بن سعد¹، حيث استدل العلماء بلغة أهل البادية، حتىّ فسدت لغتهم، أي أنّ الاستدلال بلغ ثمانية قرون تقريباً تتراوح بين الغزارة، والقلّة؛ حيث نرى بعض المتأخرين كابن جني يأخذ بكلام أعرابي من عقيل هو الشجري محمد بن العساف²، وفي الوقت الذي تقل فيه مادة الاستدلال في بداية الفترة الزمنية التي يستدل بلغتها، ونهايتها، نرى أنّها تكثرت في وسطها، لاسيما في العصر الإسلامي، وما يرويه الأعراب آنذاك من أشعار القدماء.

ولم يختلف علماء العربية نحاة ولغويين على صحة الاستدلال بكلام العرب الجاهليين الذين لم يدركوا الإسلام، والمخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، أما الإسلاميون الذين لم يدركوا من الجاهلية شيئاً فقد اختلف في صحة الاحتجاج بكلامهم، وذهب عبد القادر البغدادي صاحب

¹- الكتاب، سيبويه ج3 ص 517. وانظر الخصائص، ج3 ص182.

²- الخصائص، ابن جني، ج2 ص29.

الخزائنة إلى جواز الاستشهاد به¹. وقد قبل علماء العربية الاستدلال بأقوال عرب الجاهلية، وفصحاء الإسلام، سواء أكانوا ممن أقاموا في الحواضر أم البوادي، حتى منتصف القرن الثاني الهجري.

أما لغة الشعر فقد قسّم علماء العربية الشعراء أربعة أقسام: شعراء جاهليين، ومخضرمين، وإسلاميين، ومحدثين يبدؤون ببشار بن برد (ت117هـ)²

وقد ضمت فترة الجاهلية أربعة قرون، استدلت فيها علماء العربية بلغة التخاطب والأمثال، والشعر في عهد جذيمة الأبرش³، والزّباء⁴ وأعصر بن سعد⁵.

وانتقل النحاة في استدلالهم بهذه الفترة الزمنية إلى فترة تعود إلى مئة وخمسين عاما قبل الهجرة، وهي الفترة التي عاش فيها المهلهل (ت نحو 100 ق هـ)، وامرئ القيس (ت نحو 80 ق هـ)، وطرفة بن العبد (ت نحو 60 ق هـ)، وعبيد بن الأبرص (ت نحو 25 ق هـ)، فاستدلوا بشعر هؤلاء على تفاوت بينهم.

ولعل هذا التفاوت يعود إلى الرواة الذين نقلوا كثيرا من شعر امرئ القيس مثلا، وأقلّوا من شعر المهلهل، ثم تأتي فترة لاحقة من شعر الجاهلية، حيث غزرت المادة المستدل بها لأنها أقرب زمنا إلى عصر تقعيد النحو، ومن أعلام هذه الحقبة نجد النابغة (ت نحو 18 ق هـ)، وزهيراً (ت نحو 13 ق هـ) والأعشى (ت 7 هـ) وهو من أكثر شعراء الجاهلية الذين استدلت بشعرهم النحاة، ولبيداً (ت 41 هـ). والحطيئة 45 هـ)، وغيرهم كثير⁶.

¹ - خزائنة الأدب، البغدادي، ج1 ص20.

² - الاقتراح، ص 32.

³ - جذيمة الأبرش أو الوضّاح، ثالث ملوك الدولة التنوخية، قتلته الزّباء بخدعة نحو 366 ق هـ، تاريخ الإسلام للذهبي، ج1 ص32.

⁴ - الزّباء بنت عمرو بن الضرب صاحبة تدمر، ملكة الشام والجزيرة توفيت نحو 358 ق هـ، الأعلام للزركلي ج3 ص41.

⁵ - منبّه بن سعد بن قيس عيلان، ولقبه أعصر، وهو أبو القبائل: باهلة، وغنيّ والطفافة، لقب بأعصر بسبب بيت قاله، الخصائص ج2 ص86.

⁶ - الاستدلال النحوي عند سيبويه وأثره في النحو، أمين الدين حتحات، رسالة دكتوراه، جامعة حلب سوريا سنة 1993م ص95.

وبعد ذلك تأتي حقبة زمنية أخرى في المرحلة الإسلامية، بما فيها من شعراء كبار ففي هذه المرحلة، كان تركيز النحاة بشكل عام على شعراء العصر الأموي أكثر من غيرهم، ولعل شعراء تميم نالوا قسطاً أوفر مما ناله غيرهم من الشعراء، لاسيما العجاج عبد الله بن ربيعة (ت 90هـ)، وجريز (ت 110هـ)، والفرزدق (ت 110هـ)، وربيعة بن العجاج (ت 145هـ)

وقد أخذت المرحلة اللاحقة بالضعف تدريجياً، فالشعراء المخضرمون بين الدولتين، الأموية والعباسية لم يسعفوا النحاة بشعرهم، ولم يقدموا ما يذكر مقارنة مع غيرهم، ولعل ابن هرمة (ت 179)، والحسين بن مطير (ت 169هـ) كانت لهم مساهمات في استدلال النحاة بشعرهم، إنما كانت المساهمات بسيطة، إذا ما قورنت مع مذكرهم فيما سبق أمثال الفرزدق وجريز وغيرهما.

ولم تكن هذه المرحلة واضحة بشكل جلي لدى علماء العربية، ونستطيع أن نلمس ذلك من الاضطراب الذي نجده عند النحاة فنحويّ يستدلّ بيت من الشعر فيما يراه غيره من النحاة غير صالح للاستدلال به، فمن ذلك أن أبا عمرو بن العلاء أستاذ الأصمعي لم يعتدّ بشعر الفرزدق، وجريز، والأخطل، وعدّهم من المحدثين¹، واستدل أبو عمرو بن العلاء بشعر عمر بن أبي ربيعة (ت 93هـ) الذي عاصر الكميّ بن زيد الأسدي (ت 126هـ)، والطرمّاح بن حكيم (ت 125هـ)، فيما عدّ الأصمعي - وهو تلميذ أبي عمرو بن العلاء - الكميّ والطرمّاح من المولّدين الذين لا يحتج بشعرهم وكذلك عدّ الأقيشر الأسدي المغيرة بن عبد الله (ت نحو 80هـ) والفحيف العامري مؤلّدين غير فصيحين². وفي موضع آخر يقول الأصمعي: "ختم الشعراء بابن هرمة، والحكم بن معمر الخضري (ت 150هـ) وابن ميادة، وطقيّل الكناني (ت 82هـ)"³. وهؤلاء الشعراء كلهم جاؤوا بعد الأقيشر الأسدي، والفحيف العامري، فكيف يحتجّ بشعر جاء أصحابه بعد شعراء لم يحتجّ بشعرهم؟

¹ - البيان والتبيين، الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، ط1، القاهرة سنة 1949م، ج1 ص 321.

² - الموشح، المرزباني، تح: البحاي، ط1، القاهرة سنة 1965م، ص 315.

³ - الأغاني، الأصفهاني ج4 ص 373. دار الكتب.

وقد حاول النحاة تحري الدقة قدر المستطاع، ولم يكن بمقدورهم أن يسمعو من الشعراء القدماء، لذا لم يكن لهم بدُّ من أن ينقلوا عن الرواة الأعراب قصائد الجاهليين، معتمدين من بقي من فصحاء العرب آنذاك ممن لم تفسد لغتهم، وقد لمسنا ذلك من خلال عناية نحاة قبل سيبويه، كالخليل ويونس، بإنشاد الأعراب للشواهد.

وتضعنا هذه الطاهرة ظاهرة الأخذ عن الرواة أمام ملامح جديد من ملامح اللغة آنذاك، وهي أن القصائد والأشعار نُقلت عن الرواة، واعتمد إنشاد الرواة لها في عملية الاستقراء والجمع، وهذا يعني أن اللغة التي تم استقرارها حينئذٍ هي لغة العرب في الإسلام.

وهذا لا يفهم منه أن لغة العرب في العصر الإسلامي هي غير لغة الجاهلية، إنما يفهم منه أن ثمة تطورا في الأصوات، والدلالات لحق اللغة آنذاك، أمّا بنية الجملة العربية وتركيبها فلم يطرأ عليها أي تطور يذكر، وانطلاقاً من مبدأ تطور اللغة، ربما يكون قد لحق بعض الأبيات تغييرٌ ما، لأن الأعراب كانوا يتكلمون، وينشدون كما اعتادوا على لحن قبيلتهم، أو يبدلون لفظاً بلفظ، كما حدث في القراءات القرآنية، فحين يقرأ حافظ القرآن بعض القرآن بلغة قبيلته من دون أن يمس المعنى، كَمَنْ قرأ: ﴿إِنَّا أَنْطِينَاكَ الْكُوْثِرَ﴾ بلهجة من يبدلون النون بالعين¹ ومن ذلك ما ذكر من أن عيسى بن عمر قال: "سمعت ذا الرمة ينشد:

وظَاهِرٌ لَهَا مِنْ يَابِسِ الشَّخْتِ وَاسْتَعِنَ عَلَيَّهَا الصَّبَاً وَاجْعَلْ يَدَيْكَ لَهَا سِتْرًا

فقلت: أنشدتني من بئس، فقال: يابس وبئس واحد²، وهنا نرى أن ذا الرمة يبدل كلمة بكلمة، على الرغم من قصر الزمن معللاً ذلك بأن المعنى واحد، فكيف الأمر في شعر نقل الرواة من قرون طويلة؟

¹- وهي قراءة الحسن وطلحة وابن محيصن والزعفراني، وهي عل ما قال التبريزي لغة العرب العراء من أولى قريش، وذكر غيره أنها لغة تميم، وأهل اليمن، أنظر روح المعاني للألوسي ج3 ص244.

²- الأغاني، الأصفهاني ج4 ص373

عَوّل النحاة في احتجاجهم - كما رأينا على شعراء ما قبل الهجرة بقرن ونصف تقريباً، وشعراء العصر الإسلامي، والأموي، وبداية العصر العباسي بشكل عام، وجعلوا هذه الفترة ركيزة أساسية فيما أخذوه عن الرواة بعد أن رأينا قلة ما وصلهم من القرنين الثالث والرابع اللذين سبقا الهجرة النبوية الشريفة¹.

أما لغة المرحلة العباسية - إذا استثنينا منها بداية العصر العباسي - فقد كان موقف النحاة منها مضطرباً، ذلك أن اللغة قد فسدت، مما أبعد النحاة عن الثقة بها بعد أن انفتحت الدولة الإسلامية على الأمم الأخرى، والثقافات المتعددة، وحصل التأثير والتأثير اللذين فرضتهما الظروف الجديدة التي أحاطت بالعرب والمسلمين.

ولعل الأسباب التي جعلت التحديد الزمني أقل دقة من التحديد المكاني تعود بمجملها إلى طبيعة هذا التحديد، ذلك أن الزمان ليس لحظة واحدة يقاس عليها الشعر، بل قد يمتد الزمان في حياة شاعر مدة قد تقارب القرن إلا قليلاً، كابن هرمة المولود سنة 90 هـ والمتوفى سنة 176 هـ، فإذا كانت حدود الاستدلال الزمانية تقف عند حدود 150 هـ، معنى ذلك أننا سنحتج بجزء من شعر ابن هرمة، ونرد جزءاً آخر من شعره بدعوى عدم فصاحته، وهذا مالا يقبله عقل ولا منطق، هذا الوضع خلق غموضاً في التحديد الزمني، وتداخلاً دفع النحاة ليعيروا الضوابط المكانية أهمية كبرى².

2- الضوابط المكانية لحجية السماع

تشدد النحاة في الضوابط المكانية؛ خلاف الضوابط الزمانية التي كانت لحد ما خاضعة لآراء النحاة، فلم تكن مطردة بشكل جمعي واضح، وقد انصب اهتمامهم بشكل خاص على أواسط الجزيرة العربية، وباديته التي تشمل نجداً، وتهيامة، والحجاز، وما جاورها، ولم يعيروا مدن الدولة الإسلامية آنذاك أي اهتمام، إذا ما أرادوا اللغة الفصيحة كغاية لهم، أمّا إذا كانوا يتقصّدون لغة

¹- الاستدلال في كتاب سيبويه، تحتات، ص97.

²- الاحتجاج، الحلواني، ص243.

الشعر المثالية فإنهم يولون شعراء المدن أحيانا بعض الاهتمام شعراء مكة ويثرب، وهذا ما جعلهم يحتجون بشعر عمر بن أبي ربيعة، وابن قيس الرقيات، وغيرهما.

ولم ينظر النحاة إلى الشعراء نظرة واحدة على الرغم من أنهم عاشوا في عصر واحد. فهم لم يحتجوا بشعر من عاش في المدينة كالوليد بن يزيد، ومروان بن أبي حفصة، وبشار بن برد، إلا إذا كان وافداً من البادية، حيث تشفع له فصاحته التي لم يخالطها ضعف ولا فساداً، لذلك فهم يستدلون بشعر جرير، والفرزدق، والأخطل، ورؤبة، والعجاج، وهم من شعراء القرنين الأول والثاني¹.

وثمة أمر آخر يتسم به الاحتجاج في تلك الفترة، وهو وقوف النحاة عند الشعر الذي يقوله شعراء المدن، وردهم للغة الخطابية، ولغة التخاطب بينهم، وتعليل ذلك أن رواية الشعر كانت أكثر دقة من رواية النثر، وشعراء المدن في قصائدهم يحاولون النسج على منوال فحول الشعراء القدماء وتقليد لغتهم المثالية، وهذا ما خلق لغة شعرية سليمة امتدت قرونا طويلة لم يخالطها ضعف، ولا وهن، كما خالط لغة النثر وكلام الناس. ومن جهة ثانية فقد نقلت لنا أخبار كثيرة اهتمام النحاة بلغة البادية من ذلك " أن عيسى بن عمر الثقفي ينكر على أبي عمرو بن العلاء أن يجيز: ليس الطيب إلا المسك، ويلجأ أبو عمرو إلى أعرابيين يحتكم إليهما ليقنع عيسى بن عمر² فهو قد أخذ عن أشياخ العرب من حرشة الضباب، وأكلة الكمأة، فنجد أنه عندما سئل عن اشتقاق اسم الخيل وعجز، مرّ أعرابي محرّم فأراد السائل سؤال الأعرابي، فقال له أبو عمرو: دعني فأنا ألطف بسؤاله وأعرف، فسأله، فقال الأعرابي: اشتقاق الاسم من فعل المسمى، فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابي، فسألوا أبا عمرو عن ذلك فقال: ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل، والعجب، ألا تراها تمشي العريضة خيلاء وتكبرا³.

¹ - الاستدلال في كتاب سيبويه، تحتات، ص 99.

² - طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي ص 38.

³ - المصدر نفسه، ص 29.

فأبو عمرو يسأل أعرابيا محرما، وهو في مكة موطن قريش، وهذا يدل على أنه لا يثق بكلام أهل مكة، وإنما يثق بكلام الأعراب دون غيرهم، وإذا عرفنا أن وفاة أبي عمرو كانت سنة 104هـ، أدركنا ملامح الصورة التي لا يحتج فيها بكلام أهل المدن.

وقد اعتمد النحاة لغة البداءة تتبعاً للغة السليمة، فيونس بن حبيب وهو كثير الرواية عن أبي عمرو معجب برؤية والفرزدق، يعتمد لغة العرب البداءة في استدلاله وسوق حجته¹ ويتبعه في ذلك الخليل بن أحمد².

وقد كان الدافع الذي ساق النحاة للاستدلال بكلام البداءة هو انعزال هؤلاء الأعراب في صحرائهم، وبعدهم عن الاختلاط بالأمم المجاورة. ومما لا شك فيه أن البعد عن المؤثرات الوافدة من الأمم الأخرى يبعد اللغة عن الفساد، ويجعلها أكثر محافظة على أصالتها، الأمر الذي دفع النحاة إلى الأخذ بمن

كان في أواسط بلاد العرب، ومن أشدهم توحشاً وجفاءً، وأبعدهم إذعاناً وانقياداً، وهم قيس، وتميم، وأسد، وطيء، ثم هذيل، فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنهم لسان العرب، وأما الباقون فلم يؤخذ عنهم شيء، لأنهم كانوا بأطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المحيطة بهم من الحبشة، والهند، والفرس، والسريانيين، وأهل الشام، وأهل مصر³.

وفي مجال آخر حدّد النحاة المتقدمون دائرة عملهم، فأبرزوا القبائل التي استدلوها بلغتها وما يتفرع عنها من بطون وأفخاذ، وقد شملت هذه الدائرة القبائل التي عاشت وتنقلت في الحجاز، وتهامة، ونجد، كقبيلة قيس عيلان التي تفرعت إلى غطفان في وادي القرى، وهوازن قرب عكاظ وتتفرع إلى بني كلاب جهة المدينة، وبني عقيل جهة الطائف، ومنها عليا هوازن التي تضم بين ثناياها

¹- الكتاب، طبعة هارون ج 1 ص 347، و ج 2 ص 205.

²- المصدر نفسه ج 3 ص 335.

³- الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، أمان الدين تحتات، ص 102.

سعد بن بكر، وجشماً، وثقيفاً، ومن قيس عيلان تفرعت أيضاً سليم في شمال المدينة جهة خيبر، وعدوان التي رحلت من الطائف إلى تهامة.

وهناك قبائل كثيرة أخرى بسطت خيامها في أصقاع الجزيرة العربية كهذيل الحجازية، وتميم التي وصلت إلى جنوبي العراق، وأسد في نجد، ووائل في اليمامة شرق الجزيرة، ومنها بكر، وتغلب، ومن القبائل الحجازية إضافة إلى هذيل قبيلة كنانة التي استقرت في تهامة قرب مكة، وقبيلة قريش التي سكنت في مكة وما جاورها، كما احتج النحاة بلغة عرب اليمن كزبيد، لكن ذلك قليل قياساً إلى غيرها من القبائل.

هذه حال القبائل العربية، فكل أقام في مكان، وتنقل إلى آخر في حركة دائبة رصدتها علماء اللغة، وعرفوا ما طرأ عليها من تغيير.¹

وكان إهمال النحاة للاستدلال بلغة القبائل المتطرفة كتغلب، وقضاعة، ولخم وجذام، مقتصرًا على لغة التخاطب، أمّا شعرهم فقد استدلوا به لأنه منسوج بلغة مثالية يتقنها شعراء القبائل المتطرفة، وشعراء وسط الجزيرة على حد سواء، وهذا ما جعلهم يستدلون بشعر الأخطل، وعدي بن زيد²، وأشباههما من الشعراء، كما استدلوا بلغة الشعراء الذين عاشوا في الحواضر التي تجاور بلاد العجم، كالأعشى، وطرفة، والنابعة، وامرئ القيس، وهذا الاستدلال لا ينبع من فراغ، إنما ينبع من إدراكهم أن الشعراء ممن تأصلت فيهم الفصاحة لا تفسد لغتهم مؤثرات أجنبية، ولا ينال من سلامة فصاحتهم شيء.

وخلاصة القول أنّ القواعد المكانية التي وضعها النحاة طبقت على لغة التخاطب المتداولة، وأزيحت إلى حد ما الحدود الزمانية للاستدلال، وتمسك النحاة بالحدود المكانية، وهذا ما يفسر احتجاجهم بلغة شاعر، وردّهم لغة آخر على الرغم من أنهما عاشا في عصر واحد، لكن الفارق بينهما أنّ من استدلوا بشعره عاش في البادية يرمى الإبل، ويبحث عن مواطن الكأ، ومن ردوا شعره

¹ - معجم القبائل العربية، رضا كخالة، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط 1 سنة 1969م ص 146-147.

² - الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، حتحات، ص 102.

عاش في الحاضرة، مثلنا على شعراء البادية نجده عند ابن ميادة، فقد استدللّ النحاة بشعره على الرغم من أنّ أمه فارسية¹، وحكموا بفصاحته لأنه من بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان²، فهو بدوي محافظ على بداوته، إضافة إلى أنّ الأعراب رووا شعره³.

احتج النحاة بأبي نخيلة (ت 145 هـ)، والحسين بن مطير (ت 199 هـ)، وأبي حيّة النميري (ت 183 هـ) وحجّتهم في ذلك أن كلامهم كلام الأعراب، وأهل البادية، وهذا الأمر ظاهر بين في شعرهم⁴

أما ابن هرمة فهو آخر الشعراء الذين احتجّ النحاة بشعرهم، وعلى الرغم من الخلاف في سنة وفاته⁵ فقد كان أكثر الشعراء المتأخرين حظاً لعناية النحاة لشعره، لأنّه من بني فهر القرشيين، وظل محافظاً على بداوته في شعره، وقد عاصره شعراء كثيرون لم يلقوا عناية النحاة بهم كبشار بن برد وغيره.

3- شروط من يؤخذ عنه اللّغة:

تطور المجتمع العربي تطوراً كبيراً بعد الفتوحات الإسلامية التي امتدت في كل اتجاه، وبسطت الدولة الإسلامية الجديدة نفوذها على العالم القديم آنذاك، ولم يكن من مفرّ من الاختلاط، وما يتبعه من تأثير في كافة المجالات بين العرب الذين انطلقوا من جزيرتهم، وبين الأمم الأخرى من روم، وفرنس، وغير ذلك من الشعوب.

¹ - الأغاني، الأصفهاني، ج 2 ص 269.

² - خزانة الأدب، البغدادي، ج 1 ص 77-78.

³ - الكتاب، ج 1 ص 311، ج 2 ص 20..

⁴ - المصدر نفسه، ج 1 ص 178، ج 2 ص 371، ج 3 ص 156. وانظر مغني اللبيب، ابن هشام ج 1 ص 344.

⁵ - أورد السيوطي في شرح شواهد المغني (ص 682) أنّ وفاته بعد سنة 150 هـ، وكذلك ذكر البغدادي في الخزانة، ج 1 ص 204، وذكر ابن جني في الخصائص (ج 2 ص 11)، أنّ وفاته كانت سنة 176 هـ لأنّ ابن هرمة أنشد هارون الرشيد بعض أبياته، وهارون كانت خلافته بين 170 هـ - 193 هـ، وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص 682.

ولعل اللغة هي أبرز ما يظهر عليه أثر الاختلاط، وما يتبعه من تسرب الضعف والفساد إلى اللغة الأصلية، هذا شأن اللغة العربية الفصيحة التي حملها بداءة الجزيرة، ولم يستطع العرب المحافظة على أصالتها لجملة من العوامل، والمؤثرات، لولا حملة لواء الفصاحة من علماء العربية، نحاة ولغويين.

وأمام هذا الواقع الجديد جاء النحاة لبيحثوا عن اللغة السليمة الأصلية بعد الضعف الذي ألمّ بها، فانطلقوا نحو البادية، وتحولوا في مواطن الكلاً حيناً، والتقوا الأعراب الوافدين من البادية إلى المدينة حيناً آخر، ووضعوا قيوداً كثيرة من شأنها تحقيق الغاية المنشودة، وهي الوصول إلى اللغة السليمة التي لم تشبها أية شائبة، لجمعها وتقييدها، مهتمين بالمفردات والتراكيب على حد سواء وهو ما خدّم علمي اللغة والنحو وما نتج عنهما من علوم أخرى.

وقد دأب النحاة على أن يكون الأعرابي الذي يأخذون عنه فصيحاً، لم يتسرب الضعف إلى لغته قط، واجتهدوا في تطبيق ذلك، "لاسيما نحاة البصرة الأوائل. ولعلّ القيود التي تحدث عنها زمانية ومكانية كانت تهدف إلى توخي الفصاحة والسلامة فيمن يؤخذ عنه في وقت كان النحاة فيه يتهم بعضهم بعضاً بالتهاون في تطبيق هذه القيود والضوابط"¹.

وانصب اهتمام النحاة الأوائل بفصاحة الأعرابي بالدرجة الأولى، فلم ينقلوا إلا عمّن يثقون به فعبد الله بن أبي إسحاق يهتم باللغة الفصيحة وأصحابها، ويستدل بشعر الفصحاء، ولهجات قبائلهم²، وعيسى بن عمر لم يكن يروي إلا ما سمع عن الفصحاء³، وأبو عمرو بن العلاء يبحث عن الفصح، ويسخر ممن لان جلده⁴، وكذلك سائر النحاة، وقد كان معيارهم للفصاحة أنها كانت تحاكي لغة العرب في باديتهم ضمن القيود الزمانية والمكانية

¹ - الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، تحتات ص 108.

² - المختص في شواذ القراءات، ابن جني، ج 1 ص 44، 76، 336.

³ - الكتاب، ج 3 ص 343.

⁴ - الخصائص، ابن جني، ج 2 ص 13.

ولم يأخذ النحاة عن العربي الذي نشأ، وترعرع في بطن الجزيرة العربية إلا إذا حافظ على هذا المناخ العربي الأصيل على الدوام، لأنّ من يخرج من بيئته إلى جوار غريب لا بدّ له من التأثر، فتبدّل بعض ملامح لغته السليمة، وهذا ما يخشاه النحاة، الأمر الذي دفعهم إلى التأكد من استمرار فصاحة المأخوذ عنه، وهذا الحرص دفعهم إلى امتحان الأعرابي ليصلوا إلى قناعة كاملة من فصاحته ودوامها ولكن لم يذكر المؤرخون ما يشير إلى أن للخليل، أو يونس منهاجاً إمتحانياً واضحاً، ولكن المنطق يفرض أنهم أخضعوا من أخذوا عنهم لهذا الامتحان، إلا أن ذلك لم يدوّن، بدليل أن شيخهم أبا عمرو بن العلاء سلك هذا المسلك، وأخضع الأعراب للفحص الدقيق، وشرع في امتحان من يرتاب بفصاحته، وذلك من خلال قوله: "ارتبت بفصاحة أعرابي فأردت امتحانه، فقلت بيتاً، وألقيته عليه، وهو:

كَمْ رَأَيْنَا مِنْ مُسْحَبٍ مُسْلِحٍ صَارَ لَحْمَ التُّسُورِ وَالْعُقْبَانِ

فأفكر فيه، ثم قال: رُدّ على ذِكْرِ الْمُسْحُوبِ، حتى قالها مرات، فعلمت أن فصاحته باقية"¹، هذا الخبر يدلّ على أنّ النحوي لم يكن يقنع بالأعرابي ليأخذ منه ما لم يكن مستمراً على فصاحته باقياً على بداوته.

ولا يعود ضعف اللغة الفصيحة إلى احتكاك الأعرابي بالأعاجم فحسب، بل يتعدى ذلك إلى احتكاك اللهجات بين القبائل العربية المتباعدة من حيث السلامة والضعف؛ فسماع الأعرابي لغة غيره ممّن فسدت لغتهم يخلق تأثيراً وتأثيراً بين اللهجتين، لكنّ ذلك لا يمنع أن العربي الفصيح الذي جُبل على سلامة اللغة وعاش في محيط صاف نقى لا يتأثر بلغة أخرى ضعيفة، فإذا سمعها فإنه يمجّها فيتركها ولا يأنس لها².

¹ - تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، ط القاهرة ج 1 ص 254.

² - الخصائص، ابن جني، ج 2 ص 26.

وقد تنبه علماء تلك الحقبة إلى أن الفصاحة واستمرارها يقابلها بعض الضعف أحياناً لأسباب متعددة، فلم يغفل النحاة عن الثغرات التي تعتري السماع عن الأعراب لذلك فإنهم تعاملوا معهم بحذر؛ لأنهم قد يلحنون إذا لم يتقيدوا بقيودهم الصارمة التي سبق ذكرها.

هذا الحذر دفعهم إلى تخطئة بعض العرب حيناً، وافترض الخطأ أو السهو منهم حيناً آخر، فعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر كانا يطعنان على العرب، ويخطئان الفحول منهم كالنابغة، والفرزدق؛ من ذلك أن أبا عمرو بن العلاء قال: مرّ الفرزدق بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي فأنشده هذه القصيدة:

عَرَفْتُ بِأَعْشَاشٍ وَمَا كِدْتَ تَعْرِفُ -

حتى انتهى إلى هذا البيت:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا بَنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفًا

فقال عبد الله للفرزدق: علام رفعت؟ فقال له الفرزدق: على ما يسوؤك وينوؤك¹

ويبحث الخليل بن أحمد عن تعليل للخطأ يفصله، ويبيّن الموقف الصحيح منه، يقول: "يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان من قبَلِ أَنَّ الضَّبَّ واحدٌ، والجحر جحران، وإِنَّمَا يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول، وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً، وقالوا: هذه جحرة ضباب خربة، لأنّ الضباب مؤنثة، ولأنّ الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا"²

هذان نموذجان للمنهج الذي اتبعه بعض النحاة، والطريق التي سلكوها للوقوف على اللغة الدقيقة، والشك الذي انطلقوا منه للوصول إلى اليقين معتمدين التخريج السليم مع الإشارة إلى الغلط، والخطأ، وما إلى ذلك مما وقع فيه العرب سواء أكانوا من الشعراء أم الرواة.

¹ - معاني القرآن، الفراء، ج 2 ص 182. وقد سبق ذكر هذا البيت.

² - الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 437.

عاش النحاة في البصرة والكوفة بعيدين عن البادية، ومضارب الخيام، ممّا جعلهم لا يشافهون الأعراب في كلّ ما ينقلونه عنهم، لذا كان من الضروري أن ينقل النحاة اللغة والشعر والأقوال عن شيوخهم، من باب الثقة القائمة بينهم، نقل النحاة عن شيوخهم سائرين على هدي علماء الحديث مقتنفين أثرهم في كثير من طرائق الاستدلال،

وقد كان سيبويه دقيقاً في هذا الأمر فقد نقل عن الخليل مستخدماً عبارة: "وروي الخليل رحمه الله"، "قال الخليل"، و "زعم الخليل"، و "سألت الخليل"¹ استخداماً مفرداً ونقل كذلك عن يونس² وعيسى بن عمر، وأبي زيد الأنصاري، وأبي الخطاب الأخصب الأكبر³، وعن هؤلاء الرواة الذين وثق بهم نقل عن أبي عمرو بن العلاء، والحضرمي⁴، وكان يثق بهم ثقة لا يرقى إليها الشك، حتى أنه في كثير من الأحيان يغفل اسم من ينقل عنه، وهو يكتفي بقول: "حدثنا من نثق فيه" و "زعم من نثق فيه"⁵.

وكان حديث علماء اللغة والنحو عن الرواية والرواة حديث الفقهاء، وعلماء الحديث، والتشدد في رواية اللغة على غرار رواية الحديث كان تشدداً لا مبرر له، ذلك لأن التشدد في رواية الحديث واجب، لاسيّما أن دواعي الكذب والتلفيق في الحديث كثيرة، وقف علماء المسلمين منها موقفاً حازماً حماية للدين من الزنادقة، والمرتدين، والملحدّين الذين حاولوا النيل من الدين الإسلامي. أما دوافع الكذب في اللغة فلم تكن موجودة بشكل واضح لتشكّل مقارنة سليمة بين اللغة من جهة، والحديث من جهة أخرى، إضافة إلى انقطاع الرواية منذ القرن الرابع، حيث صار النحو مودعا في الكتب التي أضحت مخزناً كبيراً يضم النحو، والشعر، واللغة، أما النحاة فقد قعدوا النحو، وضمّوا لآلته حتى انتظم عقده، فقد كانوا على درجة كبيرة من العدل والثقة على الرغم من عدم إحاطة ما

¹ - الكتاب ، سيبويه، ج 2 ص 134، 138، 150، 153.

² - المصدر نفسه، ج 5 ص 181.

³ - الكتاب، ج 4 ص 20، 23، 160، 167، 169.

⁴ - المصدر نفسه، ج 3 ص 40، 68، 86، 242.

⁵ - المصدر نفسه، ج 1 ص 230.

يروونه بالتواتر؛ لأنهم كانوا يخرجون إلى البادية، ويشافهون الأعراب، وينقلون عنهم، والنحوي في حال عودته إلى حضرته يعكف على تسجيل ما سمع بكل دقة، وأمانةً وهنا لم يعد التواتر مطلوباً، لأن الرواية نابعة عن مصدر ثقة.

4- شروط ما يؤخذ به:

حين شرع النحاة في تقصي القواسم المشتركة في لغة العرب، ولهجاتها، تمهيداً لتقعيد هذه اللغة وجدوا أنفسهم أمام كمّ كبير من المادة المرصودة، وهذا ما جعل عملية استقراء اللغة مهمةً عسيرةً، وشاقّةً؛ لأنها تبحث عن اللغة العربية في القرآن الكريم، والشعر والنثر، والخطابة، والحديث اليومي. ولو كان أمر الاستقراء يعتمد القرآن الكريم، وقراءاته الموثوقة فحسب لهانت رحلتهم، وقلت مشقتهم، إلا أنّ النحاة كان هدفهم الإحاطة باللغة من كل جوانبها اللغوية ولهجاتها الكثيرة، ومما زاد عنائهم رغبتهم في مشافهة الفصحاء، وهذا بدوره أضاف عليهم جهداً مضاعفاً. لاسيما إذا عرفنا أن الظواهر اللغوية كانت متعددة، منها ما شاع، وكثير، ومنها ما قلّ ونُدّر، فوضعوا قواعدهم على الكثير المنتشر، ولم يغفلوا الإشارة إلى القليل النادر، والشاذ، حتى صار هذا أحد الملامح والمعايير لقبول اللغة من عدمها، فكان أهم شرط لهذا المسموع، هو شيوعه وتعدد مصادره وهذا لا يعرف إلا باستقراء لها، لذا برزت صورة اللغة العربية التي يبحث عنها النحاة من خلال استقراءهم منذ أيام أبي عمرو بن العلاء، فقد ذكر الزبيدي في طبقاته أن ابن نوفل قال: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: "أخبرني عمّا وضعت ممّا سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كلّها؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب، وهم حجّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"¹، وتابعه وعيسى بن عمر في كتبه ورسائله النحوية التي زادت على سبعين مصنفًا، ووضع كتابه (الجامع) على الأكثر، وبوبّه، وهذّبّه، وسمّى ما شدّد عن الأكثر لغات"²، وكثيراً ما نرى النحاة يبنون موقف العرب من ظاهرة من الظواهر، من حيث القلة، والكثرة، وعلى ذلك يستنبطون قواعدهم.

¹ طبقات اللغويين والنحويين، الزبيدي، ص 34.

² - إنباه الرواة، القفطي ج 2 ص 375.

"وتعتمد رواية الشعر على حفظ الأعراب له في حين لم يكن هذا الأعرابي معنيا بالعودة إلى الشعر المدوّن، بل كان يعتمد الذاكرة، والفطرة في استيعاب شعر العربية، وهذا ما أوجد روايات متعددة للبيت الواحد، لا تخرج كلها عن حدود الفصاحة، إنما تبقى في دائرة اللغة العربية، وأصولها. وكان النحاة الأوائل يهتمون بإنشاد الأعراب ومشافهتهم، فعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، ومن سبقهما من الأوائل رأينا كيف كانوا يأخذون برواية الأعراب في تأصيل قواعدهم"¹.

والعناية بالرواية خلفت تعددا في رواية البيت الواحد، لأنه يأتي من مصادر متعددة، وقد عبّر عن ذلك ابن هشام بقوله: "كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكلُّ يتكلم على مقتضى سجيّته التي فُطر عليها، ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات"².

ويظهر لنا من كل ما تقدم في شروط ما يؤخذ به أن النحاة لم يعيروا التقسيم الزماني أهمية كبيرة، في الوقت الذي كان للتقسيم المكاني أهمية أكبر لاعتبارات اجتماعية، وطبيعية جعلت النحاة يستدلون بكلام أهل البادية حتى منتصف القرن الرابع، مستبعدين الأخذ بكلام أهل المدن إلا من عاش منهم في القرن الأول تقريبا، إضافة إلى قلة قليلة حافظوا على بداوتهم التي ظهرت في مشافهتهم وامتحانهم، أمّا الأخذ بالشاهد المجهول القائل، والشاهد ذي الروايتين فلم يكن ثابتاً، ولم يطبقه جميع النحاة، في حين يتردد بعضهم بين الأخذ بمبدأ حيناً، وإنكاره حيناً آخر³.

¹ - الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، حتحات، ص 112.

² - خزانة الأدب، البغدادي، ج 1 ص 22.

³ - تأصيل مبادئ السماع في كتاب سيبويه، ص 13.

المبحث الثالث: الاستدلال بالسماع عند سيبويه

شهدت البصرة زمن سيبويه حركة علمية كبيرة، حيث كانت الدراسات الإسلامية في تطور ونشاط، برزت خلالها علوم القرآن وتفسيره، والقراءات، والفقه، والحديث، وكذلك اللغة والنحو والصرف، ورواية الشعر.

ولم تكن هذه الدراسات تتبع منهجا واضحا في تطورها، بل اقتصر على ما يعطيه العلماء في المساجد، أو في بيوت علية القوم من خلفاء، وأمراء، وغيرهم من دون موضوع معين يحرص العالم على تتبعه، بل كان العالم يعطي كل ما عنده، على ما في ذلك من تنوع، وهذا ينعكس على الطلبة حيث يخرج الطالب قارئاً مفسراً فقيهاً نحويّاً، راوية للشعر، ثم ينسب إلى علم غلب عليه من هذه العلوم، أو أكثر فيها¹.

إن حديثنا عن سيبويه، وعصره الذي استقر في النحو العربي يقودنا من غير شك إلى الحديث عن الخليل بن أحمد أستاذه الذي أخذ عنه العلم والمعرفة، والتأمل في المسائل النحوية مما كان له أبلغ الأثر في شخصيته النحوية. ونظرة إلى كتاب سيبويه، وآراء الخليل فيه تجعلنا ندرك أن الفصل بين الشخصيتين أمر بعيد المنال لما فيهما من تداخل، وتمازج من خلال استعراض المسائل، وبلورة قواعد العربية.

فقد لزم سيبويه الخليل مع ثلاثة طلاب آخرين هم علي بن نصر الجهضمي، ومؤرج السدوسي، والنضر بن شميل - كما سبق وذكرنا- لكنّ سيبويه فاقهم في النحو ومسائله في الوقت الذي برع فيه الجهضمي في الحديث، ومؤرج في الشعر واللغة، والنضر في اللغة، وأمام هذا العمل المتكامل - أعني الكتاب - أجدني ملزماً بمتابعة العمل من غير فصل بين الشخصيتين إلا من خلال ما هو ظاهر ومنسوب، ومصرح به في الكتاب، إضافة إلى أن سيبويه كلما قال: (سألته) أو (قال) فإنما يعني أستاذه الخليل؛ فجملة ما روى عنه في الكتاب 522 مرة، وهو قدر لم يرو مثله ولا قريباً منه

¹ - الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، ص 118.

عن أحد من أساتذته، هذا ما ذكر صراحةً، أما عدد المرات التي وردت فيها آراء الخليل من دون ذكر اسمه فهي أكثر من ذلك العدد بكثير، وهو دليل تمازج فكرين في كتاب واحد، فمن يريد أن يبحث عن منهج الخليل النحوي ومذهبه فلن يجده إلا في الكتاب لأن كتبه ضاعت من يد الزمن ولم يبق منها سوى كتاب العين¹

لم يشدّ الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه عما كان سائداً في عصرهما، فقد انصرفا إلى علوم كثيرة متنوعة ويؤيد ذلك ما نُقل عن النضر بن شميل من أنه قال: "ما رأيت رجلاً أعلم بالسنة بعد ابن عون من الخليل بن أحمد"² وقد أضاف الخليل إلى علمه بالسنة ثقافة لغوية، ونحوية واسعة، فقد "نهل اللغة والشعر من أستاذه عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، وكثير من الأعراب الذين يفتنون إلى البصرة وكثيراً ما كان يشدّ الرحال إلى قلب جزيرة العرب يشافه أهلها في نجد وتهامة والحجاز"³ مما جعل القدماء يقولون: "إن الخليل حفظ نصف اللغة"⁴، وكان أول من صنف في اللغة معجماً وهو كتاب العين .

وبعد ذلك يأتي سيبويه وكتابه الذي يعدّ نهاية مرحلة هامة في تاريخ النحو، بلغ فيها النحو الغاية في وضوح صورته وبيان ملامحه بعد مخاض طويل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإننا نستطيع أن نجعل كتابه أيضاً مرحلة هامة من مراحل النحو: نهل منه كل من جاء بعده من النحاة على اختلاف عصورهم، وامتداد رقعة أوطانهم، وهو ما جعلهم يطلقون عليه اسم (قرآن النحو) ويقرؤونه جميعاً على اختلاف مشاربهم ويتأثرون به في قضاياهم النحوية.

ويمكننا أن نؤصّل للسمع عند سيبويه من خلال الكتاب إلى: - القرآن الكريم،

- الحديث الشريف، - كلام العرب شعراً وأمثالاً، - لغة تخاطب ويشمل الأمثلة المصنوعة.

¹ - الفهرست، ابن النديم 65. وانظر معجم الأدباء، الحموي، ج11 ص74-75، بغية الوعاة، السيوطي، ص245

² - نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 48.

³ - نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 69.

⁴ - أخبار النحويين البصريين، السيراني، ص41.

أ- القرآن الكريم:

أحيط القرآن الكريم بعناية بالغة في روايته من حيث الدقة، والتواتر؛ هذه العناية جعلت النحاة العرب يضعونه في مقدمة المصادر الموثوقة التي تعتمد في وضع قواعد اللغة العربية، ولكنّ القراءات الكثيرة لكثير من آيات القرآن الكريم جعلت بعض النحاة يردّون بعضها وينسبونها إلى الشذوذ، هذا بشكل عام، أمّا موقف سيبويه من ذلك، فلا بد لنا قبل ولوجه من أن نشير هنا إلى ملحوظة هامة وهي كون "سيبويه على علم جم بالقرآن الكريم وقراءاته وعلومه، يظهر ذلك بشكل كبير في كل موضع من الكتاب، ويظهر فيه أيضا أثر الخليل بن أحمد في تلميذه فهو يلقنه كل ما تحفيه الآيات الكريمة وقراءاتها من معان يصعب على التلميذ إدراكها ما لم يتدخل أستاذه بها"¹، وفي مواضع كثيرة من الكتاب نرى الحوار الذي يجري بين الاثنين عن بعض أساليب القرآن الكريم من ذلك أن سيبويه سأل الخليل عن قوله عز وجل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا

يُؤْمِنُونَ﴾²، ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضوع، إنما قال: ﴿وما يشعركم﴾، ثم ابتداء فأوجب، فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون، ولو قال: ﴿وما يشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون﴾، كان ذلك عذراً لهم، وأهل المدينة يقولون: (أنّها). فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنّك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلك، فكأنّه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون"³.

وكان لعلّمه الكبير بالقرآن الكريم أخذاً عن شيوخه وعلى رأسهم الخليل بن أحمد، أثر بالغ في تتبعه لقراءات القراء وإحاطته بتوجيهات كل قراءة قرآنية، ومذاهب القراء واتجاهاتهم وأوجه قراءاتهم، وكتابه يكشف لنا كثيرا من ذلك، فهو يذكر أسماء القراء كأبي عمرو بن العلاء، والأعرج، وأبي بن كعب، وابن مسعود، وعيسى بن عمر، والحسن البصري، وغيرهما، إذا كان في معرض الحديث عن

¹ - مبادئ تأصيل السماع في كتاب سيبويه، ص 12.

² - سورة الأنعام: الآية: 109.

³ - الكتاب، سيبويه، ج 3 ص 123.

المسائل النحوية وتوجيهاتها، ويذكر في مواضع أخرى موطن القراءة وأصحابها؛ كقوله (أهل المدينة)¹، أو (أهل مكة)²، أو (أهل الكوفة)³، وذلك من خلال وعي كامل لا تعنيه القراءة وأصحابها، وما تعكسه القراءة من توجيه المعنى لآي القرآن الكريم.

ب- الحديث النبوي الشريف: لم يعر سيبويه الحديث الشريف أيّ اهتمام في الاستدلال للقاعدة النحوية، ولم يتعرض له في تأصيله لقواعد النحو العربي، وقد أثبت فكرة عدم الاحتجاج به، مثله مثل المدرسة البصرية التي ينتمي إليها، وبلغ عدد المواضع التي استدل سيبويه بالحديث على أنه كلام عرب مثله مثل الأمثال ثمانية مواضع وسيأتي بيان هذه الأحاديث.

ج- الشعر العربي: وقد أكثر منه سيبويه حتى فاقت نسبته نسبة الاستدلال بالقرآن الكريم، مع العمل أنه لم يهتم بنسبة الأبيات لأصحابها اكتفاء منه بانتشارها بين طلاب النحو آنذاك، وفي المباحث القادمة تفصيل لهذه الجزئية.

¹ - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 140، 397.

² - المصدر نفسه، ج 4 ص 196.

³ - المصدر نفسه، ج 2 ص 399. ج 3 ص 54.

المبحث الرابع: منهج سيبويه في الاحتجاج بالسمع.

أ - القرآن الكريم وقراءاته واحتجاجه بها:

هناك فارق واضح بين الاحتجاج للغة القرآن، والاحتجاج بها؛ فالاحتجاج للغة القرآن تكون فيه لغة القراءة القرآنية مخالفة للشائع من لغة العرب، بعيدة عن قياس النحاة، غير ثابتة الأصول، وهذا ما يدفع بالنحوي لإيجاد النظائر في لغة العرب، ليبين أن القراءة ليست مجانية لأصول النحو، وأنها مقبولة. أنا الاحتجاج بلغة القرآن فتكون فيه هذه اللغة الضابط للأصول، والمصححة للكلام، والمعيار الدقيق على صحة الاستنباط والقياس.

وفي كتاب سيبويه نجد الاحتجاجين السابقين معاً، فقد وجد صاحب الكتاب أن بعض لغة القراءات القرآنية جاءت بعيدة عن قياس النحاة على غير ما شاع في لغة العرب، وهي بعيدة عن تلك الأصول الثابتة للغتهم، وهذا ما دفعه إلى أن يوجد لها التعليقات والنظائر في كلام العرب ليظهر أنها لم تكن منافية لتلك الأصول، ولا مجافية لها، الأمر الذي دفعه ليستدل لصحتها؛ من ذلك حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ﴾¹، برفع الظالمون، وهي القراءة التي عنها بعضُ القراء شاذة، فإننا نرى أنه يستدل لصحتها من كلام العرب في قوله: "وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأحواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبنى عليه، فكأنك تقول: أظن زيداً أبوه خير منه، ووجدت عمراً أخوه خير منه. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيداً هو خير منك، وحدثنا عيسى أنّ ناساً كثيراً يقرؤونها: (وَمَا ظَلَمْنَا هُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ)، وقال الشاعر قيس بن ذريح:

تُبَكِّي عَلَى بُنْي وَأَنْتِ تَرْكُنْهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتِ أَقْدَرُ².

¹ - الزخرف: الآية 76.

² - الكتاب، ج2 ص 392-393. والشاهد من البيت استعمال (أنت) هنا مبتدأ، ورفع (أقدر) على الخبرية.

أمّا احتجاجه بلغة القرآن ففيه يجعل لغة القرآن الكريم هي الأساس الذي ينطلق منه إلى تصحيح الأصول، والدلالة على صحة الاستنباط والقياس؛ فهو يتحدث عن حذف التاء من الأفعال، ومتى يجوز ذلك، فيقول: " وهذا في الواحد من الحيوان قليل، وهو في الموات كثير، فرّقوا بين الموات والحيوان كما فرّقوا الآدميين وغيرهم، تقول: هم ذاهبون، وهم في الدار، ولا تقول: جمالك ذاهبون، ولا تقول: هم في الدار، وأنت تعني الجمال، ولكنك تقول: هي وهنّ ذاهبة وذاهبات. ومما جاء في القرآن من الموات قد حذف فيه التاء قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ

فَأَنْتَ هِيَ، ﴿١﴾ وقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾^٢، وهذا النحو كثير في القرآن. " ^٣

ومما سبق يتضح لنا أن الاحتجاج للغة القرآن، أو الاحتجاج بها إنما يهدف إلى تثبيت القاعدة النحوية ورسم أصول واضحة لها.

- منهجه في الاحتجاج بلغة القرآن

من خلال الكتاب، ومعالجته للمسائل النحوية يظهر المنهج العام لاحتجاج سيبويه بلغة القرآن الكريم، سواء أكان ذلك في آيات القرآن الكريم بشكل عام، أم في القراءات القرآنية، وسنحاول هنا أن تبين هذا المنهج من الزاويتين: الأولى عن الاحتجاج بالقرآن، ومقارنة احتجاجه هذا بلغة العرب، لاسيما الشعر،

والثانية: تحليل سبب غلبة الشعر على القرآن الكريم، وجعله الشعر وكلام العرب في صدر كلامه، وتقعيده للغة العرب، وغزارة الآيات القرآنية في أبحاث معينة دون أخرى والثانية عن القراءات القرآنية وموقفه منها، وكثرة القراءات وتعددتها في الموضوع الواحد، وغير ذلك مما يتعلق بالقراءات.

^١ - البقرة: الآية 275.

^٢ - آل عمران: الآية 105.

^٣ - الكتاب، ج 2 ص 38-39.

أ - مكانة لغة القرآن الكريم في احتجاجه

إنّ القرآن الكريم في كتاب سيبويه لم يفق الشعر من حيث العدد في الاستدلال النحوي، لكنه احتل مكانة هامة، وكان مادة غنية جعلت حلقات (الكتاب) تكتمل لتشكّل عقداً نحويًا مرصوطة، فقد بلغ عدد الشواهد القرآنية سبعة وتسعين وثلاثمائة (397) شاهداً، منها ما تكرر غير مرة، ومنها ما ضم أكثر من آية في الشاهد الواحد، وكثيراً ما تضمن الشاهد غير آية قرآنية كريمة، في الوقت الذي بلغت فيه الشواهد الشعرية ألفاً وستة وخمسين (1056) شاهداً، تختلف زيادة ونقصاً بحسب نسخ الكتاب المختلفة¹.

استدلّ سيبويه بالقرآن الكريم لتوضيح القواعد المستنبطة، وتقريرها، فهو يكتفي حيناً بالاستدلال بآية واحدة، أو آيتين، ويقول حيناً آخر بعد استدلاله: "وهذا النحو كثير في القرآن" أو "وهذا الضرب كثير في القرآن"²: ومن ذلك استدلاله بقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾³ على نصب (الصلاة) بـ (المقيمين)⁴، وذلك بآية قرآنية واحدة، ومثله قوله تعالى:

﴿فَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾⁵، وقد يستدل بآيتين بشكل متتال نحو: "ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾⁶، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾⁷، ويحرص في مواضع أخرى على ذكر عدد كبير من الآيات في موضوع نحوي واحد، الهدف منه إثبات صحة ما تم استنباطه، وذلك باستدلاله بالشواهد الكثيرة من آيات القرآن الكريم،

¹ - فهرس الشواهد الشعرية كما في الكتاب ج 5 طبعة هارون.

² - الكتاب، ج 2 ص 39، 325.

³ - سورة النساء: الآية 162.

⁴ - الكتاب، ج 1 ص 183.

⁵ - سورة النساء: الآية 04. وينظر الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 310.

⁶ - سورة الكهف: الآية 12.

⁷ - سورة الكهف: الآية 19. وينظر الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 236.

من ذلك حديث عن (الإ) حين تأتي بمعنى (لكن): بقوله: " فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ لَأَعَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾¹؛ أي: ولكن من رحم، وقوله عز وجل: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَةً ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا ءَامَنُوا﴾²؛ أي: قوم يونس لما آمنوا، وقوله عز وجل: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾³؛ أي: ولكن قليلا من أنجينا منهم. وقوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾⁴؛ أي ولكنهم يقولون: ربنا الله. وهذا الضرب في القرآن كثير⁵.

ويعمد سيبويه أحيانا إلى الاحتجاج بآيات القرآن الكريم بغزارة كبيرة في أبحاث معينة؛ وهذا ما فعله في معرض حديثه عن الجزاء والقسم في مواضع متفرقة من الكتاب كقوله: " ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾⁶، ²ومثل: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾⁷، ومثله: ﴿يَوْمَنْ بَرِبِهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾⁸، حتى إنه احتج بأربع وخمسين (54) آية قرآنية في الجزاء والقسم.

ولم يقصد سيبويه الدخول في تفاصيل القراءات القرآنية، واختلاف القراء، ما لم يكن هذا الدخول يخدم القضايا النحوية، ومحاولاته تقعيد النحو، و يتجلى هذا الأمر عندما نراه يسرد الآيات مستدلا بها على قاعدة نحوية مستنبطة، من غير إشارة إلى قراءة بعض القراء، إذا لم تكن قراءة تمس

¹ - سورة هود: الآية 43.

² - سورة يونس: الآية 98.

³ - سورة هود: الآية 116.

⁴ - سورة الحج: الآية 40.

⁵ - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 325.

⁶ - سورة المائدة: الآية 95.

⁷ - سورة البقرة: الآية 126.

⁸ - سورة الجن: الآية 13. وانظر الكتاب ج 3 ص 56، 114، 496.

الأمر النحوي، أما إذا كان اهتمامه منصباً على آية كريمة بقراءةٍ غير ما هو في المصحف العثماني، فإنه يفصل في وجوه القراءة ويوجه ظاهرتها الإعرابية مفصلاً فيها ما يلزم، ولا نجد حاجة لتقديم أمثلة على ذلك، لكنّه يكفيننا أن نعلم أنّ الآيات القرآنية التي بلغ عددها سبعة وتسعين وثلاثمئة شاهد قرآني تضم أربعاً وخمسين آية منها تناول فيها سيبويه وجهها من وجوه القراءات التي تخالف المصحف العثماني¹.

ولم يكن سيبويه يطمئن إلى القراءات القرآنية التي يسمعها من الأعراب، ولعلّ السبب في ذلك هو أن الأعراب يُعَلِّقُونَ لهجاتهم في قراءاتهم القرآنية، مما جعله لا يثق بقراءتهم، وهذا الأمر دفعه إلى الاستعانة بشيوخه وعلى رأسهم الخليل بن أحمد؛ فهو لا يتردد في سؤالهم عن القراءات القرآنية وموقفهم منها؛ من ذلك أنه سأل شيخه عن قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾² ، بقراءة من جَزَمَ: (أَكُنْ) فأجابه بأن (أَكُنْ) عطف على محل الفعل الذي قبله على توهم جزمه، لأنه قد يكون في هذا الموضع مجزوماً ولا فاء فيه، وقاس ذلك على قول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا³

الذي جُرَّ فيه (سابق) على توهم جرّ (مدرك) وكأنّه قال: لست بمدرك ولا سابق⁴.

وسأله عن قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآدَانِهِ مَا يَشَاءُ﴾⁵ فأجابه الخليل: إنّ (يرسل) منصوب بـ(أن) مضمرة، لا عطفاً على (أن يكلمه)، لأن المعنى يصبح فاسداً، وسبب الإضمار قبل (يرسل) أنّه معطوف على

¹ - الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، حتحات، ص 129.

² - سورة المنافقون: الآية 10

³ - الشاهد فيه جر سابق على تقدير الباء الزائدة في مدرك أي: لست بمدرك ولا سابق.

⁴ - الكتاب، سيبويه ج 1 ص 101.

⁵ - سورة الشورى: الآية 51.

وحياً، وهذا ما يقتضيه المعنى السليم، ولما كان (يرسل) فعلاً و (وحياً) اسماً جرى إضمار (أن) قبل (يرسل)، ليسوغ عطف الفعل على الاسم.¹

وسأل يونس بن حبيب عن قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾²، وأنه سمع بعض العرب يقرؤونها بنصب (رب) فأجابه يونس زاعماً إنها عربية³، فهذه العودة إلى الشيوخ تكشف لنا أنّ هؤلاء الأعراب لم يكن سيبويه يركن إليهم في قراءة القرآن، وهو ما دفعه إلى اللجوء إلى أساتذته ليطمئن على سلامة المادة التي يستدل بها، ومطابقتها للغة العرب.

ثم إننا نلاحظ أمراً آخر من استقرائنا لاحتجاج سيبويه بالقرآن الكريم، وهو أنه يقسم الآيات القرآنية قسمين: الأول منهما يضم آيات لا خلاف في قراءتها، ولا ظواهر إعرابية مختلفة فيها، والثاني منهما ما تعددت وجوه القراءة فيها، واختلف القراء فيها كذلك. و"نراه في القسم الأول الذي لم يختلف القراء في قراءته، يضعه سيبويه في بداية كلامه ويقدمه على الشعر، وكلام العرب بشكل عام من ذلك ما بدأ به عن حذف التنوين وإضافة الاسم، بآيات من القرآن الكريم استدلت بها أولاً ولم يشر إلى أي وجه من وجوه القراءات الأخرى"⁴؛ يقول: "وليس يغيّر كف التنوين، إذا حذفته مستخفاً، شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفة. فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾⁵ و ﴿إِنَّا مَرْسَلُوا النَّاقَةَ فِتْنَةً﴾⁶ و ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو أُرُؤُسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾⁷ و ﴿غَيْرَ مُجِلِّي الصَّيْدِ﴾⁸

¹ - الكتاب، سيبويه ج 3 ص 95.

² - سورة الفاتحة: الآية 02.

³ - الكتاب، ج 2 ص 63.

⁴ - الاستدلال النحوي، حنحات ص 114.

⁵ - سورة آل عمران: الآية 185.

⁶ - سورة القمر: الآية 27.

⁷ - سورة السجدة: الآية 12.

⁸ - سورة المائدة: الآية 01.

فالمعنى معنى: ﴿وَلَاءَ أَمِّينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾¹.

ويزيد هذا عندك بيانا قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾² و ﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾³، فلو لم يكن هنا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة. وستراه مفصلاً أيضاً في بابه مع غير هذا من الحجج إن شاء الله.

وقال الخليل: هو كائن أخيك، على الاستخفاف، والمعنى: هو كائن أخاك. ومما جاء في الشعر غير ممنون قول الفرزدق:

أَتَانِي عَلَى الْقَعَسَاءِ عَادِلٌ وَطَبِيهِ
بِرَجْلِي لَيْمٍ وَإِسْتِ عَبْدٍ تُعَادِلُهُ

يريد: وعادلاً وطبياً. وقال الزبرقان بن بدر:

مُسْتَحْقَبِي حَلَقَ الْمَادِيَّ يَحْفِزُهُ
بِالْمَشْرِفِيِّ وَعَابَ فَوْقَهُ حَصْدُ⁴

ففي كل الآيات السابقة لم يثر سيبويه أي خلاف في القراءة لذلك جعلها في بداية كلامه، ثم أتبعها بكلام العرب نقلاً عن شيخه الخليل، ثم جاء بالشعر، ووضعه في المقام الأخير، ومثل ذلك النهج كثير في كتابه⁵

وتراه في القسم الثاني الذي ذكر فيه سيبويه غير قراءة في الآية الواحدة، يؤخر الاستدلال بالقرآن الكريم إلى آخر الأمر، وكأنه يوحي لنا أنه يرجئ ما اختلفت قراءاته إلى موضع تكون القاعدة فيه قد ثبتت من خلال كلام العرب، شعرهم ونثرهم من ذلك حديثه في (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء): "وقد جاء بعض هذا رفعاً بيتداً، ثم بيني

¹ - سورة المائدة: الآية 02.

² - سورة المائدة: الآية 95.

³ - سورة الأحقاف: الآية 24.

⁴ - الكتاب، ج 1 ص 166-167.

⁵ - المصدر نفسه، ج 1 ص 142-143، ج 2 ص 325، ج 3 ص 162.

عليه. وزعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعاً، وهو لبعض مُدحجٍ، وهو هُيَّ بن
أحمر الكِنَانِي:

عَجَبًا لِنَلِّكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وسمعا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ اللهِ وثناءُ عليه، كأنه
يحمله على مضميرٍ في نيته هو المظهرُ، كأنه يقول: أمري وشأني حمدُ اللهِ وثناءُ عليه. ولو نَصَبَ لكان
الذي في نفسه الفعل، ولم يكن مبتدأً ليبي، ولا ليكونَ مبيناً على شي هو ما أظهر، وهذا مثل بيت
سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه:

فَقَالَتْ حَنَانُ مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ¹.

لم ترد: حنّ، ولكنها قالت: أمرنا حنان، أو ما يصيبنا حنان، وفي هذا المعنى كلّه معنى
النصب.

ومثله في أنّه على الابتداء وليس على فعلٍ قوله عز وجل: ﴿قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾² فترك
الاستدلال بالآية الكريمة مختاراً قراءة من رفع (معذرة)³، ومن ذلك أيضاً أنّه في باب (أسماء السور)
إذا اختار للاستدلال آيات، واختار إحدى القراءات، وأشار إلى وجود قراءة أخرى، فإنّه يقدم الشعر
على الآيات الكريمة نحو: " وأما (حم) فلا ينصرف، جعلته اسماً للسورة، أو أضفته إليه، لأنهم أنزلوه
بمنزلة اسم أعجمي، نحو هاويل، وقابيل. وقال الشاعر، وهو الكميّ

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمٍ آيَةً تَأْوَلَهَا مِنَّا تَعْيِيٌّ وَمُعْرَبٌ⁴

وقال الحِمَّانِي:

¹ - البيت للمنذر بن درهم الكلبي، انظر الكتاب، ج 1 ص 320.

² - سورة الأعراف: الآية 164.

³ - استدل بها على قراءة الرفع في (معذرة)، وهي قراءة العشرة إلا حفصاً عن عاصم، فقد قرأ بالنصب، انظر النشر في القراءات
العشر لابن الجزري، ج 2 ص 238.

⁴ - الشاهد فيه ترك صرف حاميم، لشبهه بما لا ينصرف للعلمية والعجمة نحو: هاويل، قابيل.

أَوْ كُتِبَا بُيِّنَ مِنْ حَامِيمَا قَدْ عَلِمَتْ أُنْبَاءُ إِبْرَاهِيمَا¹

وَكَذَلِكَ: طاسين، وياسين.

واعلم أنه لا يجيء في كلامهم على بناء حاميم وياسين، وإن أردت في هذا الحكاية تركنه وقفا على حاله. وقد قرأ بعضهم: ﴿يَاسِينَ وَالْقُرْآنِ﴾²، و ﴿قَافَ وَالْقُرْآنِ﴾³ فمن قال هذا فكأنه جعله اسما أعجميا، ثم قال: "أذكرُ ياسين"⁴، ومثل ذلك كثير في كتابه.

لم يكن وضع الآية الكريمة، والاستدلال بها في آخر المعالجة النحوية يضعف من قيمتها، ولكنه قد يأتي تأكيدا لما سبق، وإحاطة بعناصر الفكرة، ودعما لها، وهو ما يعبر عنه أحيانا بعبارة تشعرونا بأن للآية المقام الأول كقوله في (باب الجزاء): "فهكذا جرى هذا في كلامهم، ألا ترى أنه قال عز وجل: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾⁵ وقال عز وجل: ﴿وَاللَّا تَغْفِرَ لِي وَتَرْحَمَنِي أَكُنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾⁶.

ونراه أحيانا يتعد عن الاستدلال بآيات القرآن الكريم في أبحاث معينة تتعلق بالألقاب، وما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات، والواوات منهنّ لامات، والإضافة إلى فَعِيلٍ وفُعِيلٍ من بنات الياء والواو، وغير ذلك حتى جاوز ابتعاده هذا ما يزيد على مائتي صفحة⁷، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى غزارة كلام العرب شعرا ونثرا في الموضوعات، وبالمقابل فهو يكثر من الاحتجاج بالقرآن الكريم في أبحاث معينة كالجزء والقسم⁸ كما مرّ سابقا.

¹- الكتاب، سيبويه ج 3 ص 257.

²- سورة يس: الآية 1-2.

³- سورة ق: الآية 1-2.

⁴- الكتاب ج 3 ص 257-258.

⁵- سورة الأعراف: الآية 23.

⁶- سورة هود: الآية 47. وانظر الكتاب ج 3 ص 66.

⁷- الكتاب، سيبويه، ج 3 ص 294-496.

⁸- الكتاب، سيبويه، ج 3 ص 56-114، 504.

- القراءات القرآنية:

بعد أن وقفنا على موقف سيبويه في كتابه من لغة القرآن الكريم، وطريقة استدلاله بها، نرى أن للقراءات القرآنية وقرائها مكانة متممة لاستدلاله بالقرآن، فهو يرى أن القراءات القرآنية سنة تُتَّبَع ولا تصحَّ مخالفتها¹ وفي هذا إيضاح لرأيه في القراءات، على الرغم من أننا نراه في بعض المواضع يضعف قراءة² ويردّ أخرى³، والأمر نفسه نجده عند الخليل بن أحمد⁴.

ولم يكن في ذهن سيبويه حين يعالج القراءات القرآنية في تناولاته النحوية أي تقسيم لهذه القراءات من حيث إنها قراءة سبعية أو عشرية أو شاذة، أو غير ذلك من التقسيمات التي وجدت في وقت متأخر عن عصره، في القرن الرابع الهجري⁵، وهذا التباعد الزمني هو الذي خلق خلافاً بين نظرة سيبويه من جهة والنحاة المتأخرين من جهة أخرى، ثم إنّه لم يصل استدلال سيبويه بالقرآن الكريم إلى الحد الذي وصل إليه استدلاله بالشواهد الشعرية فقد بلغت شواهده القرآنية ثلاثمائة وسبعة وتسعين (397) شاهداً قرآنيّاً في الوقت الذي بلغت شواهده الشعرية ألفاً وستة وخمسين (1650) بيتاً، وهذا الأمر لا يعني أنه اهتم بلغة الشعر أكثر من اهتمامه بلغة القرآن الكريم، لكن طبيعة الأعراب الذين نقل عنهم في استقراءه اللغوي وضعته أمام شاهد حي على ناطقي اللغة بسلاقتهم، وهؤلاء الأعراب إنما يقرؤون القرآن متأثرين بلهجتهم الخاصة بقبايلهم غير مهتمين بالنقل الدقيق للقراءة، أو بالرسم القرآني.

وهذا ما دفع سيبويه - وهو الذي لا يخالف القراءة القرآنية لأنها عنده سنة متبعة - لأن يسأل عن القراءة شيخه يونس ليتأكد من صحتها وموافقتها لأساليب العرب، ومن ذلك قوله: "وسمعنا

¹ - الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 148.

² - المصدر نفسه، ج 1 ص 58.

³ - المصدر نفسه، ج 2 ص 397.

⁴ - المصدر نفسه، ج 2 ص 83.

⁵ - غاية النهاية، ابن الجزري، ج 1 ص 139.

بعض العرب يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾¹ ، بنصب (رب) فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية² ، نصبا على التعظيم والمدح،

- طرق الاحتجاج بلغة القرآن:

سلك سيبويه في كتابه طرقا عديدة في احتجاجه بلغة القرآن، وقراءاته، وهذه الطرق وإن تعددت، فإنها تعتمد القراءة المتواترة، والشاذة بشكل عام، والقياس عليها، والإشارة إلى ضعف ما خالف الأصول اللغوية المستقرة. ومن ملامح هذا الاحتجاج:

1- أخذه بقراءة الجمهور دون إشارة إلى غيرها

وكثيرا ما سيبويه يذكر قراءة الجمهور في احتجاجه لموضع ما، ويورد آيات كثيرة تؤيد القراءة التي اختارها، ويقصر استدلاله هذا على القراءة التي اختارها دون أن يشير إلى قراء آخرين ممن لهم اختياراتهم في هذه القراءات فمن ذلك قوله: "وتقول ما كان أحاك إلا زيد، كقولك ما ضرب أحاك إلا زيد. ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾³ ، ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾⁴ ، فقد أشار سيبويه إلى قراءة الجمهور، واستدل بها في الآيتين للوصول إلى صحة تقديم خبر كان على اسمها، ولم يشر إلى قراءة الحسن برفع (حجَّتُهُمْ)، وكذلك رفع (جواب) بقراءة حماد بن سلمة والحسن⁵ ، ومنه قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾⁶ وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾¹ وقوله: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا

¹ - سورة الفاتحة: الآية 02.

² - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 63.

³ - سورة الجاثية، الآية 25.

⁴ - سورة الأعراف، الآية 82. وانظر الكتاب، ج 1 ص 50.

⁵ - البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف (ت 745هـ)، مطبعة السعادة د ط، القاهرة، سنة 1328هـ، ج 4

ص 334، ج 8 ص 49.

⁶ - سورة النور، الآية 02.

وَفَرَضْنَهَا ﴿١﴾² فقد أخذ سيبويه بقراءة الجمهور³ ، من دون إشارة إلى قارئ يخالف قراءة الجمهور على الرغم من تعددهم؛ فقد قرأها: (الزَّائِيَّةُ وَالزَّائِي) بالنصب عيسى بن عمر الثقفي، ويحيى بن يعمر ، وعمرو بن فائد، وأبو جعفر، وغيرهم⁴ ، وقرأ (السَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ) بالنصب أيضاً عيسى بن عمر، وابن أبي عبله، وقرأ: (سورة) عيسى بن عمر الثقفي⁵.

فسيبويه يأخذ بقراءة الجمهور دون إشارة إلى أي قارئ، ووجه قراءته لهذه الآيات التي كان للنحاة رأي في توجيهها، ومثل ذلك كثير في كتابه⁶.

2- أخذه بقراءة الجمهور ثم الإشارة إلى غيرها

أسلوب آخر من أساليب سيبويه نرى فيه إنه يورد القراءة القرآنية، ثم يشير إلى غيرها من القراءات بما يدعم القاعدة النحوية عنده، ويعلل اختياره لإحداها سواء كان هذا الاختيار لقراءة الجمهور أم لغيرها؛ من ذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾⁷ بنصب (فتذكر) عطفاً على أن تضلّ، وهي قراءة الجمهور، ثم يشير إلى قراءة أهل الكوفة (فتذكر) رفعاً⁸، وفي موضع آخر يقول: "وقد قرئ هذا الحرف على وجهين: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾⁹ بالرفع والنصب"¹⁰ في كلمة (خالصة)، ويقول أيضاً: "وقد قرأ

¹ - سورة المائدة، الآية 38.

² - سورة النور، الآية 01.

³ - الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 49، 50، 142، 143، 144.

⁴ - مجاز القرآن، أبو عبيدة ج 1 ص 165-166، ومعاني القرآن، الفراء، ج 1 ص 306.

⁵ - المحتسب، ابن جني، ج 2 ص 99-100.

⁶ - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 39، 355. ج 3 ص 126، 154.

⁷ - سورة البقرة: الآية 282.

⁸ - الكتاب، سيبويه، ج 3 ص 53-54. وقراءة أهل الكوفة هي لحمزة الزيات ووافقه الأعمش، البحر المحيط ج 2 ص 248.

⁹ - سورة الأعراف: الآية 32.

¹⁰ - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 91.

الناس هذه الآية على وجهين: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِرُ بِالْحَقِّ عِلْمَ الْغُيُوبِ﴾¹، و﴿وَعَلَامٌ﴾²، فقراءة الرفع هي قراءة الجمهور، وقراءة النصب هي قراءة عيسى بن عمر، وابن أبي إسحاق، وزيد بن علي، وابن أبي عبلة وغيرهم³.

كثيراً ما كان سيبويه يسأل أستاذه الخليل عن رأيه في هذه القراءة أو تلك ويتلقى منه إجابة معللة للوجه المختار من ذلك قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْمَأَنَّنَةٌ لِلشَّوَى﴾⁴، أو ﴿نَزَاعَةٌ﴾ في حديثه عما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة⁵

3- اهتمامه بقراءة بعض القراء

تنوعت القراءات في كتاب سيبويه، ووافقت معظم قراءات الأمصار، وعلى الرغم من أنه يرى أن القراءة سنة تتبع ولا تصح مخالفتها، فإننا نرى أنه يأخذ بقراءات بعض القراء أكثر من غيرهم، ومن

خلال متابعتنا لقراءاته المختارة نرى أنه أخذ بقراءة أبي عمرو بن العلاء المازني البصري (ت 154هـ)، فالكسائي الكوفي (ت 189هـ)، فنافع المدني (ت 169هـ)، فابن كثير المكي (ت 120هـ)، وحمزة الزيات الكوفي (ت 156هـ)، فيعقوب الحضرمي البصري (ت 205هـ)، فعاصم بن أبي النجود الكوفي (ت 128هـ)، فابن عامر الشامي (ت 118هـ) إضافة إلى قراءات كثيرة اختارها أو ذكرها لعيسى بن عمر وعبد الله بن أبي إسحاق، وابن مسعود، وأبي بن كعب⁶

¹ - سورة سبأ: الآية 48.

² - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 147.

³ - البحر المحيط، الأندلسي، ج 7 ص 292.

⁴ - سورة المعارج: الآية 15-16.

⁵ - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 83.

⁶ - الكتاب، سيبويه، ج 5 ص 181 وما بعدها، وفهارس كتاب سيبويه، عظيمة ص 883 وما بعدها، ط 1 سنة 1975.

إنَّ لأخذ سيبويه بقراءة أبي عمرو أكثر من غيره من القراء مدلولاً خاصاً يظهر لنا أثر الخليل بن أحمد في اختيارات سيبويه، ذلك لأن الخليل تتلمذ على يد أبي عمرو، ولا شكَّ في أنه تأثر باتجاهاته النحوية واختياراته لقراءات معينة، وسيبويه بدوره أخذها من الخليل، إذاً فسيبويه لم يأخذ عن أبي عمرو إلاّ من طريق الرواية عمّن روى عنه، "وقد بلغ ذلك أربعة وأربعين (44) مرة" ¹ بين قراءة ولغة، من ذلك أنه اختار قراءة أبي عمرو لقوله تعالى: ﴿خَاشِعاً أَبْصَارُهُمْ﴾ ² وقوله: ﴿يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ﴾ ³ وغير ذلك من المواضع ⁴

ومهما يكن من أمر ذكره لأصحاب القراءات، فإن المواضع التي أغفل فيها أسمائهم كثيرة جداً، فنراه أحيانا لا يذكر شيئاً عن القراءة وصاحبها، وفي مكان آخر يشير إليها إشارة غير واضحة كقوله: "وقد قرئ هذا الحرف على وجهين" ⁵ وما شابه هذه العبارة، وكقوله: "وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا، ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾" ⁶

فَنَصَّبُ (حمالة) قراءة عاصم بن أبي النجود الكوفي، وهي قراءة عشرية معروفة، لكن سيبويه لم يشير إلى ذلك، بل قال: "بعضهم".

4 - أخذه بقراءات لغير العشرة:

لم يتبع سيبويه أو الخليل قارئاً معيناً أو قراءة معينة إلاّ سعياً وراء تثبيت قاعدة وإقرار لغة، لذلك فإننا لا نرى في اختياراته أسماء لأكابر القراء، بل يأخذ بقراءة لغير العشرة المعروفين، كاستدلاله بقراءة من نصب (أَطَهَرَ) في قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ ⁷ ، وهي قراءة الحسن،

¹ - سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ص 98.

² - سورة القلم: الآية 43.

³ - سورة الزمر: الآية 16.

⁴ - الكتاب، سيبويه، ج 3 ص 225. وينظر الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، تحتات، ص 142.

⁵ - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 91.

⁶ - سورة المسد: الآية 04.

⁷ - سورة هود: الآية 78.

وزيد بن علي، وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير وغيرهم من القراء عدا القراء العشرة¹، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾² بنصب (أُمَّتُكُمْ) ورفع (أُمَّةً) وهي قراءة الحسن³ وقوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾⁴ وهي قراءة يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق، والحسن والأعمش⁵، ومثل ذلك في الكتاب كثير⁶.

5- أخذه بقراءات اعتبرها المتأخرون شاذة.

من خلال ما تناوله سيبويه في كتابه يتبين لنا أنه يحدو حدو أستاذه الخليل باستدلاله بقراءة عدّها المتأخرون شاذة من ذلك أنه "نُقلَ عَمَّنْ يُوثَقُ به من العرب أنه قال: هذا عبدُ الله منطلقٌ، فزعم الخليل أن رفعه على وجهين: الأول أن (منطلقٌ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هذا) أو (هو)، والثاني: أن تجعلها جميعاً خبراً لهذا، كقولك: هذا حلؤٌ حامضٌ، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك ترزعم أنه جمع الطعمين، وقال الله عز وجل: ﴿كَأَلَّا إِنِّهَا لَطَى نَزَاعَةً لِلشَّوَى﴾⁷ وزعموا أنها في قراءة أبي عبد الله⁸، ﴿وهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾⁹ بالرفع¹⁰، وهي قراءة شاذة.

وفي مكان آخر نجد سيبويه يستدل بقوله تعالى: ﴿وَ حُورًا عِينًا﴾¹¹ على جواز حذف الفعل إذا دلّ عليه دليل¹، وهي قراءة لأبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود²، ومثل ذلك استدلاله على

¹ - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 396-397. والمحتسب، ابن جني، ج 1 ص 326.

² - سورة الأنبياء: الآية 92.

³ - البحر المحيط، الأندلسي، ج 6 ص 337.

⁴ - سورة الأنعام: الآية 154.

⁵ - البحر المحيط، الأندلسي، ج 4 ص 255.

⁶ - الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 148، ج 2 ص 63، 119، ج 3 ص 90، 143.

⁷ - سورة المعارج: الآية 15.

⁸ - هو الصحابي عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

⁹ - سورة هود: الآية 72.

¹⁰ - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 73.

¹¹ - سورة الواقعة: الآية 22.

إعمال (إذن) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَأَيُّوبُ قَالَ لَئِن لَّبِثْتُ إِلَّا قَلِيلًا﴾³ وهي قراءة أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود⁴.

وقد عالج كتاب سيبويه القراءة الشاذة بطريقة أخرى، فهو يتخذها دليلاً لإثبات قاعدة، وقياس ظواهر في اللغة، نحو قوله: "وإنشاد بعضهم للحارث بن هَمِيكٍ:

لِيُنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

ومثل لِيُنِكَ يزيدُ، قراءة بعضهم: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾⁵، رفع الشركاء على مثل ما رُفِعَ عليه ضارعٌ⁶، ومن ذلك حديثه عن إلغاء عمل الأحرف المشبهة بالفعل واستدلاله بقول النابغة الذبياني:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفَهُ فَقَدْ⁷

وقياسه على قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾⁸، بقراءة من رفع: بعوضة⁹، فهو يجعل من القراءة الشاذة أصلاً يقيس عليه القراءة القرآنية المتواترة نحو قوله أيضاً: "وأما ﴿هَذَا مَا لَدَى عَيْدٍ﴾¹، فرفعه على وجهين؛ على شيءٍ لَدَى عَيْدٍ، وعلى هذا بعلي شيخ²

¹ - الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 95.

² - البحر المحيط، الأندلسي، ج 8 ص 206.

³ - سورة الإسراء: الآية 76.

⁴ - البحر المحيط، الأندلسي، ج 6 ص 66.

⁵ - سورة الأنعام: الآية 137. وجاء في تفسير الأندلسي (ج 4 ص 229): أنها قراءة الحسن، والسلمي، وأبي عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر.

⁶ - الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 290.

⁷ - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 137. ويقصد النابغة هنا زرقاء اليمامة وقد نظرت إلى سرب القطا طائراً وكان عدده ستاً وستين، فإذا أضيف إليه نصفه مع حمامتهم كان العدد مائة.

⁸ - سورة البقرة: الآية 26.

⁹ - وهي قراءة الضحاك، وابن أبي عملة، ورؤية بن العجاج، وقطرب، ولها أوجه اعرابية متعددة، وانظر البحر المحيط، ج 1 ص 122. والكتاب، سيبويه، ج 2 ص 138.

ب- الحديث النبوي الشريف:

من خلال دراسة كتاب سيبويه نجد ظاهرة هامة، أشار إليها كثير من النحاة، وهي أن صاحب الكتاب سيبويه، وأستاذه الخليل لم يعبرا الحديث الشريف أيّ اهتمام يذكر، ولم يتعرضا له في تأصيلهم لقواعد النحو العربي، وأنهما أثبتا فكرة عدم الاحتجاج به³، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن السبب الكامن وراء ذلك.

لقد أشارت نصوص النحويين بشكل واضح إلى أن النحويين المتقدمين لم يستدلوا بالحديث النبوي الشريف، وهذا ما نراه عند البصريين، والكوفيين على حد سواء، ولعلّ السبب في ذلك ما أورده البغدادي في خزانة الأدب حيث قال: "وقال أبو حيان في شرح التسهيل: قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، الفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك"⁴.

وعلى وجه التّحديد فإن ما ورد في كتاب سيبويه لم يوجد فيه أي كلام مرفوع إلى النبي عليه وسلم، سواء أكان الكلام لسيبويه أم لمن نقل عنهم من النحاة الذين سبقوه، وهذا الأمر له دلالة لا سيما أن كثيرا ما نقله سيبويه شعراً أو نثراً لم ينسبه إلى قائل معين بل يكتفى بقوله: وقال، أو كقوله، أو ما يشبه ذلك من عبارات.

¹ - سورة ق: الآية 23.

² - الكتاب، سيبويه، ج2 ص 106.

³ - المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص47.

⁴ - خزانة الأدب، البغدادي، ج1 ص5. وفهارس كتاب سيبويه، عزيمة، ص762.

إن الأحاديث التي ذكرها قليلة جداً، إضافة إلى عدم الإشارة إلى أنها من كلام رسول الله، وقد ساقها سيبويه إما للاستدلال بها، أو لتوجيه ظواهر إعرابية فيها. ومما ساقه للاستدلال به ما جاء في باب ما ينتصب على الحال بعد خبر المبتدأ، ذلك في قوله: "وقد يكون (هذا) وصواحيبه بمنزلة (هو) ويعرّف به، تقول: هذا عبد الله فاعرفه، إلا أنّ هذا ليس علامة للمضمر، ولكنك أردت أن تُعرّف شيئاً بحضرتك. وقد تقول: هو عبد الله، وأنا عبد الله فاحراً أو مُوعداً. أي اعرفني بما كنت تعرف وبما كان بلغك عني، ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول: أنا عبدُ الله كريماً جواداً، وهو عبدُ الله شجاعاً بطلاً. وتقول: (إني عبد الله: مُصغراً نفسه لربه، ثم تُفسّر حال العبيد فتقول: "أَكِلًا كَمَا تَأْكُلُ الْعَبِيدُ"¹، وورد في طبعة أخرى: (إني عبدُ الله أَكِلًا كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ، وشارباً كما يشربُ العبد)، فقد استدل بالحديث الشريف على "جواز مجيء الحال بعد خبر المبتدأ بغض النظر عمّا اعترى الحديث من تغيير في لفظه دون معناه"².

ومما ذكره أيضاً في باب التنازع، ورجح فيه عمل الفعل الثاني لقربه من المعمول قوله: "وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أنّ الأول قد وقع بزيد كما كان خشنت بصدره وصدر زيد وجه الكلام، حيث كان الجر في الأول، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى، سوّوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب.

ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله عز وجل: ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾³، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه، ومثل ذلك: (وَنَخْلَعُ وَنَتْرِكُ مِنْ يَفْجُرُكَ)⁴، وهذا النص يظهر لنا منهج سيبويه في

¹- الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 80.

²- فهارس كتاب سيبويه، أحمد راتب النفاخ، ص 57.

³- سورة الأحزاب: الآية 35.

⁴- الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 74. وقوله: "ونخلع ونترك من يفجرك" قطعة من حديث دعاء القنوت.

الاستدلال فهو يورد الظاهرة النحوية، ويستدل لها بكلام العرب، وأقوالهم، ثم يستدل بالقرآن الكريم، ثم يقول: (ومثل ذلك) فيورد الحديث الشريف؛ فهو إذا من باب الاستئناس به لا غير.

وفي معرض حديثه عن اسم التفضيل نقل لنا سيبويه حديثاً آخر وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «ما من أيام أحب إلى الله عز وجل فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة»¹ بعد أن أخذ من كلام العرب المثال الذي ذكره كل النحاة تقريباً، وهو: ما رأيت أحداً أحسنَ في عينيه الكحل منه في عينه. ثم تحدث بإسهاب عن مسألة الكُحل، وفصل فيها، وعلل، ثم قال: (ومثل ذلك...)، مشيراً إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وواضعا إياه في مرتبة متأخرة من مراتب الاحتجاج إضافة إلى التباين في اللفظ بينه وبين ما ذكر في كتب الصحاح.

والطريقة الثانية التي ذكر فيها الأحاديث كانت توجيهاً للظواهر الإعرابية فيها، من ذلك حديثه عن المفعول المطلق المنصوب بفعل محذوف، فبعد أن فصل في نصب (سلاماً) و(حمداً) و(شكراً) و (سبحانَ الله)، وأمثالها واستدلّ بكلام العرب، وأشعارهم، وآي القرآن الكريم، قال: "وأما (سُبُوحاً قُدُوساً رَبَّ الملائكة والروح) فليس بمنزلة (سبحانَ الله)، لأنَّ السُّبُوح والقُدُوس اسم، ولكنه على قوله: أذكر سُبُوحاً قُدُوساً، وذلك أنه خطر على باله أو ذكره ذاكر فقال: سُبُوحاً، أي ذكرتْ سُبُوحاً"²، ثم ذكر سيبويه رواية أخرى حين قال: "ومن العرب من يرفعُ فيقول: (سُبُوحٌ، قُدُوسٌ رَبُّ الملائكة والروح)، كما قال: أهلُ ذاك، وصادقٌ والله، وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعا ونصبا."³

¹ - لم يرد بهذا اللفظ الحديث وإنما ورد من حديث أبي هريرة وابن عباس بلفظ مقارب لهذا اللفظ. فهارس كتاب سيبويه للنفاخ، ص58.

² - الكتاب، سيبويه، ج1 ص 327.

³ - الكتاب، سيبويه، ج1 ص 327. والدعاء ورد في الصحاح بلفظ: "سبوح قدوس رب الملائكة والروح" فهارس كتاب سيبويه، النفاخ ص57.

ومما وجّه أيضا قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه، وينصرانه)¹، ففي حديثه عن ضمير الفصل أورد كثيرا من كلام العرب وآيات القرآن الكريم²، ثم ذكر قول صلى الله عليه وسلم أنف الذكر، ووجه قائلًا: "وأما قولهم: (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه، وينصرانه)؛ ففيه ثلاثة أوجه: فالرفع وجهان، والنصب وجه واحد. فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمراً في يكون، والأبوان مبتدآن، وما بعدهما مبني عليهما، كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه. ومن ذلك قول الشاعر، رجل من بني عبس:

إِذَا مَا الْمَرْءُ كَانَ أَبُوهُ عَبْسٌ فَحَسْبُكَ مَا تُرِيدُ إِلَى الْكَلَامِ³

وقول آخر:

مَتَى مَا يُفِدُ كَسْبًا يَكُنْ كُلُّ كَسْبِهِ لَهُ مَطْعَمٌ مِنْ صَدْرٍ يَوْمٍ وَمَا كُلُّ⁴

الوجه الآخر: أن تُعمل (يكون) في الأبوين، ويكون (هما) مبتدأ، وما بعده خبراً له. والنصب على أن تجعل (هما) فصلاً⁵.

وفي حديثه عن الحكاية، وإبقاء المحكي على حاله قال: "فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال: (إن الله ينهاكم عن قيلٍ وقَالٍ)⁶، ومنهم من يقول: (عن قيلٍ وقَالٍ)، لما جعله اسماً.⁷ فسيبويه يورد الحديث من غير إشارة إلى قائله صلى الله عليه وسلم، وهذا شأنه في حديثه عن أصل

¹ - أخرجه بالفاظ متقاربة من لفظ سيبويه، البخاري ومسلم وغيرهما.

² - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 389 وما بعدها.

³ - لسان العرب، ابن منظور (نصر)، دار صادر بيروت ط 1، ج 5 ص 212

⁴ - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 394. الحاشية، والبيت من الخمسين التي لم يعرف قائلها.

⁵ - المصدر نفسه، ج 2 ص 394.

⁶ - جزء من حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن: "إن الله ينهاكم عن ثلاث..."

⁷ - الكتاب، سيبويه، ج 3 ص 268.

نِعْمَ وَبِئْسَ، فقد ذكر أهما على (فَعِلْ)، ثم استدل بعد أمثلة كثيرة بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (فَبِهَا وَنِعْمَتْ)¹.

إنّ سيبويه في استدلاله بما ذكر من أحاديث نبوية أو أجزاء منها، لم يكن يستشهد بها على اعتبار كونها أحاديث شريفة بل إنه استخدم عبارات توهم أنّ تلك الأحاديث من كلام العرب المسموع، إذ روايته لها غير موافقة لرواية أصحاب السنن والصحاح، وهو الذي طلب الحديث أول ما طلب، ثم إنّ الموضوع الذي وضعت فيه كان في مؤخرة العرض النحوي المسهب الذي اشتمل على كلام العرب ولغاتهم، وشعرهم، وكثير من آيات القرآن الكريم، إضافة إلى أن بعض الأحاديث كان للاستدلال وبعضها الآخر كان توجيهها للحديث².

- ملامح الاحتجاج بالحديث النبوي:

1- عدم استقرار ألفاظ الحديث النبوي:

إن المكانة التي أولاها سيبويه للحديث النبوي في الاحتجاج واعتباره مصدرا من مصادر السماع، تظهر لنا أنّ سيبويه والخليل بن أحمد قبله إنما سار على منهج النحاة قبله، فلم يكن هو إلا امتداداً لمدرسة لم تعتبر الحديث النبوي مصدرا للاستدلال، فبعض الأحاديث وجهها وأجاز فيها أكثر من وجه، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: (سَبَّوحاً قَدَّوساً رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ) فقد نصبها بفعل (أذكر) مجيزاً فيها الرفع لأنه سمع العرب تتكلم به - كما سبق ذكره - وقوله: "سمعنا العرب تتكلم به رفعاً ونصباً"³ يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه لم يسمع هذا الدعاء من أفواه العرب، "لكنه قاسه على كلامهم فأجاز فيه وجهها آخر ومثل ذلك بقية الأحاديث التي وجهها"⁴.

¹- الكتاب، سيبويه، ج 4 ص 116.

²- الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، حتحات، ص 186.

³- الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 326.

⁴- الاحتجاج، الحلواني، ص 194.

وأمر آخر متعلق بأسلوب توجيهه الذي اعتمده نحو: (ويقول: إني عبد الله... أكلاً كما يأكل العبد...)، أو (ومثل ذلك: ونخلع ونترك من يفجرِك) أو (ومن ذلك: ما من أيام أحبّ إلى الله...). أو (وأما قولهم: كل مولود...) فهي تشعرنا أنه لم يول ما بعدها أي قيمة فهو يعطف هذه العبارات على نظير لها قبلها، وهذه طريقته في استخدام الحديث، وهذا يدل على أن سيبويه ومن سبقه كانوا قليلي العناية بالحديث الشريف، ولم يحاولوا أن يستقرؤوا لغة الحديث إذا ما قورن مع استقراءهم لكلام العرب شعراً ونثراً.

2- عدم الدقة في نقل الأحاديث الشريفة

ليس صعباً أن ندرك الفرق بين الأحاديث التي ذكرها سيبويه، والأحاديث التي وردت في كتب الصحاح، فهو واضح بيّن؛ فقد ذكر سيبويه قوله صلى الله عليه وسلم: (إني عبد الله أكلاً كما يأكل العبد، وشارباً كما يشرب العبد)، وهذه الصيغة لا وجود لها في كتب السنن والآثار إنما ورد المعنى بصيغة أخرى هي: (إني عبد الله أكل كما يأكل العبد، وأجلس كما يجلس العبد)، وزيد على ذلك في موضع آخر قوله صلى الله عليه وسلم: (فإنما أنا عبد)، وزيد عليه في مكان ثالث قوله صلى الله عليه وسلم: (فوالذي نفسي بيده لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى منها كافراً كأساً)¹.

وذكر أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم: (سبّوحا قدوسا رب الملائكة والروح) بنصب (سبّوحاً قدوساً) في حين لم ترد رواية النصب هذه في أي من كتب الصحاح، بل ذكر وجه الرفع (سبّوح قدّوس) وهو الوجه الذي وجه به الحديث ناسباً إياه إلى العرب، لا إلى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم؛ ذلك في قوله: "ومن العرب من يرفع فيقول: (سبّوح قدّوس...) وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به"، وهو الوجه الذي ذكرته كل كتب الحديث. وذكر أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم: (ما من أيام أحبّ إلى الله فيها

¹ - فيض القدير، المناوي، ج 1 ص 55.

الصوم منه في عشر ذي الحجة¹، وهذا الحديث لم يرد بهذا اللفظ في شيء من كتب السنن، والذي ورد حديثان، يختلف لفظهما عما أورده سيبويه.

وذكر أيضا قوله عليه وسلم: (كلّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه، وينصرّانه)²، وهذا النص على الرغم من أنه أقرب الأحاديث التي ذكرها سيبويه إلى ما ذكر في كتب السنن، فإنه لا يخلو من اختلاف في لفظه بين ما ذكره سيبويه وبين ما رواه أصحاب السنن.

من خلال الأحاديث الشريفة التي ذكرت، يظهر لنا اختلاف اللفظ، وبقاء المعنى، ولعل تجويز الرواية بالمعنى هو الذي جعل سيبويه، والخليل وغيرهما من الأئمة يتركون الاستدلال بالحديث الشريف، ولا يولونه العناية اللازمة³، وإذا تعرضوا لبعض منه فإنهم يقولون: (قالت العرب)، أو (قالوا)، أو (مثل قولهم)، وغير ذلك من العبارات التي توحى بأن المستدل به كلامٌ صادرٌ عن العرب الذين يستدل بكلامهم.

3- إقلال سيبويه من الاستدلال بلغة الحديث الشريف:

بعد الاطلاع على الأحاديث الشريفة التي ذكرها سيبويه، وعلى الرغم من تباين اللفظ وتطابق المعنى بينها، وبين ما ورد في كتب الصحاح، لا يسعنا أن ننكر معرفته بأصل الكلام المنقول، فهو يدرك أنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل تقارب الألفاظ الشديدة في الأحاديث كلها، أما إغفاله لصاحب الكلام المنقول فهو نهج انتهجه في أماكن كثيرة من كتابه يصعب حصرها، لكن بعضا منها يدلّ على ما مضى، ومن ذلك حديثه عن أعمال (لا) في النكرة، وما دار بينه وبين أستاذه الخليل؛ إذ قال: "وتقول: قضيّةٌ ولا أبا حسنٍ) تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا، وإنما أراد علياً رضي الله عنه، فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة، وإنما تعملها في النكرة"⁴، فهو لم يصرح باسم

¹- الكتاب، سيبويه، ج2 ص 31

²- المصدر نفسه، ج2 ص 393.

³- فهارس كتاب سيبويه، عضيمة، ص762.

⁴- الكتاب، سيبويه، ج2 ص297.

من قال: (قضيةٌ ولا أبا حسنٍ) معتمداً في ذلك شهرة العبارة ومعرفة الناس لقائلها، وكذلك شأنه في كثير مما قاله شعراً ونثراً.

وخلاصة القول أنّ سيبويه لم يعر الحديث الشريف اهتماماً في استدلاله، وما أورده من ذلك لم يتعدّ الاستئناس على الرغم من معرفته بالحديث وإحاطته به إذ كان من طلبة حماد بن سلمة بادئ أمره، وهذا يعود إلى طبيعة الحديث الشريف وروايته، وروايته؛ فالأحاديث أغلبها اعتبره النحاة مروية بمعناه، وتناوله غير العرب فبدّلوا ألفاظاً بألفاظٍ، ولهذا فإننا نرى صوراً شتى للحديث الواحد. وقد وضع السيوطي ذلك في قوله: "إن غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة"¹.

ج- كلام العرب شعراً وأمثالاً ولغةً تخاطب:

1- الشعر:

استحوذ الشعر على اهتمام النحاة على مر العصور، واعتبروه دليلاً على صحة القواعد العربية بل إنهم استدلوا به على صحة الظواهر النحوية واللغوية التي جات في القرآن الكريم، فلا غرابة إذا زادت شواهد الشعر في كتب النحاة على شواهد القرآن الكريم، وسيبويه لم يخرج عن هذه القاعدة، شأنه شأن شيوخه الذين أخذ عنهم كالخليل وغيره. وقد اعتمد على مصادر مختلفة لجمع المادة الشعرية المستدل بها. ومما هو ملاحظٌ أن مصادره كانت شفوية في الغالب، أي أنها جاءت من طريق السماع لا الكتابة، وهي:

أ- مشافهة الأعراب والنقل عنهم

عاش سيبويه في عصر اهتم فيه العلماء بجمع اللغة وألفاظها درءً للخطر الذي يتهدد لغة القرآن الكريم، وكانت مدينة البصرة التي عاش فيها حصناً منيعاً للغة، هي وبعض الحواضر الأخرى

¹ - الاقتراح، السيوطي، ص 16.

كالكوفة مثلاً وقد ساعده وجوده في البصرة على أن يلتقي الأعراب في سوق المُرْبَدِ يسمع منهم الأبيات، بل القصائد ليستدل بها في استنباط قواعد اللغة العربية، أو ترسيخ أصل من أصولها.

وقد صرح سيبويه في كتابه كثيراً بأنه سمع من الأعراب مشافهة دون وسيط وهذا التأكيد على السماع يدل على رغبته في إشعارنا بدقة ما يقول، وسلامته، فهو ينقل ما سمعه من الأعراب، أو ممن يوثق بعربيته، أو من بعض العرب الموثوق به؛ إذ يعبر عن ذلك بعبارات متنوعة صريحة سواء أذكر اسم الشاعر الذي روى عنه الأعراب أم لم يذكر. من ذلك استخدامه لعبارة (سمعناه ممن يوثق بعربيته) في قوله:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ: شَامِتٌ وَآخِرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ¹

وقد يستخدم عبارة (سمعناه من بعض العرب الموثوق به) نحو قوله: "وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه:

فَقَالَتْ حَنَا نَ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا أَدُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ²

لم تُرد: حَنَّ، ولكنها قالت: أمرنا حنَّ، أو ما يصيينا حنَّ"³

وقد يقول: (سمعناه ممن يرويه من العرب) كقوله: "وقال المرَّارُ الأسدي:

سَلَّ الْهَمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةَ مُتَعَيْسٍ
مُعْتَالٍ أَحْبَلِهِ مُبِينٍ عُنُقِهِ فِي مَنْكِبِ زَيْنِ الْمَطَى عَرْنَدَسِ

¹ - الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 36.

² - البيت للمندر بن درهم الكلبي، والشاهد فيه رفع (حنَّ) بتقدير مبتدأ أي أمرنا حنَّ، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل.

³ - الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 320.

سمعناه ممن يرويه من العرب ينشده هكذا" ¹، وقد يعبر عن سماعه بقوله: (سمعنا من ينشد هذا البيت من العرب)، وهو لكعب الغنوي:

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ

والرفع أيضا جائز حسن ² في (ويغضب).

ويستخدم أحيانا عبارة (سمعت رجلا من العرب) في نحو قوله: "وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ ³

أو يشير إلى أعرابي وينعته بالفصاحة كقوله: "وَأَمَّا حَيْهَلُ التِّي لِلأَمْرِ فَمِنْ شَيْعِينَ، والدليل على أنّهما جُعِلَا اسما واحدا قول الشاعر ⁴:

وَهَيَّجَ الْحَيِّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمَ كَثِيرٍ تُنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ ⁵

وقد يشير إلى من سمع منهم بأنهم من فصحاء العرب، كقوله: "وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت امرئ القيس؛

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي ⁶.

وقد يعبر بصيغة أخرى أوسع وفيها إشارة مبطنة إلى فصاحة من يشير إليه، نحو قوله: "سمعنا أهل هذه اللغة يقولون، قال الخطيئة:

¹ - الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 426.

² - المصدر نفسه، ج 3 ص 46.

³ - الكتاب، سيبويه، ج 3 ص 144. والبيت من الخمسين.

⁴ - هو رجل من بني أبي بكر بن كلاب، أو من بجيلة، خزانة الأدب، البغدادي ج 3 ص 42.

⁵ - الكتاب، سيبويه، ج 3 ص 300.

⁶ - الكتاب، سيبويه، ج 3 ص 503-504.

وَإِذْ قَالَ مَوْلَاهُمْ عَلَى جُلٍّ حَادِثٍ مِّنَ الدَّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أَحْلَامِكُمْ رُدُّوا¹

وإمعانا في الدقة التي يتوخاها سيبويه، فإنه يبين أنه سمع بعض الشواهد عن بعض الثقات يروونها عن العرب، أو سمعها متن يرويها عن العرب، وهو بهذا العمل يفرق بين نوعين من الشواهد ونوع سمعه من الأعراب مباشرة كما سبق، ونوع سمعه من بعض الثقات يروونه عن العرب، والأمثلة كثيرة، منها قوله: وقال المزّار الأسدي:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرَقَّبَهُ وَقَوْعًا

سمعناه ممن يرويها عن العرب.² وقد يبين أنه سمعه من أهل الثقة الذين يروونها عن العرب أو ما شابه ذلك من عبارات مطمئنة من ذلك قوله: "ونظير: أحقا أنك ذاهب من أشعار العرب قول العبدى:

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَانُنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقُ

.... وقال عمر بن أبي ربيعة :

أَلْحَقَّ أَنْ دَارَ الرَّيَابِ تَبَاعَدَتْ أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرُ

وقال النابغة الجعدي:

أَلَا أَبْلُغُ بَنِي خَلْفٍ رَسُولًا أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمُ هَجَانِي

فكل هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكذا.³

وقد يكون مصدر سيبويه هو الشاعر نفسه كقوله: "وإن شئت حملتة على الابتداء كما قال:

فَتَى النَّاسُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ مَكَانُهُ وَضِرْغَامَةٌ إِنْ هَمَّ بِالْحَرْبِ أَوْقَعَا

¹ - المصدر نفسه، ج 4 ص 197.

² - الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 182.

³ - المصدر نفسه، ج 3 ص 136.

وقال آخر:

إِذَا لَقِيَ الْأَعْدَاءَ كَانَ خَالَاتِهِمْ وَكَلَّبَ عَلَى الْأُذُنَيْنِ وَالْجَارُ نَابِحٌ¹

كذلك سمعناهما من الشاعرين اللذين قالاهما.²

لم يخل كتاب سيبويه من أنواع أخرى من الشواهد، كأن ينسب السماع إلى مجهولين كقوله:
(هكذا سُمِعَ من العرب تُنْشِدُهُ)³ أو (هذا كله سُمِعَ من العرب)⁴، أو (وكذلك سُمِعَ هذا البيت من أفواه العرب)⁵، أو (وأنشدنا لبعض العرب الموثوق بهم)⁶، وغير ذلك كثير.

هذا منهجه في مشافهة الأعراب، فهو يستخدم عبارات تؤكد فيها إلى سماعه عن الأعراب مباشرة من دون وسيط، واصفاً من يسمع عنه بالثقة والفصاحة، ويلجأ في بعض الأحيان إلى الإشارة إلى أنه سمع بعض الشواهد عن بعض الثقات يروونها عن العرب، وفي بعض المرات يغفل اسم من نقل عنه ويعبر عن ذلك بصيغة المبني للمجهول. "وأساليب سيبويه هذه نراها عند كثير من النحاة، لكن الذي يميز أسلوبه هو أنه بلغ - كما رأينا - على نعت الأعرابي بالفصاحة، والثقة بطريقة أمينة دقيقة"⁷.

ب- أخذه برواية شيوخه:

من المصادر الهامة التي اعتمدها سيبويه أخذه عن شيوخه، وهو كثير جداً، ويتسم بالدقة والأمانة، ويدل على الأهمية البالغة التي أولاهها لهذا الأمر، فهو ينقل عن شيخ حيناً، ويشير إلى

¹ - البيت من الخمسين التي لم يعرف لها قائل.

² - الكتاب، سيبويه، ج2 ص 68.

³ - المصدر نفسه، ج1 ص 139.

⁴ - المصدر نفسه، ج1 ص 147.

⁵ - المصدر نفسه، ج2 ص 74.

⁶ - المصدر نفسه، ج2 ص 9.

⁷ - الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، حتحات، ص 198.

روايات متعددة في الشاهد الواحد حيناً آخر، إذا ثبتت صحة هذه الروايات، ويتحرى الدقة لقطع الشك عن أي بيت يرويه؛ فتجده يعلق على قول الشاعر:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرُنَاكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمَلِقُ¹

بقوله: "وزعم يونس أنه سمع هذا البيت بـ(ألم). وإنما كتبت ذا لثلا يقول إنسان: فلعلّ الشاعر قال: ألا²"، ويلجأ في مواضع كثيرة حرصاً منه على صحة التمثيل والإنشاد إلى إيراد أمثلة متتالية دون أن يذكر اسم الشيخ؛ كحديثه عن أسماء الأفعال التي تأتي على وزن (فَعَال): فهو يقول: "أمّا ما جاء اسماً للفعل وصار بمنزلة فقول الشاعر:

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

وقال أيضاً³:

تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْزَاكِهَا⁴

وقال أبو النجم:

حَدَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَدَارٍ

وقال رؤبة:

نَظَارٍ كَيْ أَرْكَبَهَا نَظَارٍ

ويقال: نَزَالٍ، أي: انزل. وقال زهير:

وَلَنِعَمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ⁵

¹ - البيت لجميل في ديوانه، ص 144، انظر خزانة الأدب، البغدادي، ج 3 ص 601.

² - الكتاب، سيبويه، ج 3 ص 37-38.

³ - هو الطفيل بن يزيد الحارثي، انظر الكامل للمبرد ص 269.

⁴ - الكتاب، سيبويه، ج 3 ص 271.

⁵ - الكتاب، سيبويه، ج 3 ص 271.

أرود سيبويه في هذا المحل خمس شواهد شعرية مختلفة الأزمنة والأمكنة في طريقة بديعة تتسم بالدقة، وغزارة الشواهد المستدل بها للوصول إلى تععيد اللغة.

وقد روى هذه الشواهد الشعرية عن شيوخه الذين أخذ عنهم بقية العلوم، وهؤلاء هم: "الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، والأخفش الأكبر، وعيسى بن عمر، والأصمعي، روى عنهم سيبويه الشعر على تفاوت بينهم"¹.

فأمّا الخليل بن أحمد الفراهيدي، فما رواه عنه سيبويه أكثر من أن يُحصى، فكثيراً ما كان لا يصرح باسمه كأن يقول (سألته)، (قال) ونحو ذلك من عبارات، ولكنه صرح باسمه في رواية الشعر - دون تلميحات - تسع مرات، الباقي لم يصرح فيها باسمه نثراً أو شعراً، وفي العموم يكون الخليل أكثر من أخذ عنه الشواهد الشعرية، والأمثلة على ذلك كثيرة².

وأما يونس بن حبيب، فيأتي في المرتبة الثانية من حيث الرواية عنه، وكثيراً ما صرح بالتحديث عنه، ويقول في مواضع أخرى: "زعم يونس أنه سمع العرب.."³، وكان أحياناً يعرض البيت الذي سمعه من يونس على الخليل بن أحمد⁴.

وأما الأخفش الأكبر، فقد روى عنه الشعر ثماني مرات، صرح فيها بكنيته، من ذلك قوله: "وزعم أبو الخطاب أنه سمع العرب الموثوق بهم ينشد هذا البيت..."⁵.

وأما عيسى بن عمر، فقد روى عنه الشعر أربع مرات في كلّها عبارة زعم التي توحى أنه لم يسمع من عيسى مباشرة⁶.

وأما الأصمعي، فقد روى عنه سيبويه الشعر مرتين فقط صرح فيهما بالسماع المباشر منه¹.

¹ - الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، حتحات، ص 200.

² - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 265-266، ج 3 ص 36-37، 103-104، 314-315، ج 4 ص 115، 214.

³ - الكتاب، سيبويه، ج 3 ص 135.

⁴ - المصدر نفسه، ج 3 ص 314-315.

⁵ - المصدر نفسه، ج 1 ص 104.

⁶ - المصدر نفسه، ج 1 ص 169، 171، 364، ج 2 ص 65.

اتضح لنا أن السماع كان على الأغلب الطريق الوحيدة التي سلكها سيبويه في أخذ معظم شواهده الشعرية، سواء أكان سماعه من طريق شيوخه الذين سمعوها بدورهم من العرب، أو أخذوها من دواوين الشعر العربي آنذاك، أم من طريق السماع المباشر من رواة الشعر، والأعراب، وهذا يجعلنا نستبعد ان يكون سيبويه قد حمل دواوين الشعر رواية عن علماء العصر في تلك الحقبة لأن طالبا متابعاً لحلقات العلماء، في عصر كثرت فيه رواية الشعر عن طريق السماع لا بد له من التأثر، والأخذ، لاسيما أنه يعرض على شيوخه ما يحمله من الشعر، ولا يمكن لعالم طالب أن يعرض شيئاً ما لم يكن حريصاً على الجمع والتصنيف، والعالم في ذلك العصر لا يركن إلى الصحف، لأن الاطمئنان إلى الصحف وحدها كان مصدر شك في الدقة واتهام في الرواية، وهذا ما دفع سيبويه، إلى الحرص على الرواية، والأخذ عن مجالس العلم، ثم عرض ما يأخذونه على شيوخهم حرصاً منهم على الدقة والضبط والإتقان.

وكانت الشواهد الشعرية التي استدل بها سيبويه معروفة لدى شيوخه، وسائر علماء ذلك العصر في حاضرتي النحو؛ فقد كانت متداولة بين طلاب العلم، وشيوخهم بدليل أن سيبويه كان يعرضها على شيوخه الذين يثق بهم، وبخاصة الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب لذلك فالشواهد التي استدل بها سيبويه، ولم يشر إلى مصدرها الذي سمعها منه، كانت من الشواهد المعروفة²، والمتداولة في مجالسهم آنذاك، بدليل أن عدداً كبيراً منها يخلو من النص صراحة على سماعه من العرب، أو من أحد العلماء، وأنه كان يعرض هذه الشواهد من خلال عرض آراء العلماء أو كلام شيخ من شيوخه بأسلوب يدل على أن شيخه كان على دراية تامة بهذه الشواهد التي يستدل بها، وبروايتها، وبكل ما يحيط بها من أمور نحوية.

¹ المصدر نفسه، ج3 ص67-68، ج3 ص86-87.

² منها الشواهد الخمسون المجهولة. انظر الشاهد الشعري في كتاب سيبويه، يحيى بن محمد الحكمي، منشورات مركز البحوث بكلية المعلمين بجازان السعودية، ط1، سنة 1426هـ، ص 15.

المبحث الخامس: الأسس النظرية لتأصيل السماع عند سيبويه.

وقد وصل عدد الشواهد الشعرية التي استدلت بها سيبويه في كتابه إلى ألف وخمسين (1050) شاهداً تنتمي إلى عصور مختلفة، فقد استدلت بشواهد الشعراء جاهليين، ومخضرمين، وإسلاميين، وأمويين، وعباسيين معاصرين لسيبويه¹، وهؤلاء الشعراء من عدنانيين وقحطانيين ينتمون إلى قبائل كثيرة فضل بعضها على بعض، فمن حيث الأخذ عن القبائل شعراً أو نثراً، فقد أخذ عن ثلاث وأربعين قبيلة، أخذ عن بعضهم عشرات المرات وعن آخرين مرة واحدة فقط. وفي الجدول أدناه بيان القبائل التي آثرها سيبويه في كتابه، كما يبين عدد مرات ذكرها عنده²:

أ - القبائل المأخوذ عنها اللغة:

اسم القبيلة	مرات التكرار	النسبة المئوية
تميم	64 مرة	22.14 %
أهل الحجاز	51 مرة	17.6 %
قيس بن عيلان	16 مرة	5.5 %
أسد	16 مرة	5.5 %
تغلب	8 مرّات	2.76 %
أهل المدينة	8 مرّات	2.76 %
معد بن عدنان	7 مرّات	2.42 %
ثمود	7 مرّات	2.42 %
بنو سليم	6 مرّات	2 %
ثقيف	6 مرّات	2 %
فزارة	6 مرّات	2 %
هذيل	6 مرّات	2 %
بكر بن وائل	6 مرّات	2 %
أهل مكة	5 مرّات	1.7 %
سعد بن زيد مناة	5 مرّات	1.7 %

¹ - الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، أمان الدين، ص 213.

² - مبادئ تأصيل السماع في كتاب سيبويه، فاطمة العمري، مجدي إبراهيم، ص 7.

طيء	5 مرّات	%1.7
أزد السراة	4 مرّات	%1.3
قريش	4 مرّات	%1.3
أهل الكوفة	4 مرّات	%1.3
تيم عدي	4 مرّات	%1.3
باهلة بن أعصر	4 مرّات	%1.3
قيس بن ثعلبة	4 مرّات	%1.3
سلول	4 مرّات	%1.3
ربيعة	4 مرّات	%1.3
أميّة	3 مرّات	%1.03
جذام	3 مرّات	%1.03
جرم	3 مرّات	%1.03
نمير بن عامر	3 مرّات	%1.03
بنو الحارث	3 مرّات	%1.03
كلاب	3 مرّات	%1.03
قشير	مرّتان	%0.69
بنو بدر	مرّتان	%0.69
ثعلبة بن يربوع	مرّتان	%0.69
بهاء	مرّتان	%0.69
شنوءة	مرّتان	%0.69
ثعلبة بن نوفل	مرّة واحدة	%0.34
عبد شمس	مرّة واحدة	%0.34
عبد قيس	مرّة واحدة	%0.34
بنو لؤي	مرّة واحدة	%0.34
نزار	مرّة واحدة	%0.34
خزاعة	مرّة واحدة	%0.34
أثمار	مرّة واحدة	%0.34

يتضح من الجدول أنّ سيبويه يميل إلى الأخذ عن تميم والحجاز ويؤثرهما على بقية القبائل، ومن خلال استقراء الكتاب يتبين حرص سيبويه على ذكر هاتين القبيلتين؛ حيث كان يذكرهما في مواضع متعددة من مؤلفه بالمقارنة بذكره سائر القبائل، وقد يذكرهما معا كما فعل في (باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله)¹، وقد يذكر إحداها دون الأخرى كذكره تميماً في (باب الأفعال التي تستعمل وتلغي)²، بيد أنّنا نلاحظ أيضاً أنّ سيبويه لم يتحرج من الأخذ عن القبائل التي سكنت أطراف الجزيرة العربية أو التي خالطت العجم بحكم الجوار أو التجارة، فقد تحفظ بعض اللغويين من الأخذ عنهم خوفاً من تأثر ألسنتهم بلسان من كانوا يجاوروهم ويخالطوهم، ومن هذه القبائل:

أ. تغلب التي جاورت اليونان وقد أخذ عنها سيبويه ثماني مرات.

ب. ثقيف التي خالطت تجار اليمن وقد أخذ عنها سيبويه ست مرات.

ج. جذام التي جاورت أقباط مصر وقد أخذ عنها سيبويه ثلاث مرات.

د. عبد القيس التي خالطت الهند والفرس وقد أخذ عنها سيبويه مرة واحدة.

وأما عن الشعراء فقد بلغ عدد الشعراء المستدل بشعرهم في الكتاب (236) مائتين وستة وثلاثين شاعراً من مختلف العصور حتى عصر سيبويه، فقد اهتم في شواهد شعراء العصر الأموي أكثر من اهتمامه بشعراء العصر الجاهلي؛ وهو بهذا يخالف كثيراً من النحاة واللغويين الذين أولوا الشعر الجاهلي مكانة تفوق غيره من الشعر. وفي الجدول أدناه بيان لعدد المرات التي أخذ فيها بشعر مختلف العصور.

¹ - الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 57.

² - المصدر نفسه، ج 1 ص 122.

ب- الشعراء المستدل بشعرهم وعدد أبياتهم:

العصر	الشاعر	عدد الشواهد
الجاهلي	الأعشى (ت7هـ) القيسي	37 شاهداً
الجاهلي	النابغة الذبياني (ت18 ق هـ)	24 شاهداً
الجاهلي	امرئ القيس (ت80 ق هـ)	22 شاهداً
الجاهلي	ليبد بن ربيعة (41هـ)	17 شاهداً
الجاهلي	زهير بن أبي سلمى (ت13 ق هـ)	16 شاهداً
الجاهلي	أمية بن أبي الصلت الثقفي (ت5 هـ)	09 شواهد.
الجاهلي	طرفة بن العبد البكري (ت60 ق هـ)	09 شواهد.
الجاهلي	علقمة بن عبده (ت20 ق هـ)	08 شواهد
الجاهلي	طفيل الغنوي	05 شواهد
الجاهلي	المهلهل بن ربيعة	05 شواهد
الجاهلي	عدي بن زيد العبادي	05 شواهد
الجاهلي	جذيمة الأبرش	شاهد واحد
المخضرم	النابغة الجعدي (ت50هـ)	23 شاهداً
المخضرم	حسان بن ثابت (ت54هـ)	12 شاهداً
المخضرم	عمرو بن معد يكرب (ت21هـ)	08 شواهد
المخضرم	الحطيئة (ت45هـ)	06 شواهد
المخضرم	كعب بن زهير (ت26 هـ)	05 شواهد
المخضرم	الزبرقان بن بدر التميمي (ت45هـ)	شاهد واحد
المخضرم	ضائب بن الحارث البرجمي (ت30هـ)	شاهد واحد
المخضرم	أبو محجن الثقفي (ت30هـ)	شاهد واحد
المخضرم	النجاشي الكهلاني (ت40هـ)	شاهد واحد
المخضرم	الأغلب العجلي (ت21 هـ)	شاهد واحد
المخضرم	عقيبة الأسدي (ت50هـ)	شاهد واحد
المخضرم	صفية بنت عبد المطلب (ت20هـ)	شاهد واحد
المخضرم	عبد الله بن الحارث السهمي (ت11هـ)	شاهد واحد
المخضرم	خفاف بن ندبة (ت20هـ)	شاهد واحد
المخضرم	الخنساء (ت24هـ)	شاهد واحد
المخضرم	أنس بن مدرك (ت35هـ)	شاهد واحد

56 شاهداً	الفرزدق التميمي (ت 110هـ)	الأموي
45 شاهداً	جرير اليربوعي (ت 110هـ)	الأموي
34 شاهداً	رؤية بن العجاج (ت 145هـ)	الأموي
28 شاهداً	العجاج (ت 90هـ)	الأموي
26 شاهداً	ذو الرمة (ت 117هـ)	الأموي
18 شاهداً	الراعي النميري (ت 90هـ)	الأموي
16 شاهداً	الأخطل (ت 90هـ)	الأموي
16 شاهداً	أبو النجم العجلي (ت 130هـ)	الأموي
16 شاهداً	عمر بن أبي ربيعة (ت 93هـ)	الأموي
08 شواهد	الأحوص الأنصاري (ت 104هـ)	الأموي
07 شواهد	كثير عزة (ت 105هـ)	الأموي
شاهدين	عمران بن حطان (ت 84هـ)	الأموي
شاهدين	الحارثة بن بدر الغداني (ت 64هـ)	الأموي
شاهد واحد	عبيد الله بن الحرّ الجعفي (ت 68هـ)	الأموي
شاهد واحد	ميسون بنت بجدل (ت 80هـ)	الأموي
شاهد واحد	سويد بن كراع (ت 105هـ)	الأموي
07 شواهد	ابن ميادة (ت 149هـ)	العباسي
03 شواهد	أبو نخيلة السعدي (ت 145هـ)	العباسي
03 شواهد	أبو حية النميري (ت 183هـ)	العباسي
شاهد واحد	أبي عطاء السندي (ت 180هـ)	العباسي
شاهد واحد	الفضل بن عبد الرحمن (ت 173هـ)	العباسي
شاهد واحد	مروان بن سعيد النحوي (ت 190هـ)	العباسي
شاهد واحد	إبراهيم بن هرمة (ت 176هـ)	العباسي

ومما سبق نصل إلى بعض الملامح في شواهد سيبويه الشعرية، بعد استقراء لما أورده، فقد بلغ عدد الشواهد المنسوبة في كتابه نسبة لا خلاف فيها: خمسمائة وسبعة وستين (567) شاهداً¹. وبلغ عدد الشواهد التي نسبها سيبويه، لكن العلماء بعده خالفوه في نسبتها مائة واثنين وسبعين (272)

¹ - فهارس كتاب سيبويه، عضيمة، ص 725.

شاهداً، وبلغ عدد الشواهد التي لم ينسبها سيبويه في كتابه لكنها وجدت منسوبة في كتب أخرى¹ على غير اختلاف في نسبتها مائة وأربعة وثلاثين (134) شاهداً، وبلغ عدد الشواهد التي لم ينسبها سيبويه في كتابه ووجدت منسوبة في مصادر أخرى على اختلاف في نسبتها خمسة وسبعين (75) شاهداً. وهناك مائة وثمانية (108) شواهد مازالت مجهولة القائل.

ولابد من الإشارة إلى أن ما نسب في متن الكتاب من الشواهد الشعرية لا يمكن الفصل فيه بين ما نسبه سيبويه نفسه، وبين ما نسبه العلماء الذين جاؤوا بعده وقرؤوا في الكتاب، وأضافوا أسماء بعض الشعراء، وهذا ما خلق تداخلاً في نسبة هذه الطائفة من الشواهد.

- استدلال سيبويه بأبيات مصنوعة

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي لقيه الكتاب من كل نحوي جاء بعده، فإنه لم يخل من إشارات إلى أن بعض الأبيات التي استدلت بها سيبويه كانت موضوعة فقد ذكر ذلك السيوطي فقال: "وقد وضع المولّدون أشعاراً، ودسّوها على الأئمة، فاحتجوا بها ظناً أنها للعرب، وذكر أنّ في كتاب سيبويه منها خمسين بيتاً"²

وقد بلغ عدد الشواهد التي نُصِّ على أنها موضوعة ستة أبيات³، منها ما أشير إلى وضعه في متن الكتاب، ومنها ذكر أمره في الحاشية؛ وعلى ذلك فإن هذه الأبيات تقسم أربعة أقسام أ- ما نسب وضعه إلى الشعراء سواء أذكر اسمه، أم اسم قبيلته، وهو قوله:

أَسْعَدَ بِنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا وَذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يَقْلُ يَصْدُقُ⁴

وجاء قبل هذا البيت: "وقال، وهو مصنوع على طرفة، وهو لبعض العباديين"⁵

ب- ما نسب وضعه إلى النحويين بشكل عام، من دون تحديد اسم نحوي، وهو قوله

¹ من مثل كتاب الأغاني، شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحصيل عين الذهب، للأعلم الشنتمري، لسان العرب، ابن منظور، المقاصد النحوية، للعيني، وانظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه، خالد جمعة، ص 215.

² الاقتراح، السيوطي، ص 60.

³ شواهد الشعر في كتاب سيبويه، خالد جمعة، ص 226-237.

⁴ الكتاب، ج 2 ص 255.

⁵ المصدر نفسه، ج 2 ص 255.

إِذَا مَا الْخُبْرُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الشَّرِيدُ¹

فقد قدّم على البيت قوله: " وقال الآخر، ويُقالُ وضعه النحويون"²

ج- ما أشير إلى أنه مصنوع من غير تحديد، وهو قوله:

هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا

فقد ذكر قبله: "وقد جاء في الشعر، وزعموا أنه مصنوع."³

د- ما أشير إلى أنه مصنوع في الحاشية لا المتن، وهي ثلاثة أبيات: - الأول

حَذِرْ أُمُورًا لَا تُخَافُ وَآمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ⁴

فقد أورد سيبويه هذا الشاهد من دون عزو، لكنه ذكّر في حاشيته أنه: " يُرَوَى عن اللاحقي أنه قال: سألني سيبويه عن شاهد في تعدي (فَعِل) فعملت له هذا البيت"⁵.

ومما يضعفُ الطعن على هذا الشاهد أن سيبويه أورد شاهد آخر على إعمال (فَعِل)⁶

- والثاني:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنٍ بِنِ مِخْرَاقٍ⁷

وذكر أنه مصنوع بعد أن نُسبَ إلى أكثر من شاعر.

- والثالث:

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضْفَادِي جُمَّه نَقَانِقُ⁸

¹ - الكتاب، سيبويه ج 3 ص 61.

² - المصدر نفسه، ج 3 ص 61.

³ - الكتاب، سيبويه ج 1 ص 188.

⁴ - الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 113.

⁵ - المصدر نفسه، ج 1 ص 113، الحاشية. واللاحقي هذا هو أبان بن عبد الحميد اللاحقي الرقاشي. انظر خزنة الأدب، البغدادي، ج 3 ص 456.

⁶ - الكتاب، سيبويه ج 1 ص 112.

⁷ - الكتاب، سيبويه ج 1 ص 171.

⁸ - الكتاب، سيبويه ج 1 ص 171.

وذكر أنه مصنوع لِحَلْفِ الأحمر¹.

ولا يستبعد أن تكون الإشارات التي وردت في متن الكتاب، والتي تدل على صنع بعض الأبيات مكتوبة من قبل بعض قراء الكتاب آنذاك أو من زيادات بعض الأئمة، لكنها على الرغم مما قيل في هذا، قليلة جداً إذا ما قورنت بما تضمنه الكتاب من شواهد، وهي نسبة لا تنال من قيمة الكتاب شيئاً.

ومن الأمور الملاحظة أن العبارات التي تدل على صنعة الأبيات لا تركز إليها بشكل كامل لما فيها من ضعف يدل على أن سيبويه لا يمكن أن يستدل بأبيات مصنوعة، لا سيما أنه يأخذ شواهد عن شيوخه، وعن الرواة الذين لا يرقى إليهم شك في الأمانة والفصاحة.

¹- الكتاب، ج 2 ص 273.

الفصل الثالث

حجية القياس عند سيبويه واستنباط القاعدة النحوية

توطئة: القياس في اللغة والاصطلاح.

المبحث الأول: ضرورة القياس لتعميم الاستقراء وتقعيد القواعد

المبحث الثاني: القياس عند نحاة البصرة قبل سيبويه

المبحث الثالث: القياس في كتاب سيبويه.

المبحث الرابع: ملامح القياس في كتاب سيبويه

المبحث الخامس: أنواع القياس في كتاب سيبويه.

المبحث السادس: امتزاج القياس بالتعليل وارتباطه به

توطئة: القياس في اللغة والاصطلاح.

- القياس في اللغة:

قال ابن منظور: "قاس الشيء يقيسه قياساً واقتاسه، وقيسه، إذا قدّه على مثاله، والمقياس: المقدار والمقياس: ما قيس به... والمقايسة: مفاعلة من القياس ويقال هذه خشبة قيس أصبع، أي قدر أصبع.

ويقال: قايست بين شيئين إذا قدرت بينهما"¹ ومما قاله الأزهري في القياس: "هو يخطو قياساً، أي يجعل هذه الخطوة ميزان هذه الخطوة، ويقال: قصر مقياسك عن مقياسي أي: مثالك عن مثالي."² وقال الفيروز أبادي: "قاسه بغيره، وعليه يقيسه قياساً وقيساً، واقتاسه: قدره على مثاله، فانقاس، والمقدار مقياس، وتقيس: تشبّه بهم أو تمسك منهم بسبب، وقايسته: جاريته في القياس، وقايست بين الأمرين: قدرت.."³.

والقياس في "الفقه: حمل فرع على أصل لعلّة مشتركة بينهما... والمقياس: ما قيس به أداة أو آلة وجمعه مقياس"⁴. ويستعمل القياس في تشبيه الشيء بالشيء، يقال: هذا قياس ذاك إذا كان بينهما مشابحة، ويطلق القياس في اصطلاح النحاة على ما يقابل السّماع.

فالقياس كما دلّت عليه معاجم اللغة، ما ذكر منها وما لم يذكر، إنّما هو ردّ الشيء إلى نظيره، بتقدير أحدهما على مثال الآخر، أو بالموازنة بين الشيئين، أو بتشبيه أحدهما بالآخر أو بالمماثلة بين بين الشيئين.

ثم إنّ هناك تشابه بين القياس في اللغة (ردّ الشيء إلى نظيره)، والقياس في الفقه (حمل فرع على أصل)، ويكاد يكون معناهما واحداً، إذ هو الحكم لمسألة لاحقة بالحكم الذي ثبت لمسألة

¹- لسان العرب، ابن منظور، (قيس)، دار صادر، بيروت، ج8، ص253

²- تهذيب اللغة، الجوهري، (قاس)، دار المعارف، القاهرة،

³- تاج العروس، الفيروز أبادي، (قيس).

⁴- إرشاد الفحول، محمد بن علي الشوكاني، تح: محمد صبحي حسن حلاق، ج1، ص54

سابقة، وبذلك يتضح أن القياس يدرس اللغة الأصلية بخصائصها وأساليبها، ويعالج لغة المستقبل والحاضر في ضوء خصائص تلك اللغة الأصلية وأساليبها.

- القياس في الاصطلاح:

قال ابن الأنباري: "وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: "هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، وقيل: "هو اعتبار الشيء بشيء بجامع"¹.

وعليه لا بد للقياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم، وذلك مثل أن تركيب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل: هو الفاعل، والفرع: ما لم يسم فاعله، العلة الجامعة: هي الإسناد، والحكم: هو الرفع. والأصل في الفرع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل. وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله، وبالعلة الجامعة التي هي الإسناد. وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو.

وبذلك يتبين أن القياس:

1- "دراسة واعية للمسموع أو المنقول بالرواية من فصيح العرب متناولاً لخصائصه ودلالاته، وقد برز من هذه الخصائص: (الإسناد والترتبة والدلالة).

2- تصنيف هذا المسموع في أبواب، يضم كل باب منها ما اتفقت أحكامه وتشابحت من كلام العرب، حتى تكون واضحة في ذهن اللغوي إذا احتاج إلى القياس على مسموع، مبنية في سبورها وتقسيمها علة قواعد صحيحة وأسس معلومة في متناول متعلم اللغة.

3- المرحلة الثالثة وهي عملية القياس نفسها، وفقاً لحاجة من يقيس"¹، وعملية القياس هنا تعني تطبيق الحكم الذي ثبت للفصيح المسموع على كلام جديد يركبه المتكلم وفق المقاييس العربية، وهذا ما عناه ابن جني بقوله: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"².

¹ - لمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري، ص 93.

المبحث الأول: ضرورة القياس لتعميم الاستقراء وتقعيد القواعد.

لقد هدف النحاة من استقراءهم المادة اللغوية الحصول على نموذج يمثل العربية، ولا يكون التمثيل صادقا إلا إذا كان مطرداً، والإطراد كان من أجل ضمان اتساق القواعد، لذلك كان دأب النحاة حصر المدونة اللغوية المسموعة فيما إطرّد منها، مع حفظ ما شذ عن الإطراد، وتفسيره بالإخراج أو التأويل طبقاً لمستلزمات الصناعة النحوية.

والكشف عن حالات الإطراد هو غاية ما يصبو إليه النحاة في درسه للظاهرة اللغوية، "بل إنها حقيقة العلم كله، ولما كان تحقق ذلك في الظاهرة اللغوية جميعها متعذراً، فمن متطلبات التأصيل اللغوي -الذي كان ضرورة حينذاك- البحث عن ممارسات أخرى تكفل تنمة الاستقراء وتجبر نقصه، وتكون السبيل إلى شرعية الإطراد من خلال بعض نماذجه. فمعلوم أن الاستقراء الناقص موصل إلى النتائج من خلال دراسة جزئية لأفراد الظاهرة اللغوية، ومن ثم يكون الحكم غير منطبق على الباقي الذي لم يخضع لعملية الاستقراء تلك، ولم يدخل في حيزه، ويستلزم هذا الأمر الاستعانة بمنهج آخر يعين تطبيق الحكم الاستقرائي على ما تبقى من أفراد الظاهرة اللغوية مجال البحث، وتأتي شرعية الانتقال من الاستقراء إلى عملية منهجية تالية، لكونه ليس بكاف إذا طرح باعتباره تفسيراً نهائياً وتاماً"³.

ومن مسوغات البحث عن منهج مكمل عند النحاة، توفر المادة اللغوية بين أيديهم. بحيث أصبح لديهم قواعد استقرائية عامة، فكان عليهم أن يتخذوا من هذه القواعد نقط ارتكاز أو مقدمات أولية، يستخلصون منها - بأساليب استنباطية - ما يمكن أن ينطبق على حالات فردية جديدة لم تخضع للاستقراء. وهذا هو القياس⁴.

¹ - القياس النحوي في كتاب سيبويه، أبو صيني، ص 05. رسالة ماجستير جامعة حلب.

² - الخصائص، ابن جني، ج 1، ص 114.

³ - جدل النص والقاعدة، الأمين ملاوي، ص 120.

⁴ - التأصيل في التراث النحوي، ص 212.

إلا أن مصطلح القياس بالمفهوم المتقدم يحتاج إلى ضبط وتدقيق، ذلك أن هذا المصطلح يرد بمعان مختلفة، بدايتها التفريق بين القياس اللغوي (العام)، والقياس النحوي (الاصطلاحي). والذي يعيننا في هذا البحث هو الاصطلاحي الذي يقوم به النحاة، استخراجا للضوابط الحاكمة في اللغة. إذ لا يخفي أن المتكلم يقوم بشكل فطري غير واع بقياس ما لم يسمعه على ما سمعه، "وتمثل هذه العملية قاعدة ذهنية تقوم في لا وعي المتكلم باللغة، تمكنه من جريان كلامه وفق مقتضيات اللسان الذي يتكلم به، وهذه القاعدة الذهنية هي الجزء الفطري من المعرفة اللغوية، وتقابل الجزء المعرفي الذي يتمثل فيما يتلقاه من ألفاظ وجمل يتضمنها الكلام الفعلي"¹

بينما الأمر أعمق من ذلك عند النحوي إذ أنه يرتقي بتلك العملية عند المتكلم إلى مقتضيات الصناعة والوعي والإدراك، فيقيس نصوصا غير مسموعة على نصوص مسموعة، أو يعمم حكم الأولى على الثانية. ويعني ذلك أن القاعدة الذهنية التي يصفها المتكلم في لا وعيه، وتكون فطرية وعفوية هي التي يسجلها النحاة في قواعدهم بإجراء القياس بشكله الاصطلاحي المقصود، وذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها، وهي المقصود من عبارة: "انتحاء سمت كلام العرب" كما قال الجرجاني².

إلا أن القياس في النحو العربي أخذ شكلين متباينين، وجب عدم الخلط بينهما في التقعيد، وهما:

1- **قياس الأمثلة:** وهو ما يقوم به النحوي من إلحاق نصوص مجهولة بأخرى مسموعة ومعلومة، ويقابل عمل المتكلم المشار إليه، ويسمى بالقياس الاستقرائي، وهو: "محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، و حمل كلامنا على كلامهم؛ في أصول المادة، و تفريعه ما، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، و ما يتبع ذلك..³"، وذاك الذي عناه ابن الأنباري بقوله: "وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل

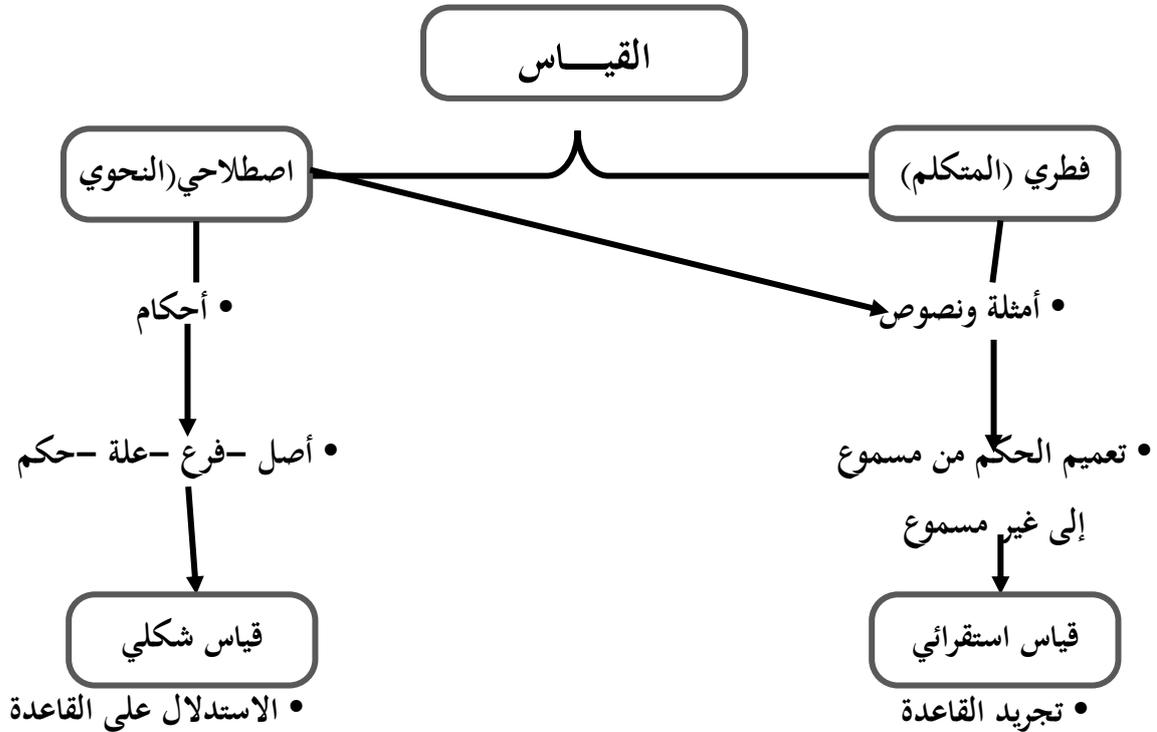
¹ - جدل النص والقاعدة، الأمين ملاوي ص 124.

² - دلائل الاعجاز، الجرجاني، ص 18.

³ - رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، عباس حسن، ص 16

ذلك منقولاً عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معني المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب¹

2- قياس الأحكام: وهو إعطاء حكم وحدة لغوية لأخرى، كقياس إعراب المضارع على إعراب اسم الفاعل، وهو الشائع من مقصود المصطلح في كتب الأصول " وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: " هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع"، وقيل: "هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"، وهذه الحدود كلها متقاربة.² و هو ما يسمى بالقياس الشكلي³، والخطاطة التالية تبين المقصود⁴:



¹ - الإعراب في جدل الإعراب، ابن الأنباري، ص 145.

² - لمع الأدلة، الأنباري، ص 93.

³ - أصول التفكير النحوي، أبو المكارم، ص 77.

⁴ - جدل النص والقاعدة، ملاوي، ص 124.

فكل انتقال في الحكم من جزئية مسموعة إلى أخرى غير مسموعة، هو قياس شكلي يبقى في حدود الجزئية الواحدة والجزئيتين والثلاث، ولا يمكن أن نجعله عاما، فإذا حاول النحوي التعميم فإنه ينتقل إلى قياس استقرائي.

- القياس الاستقرائي:

القياس الاستقرائي هو الانتقال من الوقائع الجزئية إلى القوانين الكلية، ومن ثم إصدار الأحكام المتعلقة بالظواهر، وهذا الفعل القياسي هو في أساسه عملية استقراء. فالاستقراء الحقيقي استقراء تعميمي " فهو يعمل في آن واحد على زيادة الحكم كما وجهته من زاوية الكم في ذلك بانتقاله من الجزئي إلى الكلي، ومن زاوية الجهة فذلك بانتقاله من العرض إلى القانون. ويعد الانتقال من الخاص إلى العام (وثبة حقيقية وابتداعا للقضية العامة) (القاعدة). وما كان الكشف عن المعقول ليكون ذا أهمية لو لم يكن هو المعقول سبب المحسوس أو شرط وجوده"¹.

وهذا ما فعله "علماء العربية الأوائل حتى أخذوا فكرة القياس الأصولي وطوّره كيما يصبح منهجا استقرائيا، فبدلا من أن تنتقل من حكم جزئي إلى حكم جزئي آخر يشبهه في وجه معين يمكننا أن تنتقل من أحكام جزئية متشابهة إلى حكم كلي يجمعها، بل يجمع أي حالة جزئية قد تظهر في المستقبل"².

"وبهذا التصور يكون القياس الاستقرائي جسرا يعبر عليه من الوقائع إلى القواعد، وينتهي بنا إلى التأكيد من صحة الحقائق العلمية، فتصبح قوانين وقضايا مطلقة يمكن تطبيقها بطريقة قياسية على كل حالة فردية جديدة، وذلك بسبب صدقها بصفة عامة"³.

ولا تعد عملية المقايسة بالمعنى المشار إليه - استخلاص القانون أو الأحكام من الحالات المطردة - عملا عقليا صرفا، فيه تجنُّ على طبيعة الظاهرة المدروسة بافتراضات ذهنية لا وقائع تقابلها،

¹ -جدل القاعدة والنص، الأمين ملاوي، ص 124.

² - الاستقراء العلمي عند العلماء العرب، محمود فهمي زيدان، ص 279.

³ - جدل القاعدة والنص، ملاوي الأمين، ص 127.

بل حظ العقل منها رصد المشابهة واستخراج الحكم. وربط بين الظواهر، وتحديد مسارها وعقد المقارنات.

ويقوم هذا النوع من القياس على مبدأ أساس هو التعميم، لأن الاستقراء هو الانتقال من الجزئي إلى الكلي وصولاً إلى قانون عام يحكم أفراد الظاهرة. ولما كان النحوي لا يستطيع سوى ملاحظة عدد قليل من الأمثلة أو الحالات الخاصة، فإنه يميل إلى تعميم ملاحظاته، ويغلب على ظنه أن القانون الذي ينطبق على الأمثلة الجزئية التي يلاحظها، هو نفس القانون الذي تخضع له جميع الحالات والأمثلة الشبيهة بها، لذلك اعتبر التعميم روح البحث، ولولا عملية التعميم لما أمكن أن يوجد العلم ولا تنحصرت وظيفته في تكديس ملاحظات جزئية متفرقة¹.

ويكون القياس بذلك ضبطاً لعملية الاستقراء عن طريق حصر النماذج المستقراة في أصناف للحصول على الصبغة المجردة الجامعة لها كلها، وبعبارة أخرى: تجريد القواعد من العينات، لتكون القاعدة سبيل التعرف على النماذج الجديدة، بعدما كانت النماذج هي وسيلة بناء القاعدة، وهذا هو معنى الانتحاء، إذ عن طريقها يمكن أن ننحو نحو العرب في كلامها. وهذه العملية هي النحو نفسه، وهذا ما أدركه الفارسي حين حدّد وظيفته -أي القياس- بقوله: "ألا ترى أن الغرض في استخراج هذا القياس إنما هو أن يتكلم غير العربي الفصيح بلزومه إيّاه، واستعمال له كما يتكلم العربي الفصيح"².

فالانتحاء هو صناعة النحوي في جعل المتعلم يتكلم وفق أساليب العرب ومنها في التخاطب، بما يجرده من قواعد استقراها من اللسان العربي، أما المتكلم فإنه يقيس الكلام على الكلام، والنماذج على النماذج دون حاجة إلى القواعد، فمعرفته بالمقايسة معرفة قوة، أما معرفة النحوي إيّاها فبالفعل، وهذا ما عبر عنه ابن الأنباري بقوله: "لا معرفة له بالقياس في العربية إنما معرفته بما قريحة"³.

¹ - جدل القاعدة والنص، ملاوي، ص 241. بتصرف

² - المسائل المشكّلة، (البغداديات)، الفارسي، ص 30.

³ - لمع الأدلة، الأنباري ص 95.

فالقياس إذن تجريد للقاعدة، وهو بذلك مظهر من مظاهر الاستقراء، ومرحلة من مراحل، تنتهي به إلى صياغة القاعدة، ويكون بذلك "وسيلة الوصول إلى القاعدة بالنسبة للنحوي ووسيلة تطبيقها بالنسبة للمتكلم"¹.

وإذا كان القياس هو وسيلة الوصول إلى القاعدة وبيانها، فلا مناص من التعويل عليه في التقعيد النحوي. بل إنّ الأحكام - كما ذهب النحاة - تثبت بالقواعد لا بالسماع عن العرب، أو بعبارة الأنباري "إثبات الحكم بالعلة لا بالنص"²، "ألا ترى أنا لو قلنا أنّ الرفع والنصب في نحو: ضرب زيد عمراً بالنّص لا بالعلة، لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما، وذلك لا يجوز"³ ومعنى قوله بأن الأحكام تثبت بالعلة لا بالنص، أن النحوي يقر بحكم رفع الفاعل مثلاً بعد تحريده من القاعدة التي تنص على ذلك. فبعدما استقرأ المادة المجموعة - وهي محدودة طبعاً وإن كثرت - وجدها تشترك في الحكم، فاعتقد أن علة الاشتراك هي واحدة، فتكون هي الدالة على الحكم، لا ما سمعه من كلام العرب، بل إنّ انتساب الحكم إلى قاعدة عامة مطردة أثبت في العلم من نسبه إلى جزئية مسموعة، إذ لا يمكن الجزم بصحة هذا الحكم في حالات آخر إلا بالقياس، والأمر أيضاً بالنسبة للمتكلم، فإنه يقيس النماذج الجديدة على النماذج القديمة بامتلاكه لقواعد ضمنية تيسر له عملية المقايسة، ولولا هذه القواعد الضمنية عند المتكلم، ومعرفة علة الحكم عند النحوي، لبقيت اللغة محدودة في مسموع لا يؤدي الغرض في ما خالف هذا المسموع، ولكانت اللغة أعجز من أن تكون وسيلة تواصل.

¹ - الأسس المنهجية للنحو العربي، حسام أحمد قاسم، ص 28.

² - لمع الأدلة، الأنباري، ص 121

³ - المصدر نفسه، الأنباري، ص 121.

المبحث الثاني: القياس عند نحاة البصرة قبل سيبويه.

إن البحث في وجود القياس كآلية علمية قبل سيبويه يقودنا إلى مطالعة المرويات التراثية والمدونات الجامعة لكلام النحاة واللغويين، وتحليلها، ومن ذلك ما قاله ابن سلام الجُمحي في الطبقات: "كان أول من أسس العربية وفتح بابها، وأنجز سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"¹ وقال: "ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وكان أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وبقي بعده بقاءً طويلاً، وكان ابن أبي إسحاق أشد تجريداً للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها"²، وقال: "قلت ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً؟، قال: قلت له: هل يقول أحد (السويق)؟ قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس..³ وأخبرني يونس: أن ابن أبي إسحاق قال للفرزدق، كما مرّ آنفاً، في مديحه عبد الملك:

عَلَى عَمَائِمَنَا يُلْقَى وَأَرْحَلِنَا
عَلَى زَوَاحِفَ يُزَجِّي مَخْهًا رِبِرِ

قال ابن أبي إسحاق: أسأت، إنما هي ريرٌ، وكذلك قياس النحو"⁴. قال أبو الطيب اللغوي: "ثم توفي ميمون الأقرن، وليس في أصحابه أحد مثل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وكان يقال: عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم، ففرّج النحو وقاسه."⁵

فهذه النصوص المذكورة، تدلّ على أنّ القياس كان معلوماً معروفاً في مرحلة مبكرة من نشأة النحو، فأبو الأسود أسس العربية ووضع القياس، وابن أبي إسحاق بعج النحو ومدّ القياس والعلل. فوضع القياس نشأ مع تأسيس علم العربية، والتوسع في القياس حصل مع بعج النحو أي التوسع فيه، ولكن ما هو القياس الذي وضعه الدؤلي؟ وكيف كان توسع الحضرمي به؟

¹- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجُمحي، ج1، ص 12.

²- المصدر نفسه، ج1، ص 14.

³- المصدر نفسه، ج1، ص 15.

⁴- طبقات فحول الشعراء، الجُمحي، ج1، ص 17.

⁵- مراتب النحويين، أبي الطيب اللغوي، ص21، وانظر المزهر، للسيوطي، ج2، ص398.

قام أبو الأسود بعملين عظيمين للغة العربية ، أولهما: نقط المصحف، وثانيهما: وضع كتاب في النحو إن صحت الأخبار المروية، ضم بعض أبواب النحو، فعملية نقط المصحف مكنت أبا الأسود من دراسة لغة القرآن الكريم من الناحيتين الصرفية والنحوية؛ لأن عملية الضبط شملت بنية الكلمة كما شملت حركة أواخر الكلمات، وهي الحركة الإعرابية، وإلى هذا أشار الدكتور محمد مهدي المخزومي بقوله: " رأى أولو الأمر ما كان بين المسلمين من جدال وخلاف، وخافوا أن يتفرق المسلمون شيعاً و أحزاباً فعمل زياد بن أبيه على إعرابه، فندب لذلك أبا الأسود الدؤلي، قام بعمله المعروف"¹، فدراسة أبي الأسود الدؤلي للغة القرآن الكريم، جعلته يلاحظ ولا شك، أواصر التشابه بين الصيغ المتماثلة والتراكيب المتشابهة مما شجعه على تصنيف هذه الصيغ والتراكيب في أبواب، ينتظم في كل باب منها نسق من الألفاظ والتراكيب يخضع لخصائص مشتركة.

"هذه الخصائص والأسس البنائية والتركيبية أو الدلالية التي يخضع لها الباب صار يطلق عليها فيما بعد القاعدة الصرفية أو النحوية"².

وليس غريباً على من درس القرآن صوتاً صوتاً، وحرفاً حرفاً، وكلمة كلمةً وتركيباً تركيباً، أن يضع أصولاً عامة تؤطر بعض أبوابه، فيقول مثلاً: "هذا باب الفاعل وهو مرفوع دائماً، وهذا باب المفعول، وهو منصوب دائماً، وهذا باب المضاف إليه وهو مجرور دائماً، وهذا باب التعجب وهذا باب الاستفهام، وهذه الأدوات تنصب وهذه تجزم، وهذه تجرّ". فإذا ثبت هذا النقل عن الدؤلي، فإنه يكون أول من وضع القياس، والقياس هنا هو معناه اللغوي (التقدير والموازنة)، فإن أبا الأسود كان يوازن بين الألفاظ والتراكيب المتماثلة ليضمها في باب تصدق عليه أحكام عامة، هي التي صارت فيما بعد قواعد عامة مطردة، فأبو الأسود قد قايس بين مفردات اللغة وتراكيبها وقاس بعضها على بعض، فتحققت على يديه المبادئ الأولى للقياس.

¹ - مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ص 18-19.

² - القياس النحوي في كتاب سيبويه، صالح محمد أبو صيني، رسالة ماجستير مرقونة، دائرة اللغة العربية، الدراسات العليا، جامعة اليرموك، سنة 1410هـ - 1989 م، ص 07.

قد تكونت المبادئ النظرية الأولى في القياس حينما قال أبو الأسود الدؤلي لكتابه: " إذا رأيتني قد (فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة في أعلاه، وإذا (ضمت) فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا (كسرت) فمي، فاجعل النقطة تحت الحرف"¹. وهكذا أخذت تظهر وتتناسل مصطلحات الإعراب الأولى: الفتح، والضم، والكسر، ويتضح ذلك أكثر حينما نجد أبا الأسود يستفيد من خبرته في دراسة الأبنية و التراكيب القرآنية، فيصنّف أبواباً في النحو، ولعلّ ما يؤيد ذلك أنّ الأبواب التي تنسب إلى أبي الأسود، لها علاقة مباشرة بالحركة الإعرابية، بالإضافة إلى ارتباطها بالدلالة، فجعل للفاعل باباً لأنه وجد أنه مرفوع دائماً، وجعل المفعول به في باب لأنه وجدته منصوباً دائماً، وجعل المضاف إليه في بابٍ لأنه وجدته مجروراً دائماً، وهذا التنظير على بساطته له علاقة مباشرة بملاحظات أبي الأسود (فتحت فمي وضممت، وكسرت).

وجاء بعد أبي الأسود الدؤلي اهتماماً بالقياس، عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي إذ تفيد الروايات والنصوص أيضاً أن عبد الله الحضرمي: "فرّج النحو وقاسه " وأنه: "أول من بعج النحو ومدّ القياس، وبأته: " أشدّ تجريداً للقياس"² وبذلك نجد أن القياس قد انتقل في عهد عبد الله بن أبي إسحاق إلى مرحلة جديدة، وهي مرحلة التوسّع (مدّ القياس) والتنظير العلمي (أشدّ تجريداً للقياس). ويؤيد هذا التوجه النظري وهو القياس الذي يميز هذه المرحلة، ما نفهمه من مقارنتهم بين علم أبي عمرو بن العلاء وعلم ابن أبي إسحاق: "كان أبو عمرو بن العلاء (أوسع) علماً بكلام العرب، ولغاتها وغريبها، في حين: كان ابن أبي إسحاق أشدّ تجريداً للقياس"³. فهذا النص يجمع علوم العربية التي كان يعنى بها العلماء آنذاك، وهي: كلام العرب، ولغات القبائل وغريب المفردات والألفاظ، والقياس. ويشير كذلك إلى أن علماء اللغة كانوا يتقنون قدرأً مشتركاً من كل هذه العلوم، ولكن بعضهم كان يتفوق في فرع منها إضافة إلى إحاطته بباقي الفروع، ولذلك كان ناقل الخبر دقيقاً في استعمال صيغة التفضيل بن أبي عمرو، إذ قال: (أوسع علماً بكلام العرب) وابن أبي إسحاق، إذ

¹- مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ص9.

²- طبقات فحول الشعراء، الجمحي، ج1، ص14.

³- طبقات النحويين، أبي الطيب اللغوي، ج1، ص62.

قال: (أشدّ تجريداً للقياس) ليدل على أنها اشتركا في عموم مسائل العلم، ولكن كل واحد منهما تفوق في تخصصه معين في علوم اللغة.

فأبو عمرو بن العلاء كان عنده علم بالقياس، ولكنه كان يتفوق في كلام العرب، ولغات القبائل، والغريب، وابن أبي إسحاق كان عنده علم بكلام العرب، ولغات القبائل، والغريب ولكنه كان يتفوق في القياس. فكان أشد ميلاً إلى التنظير والتقنين وهو أول من استعمل مصطلح القياس بمعناه العلمي الذي يتناسب مع ثقافة العصر فيما يبدو، وذلك في قوله للفرزدق:

"إنما هي ريزٌ وكذلك (قياس) النحو". ومما يثبت ميله إلى التوجيه النظري في القياس قوله يونس: "وما تريد إلى هذا، عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"¹

فقوله: "يطرد وينقاس" دليل على أنه كان أستاذ مدرسة القياس في زمانه، وما تلاه من أزمنة إلى يومنا هذا، فالقياس عنده على المطرد، وهو الذي يتفق في خصائصه التركيبية والبنائية، وأمكن أن يصدر عليه حكم ليس فيه اختلاف، وهذه من أولى الأسس التي انبنى عليها القياس النحوي وبذلك وصل القياس إلى مرحلة منهجية، فصار القياس على المطرد منهجاً، التزمه عبد الله بن أبي إسحاق، وأتبعه فيه عيسى بن عمر، وسار عليه أبو عمرو بن العلاء، فقد ذكر القفطي أن عيسى بن عمر "وضع كتابه على الأكثر، وبوبه، وهذب، وسمى ما شدّ على الأكثر لغات"²، ومثل ذلك يروى عن أبي عمرو إذ لما قيل له: "كيف تصنع فيما خالفتك فيع العرب؟" قال: "أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات."³

ظهر المذهب القياسي أول ما ظهر عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ذلك من خلال آرائه ومواقفه، "فهو أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل"⁴ وقد وجد في ذلك ضالته المنشودة

¹ طبقات فحول الشعراء، الجمحي ج1، ص 17.

² - إنباه الرواة، القفطي، ج2، ص 375

³ - طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي ص 50.

⁴ - طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، ج1 ص 14.

حتى إنه لا يرى في غيره علماً، ويبرز هذا المذهب في قوله ليونس بن حبيب: "وما تريد إلى هذا؟ عليك باب من النحو يطرّد، وينقاس"¹.

والقياس عند الحضرمي هنا ليس هو القياس الذي عرفه النحاة المتأخرون من حمل فرع على الأصل لعلة جامعة بينهما لأن ابن سلام في حديث عن قياس الحضرمي لم يكن يعني شيئاً من هذا التعريف الذي ذكره النحاة المتأخرون، إنما أراد من القياس القاعدة النحوية ليس غير؛ أي أن الحضرمي كان يمدّ حكم القاعدة، ويجعله مطّرداً بمعنى أنه كان أميل على التقييد، وكان أكثر استنباطاً للقواعد من أبي عمرو بن العلاء، أمّا ما ورد على لسان ابن سلام من أن أبا الأسود الدؤلي:² (كان أول من أسس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها)، فإنه لا يعني أن أبا الأسود له قصب السبق في تقييد هذا العلم لأن (وضع القياس) يعني البدء به، وهو ما ينطبق على أبي الأسود، أمّا (تجريد القياس) وهو ما نُعت به الحضرمي فالمقصود به الاستنباط، وهو ما يأتي في مرحلة تلي مرحلة الوضع، وبذلك لا يكون ثمة تناقض في كلام ابن سلام الجمحي.

وعلى الرغم من الخلاف الواقع حول مصطلح (القياس) الذي أورده ابن سلام فإن معناه لا ينصرف إلّا إلى (القاعدة) أو (الضابط) النحوي، وهذا ما ورد على لسان عبد الله بن أبي إسحاق نفسه عندما قال للفرزدق: "أسأت، إنما هي ريبٌ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع"³.

ولعلّ ماورد على لسان الحضرمي من أوزان الأفعال واشتقاقاتها، وجذورها يدل على ريادته في هذا المجال من ذلك قوله: "أصل الكلام بناؤه على (فَعَلَ) ثم يبنى آخره على عدد من له الفعل من المؤنث والمذكر من الواحد والاثنين والجميع كقولك: فَعَلْتُ، وَفَعَلْنَا، وَفَعَلْنَ، وَفَعَلُوا، ويزاد في أوله ما ليس من بنائه فيزيدون الألف، كقولك: أعطيتُ إنّما أصلها عطوتُ، ثم يقولون (معطي) فيزيدون الميم بدلا من الألف، وإنما أصلها (عاطي)، ويزيدون في أوساط فَعَلَ، وافتعل، وانفعل واستفعل، ونحو هذا، والأصل فَعَلَ، وإنما أعادوا هذه الزوائد إلى الأصل فمن ذلك في القرآن:

¹ - المصدر نفسه، ج 1 ص 14.

² - طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، ج 1 ص 12.

³ - طبقات فحول الشعراء، الجمحي، ج 1 ص 17.

﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَّاحٍ ﴿٢٢﴾﴾¹ وإنما يريد الريح مُلْقِحَةً فأعادوه إلى الأصل، ومنه قولهم طَوَّحْتَنِي الطَّوَّاحُ وَإِنَّمَا هِيَ المَطَاوِخُ لِأَنَّهَا المَطْوُوحَةُ.²

ومن المسائل النحوية التي اشتهر الحضرمي بالقياس فيها كما نقل عنه سيبويه:

- النعت المقطوع:

قال سيبويه: "وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على إضمار شيء يرفع، ولكنه إن قال: ضربته لم يقل أبداً إلا المسكينَ يحمله على الفعل، وإن قال: ضرباني قال: المسكينانِ حملة أيضاً على الفعل. وكذلك مررت به المسكينِ يحمل الرفع على الرفع والنصب على النصب، والجر على الجر، ويزعم أن الرفع الذي فسّرنا خطأ، وهو قول الخليل رحمه الله، وابن أبي إسحاق.³"

بيّن سيبويه أن رأي الخليل في هذه المسألة، مطابق لرأي ابن أبي إسحاق، وهذه إشارة واضحة إلى أثر قياس ابن أبي إسحاق في قياس الخليل، وبذلك فإنّ تفسير الحضرمي هو الأصل في المسألة.

وقد وضع سيبويه رأي الخليل حين قال: "وكان الخليل يقول: إن شئت رفعته من وجهين فقلت: مررت به البائس، كأنّه لما قال: مررت به، قال: المسكينُ هو كما يقول المسكين ... وفيه معنى الترحم ... فما يترحم به يجوز فيه هذان الوجهان، وهو قول الخليل رحمه الله.⁴"

فالخليل إذن يجعل الرفع على تقدير اسم ويجعل النصب على تقدير فعل، وهو بذلك يوافق ما ذهب إليه ابن أبي إسحاق، إلا أنّ يونس كان يرفض هذا القياس، وكان يحمل الرفع والنصب والجر في الترحم على البدل، ويرفض التقدير: "ليس يرفع شيء من الترحم على إضمار شيء".

¹ - سورة الحجر: الآية 22.

² - مجاز القرآن، أبي عبيدة، ج 1 ص 376-377.

³ - الكتاب، سيبويه، ج 2، ص 77.

⁴ - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 75-76.

ويبدو أنه ليس منفرداً في هذا القياس، لأن الخليل في موضع آخر حمل الترخّم على البدل حيث قال: "وزعم الخليل أنه يقول: مررتُ به المسكينِ على البدل، وفيه معنى الترخّم وبدله كبدل: مررت به أخيك."¹

أما القياس الذي حاول فيه يونس أن يتفرد به عن قياس الخليل وابن أبي إسحاق، فقد حمل فيه (المسكين) على الحال، قال سيبويه: "وأما يونس فيقول: مررتُ به المسكينِ على قوله: مررت به مسكينا، وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز: مررتُ بعبد الله الظريف، تريد ظريفاً."²

فسيبويه يرفض هذا القياس كما هو واضح، وفي ثنايا أسلوب التعليل الذي عرضه سيبويه يمكن أن نفهم طريقة العلماء الذين ذكرهم في القياس، إذ أنّ سيبويه يرفض أن تكون كلمة (المسكين) حالاً؛ لأن بناءها على هذه الصورة (يدخل فيه الألف واللام) لا يصلح لهذا الموقع في التركيب، لأنه حينئذ يلتبس بالنعته، وهذا يعني أن علماء العربية وفي مقدمتهم عبد الله بن أبي إسحاق كانوا يدرسون بناء الكلمة ويدرسون خصائص التركيب، وصلاحيّة كلّ بناء في كلّ موقع من مواقع التركيب.

"وتشير النصوص المتقدمة إلى أنّ تفسير الظواهر الاعرابية كان يعتمد الدلالة، وفي ضوءها كان يلجأ النحوي إلى التقدير: (أرحم المسكين) و (المرحوم المسكين)، وهذا التقدير عملية عقلية، لكنها ترتكز على السليقة اللغوية عند العالم وخبرته بالنصوص الفصيحة ودلالاتها عند العرب، وهذا يعني أن أصل التركيب مضمّر فيما يسميه علماء اللغة (البنية العميقة) في المصطلح الحديث"³.

ويظهر أن الذي ألبأ يونس إلى حمله إلى البدل هو فراره من التقدير، إلا أن معرفة الخليل بهذا الرأي، واختياره التقدير يعني أن التقدير في هذه المسألة أقوى في إبراز المعنى ودلالة التركيب.

¹- الكتاب، سيبويه، ج2 ص 75.

²- المصدر نفسه، ج2 ص 76.

³- القياس النحوي في كتاب سيبويه، أبو صيني، ص 25.

- الحال: قال ابن جني: "قرأ ابن أبي إسحاق ﴿ هَوْلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾¹ بنصبٍ

(أطهر) على الحال، وجعل هن ضمير فصل، وقد أنكره أبو عمرو بن العلاء، إذ يقول سيبويه: " وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتجى ابن مروان في ذا اللحن يقول: لحن وهو رجل من أهل المدينة كما تقول: اشتمل بالخطأ وذلك أنه قرأ: "هؤلاء بناتي هن أطهر لكم" بالنصب"².
أما المبرد فقد قال: " وأما قراءة أهل المدينة: (هؤلاء بناتي هن أطهر لكم) فهو لحن فاحش، وإنما كانت قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية"³، ويقول السيرافي في هذا: " هؤلاء بناتي جميعاً معرفتان، وأطهر لكم منزل منزلة المعرفة في باب الفصل ... قلت: والذين رويت عنهم قراءة أطهر بالنصب هم: الحسن، ويزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان السدي"⁴.

نخلص من كل هذه الآراء، "إلى أن عبد الله بن أبي إسحاق يريد أن يثبت باختياره لهذه القراءة إلى ظاهرة لغوية فصيحة، وهي ظاهرة ضمير الفصل، فنصب (أطهر) على الحال من بناتي، وجعل الضمير فصلاً بين الحال وصاحبها، وضمير الفصل يفصل عادة بين معرفتين، أو بين ما كان في منزلة معرفتين، وهنا تظهر قدرة ابن أبي إسحاق اللغوية بإشارته الخفية إلى أن (أطهر لكم) في منزلة المعرفة في هذا المقام لأنها مخصصة، وإن كانت نكرة في الظاهر، وهذا ما تنبه إليه السيرافي من سكوت سيبويه على قراءة الحضرمي ولم يثنه موقف أبي عمرو بن العلاء المقرئ الكبير، وذلك أن عدم سماع أبي عمرو للقراءة جعله يطعن فيها، ويلحّن صاحبها وهذا الأمر جعل المبرد يلحّن ابن مروان، وينسب إليه عدم العلم في العربية، تبعاً لأبي عمرو وظناً منه أن سيبويه يؤيد رأي أبي عمرو، ويطعن في القراءة."⁵

¹- سورة هود، الآية 78.

²- الكتاب، سيبويه، ج2 ص 396-397.

³- المقتضب، المبرد، ج4 ص 105.

⁴- الكتاب، سيبويه، ج2، حاشية ص396. السيرافي

⁵- القياس النحوي في كتاب سيبويه، صالح أبو صيني، ص 29.

- التحذير: قال سيبويه: " لو قلت: إِيَّاكَ الْأَسَدَ، تريد من الأسد، لم يجز كما جاز في (إنّ)، إلاّ أنّهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في الشعر:

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

كأنّه قال: إِيَّاكَ، ثمّ أضمر بعد إِيَّاكَ فعلاً آخرَ قال: اتَّقِ المِرَاءَ.¹

فهذا النص من سيبويه يشير إلى منهج الحضرمي في تعامله مع النصوص اللغوية الفصيحة التي تخالف قياس المطرّد عنده، إذ أنّ الحكم الذي أصدره بأن أجاز ذلك في الشعر لا النشر، لأنّه سمعه في الشعر خلافَ النشر، فلم يقف منه موقف المتزمت لمبدئه في القياس بل عده جائزاً على اعتباره فصيحاً، فهو لا يهدر المسموع سواء كان ضرورة شعرية كما الحال في هذا البيت أو لغات سمعتها العرب ، فهو بهذا يؤسس لقاعدة منهجية تأصيلية، وهي أن "القياس على الغالب المطرّد، وأمّا ما خالف ذلك فهو لغات"

- الاستثناء: قال سيبويه: " أنشد بعض الناس هذا البيت رفعاً للفرزدق:

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرٌ وَاحِدَةٍ دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانَ .

جعلوا (غير) صفةً بمنزلة مثل، ومن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له بدّ من أن ينصب أحدهما، وهو قول ابن أبي إسحاق²

وقال المبرّد بعد أن ذكر البيت: "تجمل (غير) نعتاً، يخبر أنّها غير واحدة، بل هي أدور، ودار الخليفة تبيين وتكرير، وإلاّ دار مروان بدل، وإن شئت جعلت دار مروان منصوبة بالاستثناء على قولك ما جاءني أحدٌ إلاّ زيداً، وإن شئت قلت: ما بالمدينة دارٌ غيرَ واحدةٍ إلاّ دار مروان، تنصب (غير) لأنّه استثناء، وإن شئت رفعت ونصبت دار مروان؛ أيهما شئت جعلته بدلاً ونصبت.³

¹- الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 233..

²- الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 340.

³- المقتضب، المبرّد، ج 4 ص 425.

وقال ابن السراج بعد أنه ذكر البيت: "ترفع (غير) وتنصب دار مروان، ولك أن تنصبهما جميعاً على قولك: ما جاءني أحد إلا زيداً، ورفعهما جميعاً لا يجوز إلا أن تجعل (غير) نعتاً، فيصير الكلام كأنك قلت: ما بالمدينة دارٌ كبيرةٌ إلا دارُ مروان."¹

فمن خلال هذه النصوص نخلص إلى أن:

- ابن أبي إسحاق كان يعي بابي (البدل والاستثناء) وعياً متقدماً، فهو يبحث في جملة الاستثناء (التامة المنفية)، إذ يجوز في الاسم الواقع بعد (إلا) فيها الإتيان على البدلية والنصب على الاستثناء، وكذلك في (غير وسوى) اللتان تعاملان معاملة الاسم الواقع بعد إلا. وقوله: (فمن جعلها بمنزلة الاستثناء) دليل على أنه يعي أنه يجوز له أن يجعل (غير) في هذا المقام بمنزلة التابع للمستثنى منه. بالإضافة إلى أنه يشير إلى قاعدة مهمة وهي أن الإعراب فرع المعنى فالتكلم هو الذي يرفع وينصب حسب الدلالة التي يريد أن يحققها في الكلام.

- المرحلة المتقدمة التي وصل إليها الحضرمي إلى في درس الاستثناء حينما يقول: (لم يكن له بدٌ من أن ينصب أحدهما) حيث جعل الجواز ثم الإيجاب في النصب على أنه استثناء بعد استثناء كما فسّر ذلك الأعلام الشنتمري²

- صيغة الإيجاب في الحكم الذي أطلقه ابن أبي إسحاق على التركيب: (لم يكن له بدٌ من أن ينصب) تدل بوضوح تام على (الوجوب) وهذا يعني أن الحضرمي درس هذه الظاهرة اللغوية في نصوصها المنطوقة والمسموعة كأنه استقرأ تام، جعله واثقاً من إصدار حكم مطلق عليها، والحكم نهاية ما يسعى صاحب القياس أن يصل إليه في المقيس عليه، ليرتب على المقيس حكماً مماثلاً. وهو يشير إلى العلة بقوله: (فمن جعلها بمنزلة الاستثناء، لم يكن له بدٌ من أن ينصب)، فعلة النصب أنه استثناء بعد استثناء.

وهكذا تتجه القاعدة النحوية إلى النضج على يدي عبد الله بن أبي إسحاق.

¹- الأصول في النحو، ابن السراج، ج1، ص303-304.

²- تحصيل عين الذهب، الأعلام الشنتمري، ج1، حاشية، ص428.

- الممنوع من الصرف: وذكر سيبويه في كتابه مثالا يبرز فيه مدّ القياس عند الحضرمي، ذلك حين قال: "فإن سُميت المؤنث بـ(عمرو) أو (زيد) لم يجز الصرف. هذا قول ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس."¹، "فالاسم المؤنث إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط نحو: هند، جاز فيه الصرف ومنعه، والمنع أصحّ، وعلى ذلك قاس الاسم المؤنث عمرو وزيد"² وهذا يكشف لنا ما أراده الجمحي بادئ الأمر بقوله: "وكان أوّل من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل ... وكان ابن أبي إسحاق أشدّ تجريداً للقياس"، ذلك أنه سبق النحاة الذين عاصروه، وأمدهم بأدوات جديدة للعمل، وأعطاهم مذهباً أصولياً جديداً تطور فيما بعد، وازداد نضجاً على يد تلامذته وتابعيه.

ثم جاء عيسى بن عمر الذي أولى القياس عناية خاصة فاقت اهتمامه بالسّماع وتبدو لنا عنايته هذه فيما ذكره سيبويه في قوله: "وكان عيسى بن عمر يقول: يا مطراً، يشبهه بقوله: يا رجلاً، يجعله إذا نُؤنَّ وطال كالنكرة، ولم نسمع عربياً بقوله، وله وجه من القياس إذا نُؤنَّ وطال كالنكرة."³ ومن إثاره القياس إنكاره النصب في: اذْخُلُوا الأوّل، فالأوّل؛ لأنه لا يستقيم مع القياس، ويجعله مرفوعاً بفعل محذوف.⁴

وقد نقل سيبويه عن عيسى بن عمر مباشرة في مسائل نحوية مبنية على القياس، معتمداً على قياس عيسى بن عمر بله أمثله ومن ذلك:

- الاستثناء: يقول: " (هذا باب النصب يكون فيها مستثنى مبدلاً) حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أنّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيداً، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً. وعلى هذا: ما رأيتُ أحداً إلاّ زيداً، فينصب على غير رأيت؛ وذلك أنّك لم تجعل الآخر بدلاً من

¹- الكتاب، سيبويه ج2 ص243.

²- المفصل في تاريخ النحو، الحلواني، ص 153.

³- الكتاب، سيبويه، ج2 ص 203.

⁴- المصدر نفسه، ج1 ص398.

الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول، وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت: عشرون درهماً¹.

اعتمد سيبويه أمثلة عيسى بن عمر، واعتمد الحكم الذي خرج به من استقراءه الأمثلة، وهي جمل بسيطة مما سمعه عيسى عن العرب، اختار منها ثلاثة نماذج تمثل هذه الظاهرة اللغوية، إذا كان المستثنى مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، واتخذها نماذج تمثل كل كلام العرب في مثل هذه الظاهرة، رتب عليها حكماً، وهو أن الاسم بعد إلا في الجملة التامة المنفية، يكون منصوباً على الاستثناء، إذا لم يكون تابعا للمستثنى منه على البدل، وقد اعتمدت كتب النحو هذه القاعدة، ومازلت معتمدة إلى يوم الناس هذا².

- إعراب ضمير الفصل: جاء في كتاب سيبويه: "وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبني عليه، كأنك تقول: أظن زيداً أبوه خيرٌ منه، ووجدت عمراً أخوه خيرٌ منه، فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زهداً هو خيرٌ منك، وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾³

وقال الشاعر قيس بن ذريح:

تَبَكِّي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ

وكان أبو عمر يقول: إن كان هو العاقل⁴.

في هذا النص يتبين تماماً منهج سيبويه في سنّ القاعدة النحوية؛ فهو يعرض القاعدة ويسندها: لـ (أناس كثير من العرب) ويستشهد عليها بكلام رؤبة: (أظن زيداً هو خير منك) ويفسر الضمير بجملة جديدة: (أظن زيداً أبوه خيرٌ منه)، فيجعل الضمير (هو) في جملة رؤبة بمنزلة

¹- الكتاب، سيبويه، ج2 ص 319.

²- المقتضب، المبرد، ج4، ص 402، وانظر الأصول، ابن السراج، ج1، ص 282-283.

³- سورة الزخرف: الآية 76.

⁴- الكتاب، سيبويه، ج2، ص 392-393.

المبتدأ الظاهر (أبوه) في جملته، والحقيقة أن هذا التمثيل في الأصل للتحليل الذي يقول في الباب نفسه: (لأن هو بمنزلة أبوه)¹.

ويستشهد على القاعدة باختيار عيسى، الذي يعتقد أنه كان الأساس في إبراز الظاهرة، فعيسى أيد قراءة ابن أبي إسحاق: (هؤلاء بناتي هنّ أظهر لكم) لإبراز ظاهرة الفصل من أساسها، وهو هنا يؤيد قراءته: (كانوا هم الظالمون) لإبراز الجانب الثاني من الظاهرة، وهو وقوع ضمير الفصل في موقع المبتدأ، (وما بعده خبر له مبني عليه) كما جاء في نص سيبويه، ثم يؤيد سيبويه هذه القاعدة بيت قيس بن ذريح، وكلام أبي عمرو بن العلاء، ليبين أن من قبله من النحويين درسوا الظاهرة، ووجهوها، فكان له هو فضل إبرازها، وإثبات صحتها، وتصنيفها في مكانها من الباب.

كما أننا نلاحظ أمانة النقل عند سيبويه، حينما نجده ينسب القاعدة كلها إلى من سبقوه، (وقد جعل ناس كثير من العرب...)، فكلمة (ناس) يطلقها هنا على العرب الفصحاء، الذين استشهد بلغة بعضهم في النص، وعلى النحويين الذين اعتضد بأرائهم النحوية في آن واحد.

ومما يؤكد جنوحه - أي عيسى - إلى القياس كثيراً، قراءته القرآنية وذلك في اختياره النصب في كثير من الأحوال، "فالعرب من عادتهم أن يفزعوا إليه في حال الخلاف"²، وعيسى بن عمر لا يختار إلا ما يوافق قياس العربية، وأساليبها، من ذلك اختياره قراءة قوله تعالى: ﴿يَجِبَالٌ أَوَّيٌّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾³ بنصب (الطير) عطفاً على محل (جبال)⁴، وقراءة قوله تعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَصِرُ﴾⁵ بكسر همزة (إني)، وقد قدر فعل القول بعد فعل (دعا) قياساً على لغة العرب⁵.

¹- الكتاب، سيبويه، ج2 ص 397.

²- طبقات فحول الشعراء، الجمحي، ج1 ص 18.

³- سورة سبأ، الآية:10.

⁴- طبقات فحول الشعراء، الجمحي، ج1 ص 19.

⁵- الكتاب، ج3 ص 143.

ويبرز القياس كذلك في اختياره للقراءات القرآنية التي عُرف عنه أن له اختيارات فيها توافق قياس العربية فهو ينصب الاسم إذا دلَّ على تعظيم، أو تحقير، الأمر الذي دفع أبا عبيدة ليقول: "وكان عيسى يقول: حمالة الحطَب، نَصَبٌ، يقول: هو ذمُّ لها"¹.

أما أبو عمرو بن العلاء، فعلى الرغم من تغليب السماع فإنه لم يتجنب القياس في بعض تناولاته النحوية، وقد لجأ إليه مفسراً حالات عديدة وفق أقيسة العربية. من ذلك ما فسر به (خاضعين) من قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾² فقد زعم "أنَّ (خاضعين) ليس من صفة الأعناق، وإنما هي من صفة الكناية عن القوم التي في آخر الأعناق، فكأنه في التمثيل، فظلت أعناق القوم في موضع (هم)، والعرب قد تترك الخبر عن الأول، وتجعل الخبر للآخر منهما"³، وهو بذلك يشير إلى التباس المضاف بالمضاف إليه "حين يكون الأول جزءاً من الثاني، أو كالجزء"⁴. ومن قياسه أيضاً أنه أجاز نصب العلم المفرد في ضرورة الشعر إذا كان منادى منوناً، نحو: يا عُديّاً، ويا مطراً، وقيسه على العلم الممنوع من الصرف إذا نُونَ في ضرورة الشعر، مثل: بعثمانٍ، ومن مروان. ومن قياسه أنه يذهب إلى أن حذف التنوين جائز في: (هذه هندُ بنتُ عبد الله) فيمن صرّف هنداً؛ لأنه لم يلتق ساكنان، وقاسه على حذف التنوين في مثل: يا زيدُ بن عبد الله.

- في تقدير محذوف: وذلك في قول سيبويه: "وأما قولهم راشداً مهدياً، فإنهم أضمرُوا: ذهب راشداً مهدياً، وإن شئت رفعت كما رفعت مصاحباً معاناً، ولكنه كثر النَّصب في كلامهم . . . ومثله هنيئاً مريئاً... وإن شئت نصبت قلت: مبروراً مأجوراً ومصاحباً معاناً، حدّثنا بذلك عن العرب عيسى و يونس وغيرهما، كأنه قال: رجعت مبروراً، واذهب مصاحباً... ومن ثمَّ قالوا: مصاحبٌ معانٌ، ومبرورٌ مأجورٌ..."⁵

¹ - مجاز القرآن، أبي عبيدة، ج2، ص 315.

² - سورة الشعراء: الآية 04.

³ - مجاز القرآن، أبي عبيدة، ج2، ص83.

⁴ - الكتاب، سيبويه، ج1، ص144.

⁵ - الكتاب، سيبويه، ج1 ص271.

ذكر سيبويه هذا النص في باب "ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف"¹، ولم يذكر سيبويه من شيوخه غير يونس وعيسى، فذكر يونس أربع مرات ولم يذكر عيسى إلا النص المذكور مما يرجح بأن عيسى هو أول من عالج الظاهرة، وأن يونس عززها بالشواهد، وبما يؤيدها من كلام العرب، كما هو واضح ما نسبه إلى يونس في الباب²

ويشير هذا النص، كما تشير الشواهد والأشلة والنصوص في الباب إلى أنّ الحذف والإضمار ظاهرة لغوية معروفة في العربية، ولكن عيسى يحاول أن يضع لجوانب هذه الظاهرة قاعدة تكون مقياساً ثابتاً لها (إن شئت رفعت) و (إن شئت نصبت) و (لكنه كثر النصب في كلامهم)، فكأنني به يذكر من الضوابط لهذه الظاهرة: 1- نية المتكلم وأثره في ذلك، 2- الغالب من كلام العرب

ويرتفع سيبويه بهذه القاعدة إلى مستوى أعلى من التجريد حينما يضع ضابطاً للرفع أو للنصب، بأنّ النصب يكون على إضمار الفعل، وأنّ الرفع يكون على إضمار مبتدأ: (فإذا رفعت .. فالذي في نفسك ما أظهرت) أي الاسم، (وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت) أي: أضمرت الفعل، وهكذا في ضبط دقيق لهذه الظاهرة اللغوية.

هذه الظاهرة التي أبرزها العلماء الأوائل من أمثال عيسى بن عمر كانت إحدى الظواهر الأساسية³ التي قامت عليها نظرية النحو عند العرب، والتي تمثلت فيما بعد في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني⁴، وظهرت بالتالي جليّة في علم اللغة الحديث على يد التّولّيديين التّحويليين⁵.

وعليه يمكننا أن نلخص في نقاط المسائل النحوية التي اعتضد سيبويه فيها بقياس عيسى بن عمر مباشرة أو بشكل غير مباشر وذلك في: - في النَّسَب: أي النسبة إلى فَعْل⁶.

- في الهمز: في الابتداء بها ساكنة أو حذفها¹. ونقل فيها قياس عيسى بن عمر

¹- الكتاب، سيبويه، ج1 ص 58-73.

²- القياس النحوي في كتاب سيبويه، أبو صيني، ص45.

³- أي ظاهرة الإضمار والحذف، وظاهرة الزيادة، وظاهرة التقديم والتأخير، انظر النحو العربي والدرس الحديث، ص 14.

⁴- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص66-67.

⁵- كتاب سيبويه مادته ومنهاجه، محمد حسن عبد العزيز، ص 14-15.

⁶- الكتاب، سيبويه، ج3، ص343.

- في الوقف: أي الفعل المعتل الآخر، فيه لغتان يوقف فيه على الحذف والسكون، أو على زيادة الهاء².

- في عمل اسم الفاعل: وفيه يذكر قياس اسم الفاعل المنون على الفعل المضارع في المعنى والمبنى، واستشهد ببيت أنشده عيسى بن عمر³.

- في إعراب اسم الفاعل: وذكر فيه سيبويه قياس عيسى بن عمر في نصب المصدر الواقع عن فعله⁴.

- البدل من ضمير المخاطبين: وقد سبق أن أشرنا إلى النص المنقول عن عيسى: ادخلوا الأول فالأول، إذ حماه على المعنى، بعد قياس التركيب على قول القائل: ليدخل الأول لاشتراكهما في المعنى⁵.

- تنوين المنادى المفرد: من مثل قول الأحوص الشاعر:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

إذ كان عيسى يقول: يا مطراً، تشبيهاً له بقوله: يا رجلاً، وقال فيه سيبويه بعد نقل كلام عيسى " لم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس، إذا نَوَّن وطال كالنكرة"⁶.

- نصب الفعل المضارع: قال سيبويه: "وزعم عيسى أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل ذاك، في الجواب، فأخبرت يونس بذلك، قال: لا تبعدن ذا. ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة هل وبل"⁷، ويبين سيبويه في أول الباب أن (إذن) تعمل في الفعل وتُلغى وقاسها على (أرى) التي تعمل في

¹- الكتاب، سيبويه، ج2، ص 545.

²- المصدر نفسه، ج4، ص 159.

³- المصدر نفسه، ج1، ص 169.

⁴- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 346.

⁵- المصدر نفسه، ج1، ص 398.

⁶- المصدر نفسه، ج2، ص 202.

⁷- المصدر نفسه، ج3، ص 16.

الأسماء وتُلغى¹. ويبدو أن هذا القياس كان معروفاً قبل سيبويه، لأننا نجدُه ينقل تفسير المسألة عن الخليل ويونس: "واعلم أنّ إذن كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة، كما لا تنصب أرى... فإذا لا تصل في ذا الموضوع إلى أن تنصب كما لا تصل أرى هنا إلى أن تنصب، فهذا تفسير الخليل، وبذلك قولك: أنا إذن آتيك، فهي ههنا بمنزلة أرى لا تكون الا ملغاة"².

- **الحكاية:** وعلاقتها بفتح همزة أنّ أو كسرهما، وهي قراءة لعيسى في قوله: "إني مغلوب فانتصر" الآية، وفي ذلك يقول سيبويه: ".. أراد أن يحكي كما قال عز وجل: "والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم.."3، كأنه قال والله أعلم: "قالوا مت نعبدهم..، ويزعمون أنها قراءة ابن مسعود، ومثل ذلك كثير في القرآن الكريم"⁴، فاستشهاد سيبويه به جاء بعد عرض رأي يونس الذي وضّح فيه أسلوب الحكاية، وعلاقتها بفتح همزة أنّ، أو كسرهما.

وهكذا من خلال المسائل السالفة الذكر وغيرها التي اعتمد فيها سيبويه على قياس عيسى بن عمر نخلص إلى ما يلي: - إنّ عيسى بن عمر استمر على منهج عبد الله بن أبي إسحاق في القياس على الكثير المطرد، وسمّى ما خالف ذلك لغةً. وتابعه في الاهتمام بلغة شعراء عصره، بل زاد عليه في أنّه كان يلازم الشاعر فيحفظ شعره كما وقع له مع ذي الرّمة، ويكتبه ويراجعه بين يديه.

- عالج عيسى بن عمر أبواباً نحوية جديدة، وبعث فيها موضوعات تفصيلية، مما يدل على توسع مجال النحو في زمانه، ويحتمل أن كتابه الجامع كان يضم هذه الأبواب التي استكثرها معاصروه.

- كان لا يستهين باللغة إذا سمع لديه المنقول منها مهما كانت قليلة الانتشار، فقد حفظت قراءته كثيراً من لغات العرب، وهو بذلك يوجه هذا اللغات في القياس أو يوجه القياس إليها، وإذا اختلفت القراءات فإنه يختار ما يتناسب مع قياس العربية.

¹- الكتاب، سيبويه، ج3 ص 12.

²- الكتاب، سيبويه، ج3 ص 14.

³- سورة الزمر، الآية 03

⁴- الكتاب، سيبويه، ج3، ص143.

- ثبت من ذكر النصوص من كتاب سيبويه أن مفهوم القياس النظري كان واضحاً في ذهن عيسى بن عمر، وفي أذهان معاصريه.
- "صارت فكرة العامل واضحة في النصوص المنسوبة إليه، واتضح كذلك مفهوم الأصول والفروع، مثلما اتضحت فكرة القياس على المعنى"¹.
- صارت القواعد التي توصل إليها في الاستثناء والحال والنداء والنصب على تقدير فعل مضمّر أساساً في النحو العربي ما زال معتمداً إلى يومنا هذا، وهذا يدل على صحة منهجه في البحث.
- كان منهجه في القياس وأسلوبه في تفسير التركيب، سبباً في إبراز ظاهرتي (الإضمار والتقدير) في العربية خاصة في مجال الثناء والتعظيم والذم والمجاملة.
- ليأتي بعد ذلك أبو عمرو بن العلاء الذي كان إمام أهل البصرة في القراءة والنحو، فقد تبوأ هذه المكانة في حياة شيخه الحسن البصري المتوفى سنة (110هـ)، "إذ كان يجمع طوال حياته أشعار العرب القدماء، ولاسيما أشعار الجاهلية، كما كان يدأب على شرحها، وإجراء الملاحظات اللغوية عليها"².
- وهذا العلم الواسع بلغة العرب وشعرها، كان سبباً في اتساع مجال القياس عند أبي عمرو وإن كان منهجه في القياس امتداداً لمنهج عبد الله بن أبي اسحاق وعيسى بن عمر وخير دليل على ذلك أنه كان يلتزم قاعدتهم الأساسية، فهو يعمل على الأكثر، ويسمي ما خالفه لغات، وفي هذا يقول ابن نوفل: "سمعت أبي يقول أبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعته ممّا سمّيته عربية، أيدخل فيه كلام العرب؟ فقال: لا، قلت: ما تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجّة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات."³، ومن المسائل التي استند فيها سيبويه إلى قياس أبي العلاء نذكر أهمها ليتبين لنا من خلال تصورها المنهج العام لأبي العلاء في القياس، من ذلك:

¹- القياس النحوي في كتاب سيبويه، أبو صيني، ص 75.

²- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ج2، ص 129.

³- طبقات النحويين، الزبيدي، ص 29.

- الحال: يقول سيبويه: "واعلم أن ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالاً ينصب انتصاب النكرة، وذلك أنه لا يحسن لك أن تقول: هذا زيدٌ الطويل، ولا هذا زيدٌ أخاك، من قبل أنه من قال هذا فينبغي له أن يجعله صفة للنكرة، فيقول: هذا رجل أخوك ومثل ذلك في القبح: هذا زيدٌ أسود الناس، وهذا زيدٌ سيّد الناس، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو"¹

أراد سيبويه من خلال النص السابق أن يبيّن أن الحال لا تكون إلا نكرة، سواء أ جاءت من نكرة كما مثّل عيسى: "هذا رجل منطلقاً" أم من معرفة كما مثّل سيبويه: "هذا زيدٌ منطلقاً"، وذلك انسجاماً مع عنوان الباب الذي سماه: (باب ما لا يكون فيه الاسم إلا نكرة).

والظاهر أن النص المذكور كله ما نقله يونس عن أبي عمرو، بدليل أن الإشارة (ذلك) التي تكررت ثلاث مرات في النص، وهذه الإشارة تربط أول النص بالأمثلة التي نسبها يونس إلى أبي عمرو، ومثال عيسى الذي اعتمده سيبويه في أول الباب لإثبات أن: (أول فارس) نكرة قياساً على (رجل)، يدل دلالة أكيدة على أن الحال من المعرفة، و الحال من النكرة، كان أمراً مدروساً في زمن عيسى و أبي عمرو.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن الأمثلة المعروضة في النص هي أمثلة أبي عمرو، والقاعدة التي قدمها في بداية النص هي قاعدته توصل إليها بتعليله الخاص، أو أنه نقلها من التراث النحوي الذي عاشه أو نقل إليه، وهذه القاعدة مركبة من قاعدتين تشير الأولى إلى أن صفة المعرفة لا تكون إلا معرفة، وتشير الثانية إلى أن المعرفة التي صلحت نعتاً للمعرفة لا تصلح أن تكون حالاً، لأن الحال لا تكون إلا نكرة.

وتقديم القاعدة هنا على الأمثلة يعني أنّ الأمثلة نتيجة لها، ولا يعني أنها استنبطت منها، مما يدل على أنها معروفة لدى أبي عمرو من قبل، والدليل على ذلك أن سيبويه يعرضها كأنها بديهية لا نقاش فيها، مما يدل على أنها كانت إحدى القواعد الأصول التي لا خلاف حولها.

¹- الكتاب، سيبويه، ج2، ص113.

"واستعمال هذا النوع من الأمثلة، يشير الى أسلوب متطور في القياس، فهو القياس السلي على القاعدة، لأن القياس الإيجابي على القاعدة يقتضي أن يولّد جملاً صحيحة (أصولية). أما توليد الجمل غير الصحيحة (غير الأصولية) فهو قياس سلي"¹.

- الاستثناء: يقول سيبويه: "وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه أن تقول: ما أتاني القوم إلاّ عبد الله، ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم لما جاز أن تقول: ما أتاني أحدٌ، ولكن المستثنى في هذا الموضع مبدلٌ من الاسم الأول، ولو كان من قبل الجماعة كما قلت: (ولم يكن له شهداءٌ إلاّ أنفسهم)² لكان ينبغي له أن يقول: ما أتاني أحدٌ إلاّ قد قال ذاك إلاّ زيد، لأنه ذكر واحداً."³

كلمة (الوجه) التي استخدمها أبو عمرو مصطلح نحوي استعمله القدماء وهم يعنون به (الحكم الذي يراه النحوي أصح من غيره، ويكون التوجيه عادة في المسائل التي تختلف فيها الاتجاهات النحوية، يختار النحوي وجها يعتمد فيه على قياس يقتنع بصحته، والوجه الذي اعتمده أبو عمرو في هذا القياس: أنّ المستثنى في الجملة التامة المنفية يكون بدلا تابعا للمستثنى منه في حركة إعرابه، ومثّل له بقوله: ما أتاني القومُ إلاّ عبدُ الله بالرفع على البدل، وهو بذلك يشير إلى الوجه الثاني ويجاوب ردّه ودحضه والوجه الثاني هو (حكم) عيسى الذي يجيز في المستثنى في هذا الموقع أن يكون منصوبا على الاستثناء.

- المنادى: ويقول سيبويه: "⁴ وقال قومٌ: يا أخانا زيد، وقد زعم يونس أنّ أبا عمرو كان يقوله وهو قول أهل المدينة، قال: هذا بمنزلة قولنا: يا زيدٌ، كما كان قوله: يا زيدُ أخانا بمنزلة يا أخانا، فيحمل وصف المضاف مفردا بمنزلته إذا كان منادى، ويا أخانا زيدا أكثر في كلام العرب، لأنهم يردونه إلى الأصل، حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون منادى، كما ردّوا: ما زيدٌ إلا منطلقٌ، وكما ردّوا: أتقولُ حين جعلوه خبرا إلى أصله".

¹- القياس النحوي، صالح أبو صيني، ص 82.

²- سورة النور، الآية 06.

³- الكتاب، سيبويه، ج2، ص 311.

⁴- الكتاب، سيبويه، ج2، ص 185.

اعتمد سيبويه في باب النداء رأي الخليل اعتماداً يكاد يكون كاملاً، ويبدو أن الأمثلة التي يطرحها الخليل في هذا الباب، كانت معروفة من قبل، بدليل أن إجابات الخليل عليها كانت جاهزة وقد يكون الفضل في جمعها وتصنيفها في باب واحد من صنع سيبويه، ولكن هذه الأمثلة ما زالت قيد الدراسة يدل على ذلك الحوار والمناقشة التي دارت حولها بين الخليل و سيبويه في أول الباب

-الظرف: وأقصد بها الظروف والأحوال المبنية على فتح الجزأين:

جاء في كتاب سيبويه: "وأما يومَ يومٍ، وصباحَ مساءً، وبيتَ بيتٍ، وبينَ بينٍ، فإنَّ العربَ تختلف في ذلك: يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر، ولا يجعله اسماً واحداً، ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في حال الظرفِ أو الحال، كما لم يجعلوا: يا ابن أمِّ و يا ابن عمِّ بمنزلة شي واحد إلا في النداء، والآخر من هذه الأسماء في موضع جر، وجعل لفظه كلفظ الواحد وهما اسمان أحدهما مضاف إلى الآخر، وزعم يونس وهو رأيه، أنَّ أبا عمرو كان يجعل لفظه كلفظ الواحد إذا كان شيئاً منه ظرفاً أو حالاً"¹.

وبعد مناقشة هذه المسألة نجد أنَّ سيبويه قد اعتمد قياس أبي عمرو في هذه الأسماء، ووجده موافقا للرواية الصحيحة، وقياس ثقات العلماء من شيوخه كما قال: "وجعل لفظهن في ذلك الموضوع كلفظ (خمسة عشر)، ولم يبن ذلك البناء في غير هذا الموضوع، وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب، ولا أعلمه إلا قول الخليل"، وهذا يعني أنَّ الخليل أيضاً وجد هذا القياس ناضجا فاعتمده. وكل هذا يدل على أن حركة نحوية واسعة المجال كانت قائمة في أيام أبي عمرو، وأنَّ القياس كان منهجا لتثبيت الأصول التي تحاكم على أساسها الفروع، وتصبح الفروع الأصيلة أصولاً تتحدد على أساسها فروع جديدة.

وفي كل هذا كان أبو عمر يقيس على الكثير الشائع من لغة العرب، ونهجه هذا صار أصلا من أصوله التي كتب لها البقاء والاستمرار، ويعضد هذا قول عبد الملك بن نوفل المدني السابق الذكر، لما سأل أباه أبا العلاء عن مخالفة العرب له، فاعتبر تلك المخالفة لغات.

¹- الكتاب، سيبويه، ج3، ص302-303.

أما عن يونس بن حبيب، والخليل بن أحمد، فإن اعتماد سيبيوه على سماعهما وعلى قياسهما فقد بلغ مبلغا من الكثرة في الكتاب بحيث لا يكاد يحصى، فقد ظهر جليا اعتماده على قياسهما خاصة الخليل بن أحمد شيخه وأستاذه¹.

ولكن الذي يجب أن يعرف أن القياس عند النحاة - شيوخ سيبيوه - إنما كان يعني بالأساس القاعدة أو الضابط النحوي، ولم يعرف بأنه نقل حكم الأصل للفرع لعله جامعة بينهما.

¹- ينظر في ذلك " أثر يونس بن حبيب على كتاب سيبيوه "

المبحث الثالث: القياس عند سيبويه

إن عناية سيبويه بالسمع كانت أكثر من اهتمامه بالقياس، ولكن هذا لم يمنعه من ترجيح القياس في بعض المواضع على السماع، فهو لا يلتفت إلى ظاهرة قَدَم لها كثيرا من كلام العرب شعرا ونثرا، بل يستدل بالقياس مخالفا لما سمع عن العرب، ففي كلامه على رفع الاسم الذي يتقدم على عامل يصح أن يعمل فيه يستدل بقول أبي النجم العجلي:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَع¹

ويشير إلى ضعفه، وأنّ النصب في (كلُّه) لا يكسر البيت، ثم يستدل بيت امرئ القيس:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرَّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجْرُ²

ثم بيت النمر بن تولب

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسْرُ³

ثم يستدل بقول بعض العرب: "شَهْرٌ تَرَى، وَشَهْرٌ تَرَى، وَشَهْرٌ مَرَعَى"⁴، يُرِيدُ: ترى فيه.

ثم يستدل بيت لأحدهم:

ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْرَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ⁵

وبعد هذا السرد لما سمع عن العرب شعرا، ونثرا يَدُكُرُ سيبويه أن الرفع ضعيف، "والوجه الأكثر الأعراف النصب، وإنما شَبَّهوه بقولهم: الذي رأيتُ فلاناً، حيث لم يذكروا الهاء. وهو في هذا أحسن."⁶

ويتضح لنا أن القياس الذي لجأ إليه سيبويه كان الدافع إليه أنه لم ترد عن العرب كل صور التراكيب، والصيغ، والجمل التي تعبر عن المعاني المختلفة، وهو بذلك يشابه إلى حد بعيد القياس عند

¹- الكتاب، ج 1 ص 58. وانظر شرح أبيات سيبويه، النحاس، ص 103.

²- شرح أبيات سيبويه، النحاس، ص 40.

³- المصدر نفسه، ص 40.

⁴- الكتاب، ج 1 ص 86.

⁵- الكتاب، ج 1 ص 86، والبيت من الخمسين التي لا يعرف قائلها. وانظر شرح أبيات سيبويه، النحاس، ص 40.

⁶- المصدر نفسه، ج 1 ص 86.

الفقهاء حيث أن نصوص الكتاب، والسنة لم تقف عند الأحكام الشرعية جميعها ما حدث في الماضي ولما يمكن أن يحدث في المستقبل، وبناء على ذلك فقد ظهرت ضرورة القياس لتواكب هذا التطور، وتسدّ تلك الفجوة.

ثم إن نشأة القياس عند النحاة والفقهاء لم تكن واحدة، بل إن النشأة كانت منفصلة أملتها الحاجة والضرورة عند كليهما، لأنه لو اقتصر الأحكام النحوية، والفقهاء على ما ورد في النقل، لوقفنا عاجزين أمام كثير من المسائل التي لم يرد النقل فيها، لذلك وجد النحاة والفقهاء أنفسهم مضطرين لقياس ما لم يرد النقل فيه على ما ورد، وفي هذه الخطوة من غير شك تحقق الكثير من ضبط الأحكام وتعميد الأصول في كلا العلمين¹.

وفي مواضع كثيرة نجد سيبويه يحض على القياس، إذا لم يكن ثمة سماع؛ فهو يقول بعد كلام استدل فيه بكلام العرب: "فاعتبر ما أشكل عليك من هذا بذا."² ويقول في موضع آخر: "قد يُوجّه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره، وربما وقع ذلك في كلامهم"³ فهو بذلك يدلّل للجوئه إلى القياس أن العرب أنفسهم فعلوا ذلك، فقد شبّهوا الشيء بالشيء في كلامهم كما قال.

وفي كلامه على ما نُصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره⁴، يسرّد سيبويه كثيراً من كلام العرب شعراً ونثراً، ويقيس ما تشابه منه، ويعلّل ما فيه من مشابهة وقياسه نحو قول ابن ميادة

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي بِجَارِيَةِ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا⁵

فقد قاس (بهرًا) على (تبا).

¹ - مكانة الخليل، عبابنة، ص 60.

² - الكتاب، ج 1 ص 104.

³ - المصدر نفسه، ج 2 ص 376. ج 3 ص 302.

⁴ - المصدر نفسه، ج 1 ص 311-313.

⁵ - المصدر نفسه، ج 1 ص 311.

ونراه يقيس كلام العرب في باب ما تحبُّ به عن النكرة بنكرة على القرآن الكريم، ليزيده وضوحاً، وفي ذلك يقول¹: "والتقديم هنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً، في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرته لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير، والإلغاء والاستقرار عربي، جيد، كثير، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾".
وينوِّع سيبويه في عباراته التي تشير إلى القياس، من ذلك قوله: "وقالوا: الشُّكُورُ، كما قالوا: الجَحُّودُ، فإنَّما هذا الأقل نوارد تحفظ من العرب، ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"²، وقوله:

" وهذه ناقة وفصيلها راتعين، لأنَّ هذا أكثر في كلامهم، وهو القياس. والوجه الآخر قد قاله بعض العرب"³، وقوله: "قالوا: الحِجَارُ، فجاؤوا به على الأكثر والأقيس، وهو في الكلام قليل"⁴، وقوله: "وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئاً، وتعلم أن العرب لم تتكلم به"، وقوله: "وأما يونس فقولته على الكثير: هذا أحيي كما ترى، وهو القياس، والصواب"⁵.

¹ - الكتاب، سيبويه ج 1 ص 56.

² - المصدر نفسه، ج 4 ص 8

³ - المصدر نفسه، ج 2 ص 82.

⁴ - المصدر نفسه، ج 3 ص 572.

⁵ - المصدر نفسه، ج 4 ص 94، ج 3 ص 472.

المبحث الرابع: محددات القياس عند سيويه

أ - القياس على الكثير:

من الواضح أن قياس سيويه يعتمد على الكثير الشائع من لغة العرب، أما القليل والنادر فيحفظ ولا يقاس عليه¹، فقد سأل الخليل مرة عن صرف كلمة (رمان) فأجابته: " لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف"²، ونقل سيويه كلام الخليل دون تعليق دليل على قبوله لمبدأ القياس على الأكثر الذي أخذه عن شيخه الخليل.

وهو يصر على مبدأ القياس بشكل واضح في قوله: " فاستحسن من هذا ما استحسن العرب، وأجزه كما أجازته"³، فقوله (العرب) يعني من غير شك ما شاع عندهم، وانتشر من كلامهم، ويقصد به الكثرة، ومثل هذا الأسلوب كثير في الكتاب..

لم يجز سيويه القياس على ما قلّ من المسموع الفصيح، فهو ينقل عن العرب قولهم: مُطِرْنَا سَهْلًا وَجَبَلْنَا، وَضُرِبَ عَبْدُ اللَّهِ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ"⁴، ثم يجيز النصب في قوله: "وإن شئت نصبت - أي على نزع الخافض - تقول: ضُرِبَ زَيْدٌ الظَهْرَ وَالبَطْنَ، وَمُطِرْنَا السَّهْلَ وَالجِبَلَ، وَقُلِبَ زَيْدٌ ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ، فالعنى أنهم مُطِرُوا فِي السَّهْلِ وَالجِبَلِ، وَقُلِبَ عَلَى الظَّهْرِ وَالبَطْنِ"⁵ ثم يشير إلى أن النصب على نزع الخافض، لا على الظرفية في قوله: "ولكنهم أجازوا هذا، كما أجازوا قولهم: دخلت البيت، وإنما معناه دخلت في البيت، والعامل فيه الفعل، وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف"⁶، ثم يصرح بأن هذا الاستعمال لا يقاس عليه، وأنهم لم يجيزوا حذف الجر في غير السهل والجبل، والظهر والبطن، ثم يسوق أمثلة لا يجوز القياس عليها، بل تستعمل فيما اختصت به، فيقول: "فجازا هذا في ذا وحده، كما لم يجز حذف حرف الجر إلا في الأماكن، في مثل: دخلت البيت. واختصت بهذا، كما أنّ لَدُنْ

¹ - الكتاب، سيويه ج 2 ص 69.

² - المصدر نفسه، ج 3 ص 218.

³ - الكتاب، سيويه، ج 2 ص 69.

⁴ - المصدر نفسه، ج 1 ص 159.

⁵ - الكتاب، سيويه ج 1 ص 159.

⁶ - المصدر نفسه، ج 1 ص 159.

مع عُدوة لها حال ليست في غيرها من الأسماء، وكما أنّ (عسى) لها في قولهم: "عسى الغويّر أبؤسا"، حال لا تكون في سائر الأشياء"¹.

وقد يحكّم القياس في رد بعض الآراء النحوية التي لا تستند إلى سماع، من ذلك ما نقله من أن يونس يجيز: "مررتُ به المسكنَ على قوله: مررتُ به مسكيناً بنصبها على أنها حال". ويردُّ عليه سيبويه مباشرة مستعينا بالقياس في قوله: "وهذا لا يجوز، لأنه لا ينبغي أن يجعله حالا، ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز مررتُ بعبدِ الله الظريف، تُريد ظريفاً."²

وتصريح سيبويه بعدم القياس على القليل كثير في كتابه، ومرجعه إلى أن الكثير هو الذي يمثل لغة العرب، والقليلُ يمثل لغة من لغاتهم، ولا يمكن بناء الأحكام النحوية التي تقعّد كلام العرب مستمدة من لغة القليل منهم.

ب- قياسه على القليل:

على الرغم من أن سيبويه يقيس على ما أكثر من كلام العرب، ويتحاشى القياس على ما قل سماعه فإننا نراه في بعض المواضيع من كتابه يقيس على القليل، ويبنى الأحكام النحوية على هذه القلة وهو القائل: "فإنّما هذا الأقل نواذر تُحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر بقاس عليه"³ من ذلك ما ذكره في حديثه عن التصغير، فالتصغير خاص بالأسماء وحدها، فلا صفر الأنبال، ولا الحروف، وهذا ما نصت عليه سيبويه في كتابه حين نقل ذلك عن الخليل، يقول سيبويه في ذلك: "سألت الخليل عن قول العرب: ما أُمَيْلِحَهُ. فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يحقّر، وإنما تحقّر الأسماء لأنها توصف بما يُعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة."⁴ والعرب لم يصغّروا من الأفعال إلا صيغة (ما أفعله)، وفي ألفاظٍ قليلةٍ تحديداً، وهذا ما عبّر عنه سيبويه بقوله: "ولكنهم حقّروا هذا اللفظ، وإنّما يعنون الذي

¹ - المصدر نفسه، ج 1 ص 159.

² - المصدر نفسه، ج 2 ص 76.

³ - الكتاب، سيبويه ج 4 ص 8

⁴ - المصدر نفسه، ج 3 ص 477.

تصفه بالملح، كأنك قلت: مُلِحٌ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك: يَطْوُهُم الطريقُ، وصيدٌ عليه يومان¹. ونحو هذا كثير في الكلام.² ثم يصحح بما لا يدع مجالاً للشك في جواز القياس على (أَمِيلِحٌ و أَحْيَسِنٌ) في قوله: "وليس شيءٌ من الفعل، ولا شيء ما سُمِّيَ به الفعل يَحْفَرُ إلا هذا وحده، وما أشبهه من قولك: ما أفعله"³

ونخلص إلى أن تصغير (أفعل) لغة لم تكن فاشية بين العرب، بل هي لغة قليلة، ولم يسمع منها إلا ما أَمِيلِحُ، و (ما أَحْيَسِنُ)، وعلى الرغم من ذلك فقد أجاز سيبويه القياس عليها، وقصد بقوله: "وليس شيء من الفعل، ولا شيء مما سُمِّيَ به الفعل يَحْفَرُ إلا هذا وحده، وما أشبهه من قولك: ما أفعله"، أن الأفعال لا تصغر، وإنما الذي يصغر هو (ما أَمِيلِحُ، وما أَحْيَسِنُ)، وما شابه من الأفعال في صيغة التعجب، لا في سائر الأفعال؛ وهذه إجازة للقياس على لغة قليلة، وهي تصغير صيغة فعل التعجب (ما أفعله).

ج- القياس على الشاذ:

لقد كان موقف سيبويه من الشاذ من لغة العرب موقفاً واضحاً، إذ يقول: "ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"⁴، رافضاً إجراء القياس على ما شذ من كلامهم، وقد يردُّ قولَ النَّحْوِيِّينَ غيره إذا أدرك أن العرب لم تتكلم به؛ كقوله: "وأما قول النحويين: قد أعطاهوك، وأعطاهوني، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه."⁵ وقوله: "وهذا من الشواذ، وليس مما يقاس عليه ويطرّد"⁶، وقوله: "قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه"⁷.

¹ - ويقصد هنا حذف اللفظة وترك ما يقوم مقامها. أهل الطريق، صيد الصيد، الكتاب (حاشية)، ج 3 ص 478.

² - الكتاب، ج 3 ص 478.

³ - المصدر نفسه، ج 3 ص 478.

⁴ - الكتاب، سيبويه ج 2 ص 402.

⁵ - المصدر نفسه، ج 2 ص 364.

⁶ - المصدر نفسه، ج 4 ص 405.

⁷ - المصدر نفسه، ج 2 ص 363.

ومجمل القول أنّ سيبويه في قياسه حاول أن يوجد القواسم المشتركة للغات العرب، فإذا وجد حكماً شاع وانتشر على لسانهم قعدّه، وأطره بإطار نحوي مستفيداً من آراء النحاة الذين سبقوه، مضيفاً إليهم كثيراً من نظراته الثاقبة.

د- المقارنة بين ظاهرتين:

قد يقارن سيبويه بين ظاهرتين في لغة العرب، ولكلّ منهما حظها من الكثرة والانتشار، ولهما وجهة من القياس، فهو يشير إلى صحة الظاهرتين، ثم يبيّن أنّ إحدى هاتين اللغتين أقيس من الأخرى، من ذلك قوله: "اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل: رأيت زيداً، من زيداً؟ وإذا قال: مررت بزيدٍ قالوا: من زيدٍ؟، وإذا قال: هذا عبدُ الله، قالوا من عبدُ الله؟، وأمّا بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين"¹. فهو يميز الحكاية في قوله: من زيداً؟ ومن زيدٍ؟، ويذكر أن الرفع هو أقيس الظاهرتين.

بعد الذي رأيناه من قياس سيبويه من خلال الأمثلة المتنوعة السابقة نلاحظ أنه في مواضع قليلة من كتابه ينكر على العرب بعض لغاتهم، ولا يبيّن القياس عليها، وفي الوقت ذاته نرى قراءة قرآنية، وشعراً لهذه اللغة التي أنكرها سيبويه. من ذلك أنه خطأ العطف بالرفع على اسم (إنّ) قبل استكمال الخبر، وقال: "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان"² والقياس أن المعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم لأنه تابع له، لكنّ الصحيح أن العطف على المحل قبل استكمال الخبر جائز ويؤيده كثير من الشواهد كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنَّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾³ برفع (الصابغون) عطفاً على محل (الذين)، وبها قرأ القراء السبعة، وعليه

¹ - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 314.

² - الكتاب، ج 2 ص 155.

³ - سورة المائدة: الآية 69.

مصاحف الأمصار والجمهور، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾¹
 برفع (ملائكته) وهي قراءة ثابتة صحيحة، ومن الشعر قول ضابئ البرجمي:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغْرِبٌ²

برفع (قيار) عطفاً على اسم إن وهو في الأصل مبتدأ.

هذه الشواهد من شعر، وقراءة قرائية، والقراءات القرآنية كلها في الأصل لغات، إضافة إلى

أنها سنّة، والسنّة لا تخالف وهي بذلك كفيّلة بإثبات ما أنكره سيبويه وغلّطه.

¹ - سورة الأحزاب: الآية 56.

² - الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 75، وانظر خزانة الأدب، البغدادي، ج 4 ص 81.

المبحث الخامس: أنواع القياس في كتاب سيبويه:

كما هو معروف فإن سيبويه لم يذكر مسميات أنواع القياس نصّاً، بل ذكرها المتأخرون بعده، ونصوا عليها و ضربوا لها أمثلة من كتابه وهي في الغالب تنتظم في ثلاثة أنواع للقياس:

أ- قياس الشبه:

وهو أبرز أنواع القياس في كتاب سيبويه، ويقوم على المشابهة بين المقيس والمقيس عليه من جهة المعنى، أو من جهة اللفظ من ذلك ما ذكره في "باب الترخيم في الأسماء التي كل اسم منها من شيئين كانا بائنين فَضُمَّ أحدهما إلى صاحبه فجعل اسماً واحداً بمنزلة عَنَتْرِيْسٍ وحَلَكُوْك" ¹. فهو يقيس المركب تركيباً مزجياً في حال ترخيمه على الاسم المختوم بتاء التأنيث المربوطة؛ نحو: حضرموت، ومعد يَكْرَب من جهة، وتمرّة، والبصرة من جهة أخرى، ويعدد أوجه المشابهة بينهما؛ يقول سيبويه: " وذلك مثل حضرموت، ومعد يكرَب، وَبُحَّتْ نَصَّرَ، ومار سَرْجَسَ، ومثل رجل اسمه خمسة عشر، ومثل عمرويه. فزعم الخليل رحمه الله أنه تحذف الكلمة التي ضمت إلى الصدر رأساً، وقال: أراه بمنزلة الهاء" ²، ثم يشير إلى أوجه المشابهة بين المقيس، والمقيس عليه وهي ثلاثة:

أولاً: التصغير، فهو يلحق صدر الاسم المركب، ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد التصغير، كذلك يلحق التصغير ما قبل التاء المربوطة؛ يقول سيبويه: " ألا ترى أيّ إذا حَقَّرته لم أغيّر الحرف الذي يليه، كما لم أغيّر الذي يلي الهاء في التحقير عن حاله التي كان عليها قبل أن يحقّر، وذلك قولك في تمرّة تميرة، فحال الراء واحدة، وكذلك التحقير في حَضْرَمَوْت فتقول حُضَيْرْمُوْت" ³.

والثاني: التّسبُّ، فإننا ننسب إلى الجزء الأول من الاسم المركب، كما ننسب الاسم المختوم بالتاء بعد حذفها؛ فنقول في النسبة إلى معدي كرب: معدي، وفي أربعة عشر: أربعى كقولنا في النسبة إلى البصرة: بصري.

¹- الكتاب، سيبويه ج 2 ص 267.

²- المصدر نفسه، ج 2 ص 267.

³- المصدر نفسه، ج 2 ص 267.

والثالث: يتعلق ببنية الكلمة فالتاء المربوطة المتصلة بالاسم الثلاثي مثل البصرة، لا تلحقه بالرباعي، والمتصلة بالرباعي لا تلحقه بالخماسي، ومثله في المركب، فالاسم الثاني من المركب لا يدخل الاسم الأول بشيء من الأبنية ولا يلحقه بها.¹

لذلك فإن سيبويه قاس حذف الاسم الثاني في المركب عند ترخيمه، على حذف التاء المربوطة في الترخيم، فقال في ترخيم رجل اسمه خمسة عشر: يا خمسة، وغير ذلك من الأمثلة²

ب- قياس الاستئناس

ويلجأ إليه سيبويه في شرح ظاهرة نحوية، وذلك بسرد أمثلة مشابهة لها من وجه من الوجوه من غير أن يكتسب المقيس من المقيس عليه حكماً، كما هو الحال في قياس الشبه.

من ذلك جواز تقديم خبر كان على اسمها، فنقول: كان أخاك زيداً، ولا يجوز ذلك في كأنّ، فلا نقول: كأنّ أخوك عبد الله. وذكر أن (كأنّ)، وأخواتها محمولة في عملها على كان، فـ(كان) هي الأصل، وكأنّ وأخواتها هي الفرع، فلم يجز في الفرع ما جاز في الأصل، وقاس سيبويه ذلك كله على (ليس) التي ترفع وتنصب، و(ما) الحجازية التي تعمل عمل ليس، فإنه يجوز تقديم خبر (ليس) على اسمها، ولا يجوز ذلك في (ما) لأنها فرع على ليس في عملها³.

ومنه كذلك أنه قاس جزم (أكن) في قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾⁴ والمعطوف على (فأصدّق) المنصوب على قول زهير بن أبي سلمى:

بدا لي أنني لستُ مُدرك ما مضى
ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً⁵

¹- الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، أمان الدين، ص 384.

²- الكتاب، ج 2 ص 76-77، ج 1 ص 378، ج 3 ص 185.

³- المصدر نفسه، ج 2 ص 131.

⁴- سورة المنافقون: الآية 10

⁵- البيت منسوب لزهير بن أبي سلمى، ونسب إلى صرمة الأنصاري، انظر الكتاب، سيبويه ج 1 ص 165، 306، ج 2

ص 155.

حيث عطف (سابق) المحرور على (مدرک) المنصوبة، وفي ذلك يقول سيبويه: "فإنما جرُّوا هذا - أي سابق - لأن الأول (مدرک) قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا (أكن) لما كان الفعل الذي قبله (فأصدّق) قد يكون جزماً، ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا"¹، ويعلل ذلك بأن الفعل (أكن) جاء مجزوماً؛ لأن ما سبقه (فأصدّق)، قد يكون مجزوماً ولا فاء فيه، فتوهمه القارئ مجزوماً، وعطف عليه بالجزم. وقاسه على جر (سابق) المعطوف على خبر ليس (مدرک) الذي يكثر مجيئه بالماء التي تجره، فتوهمه الشاعر مجروراً بالباء فعطف عليه بالجر، وغير ذلك من الأمثلة.

ج- القياس التعليمي

وهو "افتراض أساليب لم يرد استعمالها عن العرب، ثم التماس حكم لها، قياساً على ما ورد عنهم من أشباهه، الغرض منه تعليمي تطبيقي"²، من ذلك أجاز صرف (مسلمين) إذا سمّي بها رجل، وأجاز إعرابها بالحركات، فيقال: "هذا مسلمين، ورأيت مسلميناً، ومررت بمسلمين قياساً على قول بعض العرب الذين يعربون (سنين) بالحركات، وثبوت الياء رفعاً ونصباً وجرّاً"³.

وكذلك عند حديثه عن (فو) إذا كانت اسماً لرجل وجعلها في الإفراد (فم) بإبدال الميم مكان الواو، لتكون على مثال الأسماء، وافترض أنه لو كانت العرب لم تنطق بـ(فم) لقال: (فو)، لأن الاسم من الهاء بدليل قولهم: أفواه، كما قالوا: سَوَظٌ وأسَواطٌ⁴.

ومن الواضح أن القياس التعليمي الذي يعتمد الافتراض في الوصول إلى الأحكام شبيه بقياس الفقهاء الذين يفترضون ما لا يمكن وقوعه ليصلوا على أحكامهم، وهذه الافتراضات جعلت

¹- الكتاب، ج3 ص 101

²- مكانة الخليل بن أحمد، عبابنة، ص 80.

³- الكتاب، ج3 ص232.

⁴- المصدر نفسه، ج3 ص264.

النحاة بعد سيبويه يتعدون عن الهدف الأساسي الذي سعى إليه سيبويه في كتابه، ويتجهون نحو إظهار المهارة النحوية، وما يتفرع عنها من تناولات تدل على تأثرهم بالفقه والمنطق إلى حد بعيد¹.

ويبدو أنّ سيبويه قد تأثر بشيخه الخليل تأثراً بارزاً، ففي كثير من أمثلة القياس عنده كان ينقل عن شيخه أجوبة على أسئلة يطرحها عليه، وهذا ما أعطى الأحكام قوةً، واتساعاً، وتنوعاً حيث نجد أركان القياس؛ الأصل، والفرع، والعلة والحكم بارزة من غير شطط، كما هو الحال عند غيرها من نحاة الكوفة الذين أجازوا القياس على الشواذ، وعلى النادر، كما قاسوا على ما عدّه غيرهم ضرورةً ففتح الباب واسعاً لدخول الجدل المنطقي مما جعل في القياس كثيراً من التعقيدات، وتفرع عن ذلك تقسيمات، ومسمّيات مستمدة من أصول الفقه بعد أن كان قياسُ اللغة أصلاً، وخلقت صراعاً حول القياس بين مؤيدٍ ومعارضٍ².

¹- الاستدلال النحوي، حتحات، ص 386.

²- في أصول النحو، الأفغاني، ص 108.

المبحث السادس: امتزاج القياس بالتعليل وارتباطه به:

يكتسب كتاب سيبويه أهمية كبيرة في تأريخ العلة النحوية، ليس بما ذكره سيبويه من لمحات فريدة في العلة فحسب، بل بما نقله لنا عمّن تقدمه من النحاة الأوائل، ناهيك عن الثقة التي يتمتع بها بشهادة من روى عنهم، فكتابه سجل حافل نستطيع أن نأخذ منه صورة عن التفكير النحوي الذي كان للنحاة الذين سبقوه، آخذين بعين الأهمية قلة الذين روى عنهم¹.

كان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) أقدم من روى عنهم سيبويه في كتابه، وهو أول من بعج النحو، ومدّ القياس، والعلل²، وكان ممن روى عنهم سيبويه أبو عمرو بن العلاء، وله إشارات واضحة في تعليل كلام العرب، ثم يأتي الخليل بن أحمد الذي برع في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله، بما وهب الله من ذهن ثاقبٍ وقريحة صافية، قال الزجاجي: "ذكر بعض شيوخننا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذها، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيته وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علّة لما علّته منه، فإن أكن أصبت فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلمها وقف هذا الرجل في الدار على شي، منها قال: إننا فعل هذا هكذا لعلّة كذا، وكذا، ولسبب كذا، وكذا سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك العلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك، فإن سنح لغيري علّة لما علّته من النحو هي أليق بالمعلول فليأت بها."³

¹- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي، ص 102.

²- طبقات فحول الشعراء، الجمحي، ج 1 ص 06.

³- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص 66.

ولم تكن العلة في بدايتها معقدة شائكة بل كانت تجنح إلى البساطة التي تهدف إلى فهم كلام العرب،

- كأن تعلق ب(هكذا نطق العرب) - لذلك دار معظمها حول المعنى، أو حول العامل، وهذه التعليلات هي قليلة إذا ما قورنت بما ذكره النحاة المتأخرون فيما بعد.

العلة في الكتاب:

ليس بمقدورنا أن نُفصل من خلال الكتاب علل الخليل عن علل سيبويه، فالتشابه بينها كامل إضافة إلى التشابه بينهما وبين على النحاة الأوائل، ولعلهم جميعاً أولوا المعنى عناية خاصة بعللهم بله قواعدهم، واهتموا بقياس الشبيه بشبيهه، وحمل النظر على ما يناظره، منطلقين من أن العربي كان يميل إلى البساطة ويطلب الخفة في النطق، وينأى عن الثقل في لفظه، ومتابعة سيبويه لخطوات الخليل لا غرابة فيها؛ لأنه تلميذه، وعنه أخذ الروح النحوية التي تفرعت منها أقسام النحو. لكن الذي يميز سيبويه عن غيره أنه أعطى لما أخذه عن شيوخه بعداً عميقاً في التوسع، والكثرة، والاحتجاج.

وظهرت العلل الثواني والثالث في كتاب سيبويه، وفيها إشارة إلى يونس، والخليل، وقد شغلت حيزاً في الكتاب، وعنها أخذ النحاة المتأخرون كثيراً من مبادئهم التي وضعوها مستمدين أصولها من كتاب سيبويه، من ذلك ما علل به جرّ الممنوع من الصرف بالفتح نيابة عن الكسر فقال سيبويه:

"واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام، و وافقه في البناء (أي في الصيغة والوزن) أُجْرِي لَفْظُهُ مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستحقون، وذلك نحو: أبيض وأسود، وأحمر، وأصفر، فهذا بناءٌ أذهب، وأعلم، فيكون في موضع الجرّ مفتوحاً، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء.¹ فالعلة الأولى هي المبنية على الظاهرة اللغوية بجر الاسم بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف، والعلة الثانية أن الممنوع من الصرف بجر بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه شابه الفعل، والعلة الثالثة أن ما شابه الأفعال من الأسماء يمنع من الصرف لثقل الكسرة على الأفعال، وعلى الأسماء التي تشابه الأفعال في وزنها، هذا التدرج في التعليل دون ذكر التسميات ذكره سيبويه مرات عديدة كتعليله

¹ - الكتاب، ج 1 ص 21.

لعدم تنوين الفعل، وتعليه لجعل المبتدأ معرفة، والخبر نكرة¹، وعدم جواز حذف الجار²، ورفع الفعل المضارع³

- مزج العلة بالقياس:

سعى سيبويه في تعليه لبعض الظواهر اللغوية نحو توضيح التركيب في الجملة العربية، فهو يدعم تعليلاته بالقياس نقلاً عن الخليل، ويونس اللذين روى عنهما كثيراً من تعليلاته، ففي حديثه عمّا لا يجوز أن يندب قاس النكرة التي لا تُندب على أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة إلا ما كانت صلته مشهورة، يقول سيبويه: "وذلك قولك: وارجلأه، ويا رجلأه، وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنّه قبيح، وأنه لا يقال. وقال الخليل رحمه الله: إنما قُبِحَ لأنك أبهمت. ألا ترى أنك لو قلت: واهذا، كان قبيحاً، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي أن تفجّع بأعرف الأسماء، وأن تخصّ، ولا تبهم؛ لأن الندبة على البيان، ولو جاز هذا لجازَ يا رجلاً ظريفاً، فكنت نادبا نكرةً. وإمّا كرهوا ذلك لأنه تفاحش عندهم أن يمتلطوا، وأن يتفجّعوا على غير معروف. فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإيهامه؛ لأنك إذا ندبتَ تحبّرُ أنّك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيم من الأمر، فلا ينبغي لك أن تبهم. وكذلك: وامنّ في الدارأه، في القبح"⁴.

وبعد أن فرغ سيبويه من نقل كلام الخليل قال: "وزعم أنه لا يستقبح وامنّ حفر بئر زمزماه؛ لأن هذا معروف بعينه، وكأن التبيين في الندبة عذرٌ للتفجع، فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب"⁵.

¹ - الكتاب، ج 1 ص 20، وانظر، ج 1 ص 47.

² - المصدر نفسه، ج 1 ص 254.

³ - المصدر نفسه، ج 3 ص 10.

⁴ - الكتاب، سيبويه ج 2 ص 227-228.

⁵ - المصدر نفسه، ج 2 ص 228.

والمزج بين العلة والقياس في كتابه نجده في أكثر من موضوع كتعليقه لعدم دخول الألف واللام على المنادى المفرد النكرة، وقياسه على أسماء الإشارة¹، وتعليقه لترك التنوين، أو النون في اسم لا النافية للجنس إذا كان بعده لام الجر، نحو: لا أبالك ولا مُسَلِّمِي لَكَ، وقياسه على المنادى².

– العلة القياسية والعوامل

وجه سيبويه بعضاً من تعليقاته في الكتاب نحو العوامل، وأثرها؛ من ذلك أنه علل جزم المضارع بعد جواب الأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو التمني، أو العرض لأن هذه الحالات تتضمن معنى (إن) الشرطية، فقال: "فأمّا ما انجزم بالأمر فقولك: ائْتِنِي آتِكَ، وأمّا ما انجزم بالنهي فقولك: لا تَفْعَلْ يَكُنْ خيراً لك، وأمّا ما انجزم بالاستفهام فقولك: ألا تأتيني لأحدثك؟ وأين تكونُ أزرُك؟ وأمّا ما انجزم بالتّمني فقولك: ألا ماءً أشربُه، وليتَه عندنا يحدثك. وأمّا ما انجزم بالعرض فقولك: ألا تنزلُ تصبُ خيراً. وإمّا انجزم هذا الجواب كما انجزم جوابُ إن تأتي، بأن تأتي، لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن إن تأتي غير مستغنية عن آتك³، ثم ينقل إلينا عن الخليل قوله: "إنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى إن، فلذلك انجزم الجواب لأنه إذا قال : ائْتِنِي آتِكَ، فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيانُ آتك، وإذا قال: أين بيتك أزرُك، فكأنّه قال: إن أعلمُ مكان بيتك أزرُك؛ لأن قوله: أينَ بيتُك، يريدُ به: أعلمني، وإذا قال ليته عندنا يحدثنا، فإن معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يحدثنا، وهو يُريد ههنا إذا تمّ ما أراد في الأمر، وإذا قال لو نزلت فكأنّه قال: انزل⁴".

وتعرّض سيبويه للعوامل في تعليقاته نجده في أكثر من مكان، منها أن حروف الجر في القسم تصل فعل القسم المقدار بالمقسم به، كما يصل الفعل اللازم إلى الاسم بحرف الجر⁵.

¹ – الكتاب، ج 2 ص 197.

² – المصدر نفسه، ج 2 ص 276-277.

³ – المصدر نفسه، ج 3 ص 93-94.

⁴ – الكتاب، سيبويه، ج 3 ص 93.

⁵ – الكتاب، سيبويه، ج 3 ص 497.

لم يهدف سيبويه إلى إظهار العلة ذاتها في تناولته النحوية بدليل أنه لم يذكرها صراحة في عناوين أبحاثه إلا مرة واحدة في: "باب علل ما تحمله من حروف الزوائد، وما تجعله من نفس الحرف."¹

ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن اهتمام سيبويه كان منصبا على النحو، وأن العلة كانت ترد كثيرا لخدمة الوظيفة النحوية، وتثبيت أركان قواعدها، في الوقت الذي لم يكن مهتماً بإظهار براعته في التعليل كما هو الحال عند من جاء بعده من النحاة.²

ومن طبيعة سيبويه أنه لا يركن إلى الأحكام ما لم يخضعها للمناقشة والحوار، يدفعه إلى ذلك حبه للاستقصاء ومتابعة العمل، ويظهر ذلك من خلال إحصائه على شيخة الخليل بالأسئلة الكثيرة المتلاحقة التي نراها منشورة في ثنايا الكتاب في أبحاث كثيرة من ذلك ما جاء في: "باب النداء"³ وهو

يجاوز شيخه: "قلت رأيت قولهم يا زيد الطويلَ علامَ نصبوا الطويلَ؟"

قال: نُصب لأنه صفة لمنصوبٍ. وقال: وإن شئت كان نصبا على أعني.

فقلت: رأيت الرفع على أي شيء هو إذا قال يا زيد الطويلُ؟

قال: هو صفة لمرفوع.

قلت: أأست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب، فلم لا يكون كقوله: لقيته أمس الأحداث؟⁴ ويستمر الحوار بينهما في تعليقات متتالية مستمدة من الحوار الدائر.

ومنه ما جاء في باب تصغير المؤنث وفيه قوله: "اعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيقه (أي: فتصغيره) بالهاء وذلك قولك في قَدَمٍ: قُدَيْمَةٌ، وفي يدٍ: يُدَيْتَةٌ. وزعم الخليل أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر، قلت: فما بال عُناق؟ قال: استثقلوا الهاء حيث كثر العدد فصارت القاف بمنزلة الهاء، فصارت ثقيلة في العدد والوزن فاستثقلوا الهاء، وكذلك جميع ما كان على

¹ - المصدر نفسه، ج 4 ص 307

² - العلة النحوية، المبارك، ص 66.

³ - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 182.

⁴ - المصدر نفسه، ج 2 ص 183.

أربعة أحرفٍ فصاعداً، قلت: فما بأل سماء، قالوا: سُمِّيَّةٌ؟ قال: من قبل أنها تُحذف في التحقير، فيصيرُ تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف، فلمَّا حَفَّتْ صارت بمنزلة دلو، كأنك حَفَّرت شيئاً على ثلاثة أحرف، فإن حَفَّرت امرأة اسمها سَقَاءٌ قلت: سُقَيْتِي، ولم تدخلها الهاء، لأن الاسم قد تمَّ.¹

ولم يأخذ سيبويه آراء شيخه دون استيعاب، وقناعة، فهو لا يتردد في تضعيف رأي شيخه إذا كان له رأي آخر فيه، وهذا لا يقلل من الاحترام الشديد له؛ قال سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أنّي يجوز أن يقول الرجل: هذا رجلٌ أخو زيد، إذا أردت أن تشبه بأخي زيد. وهذا قبیحٌ ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلت: هذا قصيرٌ الطويل، تريد: مثل الطويل، فلم يجز هذا كما قَبِحَ أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلا في الشعر." ² وهذا الردّ لرأي شيخه، ووصفه له بالضعف، والقبح يخفي وراه قناعة خاصة في بعض المسائل، لا يقلل من شأنها التأثير الكبير به في جُلِّ الكتاب.

- إضاءة على أقسام العلة عند سيبويه:

كثرت أقسام العلة، وتشعبت على أيدي النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه، كل يضيف إلى من جاء قبله علة جديدة متأثراً بالفقهاء غالباً، حتى تشعبت أقسام العلة التي وردت عند النحاة المتأخرين بشكل كبير³، لذا سنتكلم على الأقسام التي وردت أمثلتها في كتاب سيبويه سواء ما كان منها لسيبويه نفسه، وما كان لغيره من النحاة الذين سبقوه:

أ- التخفيف:

وهي أبرز العلل التي وردت في الكتاب، وتبيّن أن العربي يهرب من ثقل اللفظ إلى خفته وهذه نتيجة طبيعية لنقل اللفظ في لغات البشر، ولعل كثيراً من الألفاظ العامية الشائعة نُقلت من الفصحى بعد أن جنح بها نحو الخفة؛ وفي الكتاب أمثلة كثيرة صرّح فيها سيبويه بعلة التخفيف، منها أن التنوين

¹ - الكتاب، ج 3 ص 481-482.

² - المصدر نفسه، ج 1 ص 361.

³ - الاقتراح، السيوطي، ص 48.

يحذف من اسم الفاعل، ويضاف إلى ما بعده طلباً للخفة، يقول سيبويه: "وليس يغيّر كفتّ التنوين، إذا حذفته مستحقّاً، شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفةً، وقال الخليل: هو كائن أخيك... على الاستخفاف، والمعنى: هو كائنٌ أخاك."¹

ومنها أن العرب يضيفون الصفة المشبهة إلى معمولها للتخفيف من نقل التنوين²، ومنه أنهم يحذفون حرف الجر، وال التعريف للتخفيف، قال سيبويه نقلاً عن الخليل: "أنّ قولهم: لاه أبوك، ولقيته أمس إنما هو على: الله أبوك، ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان"³.

ب- كثرة الاستعمال:

وهي علة ترتبط بعلة التخفيف ارتباطاً وثيقاً، لأن كثرة استعمال اللفظ، أو التركيب يعرضه التغير طلباً للخفة، والخفة بدورها لا تأتي إلا من كثرة الاستعمال، من ذلك ما علّل به حذف حرف، أو

أكثر في ترخيم المنادي لكثرة في كلامهم"⁴. ومنه "أنهم حذفوا الفعل من إيّاك لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام"⁵. وقد جعل سيبويه من علة كثرة الاستعمال عنواناً لباب من أبواب كتابه⁶، وعلّل فيه حذف الفعل العامل في (ديار مية) في قول ذي الرمة:

دِيَارَ مِيَّةٍ إِذْ مَيِّ مُسَاعِفَةٌ وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ⁷

بأن الأصل: "أذكر ديار مية، ولكنه لا يذكر (أذكر) لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إيّاه"¹ وفي الكتاب أمثلة أخرى كثيرة، ثم إنّ سيبويه قد أحاط هذه العلة بضابط هام حيث قال: "وليس كلّ شيء أكثر في كلامهم، يغيّر في الأصل، لأنه ليس بالقياس عندهم، فكرهوا ترك الأصل"²

¹ - الكتاب، ج 1 ص 166.

² - المصدر نفسه، ج 1 ص 195.

³ - المصدر نفسه، ج 2 ص 163.

⁴ - الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 53.

⁵ - المصدر نفسه، ج 1 ص 274.

⁶ - المصدر نفسه، ج 1 ص 280.

⁷ - الشاهد في نصب ديار مية وترخيم مي. انظر خزنة الأدب، البغدادي، ج 1 ص 378.

ج. العلة القياسية

وهي ربط المتشابه ببعضه ببعض، والكشف عن النظائر، وقد مرّ تعليقه لما لا يجوز أن يندب، فقياس النكرة التي لا تندب على أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، إلا ما كانت صلته مشهورة³ وكذلك تعليقه لعدم دخول الألف واللام على المنادى المفرد النكرة، وقياسه على أسماء الإشارة، وتعليقه لترك التنوين، أو النون في اسم لا النافية للجنس إذا كان بعده لام الجر؛ نحو: لا أبالك، ولا مُسَلِّمِي لكَ، وقياسه على المنادى⁴.

والعلة القياسية تظهر في عملية استقراء اللغة، فيلاحظ الشبه بين الظواهر شكل ظاهرة قياسا على ظواهر أخرى.

د- المعنى:

اعتمد النحاة كثيرا على المعنى في عملهم، وأرجعوا إليه كثيرا من الظواهر النحوية، وراعه سيبويه في منهجه من ذلك قول الحارث بن هنيك:

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

فقد علل سيبويه رفع (ضارع) بأنَّ المعنى يدل على ذلك، فقله (لِيُبِكَ يَزِيدُ) متضمن معنى لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ، أو لِيُبِكَ ضَارِعٌ، ومنه ما أورده في: "باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حُجِلَ آخِرُهُ عَلَى أَوَّلِهِ"⁵، وقال: "وأما ويلاً له وأخاه، وويله وأباه، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه، كأنك قلت: ألزمه الله ويله وأباه، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه، فلما كان كذلك - وإن كان لا يظهر - حمله على المعنى"⁶. وغير ذلك من الأمثلة.

¹ - الكتاب، ج 1 ص 280.

² - المصدر نفسه، ج 2 ص 213.

³ - المصدر نفسه، ج 2 ص 227-228.

⁴ - الكتاب، سيبويه ج 2 ص 276-278.

⁵ - المصدر نفسه، ج 1 ص 307.

⁶ - المصدر نفسه، ج 1 ص 310.

واعتماد سيبويه المعنى منهجا في تعليقه يفرضه تذوقه للغة العرب، ورغبته في كشف ما غمض من أسرارها.

هـ - الاستغناء:

وهي علة كثيرة عند النحاة، وقد عبّر عنها سيبويه، ومثل لها بقوله: "اعلم أنهم يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً، وسترى ذلك إن شاء الله. فمما حذف، وأصله في الكلام غير ذلك: لم يَكُ، ولا أدِر، وأشباه ذلك. وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون يدعُ ولا يقولون ودَع، استغنوا عنها بترك. وأشباه ذلك كثير"¹.

ومنه قوله في (أن): "وتقول: لو أنه ذهب لكان خيرا له، فإن مبنية على (لو) كما كانت مبنية على لولا، كأنك قلت: لو ذاك، ثم جعلت أن، وما بعدها في موضعه. فهذا تمثيل، وإن كانوا لا يبنون على (لو) غير (أن)، كما كان (تَسَلَّم)، في قولك بزدي تَسَلَّم في موضع اسم، ولكنهم لا يستعملون الاسم لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغني عنه مُسَقَطاً"².

و - التوهم:

كان سيبويه أول من أشار إلى التوهم نقلا عن شيخه الخليل بن أحمد، ثم جاء النحاة وأخذوا هذه العلة عنه فيما بعد، وصار بيت زهير بن أبي سلمى الذي علّله صاحب الكتاب شاهداً استدل به جميع النحاة في العطف على التوهم، وفي ذلك قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل:

﴿ فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾³ فقال: هذا كقول زهير :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا⁴

¹ - الكتاب، سيبويه ج 1 ص 25.

² - الكتاب، سيبويه ، ج 3 ص 121.

³ - سورة المنافقون: الآية 10

⁴ - الكتاب، سيبويه ج 1 ص 165.

فإنّما جُرِّوا هذا، لأنّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني، وكأنّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً، ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا ومنه قول الأعشى:

إِنْ تَرَكُّبُوا فَرُكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرٌ نُزُلُ

فقد رفع (تنزلون) على (إن تركبوا) على توهم الرفع فيه.

وعلة التوهم التي نقلها سيبويه عن الخليل تخريج لطيف لما قل سماعه عن العرب، ولا قياس فيه فاستنبطت تلك العلة بشكل قطع كل تناقض بين قواعد العربية في إتباع المعطوف للمعطوف عليه، وما نقله الرواة عن العرب.

ز- العوض

وهي العلة التي نراها في كثير من المباحث النحوية، والصرفية في الكتاب، وقد علل بها سيبويه جواز الفصل بين كم، وتمييزها بالخبر في قولنا: كم لك درهماً؛ وأجاز ذلك لأن فيها تعويضاً من التمكن في الكلام، فامتناعها من التأخر فاعلا كانت أم مفعولاً، وبقاؤها مبتدأة في أول الكلام عوض عنه بجواز الفصل بينها وبين تمييزها¹، ومنه أن العلة من جواز الفصل بين (أن) المخففة، والفعل الذي يليها بـ(قد) أو التسوييف، أو النفي، هو التعويض بالفاصل عمّا حذف من (أنه)، يقول سيبويه: "واعلم انه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل ذلك، ولا قد علمت أن فعل ذلك حتى تقول: ستفعل، أو قد فعل، أو تنفي فتدخل لا؛ وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً ممّا حذفوا من (أنه)، فكرهوا أن يدعوا السّين، أو قد، إذ قدروا على أن تكون عوضاً"².

د- طول الكلام:

وهي علة لم تظهر في الكتاب بالقدر الذي ظهرت به سابقاتها، من ذلك تعليل سيبويه لجواز حذف الضمير من صلة الموصول، كذلك حذف الياء من كلمة (أشهباب)، بقوله: "الذي رأيته

¹ - الكتاب، ج 2 ص 158.

² - المصدر نفسه، ج 3 ص 167.

فلانٌ حيث لم يذكروا الهاء. وهو في هذا أحسن لأنّ (رأيتُ) تمام الاسم، به يتمُّ، وليس بخبرٍ ولا صفة، فكروها طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد؛ كما كرهوا طول أشهباب فقالوا: أشهباب¹ ومنه جعل طول الكلام علة في حذف النون من اسم الفاعل المعرف بـ(ال) في قول الشاعر:

الحافظُ عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٌ²

- النية:

وهي من العلل الطريفة التي وضعها سيبويه في كتابه نقلا عن الخليل، من ذلك تعليله لدخول الألف واللام على الحال على نية إسقاطهما؛ وقوله: "وهو قولك: مررت بهم الجماء الغفير، والناس فيها الجماء الغفير. فهذا ينتصبُ كانتصابِ العِرَاكِ³. وزعم الخليل رحمه الله أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف، وتكلموا به على نية مالا تدخله الألف واللام"⁴

وقد يكون العكس، أي تحذف الألف واللام على نية وجودهما: من ذلك وصف المعرفة بالنكرة على نية وجود (أل) في النكرة، وقوله: "ومن الصفة قولك: ما يحسن بالرجلٍ مثلك أن يفعل ذلك، وما يحسن بالرجلٍ خيرٍ منك أن يفعل ذلك، وزعم الخليل رحمه الله أنه إنما جرّ هذا على نية الألف واللام، ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام كما كان (الجماء الغفير) منصوبا على نية إلقاء الألف واللام، نحو طرّاً، وقاطبةً، والمصادر التي تشبهها."⁵

وعلة النية ليست قليلة في الكتاب⁶، وقد ذكرها سيبويه تحريجا لبعض المسرع عن العرب وهو مخالف لما وضع من قواعد العربية آنذاك.

¹ - الكتاب، ج 1 ص 87.

² - المصدر نفسه، ج 1 ص 186. (الحاشية)

³ - المصدر نفسه، ج 1 ص 372.

⁴ - المصدر نفسه، ج 1 ص 375.

⁵ - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 13

⁶ - النية وأثرها في تشكيل المادة النحوية عند سيبويه، رجاء عمجيل الحسناوي، مكتبة ابن فهد الحلبي، ط 1 كربلاء سنة 2016م،

ي- المشابهة:

وهي من العلل التي بني عليها كثيرا من أمثله خاصة في القياس، وقد يعلل سيبويه بعلة بعيدة عما اعتدناه في كتابه، منها ما نقله عن الخليل من تعليقه الدخول (أي) التي تكون وصلة لنداء ما فيه أل على بعض صور الاختصاص، كما في قولهم: "اللهم اغفر لنا أيُّها العصابة، بأنَّ باب الاختصاص محمول على ما حمل عليه النداء، وهم في الأصل يدخلون عليه (يا) كما في النداء، ولكنهم، خزلوها وأسقطوها، وبقيت (أي) التي لا تستعمل إلا في النداء دليلا على ذلك.¹

لقد حاول سيبويه في دراسته لظواهر اللغة العربية أن يستنبط عللاً من كلام العربي الذي يتداوله في محيطه، والعربيُّ لم يكن يتكلَّم بتكلف، بل كان كلامه ينبع من وعي للغة عربية سامية سليمة أطلق عليه فيما بعد (السليقة)، فكانت العلة من المهام التي تصدى لها سيبويه لاستنباطها من لغتهم، مستعيناً بما عرفه من لغة العرب وأساليبهم، وبما وهب من عقلية فكرية، أضاف إليها جهود من سبقه من النحاة.

واتضحت جهود سيبويه في العلة من خلال استنباطه لعلل جديدة سواء أكانت من عنده، أم أخذها عن شيخه الخليل كعلة التَّوهم، وعلة النِّيَّة، ومنها أيضا تعليقه للشاذ من كلام العرب وتأويله بإتقان، وهو ما نراه في حديثه عن قول العرب: "هذا حجرٌ ضبٌّ خربٍ، حين يقول: "ومَّا جرى نعتا على غير وجه الكلام: (هذا حجرٌ ضبٌّ خربٍ)، فالوجهُ الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، لأنَّ الخربُ نعتُ الجحرِ، والجحرُ رُفَع، ولكن بعضَ العرب يجزُّه. وليس بنعتٍ للضبِّ، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب فجزَّوه لأنه نكرة كالضبِّ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضبِّ، ولأنه صار هو والضبُّ بمنزلة اسم واحد، ألا ترى أنك تقول: هذا حبُّ رمانٍ، فإذا كان لك قلت: هذا حب رمانٍ، فأضفت الرمان إليك، وليس لك الرمان إنما لك الحبُّ ... فكذلك يقع على جحر ضب ما يقع على حبِّ رمانٍ، تقول: هذا جحر ضبي، وليس لك الضبِّ، إنما لك جحر ضب، فلم يمنعك ذلك من أنك قلت جحر ضبي، والجحر والضبُّ بمنزلة اسم مفرد، فأنجزَّ الخرب

¹ - الكتاب، سيبويه، ج 2 ص 235-236

على الضبِّ كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضبِّ. ومع هذا أتهم أتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعوا الكسرَ الكسرَ، نحو قولهم: بِهْمَ وِبِدَارِهِمْ، وما أشبه هذا " ¹ وهذا التمثيل تأويل لما سمع من لغة العرب، وهي لغة خولفت فيها الأصول المعروفة في التوابع، فعالجها سيبويه كعادته في معالجة ما خرج على الأصل.

ونستطيع القول: إن علل سيبويه تعليمية؛ إذ إنَّ " العلة التعليمية في جوهرها تفسير الواقع اللغوي فهي تابعة له، وهي - لذلك - لا تنتج شيئاً جديداً يتناقض معه، وهي بهذه الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللغوية والقواعد النحوية، إذ يتم فيها تحديد الوظائف النحوية، أي بيان العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفردات حين يتم تركيبها في جمل وأساليب، دون محاولة لفرض ما يخالف الواقع اللغوي، بله اعتباره أساساً واجب المراعاة والاحترام " ²

والعلل التعليمية هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنَّ النحاة لم يسمعوا هم ولا غيرهم كل كلام العرب منها لفظاً، وإنما سمعوا بعضاً منه وإن كثر، فقسوا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمع من كلام العرب: قام زيد فهو قائم وركب فهو راكب عرف اسم الفاعل فقالوا: ذهب فهو ذاهب " ³

والعلل التعليمية "هي التي يحتاج إليها الناشئة في تعلم النحو، أما العلل القياسية والجدلية أو العلل الثواني والثالث، فتزبَّد لا جدوى فيه إلا شغل العقل بالتأمل والنظر " ⁴ وهذا ما لا يريده سيبويه القائم منهجه على وصف كلام العرب، والبحث عن علة ظواهره اللغوية.

"فالسهولة في الشرح والبرهنة والتعليل والوضوح هي السمة المميزة للكتاب ولطريقة بحثه للعبارات والأساليب الواردة عن العرب، لذلك فنحن لا نجد في الكتاب من أنواع للعلل وشروط وأحكام وضعها المتأخرون وأطالوا فيها وعقدوها وشعبوا البحث النحوي وجعلوه مملاً لا جدوى منه

¹ - الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 436.

² - أصول التفكير النحوي، على أبو المكارم، ص 189.

³ - الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص 46.

⁴ - المصدر نفسه، مقدمة التحقيق، شوقي الضيف، ص (ه).

للدارس¹ وإنّ نظرةً في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) تظهر ذلك بشكل واضح، حيث إنّّه "تمّ إحصاء العلل التي استند إليها البصريون والكوفيون في كتاب الإنصاف والتي توافق بعضها مع علل سيبويه فجاءت على النحو الآتي:

1- العلل التي توافق فيها البصريون والكوفيون مع علل سيبويه جاءت بنسبة: 10.72%

2- العلل التي توافق فيها البصريون مع سيبويه جاءت بنسبة: 15.70%.

3- العلل التي توافق فيها الكوفيون مع سيبويه جاءت بنسبة: 24.79%.

4- عدم توافق علل كل من البصريين والكوفيين مع علل سيبويه جاءت بنسبة: 48.79%²

تبيّن النسب السابقة أن التعليل قد أخذ جانباً يختلف عما كان عليه عند سيبويه الذي يعلل وفقاً للواقع اللغوي الذي يجب أن يؤخذ مقياساً لنحكم من خلاله على الاستعمال الصحيح للقواعد النحوية لأن هذا هو المهم، وليس المهم إظهار المهارة في إيجاد العلل التي تفر من الدرس النحوي فإن سرنا على منهج سيبويه في تعليله فإن ثمة أبواباً من النحو العربي ستزول كباب التنازع مثلاً، ومن ثم عند معرفة ما بني عليه سيبويه كتابه من علل للوصول إلى معرفة الاستعمال الصحيح للغة - وهذا هو الهدف من نشأة علم النحو - نكون قد وصلنا إلى نقطة تدفعنا إلى إعادة النظر في النحو العربي، وحذف ما فيه من علل ثوان وثوالت أدت إلى تعقيد الدرس النحوي والنفور منه ونكون بذلك قد أزلنا كل أثر للمنطق وغيره من العلوم الأخرى كالفلسفة مثلاً. وما علينا إلا العودة إلى العلل كما وضعها سيبويه، وأقامها وفقاً لكلام العرب سواء هو أم غيره من العلماء الذين سبقوه فسيبويه وضع أسساً لإيصال القاعدة النحوية من الضروري مراجعتها، وهذا الذي ذهب إليه ابن مضاء القرطبي وعدد من دعاة تيسير النحو في بعض إشاراتهم³.

¹ - العلة النحوية ومدى ظهورها في كتاب سيبويه، الحديثي، مجلة كلية الآداب والتربية جامعة الكويت، العدد 3 سنة 1973، ص 45.

² - كتاب سيبويه مادته ومنهاجه، محمد حسين عبد العزيز، ص 112

³ - التصور الافتراضي في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه، الدلابيح، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 10 العدد 02، ص 309 - 312

خلاصة القول أنّ سيبويه نظر في علل من سبقه من النحاة، وعلى رأسهم شيخه الخليل، فأفاد منها فائدة عظيمة، وأضاف إليها نظراته الخاصة بعد أن أدرك لغة العرب وأبعادها.

وقد أمعن سيبويه في توضيح كلام العرب، فمزج العلة بالقياس، ووجه جزءاً من تعليلاته نحو العوامل، وأثرها بأسلوب يتسم بالعرض حيناً، أو بالحوار مع شيخه أحياناً أخرى، وقد أكسب حوارهما النحو فائدة عظيمة، فتشعبت أقسام العلة، وتعدّدت أنواعها حتى غدت مادة هامة لمن خلفهما من النحاة. وتفرد الاثنان ببعض العلل، فكان لهما قصب السبق في علة التوهم، وعلة النيّة ورسماً للنحو لمسة أخرى من طرق الاستدلال والتفعيد النحوي¹.

ومن أبرز مظاهر التعميم رصد حركة التشابه والاختلاف في الظواهر اللغوية² فمن أعظم صفات العقل معرفة التماثل والاختلاف، فإذا رأى الشئيين المتماثلين أي المتشابهين علم أن هذا مثل هذا. فيجعل حكمهما واحداً.³

وبصورة عامة، يمكن القول بأن أساس الانتقال من حكم البعض إلى حكم الكلي قائم على عدة فروض في ذهن النحوي هي التي تبرر له هذا الانتقال في الحكم، أهمها: - التشابه بين الجزئيات في النوع الواحد: خصائصها أو أسمائها أو وظائفها

- اطراد الظاهرة بشكل يميل بنا إلى القول بأن هذا الانتظام قائم ومستمر في الظاهرة كلها
- كثرة الحالات والأمثلة التي تبدأ منها عملية التعميم، فكلما زاد عدد الأمثلة والحالات التي تقع في الملاحظة كنا أكثر ميلاً إلى أن نجعل الحكم به عليها منسجماً إلى جميع الحالات الأخرى³
ومهما يكن من أمر الاستقراء والقياس في حظ منهج البحث النحوي منهما قرباً وحاجة، فالحقيقة التي باتت لا مناص من الاعتراف بها مسلمتان، هما:

¹ - الاحتجاج، الحلواني، ص 128.

² - علم الاجتماع الخلدوني، حسن الساعاني، ص 138.

³ - مشكلة الاستقراء والعلمية بين المسلمين والغربيين، ص 49.

- ضرورة تجاوز الاستقراء إلى القياس جبراً لنقص الأول وتعميماً لحكمه، حيث يصير الثاني وسيلة استنباط الحكم بعد ما قام على محصول الأول، فإن انتفى ذلك، فالقياس "أبداً يترك للسمع، وإنما يلجأ إلى القياس في عدم السمع، فأما أن يترك السمع للقياس فخطأ وعدول عن الصواب البين"¹.

- لا يمكن قيام القياس أساساً إلا على مبدأ الاستقراء، بحيث يبدأ الأول من حيث ينتهي الثاني. و قد أدرك النحاة هذه الحقيقة و أودعوها مبادئهم العامة، وضمنوها قواعدهم التوجيهية، نحو قول سيبويه:

- " فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر"²، وقول الفارسي: "حكم السماع في الشيء أن يتقدم القياس، فإذا لم يتقدم فلا موضع للقياس"³، و" لا يجوز في القياس أشياء (...) ثم لا يجيء به السماع، فيرفض لا يؤخذ، ويطرح ولا يستعمل"⁴، وقول ابن ولاد: "سبيل النحويين إتباع كلام العرب إذ كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتهم، فأما أن يعملوا قياساً وإن حسن يؤدي إلى غير لغتها، فليس ذلك وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم"⁵، و" لو لم يعاضد القياس السماع حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس، لوجب إطراح القياس، والمصير إلى ما أتى به السمع"⁶.

ثم إنَّ معظم قواعد العربية لم تبني على هذا النوع من القياس، إذ إنَّ جُلَّ عمل النحاة يبدأ من أحكام صادرة، فيحاولون تبريرها أو تفسيرها أو تعليلها، أو إيجاد رابط يحكمها ويشد بعضها إلى بعض.

لذا فقد كان أكثر ارتباط هذا القياس بالعلة النحوية، فحمل المقيس على المقيس عليه للعلة التي هي مناط الحكم في المقيس عليه إذا كانت واحدة فيهما، أو بضرب من الشبه إذا كانت مختلفة فيهما.

¹ - الحلبيات، أبو علي الفارسي، ص 226.

² - الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 266.

³ - البغداديات، الفارسي، ص 357.

⁴ - الحلبيات، الفارسي، ص 226.

⁵ - الانتصار لسيبويه على المبرد، ابن ولاد، ص 125.

⁶ - الحلبيات، الفارسي، ص 226.

وفي هذا دلالة على أن عموم وظيفة القياس تشييد بناء منسجم ومتسق من الأحكام، وصولاً إلى اكتشاف حكمة الواضع، وإتقان صنعه. من خلال ما تبدو عليه العربية من إحكام ودقة في نظامها.

وقد استعمل القياس النحوي لتحقيق ثلاث وظائف، هي:

1. استنباط القاعدة من المسموع، عن طريق تعميم الحكم بعد استقراء مادة لغوية معتبرة، وهو بذلك عمل استقرائي بفضلته نتوصل إلى القاعدة، ومن ثم فهذا القياس أداة للتفصيل النحوي.

2. افتراض نماذج في المسموع غير التي استعملت نصاً من العرب، حيث جعله بعض النحاة مصدراً منتجاً للنص. حيث يصير ما يتوصل إليه النحوي من قياسه مقابلاً لما يصدر عن المتكلم،

ومن أمثله، قول ابن السراج: " ويجوز في القياس ظننتها زيد قائم تريد القصة، ولا أعلمه مسموع من العرب"¹. وقوله أيضاً: " وكان عيسى بن عمر يقول: يا مطراً يشبهه بـ: يا رجلاً، قال سيبويه: ولم نسمع عربياً يقوله"² وقول ابن هشام عن ورود حرف الجر (في) عوضاً عن (في) أخرى محذوفة: "التاسع: التعويض وهي الزائدة عوضاً عن أخرى محذوفة، كقولك: ضربت فيمن رغبت، أصله ضربت من رغبت فيه. أجازته ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله: "فانظر بمن تثق"³.

لكن هذا الأمر لم يلق قبولا عند جمهور النحاة - إذا ما أريد به إنشاء نص غير الذي قالته العرب حكماً - فقد أنكر الزجاج على المازني تجويزه نصب الرجل في نحو: يا أيها الرجل. وحكم عليه بأنه "غير معروفة في كلام العرب، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه أحد عليه بعده، فهذا مطروح مردول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار"⁴. وقال الفارسي: "التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم والنطق بما هو خطأ في كلامهم"⁵.

¹ - الأصول في النحو، ابن السراج ج 1 ص 183.

² - المصدر نفسه، ج 1 ص 344.

³ - مغني اللبيب، ج 1 ص 391.

⁴ - معاني القرآن وإعرابه، ج 1 ص 98.

⁵ - الحلبيات، الفارسي، ص 226.

3. الاستدلال على الأحكام باعتباره دليلاً نحويًا يوظف في الترجيح و التعليل و التوجيه و التقسيم، و بناء الأحكام بعضها على بعض، و هو عموم القياس الشكلي، و ويمثل أكثر مظاهر الخلاف النحوي، لأنه مظهر من مظاهر الاجتهاد في النحو العربي، و مداره " التنبه على علة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح و عقد المشابهة بين الأحكام، وإقامة الصلة بينها بحمل بعضها على بعض، و تقرير هذا التوجيه أو تعليقه أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج به، وليس الغرض منها بناء حكم أو جعلها سببا فيه، لأن الحكم ثابت في كل منهما بالنقل عن العرب، وليس بالقياس"¹.

وعليه وجب علينا التمييز بين نوعين من القياس في التراث النحوي وهما:

- القياس الاستقرائي وهو الآلة التي بها يقع التقعيد النحوي.
- والقياس الشكلي الذي يعتبر مسلك للاجتهاد النحوي².

¹ - الاستدلال النحوي، أمان الدين حتحات، ص 180

² - جدل النص والقاعدة، ملاوي، ص 141.

الفصل الرابع

تأسيس القواعد النحوية عند سيبويه

المبحث الأول: القاعدة النحوية عند سيبويه، حدود ومفاهيم.

المبحث الثاني: خصائص القاعدة النحوية وأنواعها.

المبحث الثالث: المنهج العام للتقعيد عند سيبويه.

المبحث الرابع: الخطوات الإجرائية للتقعيد عند سيبويه.

المبحث الخامس: الأصول العامة للتقعيد عند سيبويه.

المبحث الأول: القاعدة النحوية عند سيبويه.

أولاً - تعريف القاعدة:

- تعريف القاعدة لغة:

تستعمل القاعدة في اللغة استعمالات متعددة، لكنها كلها تحوم حول معنى واحد هو: الأصل و الأساس، جاء في لسان العرب: "و القاعدة: أصل الأس، والقواعد: الأساس، وقواعد البيت: أساسه، وفي التنزيل: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾¹ وفيه: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾²، قال الزجاج: القواعد أساطين البناء التي تعمده"³، وقواعد الهودج خشبات أربع معترضة في أسفله تركب عيدان الهودج فيها"، قال أبو عبيد: القواعد السحاب: أصولها المعترضة في آفاق السماء، شبهت بقواعد البناء"⁴، وهكذا، فالمعنى العام الذي تدور حوله الاستعمالات اللغوية للفظه للقاعدة هو الأصل والأساس.

-تعريف القاعدة اصطلاحاً:

المعنى الاصطلاحي اختلف فيه بناءً على اختلاف العلماء في مفهوم القاعدة هل هي قضية كلية أو قضية جزئية، هذا من جهة اعتبارها قضية إضافة إلى المعاني الأخرى لها والتي تتوزع على ثلاث كلمات مفاتيح رئيسة، هي: القضية، والأمر، والحكم، فاعتبار القاعدة قضية ورد في تعريفات عديدة منها:

تعريف الشريف الجرجاني بأنها: "قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"⁵،

وعرّفت بأنها: "قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها"¹.

¹- سورة البقرة، الآية:127.

²- سورة النحل، الآية:26.

³- لسان العرب، ابن منظور، مادة قعد.

⁴- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام، ج3 ص104..

⁵- التعريفات، الجرجاني، ص171.

ومن التعريفات الحديثة للقاعدة أنّها: "قضية كليّة تدخل تحتها جزئيات كثيرة وتحيط بالفروع والمسائل من الأبواب المتفرقة"².

وهكذا اختلفت التعريفات بين الحكم الكلي، والحكم الأكثرى الغالب، ويعود هذا إلى طبيعة القاعدة: أمّنتية، أمّ أصولية، أمّ فقهية، أمّ نحوية، والحق الذي ينبغي أن يصار إليه: أن القواعد منها ما هو كليّ ينطبق على جميع الجزئيات، ومنها ما هو أغليّ ينطبق على أغلب الجزئيات، ومنها ما هو دون ذلك ينطبق على جزئيات كثيرة دون أن يصل إلى الكلية أو الأغلبية.

"إنّ ثراء كتب المناطقة و الأصوليين بتعريفات القاعدة وشروحها، عكس الكتب النحوية التي ضنت بهذا الأمر مع أنّها الأصل فيه، فلعلّ مرد ذلك سعي النحاة إلى مباشرة الحكم النحوي بعيدا عن التنظير تماشياً مع هدفهم في تحصيل الألسنة من اللحن، إذ لم ترد في كتاب سيبويه: لفظة القواعد/ القاعدة بهذا الحد المنتهى إليه وإنما وردت مرادفتها، حتى أنّ القياس في المراحل المتقدمة من النظر النحوي كان يعني القاعدة، لكون عمدة القياس هو اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية كانت أو مسموعة، و اعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها"³.

-ثانياً: مصطلح القاعدة في الكتاب:

إنّ ولادة أي علم من العلوم تقتضي ولادة مصطلحاته معه، التي اصطلاح عليها أصحابه، وقد يستخدم المصطلح الواحد في غير علم، وقد يختلف معناه من علم إلى آخر؛ لأن لكل علم مصطلحاته الخاصة به، ومن المؤكد أيضاً أن المعاني الاصطلاحية لم تكن موجودة أصلاً في البيئة اللغوية القديمة، وإنما هي معان محدثة ظهرت بظهور علومها، فلم تدونها المعاجم الأولى ككتاب العين للخليل مثلاً، وقل مثل ذلك في لفظة القاعدة أو الضابط في النحو، فهي تجري - أي فكرة القاعدة

¹- المحلى على جمع الجوامع، شمس الدين محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي، دار الفكر، بيروت، تصوير دت، ج1 ص 21.

²- الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، محمد صدقي البورنو الغزي، دار الرسالة العالمية، ط5، دمشق، سوريا، سنة 1422هـ - 2002م، ص14-15.

³- جدل النص والقاعدة، ملاوي، ص259.

- في النحو العربي جريان الدم من الإنسان، إذ نظر النحاة، فبنوا القواعد على الأكثر، ثم جردوا أصولاً نظرية شدوا فيها من أزر القواعد، فجعلوا لكل باب نحوي أصلاً عاماً ينتظم ظواهره كافة، إذ وجدوا للباب عدة أدوات متشابهة العمل جعلوا واحدة منها أصلاً، فكان مصطلح الأصل يعني القاعدة العامة الضابطة، وقد تكاثر ورودها عند سيبويه حتى أنها وقد وردت في الكتاب بمعنيين مختلفين:

- **المعنى اللغوي المعجمي:** ورد الأصل في كتاب سيبويه بمعنى جذر الشيء وأساسه الذي يقوم عليه، وهو المعنى المعجمي، وذلك في حديثه عن إدغام الطاء والذال والتاء في الصاد والزاي والستين، إذ يقول: "ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء، ومما بين طرف اللسان وفريق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد، ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء فالطاء والذال والتاء من أصل الثنايا على حقيقة الدلالة المعجمية للفظ، لأن هذه الأحرف نطعية"¹.

- **المعنى الاصطلاحي:** إن كثرة ورود مصطلح الأصل لم يكن بدلالة واحدة في جميع ما احتواء الكتاب، بل حمل المصطلح معاني متعددة أغلبها كان يؤول إلى القاعدة أو الضابط النحوي، وإن اقتربت بها دلالات أخرى منها:

أ- **أساس الوضع أو الأصل التاريخي:** تحمل كلمة الأصل أحياناً دلالة تاريخية، فتعبر عن أطوار من التطور التاريخي للكلمة²، وأكثر ما ورد المصطلح بهذا المعنى عند الحديث عن البني الصرفية، أو عند الحديث عن تركيب الأدوات، وهذا ما يوحي به استخدام سيبويه كلمة الأصل في سياقات واضحة كما في هذا اللص، يقول في (باب الإضافة إلى ما ذهب فإؤه): "وذلك عدّة، وزنة، فإذا أضفت قلت: عدّي وزنيّ، ولا ترده الإضافة إلى أصله، لبعدها من يائي الإضافة، لأنها لو ظهرت لم يلزمها ما

¹- الكتاب، سيبويه، ج4، ص433.

²- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، سنة 2001م، ص102.

يلزم اللام لو ظهرت من التغيير، لوقوع الياء عليها¹ وما الأصل ههنا إلا إشارة إلى الحرف الموجود في الأصل أي في أساس الوضع وهو الواو؛ لأن الفعل منهما: (وعد، ووزن) مثلاً.

ولعل المتبع لهذا المعنى يجد أكثر الأمثلة صرفية، لأن فكرة الأصل الصرفي المفترض قائمة على هذا المعنى.

ب- القياس: يطلق مصطلح الأصل ويقصد به الدليل الذي نتوصل به إلى معرفة القواعد والقوانين اللغوية، والأصل بهذا المعنى على أنواع، فالسمع أصل، والقياس أصل، والإجماع أصل، والاستصحاب أصل، وكل ما سبق أصول.

لكنا لا نجد نصاً صريحاً ذكر فيه سيبويه أن الأصل هو الدليل، ولا يتوقع المرء شيئاً كهذا في أول كتاب وصل إلينا في علم النحو، بيد أن سيبويه استخدم المصطلح الأصل في غير موضع مقترناً بمصطلح القياس، فقال: الأصل والقياس كذا وكذا، ولعلّ بعض النصوص تبين هذا المعنى، يقول في باب أيّ: "ومن قال: امرؤ على أيّهم أفضل، قال: امرؤ بأيّهم أفضل²، وهما سواء، فإذا جاء (أيّهم) مجيئاً يحسن على ذلك المجيء أخواته ويكثر، رُجع إلى الأصل وإلى القياس، كما قالوا: ما زيد إلا منطلقاً، إلى الأصل وإلى القياس³، فالقياس ههنا معطوف على الأصل، وهو أحد الأدلة التي توسّلها النحاة والفقهاء للوصول بها إلى علميهما.

- ألفاظ أخرى لها الدلالة ذاتها: كان سيبويه يعبر عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ، وفي ذلك يتحدث صاحب المصطلح النحوي عن: "التعبير عن الفكرة بأكثر من مصطلح هذا أسلوب في التعبير عن المصطلح النحوي واضح جداً في الكتاب، فسيبويه لا يكاد يستقر على مصطلح واحد⁴

¹- الكتاب، سيبويه، ج3، ص 369.

²- ذكر سيبويه أنّ العرب تضمّ (أيّهم) بناء على نحو المثال السابق، والكوفيون يابون ذلك ويجرونه على القياس فينصبون، ومذهب الخليل أنه محمول على الحكاية. انظر تحصيل عين الذهب، الشنمري، ج1 ص 678.

³- الكتاب، سيبويه، ج2، ص 402.

⁴- المصطلح النحوي، عوض حمد القوزي، ط1، الرياض، سنة 1981م، ص 137.

فاستخدم ألفاظاً غير كلمة الأصل للدلالة على معنى القاعدة، ومن تلك الألفاظ (الأحسن، والأكثر والأول، والحد، والقياس، والوجه، ومنزلة) وقد يجمع صاحب الكتاب بين مفردتين أو أكثر لتحمل كلها القيمة الاصطلاحية نفسها، ولعلّ فيما يأتي من الأمثلة دليلاً على ما ذكر.

1- **الأحسن**: استخدم سيبويه كلمة (أحسن) للدلالة على معنى القاعدة الاصطلاحية، فالقاعدة في العامل أن يتقدم ليعمل، إلا أنه عبّر عن هذه القاعدة بلفظ أحسن، يقول: "وتقول: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كان أحدٌ مثلكَ فيها، وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك، إذا جعلت (فيها) مستقراً، ولم تجعله على قولك: "فيها زيدٌ قائمٌ"، أجريت الصلّة على الاسم، فإن جعلته على قولك: فيها زيد قائم، نصبت َ تقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها، إلا أنّك إذا أردت الإلغاءً فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقرةً تكتفي به فكلما قدمته كان أحسن؛ لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تقدم (أظن) و (أحسب)¹ فالقاعدة في العامل أن يتقدم ليتسلط على معموله.

ويقول في (باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل وهو باب الاستفهام): " لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل فإن اضطرّ شاعرٌ فقدّم الاسم نصب كما كنت فاعلاً ذلك ب(قد) ونحوها، وهو في هذه أحسن، لأنه يتبدأ بعدها الأسماء، وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام، لأنه كالأمر في أنه غير واجب، وأنه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقر عند السائل، ألا ترى أن جوابه جزمٌ، فهذا اختيار النصب وكرهوا تقدّم الاسم، لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء وجوابها كجوابه وقد يصير معنى حديثها إليه وهي غير واجبة كالجزاء فقبح تقدّم الاسم لهذا"²، فالقاعدة في حروف الاستفهام أن تدخل على الأفعال، ولذلك يقدم الفعل على الاسم إذا اجتمعا بعد حروف الاستفهام.

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص56، وانظر كذلك، ج1، ص72 وص84 وص88.

²- الكتاب، سيبويه، ج1 ص99.

2- الأكثر: قد يكون الأصل لدى سيبويه هو الأكثر، لذلك نجد في بعض الأحيان يستخدم الأصل موصوفاً بأنه أكثر. ومن ذلك حديثه عن عمل الأسماء العاملة عمل الفعل إذ يقول: "فأما الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعل، وإنما جاز في التي بنيت للمبالغة، لأنها بُنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد، وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل، يملك على ذلك أنها قليلة.

" فالنص السابق استخدم سيبويه الأصل ووصفه بأنه الأكثر، لكنه استخدم (الأكثر) في مواضع أخرى دون أن تقترن بلفظ مصطلح الأصل بل استخدم (الأكثر) بمعنى الأصل، يقول في (باب ما يكون فيه الاسم مبنية على الفعل قدم أو آخر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم): "ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام ... وزعموا أن بعض العرب يقول: شهرٌ ثرى وشهرٌ ترى وشهرٌ مرعى، يريد: ترى فيه، وقال:

ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْرَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ¹

فهذا ضعيف، والوجه الأكثرُ الأعرْفُ النَّصْبُ، وإنما شبهوه بقولهم: الذي رأيتُ فلاناً، حيث لم يذكروا الهاء وهو في هذا أحسن لأن (رأيت) تمام الاسم به يتم وليس بخبر ولا صفة، فكروا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد، كما كرهوا طول اشهبابٍ فقالوا: اشهباب.² فسيبويه استخدم في النص السابق لفظ (الأكثر) مجرداً عن (الأصل) ولكنه مقترن بالوجه الذي قد يؤدي معنى الأصل - صفة له، والوجه في البيت السابق نصب (ثلاث)، لأن الفعل (قتلت) متعد لم يستوف مفعوله، وعمل الفعل قوي، لأنه أصل، لذلك كان الوجه النَّصْبُ بإعمال الفعل.

¹- البيت من الأبيات مجهولة القائل، انظر معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون، ط1، مكتبة الخانجي، 1972م، ص106.

²- الكتاب، سيبويه، ج1 ص75-77.

3- الأول: عبّر سيبويه عن القاعدة ب (الأول) في غير موضع من الكتاب، لأن الأول لا يحتاج إلى علامة تخصصه، فالنكرة أصل لأنها أول، والإفراد أصل لأنه أول، والتذكير أصل لأنه أول، وكل ما سبق لا يحتاج إلى علامة تخصصه، يقول سيبويه: "اعلم أن النكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكنا، لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة."¹ فالنكرة هي الأصل، لأنها أول الكلام.

ويقول أيضا: "لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشدّ تمكنا، كما أن النكرة هي أشدّ تمكنا من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف، فالتذكير قبل، وهو أشدّ تمكنا عندهم. فالأول هو أشدّ تمكنا عندهم."² فالأصل في الأشياء التذكير والتنكير لأنهما سابقان على التأنيث والتعريف.

4- الحدّ: القاعدة في الفاعل أن يكون مقدما على مفعوله، والأصل والقاعدة في المبتدأ أن يتقدم على خبره، لكن سيبويه عبّر عن هذا الأصل بلفظ الحد، يقول سيبويه: "وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد. وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخّر وتقدم، فتقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحدّ أن يكون مقدماً، ويكون زيد مؤخراً، وكذلك هذا، والحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً، وهذا عربي جيد"³ فالحدّ في الفاعل أن يتقدم على المفعول به، وهذا أصل، والحدّ في المبتدأ أن يتقدم على الخبر، وهذا هو الأصل، ويقبح أن نقول: قائم زيد، على نية أن يكون (قائم) المبتدأ، وأن يكون (زيد) فاعلاً لاسم الفاعل سدّ مسدّ الخبر، وليس قبيحاً أن يكون قائم مقدماً على نية التأخير، كما يتقدم المفعول به على الفاعل في قولك: ضرب زيداً عمرو، ولكنه خلاف الأصل.

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص22.

²- الكتاب، ج3، ص241.

³- المصدر نفسه، ج2، ص127.

- بين القاعدة والتقعيد:

إن البحث في مصطلح القاعدة والقواعد، يدفعنا لا محالة إلى مصطلح مرتبط بهما، إنه التقعيد الذي يخلط كثير من الدارسين بينه وبين القاعدة النحوية، متخذين من التقعيد وسمّاً للقاعدة النحوية، حتى "يتجاوز الخلط بينهما مقدمات العنونة إلى إلباس التقعيد مصطلحات ذات دلالات ضيقة تخرجه من كونه منهجاً إلى كونه جزءاً من القاعدة العامة، وعليه فإنّ وجوب التفريق بين المصطلحين ضرورة منهجية يقتضيها التفريق بين العلم وسائل إنتاجه و نقده"¹، و"القاعدة بهذا تختلف عن التقعيد إذ يهدف الأخير إلى تقديم الضوابط و الأسس التي يتم بمقتضاها وضع القواعد"².

فإذا كانت القاعدة في بيان النظام النحوي، فالتقعيد هو منهج النحاة في الوصول إلى ذلك، حيث يمثل طريقة بحثية في أساسها ومرجعها.

ويقصر البعض التقعيد "على ما قام به النحاة من وصف العلاقات المتشابهة بين المفردات اللغوية أو الجمل، ووضع المطرد منها في صورة قانون، أو ما يعبر عنه بالقاعدة النحوية"³، لذلك كان التقعيد عملية إجرائية ذهنية من عمل الباحث، أساسها وصف العلاقات المتشابهة في قانون هو المقصد الذي ينتهي إليه التقعيد وغايته وهي القاعدة⁴.

وخلاصة الأمر في التفريق بينهما يكمن في كون التقعيد "هو عملية وضع القواعد، أي باستخراجها واستخلاصها من الظواهر اللغوية وجعلها أحكاماً كلية تنطبق على أفراد مجموعة الظواهر المتحدة أو المتماثلة... وأما القاعدة فهي جزء من اللغة في اللغة، أدركها الناس أم لم يدركوها، وتتحقق

¹- جدل النص والقاعدة، ملاوي، ص 255.

²- التأصيل والتراث النحوي، ص 4.

³- دور الحديث النبوي الشريف في التقعيد النحوي، محمد أحمد العمروسي، رسالة دكتوراه كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام 2006م، ص 300.

⁴- لغة الشعر، ص 101.

القاعدة المعنية في الظواهر اللغوية التي تسلك مسلكاً عاماً مطّرداً، والتي تتماثل في السلوك في سياقها المعين وتقوم بوظائف واحدة"¹.

فالقاعدة هي نتيجة التقعيد وخلاصته في صياغة الضوابط والشروط والمحددات، وهي بذلك الوصف تمثل صدق الفروض الموضوعية، إلا أنّ القواعد في النحو العربي لم تكن على صفة واحدة بين الأغلبية، والكلية الكبرى بالاعتبارات المختلفة. ويمكن تمثل الفرق في الجدول التالي²:

التقعيد	القاعدة
النحوي	المتكلم
منهج في البحث	سلوك لغوي
جزء من المنهج	جزء من اللغة
وسيلة القاعدة	نتيجة التقعيد
مناطق الاجتهاد	وسيلة تعلم
من صنع الباحث	من صنع اللغة

¹- اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، كمال بشر، ص 155.

²- جدل النص والقاعدة، ملاوي، ص 256.

المبحث الثاني: خصائص القاعدة النحوية وأنواعها

- أولاً: خصائص القاعدة النحوية:

للقاعدة خصائص تميزها عن غيرها، وبها فقط يمكننا أن نطلق عليها قاعدة أو أصلاً أو ضابطاً وهي ثلاث محددات يجب أن تكون عليه، "ضماناً لاحتجاز الحاد وسلامة تطبيقاته، وهي: العموم، والتجريد، وحسن السبك"¹.

1- العموم: هو وصف ثابت "للفظ المستغرق لجميع ما يصلح له دفعة واحدة، على سبيل الشمول لا البدل، إذ العموم عمومان عموم شمولي"² وهو المقصود هنا وعموم بدلي غير مقصود إذ هو اللفظ المطلق إن وصف أي كلام بأنه قاعدة يدل بدهاءة على الاطراد، فهو الأصل، ودليل العموم أن تنطبق على كل جزئياتها دون تحلف أية جزئية منها. فتكون جامعة لما تحتها من عناصر مانعة غيرها من الاشتراك، متمكنة من استيعاب عناصر أخرى توافقها في الحكم، "فتكون بذلك متتابعة يتبع بعض فروعها بعضاً في الحكم الجامع، مستمرة التابع غير متوقفة، جارية في سريانها وانطباقها، أي كلما جاد من الحوادث ما هو نظير لجزئياتها إلاً واندرج معها في حكمها الجامع، مستقيمة غير مختلة بشذوذ بعض أفرادها"³.

والاطراد سبيل يضمن للقاعدة صدقها في مصادرها وتطبيقاتها، ويمنحها الضبط والعموم المنسق، فإذا ما كانت ذات استثناءات كثيرة، فقدت أخص صفاتها في الضبط، لذلك كان سعي النحاة دوماً إلى أن تكون القواعد المستنبطة مطردة، طلباً لوصف العموم المنشود، ولأسباب أخرى ممثلة في:

أ- "ربط النحاة هدف الدراسة بتعليم اللغة وليست دراستها لذاتها، ولا يتحقق هذا إلا إذا

كانت قواعدهم أكثر اطراداً.

¹- جدل النص والقاعدة، ملاوي، ص262.

²- الواضح في أصول الفقه، محمد سليمان الأشقر، ط5، دار النفائس، عمان، الأردن، سنة 2001م، ص 175.

³- نظرية التعييد الفقهي، ص71.

ب- موقف النحاة من اللحن والانحراف اللغوي كان وراء محاولتهم وضع قواعد مطردة تضمن حدوداً فاصلة بين الخطأ والصواب.

ج- اعتماد النحاة على القياس المنطقي في التعييد النحوي، واتخاذهم له أساساً في ضمان اطراد القواعد¹.

وليتحقق اطراد القاعدة النحوية، اتبع النحاة قبل سيبويه عدة طرق، منها:

- "بناء قواعدهم على الكثير الوارد عن العرب بمعنى على الأغلب لذا كانت القواعد أغلبية لا مطلقة

- تحديد المادة اللغوية زماناً ومكاناً ضماناً للتجانس كما ما قد أشرنا إليه سابقاً في المعايير الزمانية والمكانية عند سيبويه.

- اعتبار القواعد قوانين تثبت المطرد وتحفظ الشارد عنها، فهي أغلبية، والشذوذ لا يخرم عمومها بل يؤكدّه فهو معياره، مع حفظه واعتباره لغات². إذ من المعسور بمكانٍ الخلوص إلى قواعد مطردة اطراداً كاملاً، ولاسيما في النحو لانفتاح المدونة اللغوية المعتمدة مكاناً وزماناً، لذا رأينا سيبويه وهو يستخدم مصطلح الأصل ليدل على القاعدة، يستخدم مصطلحات أخرى لم تكن اعتباطية بل مقصودة مثل الأغلب، والأكثر، والكثير، والأحسن، ليكون عموم القاعدة النحوية دالاً على المطرد، والغالب، والشائع، والأكثر، والكثير، والأحسن.

2- التجريد: معنى التجريد في القاعدة ألا يرتبط حكمها بجزئية معينة دون سواها، أو أن يشترط في انطباق حكمها خصائص بعض الجزئيات المشتملة عليها، وبعبارة أخرى " أن يكون الحكم الذي تقوم على أساسه القاعدة موضوعياً جامعاً مستوعباً صالحاً للانطباق على كل أو أغلب الجزئيات

¹- الاطراد والشذوذ في النحو العربي، ص 35-36.

²- المرجع نفسه، ص 36.

المعلولة بعلته من غير أن يكون خاصاً بعضها دون البعض، لأنه إذا كان خاصاً بعين الجزئية لا بموضوعها وعلتها لم تقم حينئذ قاعدة، وإنما يصح أن ينعقد به الحدّ أو ما أشبه ذلك.¹

فالتجريد هو الذي يمنح استحقاق القاعدة الصبغة الكلية، بتدرج هرمي تتسع فيه الجزئيات في قاعدته وبالتمثيل لترتبط بالظواهر، وتنحصر الكليات في قمته على شكل مبادئ مرتبطة بالنماذج، وهذه بعض الأمثلة الشارحة لذلك:

قاعدة أولى: "الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة"².

تتدرج ضمن هذه القاعدة قواعد أخرى أقل منها تجريداً وعموماً هي جزئيات تنزل منزلة المكونات الموضحة تزيد عنها عدداً وتقل عنها تجريداً منها:

- "أنّ ما لا زيادة فيه أصل لما فيه زيادة).

- (التركيب فرع الأفراد).

- (الأصل في الأسماء التنكير).

- (الأصل في الأسماء التذكير)³.

قاعدة ثانية: "لا يجمع بين علامتين متفقتين". وعبر عنها ابن جني بقوله: (محال اجتماع حرفين لمعنى واحد)⁴، وتتفرع عنها القواعد التالية:

- (حرف الجر لا يدخل على حرف الجر)⁵.

- (استقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين).

¹- نظرية التقعيد الفقهي، ص 72..

²- الأشباه والنظائر، السيوطي، ج 1 ص 319.

³- الكليات، الكفوي، ص 123، وجدل النص والقاعدة، ص 265.

⁴- الخصائص، ابن جني، ج 2، ص 184.

⁵- البيان في إعراب القرآن، العكبري، ج 2 ص 424.

- (لا يدخل قسم على قسم)¹.

ففي الأمثلة السابقة تنزلت الأمثلة من قواعد فرعية تدرج ضمن قاعدة كلية، وقد نطلق من القاعدة الكلية المجردة إلى التطبيقات الجزئية وهذا لا ينقض التحريد البتة، وقد تمثل لذلك بقاعدة "العوض والمعوض لا يجتمعان"² حيث تباشرها تطبيقاتها دون قواعد فرعية أخرى، ومن هذه التطبيقات:

- الميم في اللهم عوض من حرف النداء ولذا لا يجوز الجمع بينهما³.

- التاء في يا أبتِ ويا أمتِ عوض من ياء الإضافة فلا يجمع بينهما⁴.

- عدم جواز الجمع بين إذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب، نحو: إن تقم فإذا زيد قائم لأنها عوض منها فلا يجتمعان⁵.

- عدم جواز إظهار الفعل في التحذير إذا كُثر الاسم نحو: الأسد الأسد، لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما⁶.

- واو القسم كالعوض من الفعل بخلاف الباء فإنها ليست عوضاً منه، ومن ثم جاز: أقسمت بالله ولم يجز أقسمت والله⁷.

3- حسن السبك: "الصياغة القاعدة النحوية دور في قوة دلالتها على الحكم، ومدى استيعابها للجزئيات وانطباقها على الأمثلة التي تتحقق فيها، ويتعين بذلك أن تصاغ في أوجز العبارات وأدقها وأقدرها على تحديد الشمول أو العموم أو الاستغراق. فالقاعدة إذا ما صبغت بعبارة موجزة ذات

¹- سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج 1 ص 401.

²- الانصاف، ابن الأنباري، ج 1، ص 341.

³- الإنصاف، ابن الأنباري، ج 1، ص 342.

⁴- الكتاب، سيبويه، ج 2، ص 211.

⁵- الأشباه والنظائر، السيوطي، ج 1، ص 261.

⁶- المصدر نفسه، ج 1، ص 163..

⁷- المصدر نفسه، ج 1 ص 166.

دلالة شاملة ومجردة استحقت بصفة الشمول انضواء جزئيات تحتها، حيث يضمن لها التجريد الارتفاع على النماذج والأمثلة، وإذا استطاعت القاعدة أن تقدم الحكم مباشرة تعييناً ما لذاته كانت كلية¹.

وترتبط الصياغة أيضاً بسياق ورود القاعدة، فيحكم على كليتها أو جزئيتها من خلال صياغتها خارج السياق وليس من خلال دلالتها في سياقها، لأنه ليس شرط لمعرفة كلية القاعدة أو جزئيتها الرجوع إلى سياقها لصعوبة تحقق ذلك، ولأن بعض القواعد تكون كلية في سياقها جزئية خارجها، ولأن القاعدة التي تكون كلية بصياغتها خارج سياقها تكون كلية أيضاً في سياقها، ومثال ذلك قاعدة: (الفعل يعمل بعد الحذف كما يعمل قبل الحذف)، فتدل بسياقها على أن الفعل يعمل إذا حذف منه بعض حروفه عمله إذا لم يحذف منه، و بناءً على ذلك تكون القاعدة صادقة في دلالتها، وتدل خارج السياق على أن الفعل يعمل بعد حذفه عمله إذا لم يحذف، وبناءً على ذلك لا يطرد صدق دلالتها، لأن من الأفعال ما لا تعمل بعد حذفها عملها إذا لم تحذف كالفعل (ليس)² و لذلك كانت القاعدة مرتبطة بسياقها، لا تفهم إلا من خلاله، فكانت جزئية بهذا.

- ثانياً: أنواع القواعد النحوية:

إنّ البحث في تقسيم القواعد، يضطرنا إلى البحث في ماهية القواعد ذاتها، وما مدى تأثيرها في اللغة العربية، بمعنى آخر هل من اللغة أو من المنهج الضابط لهذه اللغة، فيرى د. تمام حسان أن " القاعدة جزء من المنهج وليست جزءاً من اللغة"³، ولكن التعميم في مثل هذه المواضع مجازفة بل التفصيل أولى إذ لا بد أن نفرق بين نوعين من القواعد:

- القواعد التي ترتبط بالأحكام النحوية الخاصة بأبواب النحو.

¹- جدل النص والقاعدة، ملاوي، ص 267.

²- قواعد التوجيه في النحو العربي، عبد الله الخولي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، القاهرة، ص 296-297.

³- اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، ص 158.

- والقواعد التي كانت وراء منهج النحاة في الوصول إلى الأحكام وتوجيهها، وهذا بدوره يقودنا إلى التفريق بين القاعدة والتقعيد، ويدعوننا إلى البحث عن الضوابط المنهجية التي حكمت التقعيد ووجهته، وهي بدورها قواعد وأسس تشترك مع القاعدة في المصطلح وتختلف عنها في الدلالة، وبذلك يمكننا ان نقسم القواعد النحوية إلى مجموعتين باعتبار الدلالة والوظيفة: - قواعد النحو - قواعد صناعة النحو.

فالمداول في كتب النحو التعليمية هو شيوع القواعد الضابطة للنظام اللغوي، والمتمثلة في أبواب النحو ومسائله وقضاياها، و في مقابل هذه تشيع في كتب الخلاف والأصول وإعراب القرآن قواعد آخر لا تتعلق بأبواب نحوية ولا بمسائل جزئية، وإنما هي: "مجموعة من القواعد العامة التي تستدعيها الأحكام النحوية حين إطلاقها على عناصر النظام التركيبي في قضايا التحليل النحوي أي مجموع القواعد و الأسس التي يركز عليها في أوجه التحليل النحوي من حيث الترجيح و التضعيف والرفض، لأن هذه الأسس التوجيهية هي الوسيلة التي تمكن المحلل من تحديد الوجه المناسب وتعلق بقضايا السماع والأصل أو آراء النحاة أو المعنى أو القياس".¹

واعتماد الدارسون المحدثون على تسميتها بقواعد التوجيه، ويبدو أن أول من استخدم هذا المصطلح هو د. تمام حسان، حيث قال: "المقصود بقواعد التوجيه تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية سماعا كانت أم استصحابا أم قياسا التي تستعمل لاستنباط الحكم"² وعلل تسميتها بقوله: "وإنما آثرت أن أسمى هذه القواعد (قواعد توجيه) لارتباطها بالتعليل وبتوجيه الأحكام عند التأويل واعتبار وجه منها أولى من الآخر بالقبول"³

ولما كان تقعيد النحو مرتبطا ارتباطا كليا في أول نشأته بالفقه الإسلامي وبأصول الفقه تحديداً، فقد أطلق على قواعد توجيه مصطلح القواعد الكلية في النحو لتكون في مقابل القواعد

¹- القاعدة النحوية، الجاسم، ص 35.

²- الأصول، تمام حسان، ص 189-190.

³- المرجع نفسه، ص 190

الكلية في الفقه، وكونها ضوابط منهجية يجعلها دستوراً للنحاة، "والذين يعرفون الفرق بين الدستور والقانون يستطيعون أن يقيسوا عليه الفرق بين قواعد التوجيه وما نعرفه باسم قواعد النحو أي قواعد الأبواب. فقواعد التوجيه عامة وقواعد الأبواب خاصة"¹

قسم د. تمام حسان ما أسماه قواعد التوجيه إلى ثلاثة أقسام، وهي:

• القواعد الاستدلالية.

• القواعد المعنوية.

• القواعد المبنوية، وهي نوعان: قواعد تحليلية، وقواعد تركيبية.²

وهذا التقسيم ذو وجهة علمية، إلا أن المغالاة في اعتبار وظيفة القاعدة، جعله يكثر من القواعد التي تتوزع على أبواب النحو المختلفة ذات التوجيه، وهي نتاج قواعد أخرى، هذا لغلبة وظيفة التوجيه عليها³.

وتفادياً لذلك، نستطيع أن نعتبر تقسيم صاحب "جدل النص والقاعدة" تقسيماً وحيهاً حيث أعاد تقسيم تلك القواعد وفق تصور جديد، وهي كونها قواعد استدلالية، إلى قسمين رئيسيين: قواعد المقاصد، وقواعد الصناعة نعي بالمقاصد الغاية الكبرى التي تسعى كل القواعد إلى بيانها، وتتعلق بالوظيفة الأم للغة وهي التواصل، وأبرز صفتين فيها هما:

- الإفادة والبيان والإعراب وهي قواعد معنوية.

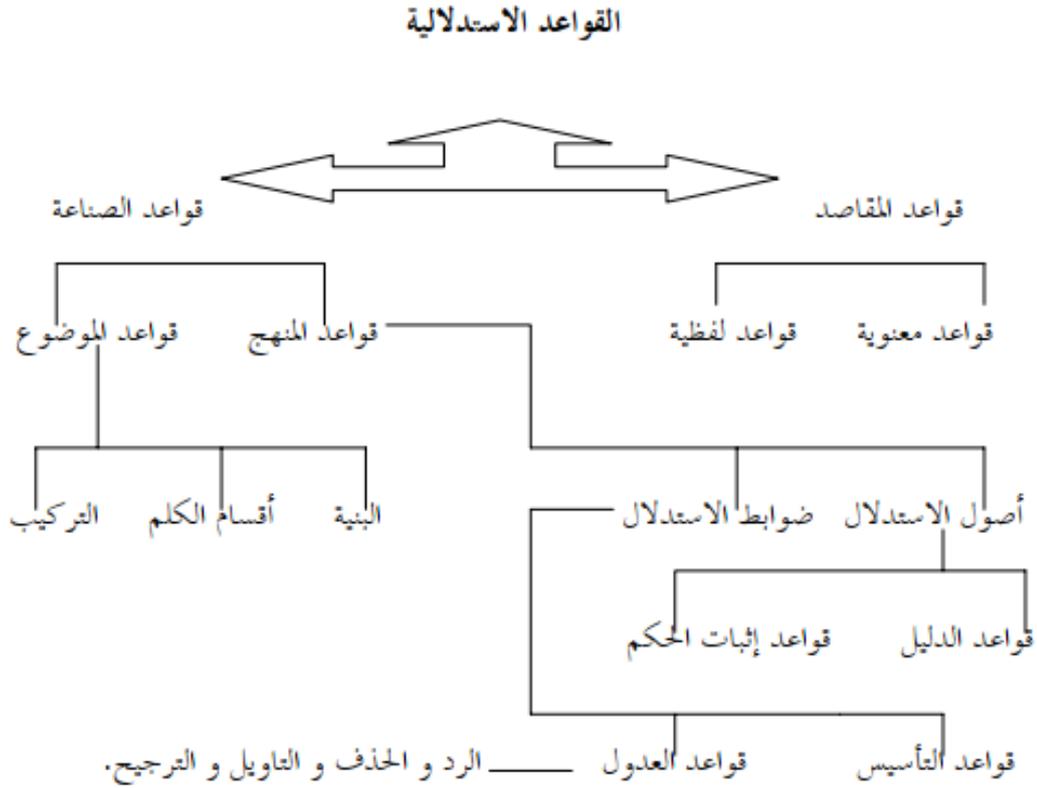
- الاقتصاد ما يتعلق به كالتخفيف والاختصار وهي قواعد لفظية.

¹- الأصول، تمام حسان، ص 190.

²- الأصول، تمام حسان، ص 191.

³- جدل النص والقاعدة، ملاوي، ص 271، بتصرف.

أما قواعد الصناعة، فهي مختلف القواعد الاستدلالية المتعلقة بكيفية ضبط كلام العرب من خلال تصور العنصرين السابقين، وهما: الإفادة والتخفيف¹ بهذه الخطاطة يمكننا أن نلخص التقسيم المذكور²:



1- من قواعد المقاصد:

- (إزالة اللبس واجب)³ .
- (إعمال الكلام أولى من إهماله)⁴ .

¹- جدل النص و القاعدة، ملاوي، ص 271.

²-جدل النص والقاعدة، ملاوي، ص 272.

³- الأشباه والنظائر، ج1، ص 335.

⁴- الوجيز في القواعد الفقهية، محمد صدقي، ص 35.

- (التأسيس أولى من التوكيد) ¹.

2- من قواعد الصناعة:

2-1- من قواعد المنهج:

2-1-1- من قواعد أصول الاستدلال:

2-1-1-2- من قواعد الدليل:

- (الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال) ².

- (من تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل) ³.

- (من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل) ⁴.

2-1-1-2- من قواعد إثبات الحكم:

- (الشواذ لا يعمل عليها) ⁵

- (العارض لا يعتد به) ⁶

- (حكم السماع في الشيء أن يتقدم القياس، فإذا لم يتقدم فلا موضع للقياس) ⁷.

¹- الكليات، الكفوي، ص 165.

²- الأصول، تمام حسان، ص 192.

³- الإنصاف، ابن الأنباري، ج 2، ص 481.

⁴- المصدر نفسه، ج 2، ص 481.

⁵- الأشباه والنظائر، السيوطي، ج 1، ص 310.

⁶- المصدر نفسه، ج 1، ص 310.

⁷- الأشباه والنظائر، السيوطي، ج 1، ص 357.

2-1-2- من قواعد ضوابط الاستدلال:

2-1-2-1- من قواعد التأسيس:

- (التمسك بالظاهر واجب ما أمكن)¹.
- (ما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره، أولى بأن يكون أصلاً لمل لا يقوم بنفسه)².
- (الأصول لا تحتاج إلى علامة، والفروع هي المحتاجة إلى العلامات)³.

2-2-1-2- من قواعد العدول:

- (تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع).
- (الإضمار خلاف الأصل)⁴.
- (التقدير خلاف الأصل فلا يدعى إليه إلا للضرورة)⁵.
- (لا حذف إلا بدليل)⁶.

2-2- من قواعد الموضوع:

2-2-1- من قواعد البنية:

- (لا تجتمع أداتان لمعنى)⁷.

¹- الأصول، تمام حسان، ص 198.

²- الإنصاف، الأنباري، ج 1، ص 237.

³- الأشباه والنظائر، السيوطي، ج 1، ص 319.

⁴- الأصول، تمام حسان، ص 199.

⁵- الانصاف، الأنباري، ج 2، ص 617.

⁶- الأصول، تمام حسان، ص 203.

⁷- الأشباه والنظائر، السيوطي، ج 1، ص 384.

- (التثنية ترد الأشياء إلى أصولها)¹.

- (العوض والمعوض منه لا يجتمعان)².

2-2-2- من قواعد أقسام الكلام:

- (كل لفظ عربي من الدلالة على الزمان لا من طريق الوضع أو الظرفية، وكان له

إعراب لفظاً أو تقديرًا فهو اسم)³

- (كل لفظ وقع موقعاً يقتضي الاسم حكم عليه بالاسمية)⁴.

- (إذا نقل الحرف أو الفعل إلى الاسمية لزمتهما أحكامها)⁵

2-2-3- من قواعد التركيب:

- (التابع لا يتقدم على المتبوع)⁶.

- (كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وإن كان حرفاً فمرتبه الصدر)⁷.

- (عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال)⁸.

¹- الأشباه والنظائر، السيوطي، ج1، ص 125.

²- المصدر نفسه، ج1، ص 159.

³- المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ج1، ص 149.

⁴- المقتصد، ج1، ص 192.

⁵- المصدر نفسه، ج1، ص 192.

⁶- الأشباه والنظائر، السيوطي ج1، ص 328.

⁷- المصدر نفسه، ج1، ص 270.

⁸- الانصاف، الأنباري، ج1، ص 196.

المبحث الثالث: المنهج العام للتقعيد عند سيبويه:

إنّ الذي يطالع "كتاب سيبويه" و يعمن النظر في معطياته يلاحظ أنه ليس في الكتاب طريقة منضبطة واحدة للتقعيد عنده، "فليس في الكتاب طريقة واحدة لتصنيف المسائل و تقديمها و توضيح المواضيع و تعليل الأحكام و تسمية المفاهيم، والشعور الذي يحصل للناظر أنه تارة أمام عمل تألّفي يغلب عليه الإيجاز و الأحكام العامة الجامعة لشتات المعطيات، وطوراً إزاء دراسة تحليلية مفصّلة إلى أبعد حدود التفصيل - تُستعرضُ فيها المعطيات واحدة واحدة، بحثاً عن الاستقصاء والشمول، وهذا يؤدي بنا إلى القول بأن سيبويه يتردد بين ما نسميه التقعيد و الوصف"¹، فهو تارة يدخل الباب من القاعدة أي من الحكم العام الذي يشمل كل مسائل الباب أو جلّها، و طوراً يقف موقف الواصف فلا يبادر إلى التقنين إلا بعد استقراء شتات الاستعمالات، و هذا يمكن أن نلاحظه في تبويب المادة وتصنيف المعلومات، وفي منهج تقديم المفاهيم والأحكام، وفي تنويع واستخدام المصطلحات كما مضى معنا في لفظ الأصل والأكثر وغيرها .

أولاً- تبويب المادة:

إذا كان التوازن حاصلًا تقريبًا بين موضوعي الدراسة الكبيرين عند سيبويه - أي النحو والصرف - فإنّه يعسر أن نجزم بذلك في شأن أبواب المسائل و خاصة ما ينتهي منها إلى قسم النحو، إذ لا شك أنّ التبويب الذي توخاه في الكتاب، لم يبلغ بعد في كل موضوع درجة الوضوح التي ستكون له عند النحاة بعده ، كما أن بعض جوانب المسألة الواحدة لا تردّ دائماً من الباب الذي ينتظر أن تجدها فيه، و بصفة عامة يمكن القول أن بعض المسائل استغرقت من الأبواب ومن الصفات في مختلف الطبقات مالا يبدو متناسباً مع أهميتها إذا ما قيست مع مسائل أخرى.

¹- كتاب سيبويه مادته ومنهاجه، محمد حسن عبد العزيز، ص 34.

هذا هو - فيما يبدو - شأن تلك الأبواب العديدة التي يخصّصها لدراسة أنواع من التراكيب المختصرة التي ينصب فيها المصدر أو ما كان شبيها بالمصدر، فقد خصّص ما يقرب من سبعين صفحة، هذا هو كذلك شأن الأبواب المخصصة للتصغير وقد استغرقت ما يناهز الأربعين صفحة وشأن الأبواب التي درست فيها النسبة إذ درست فيما يقرب من عشرين صفحة، ولا شك أنّ الإطالة في مثل هذه الأبواب لها ما يبررها، إذ يبدو أنّ سببها هو أن سيبويه يقف هنا موقف المحلل أكثر منه موقف المقعد، لذا أكثر من الأمثلة والشواهد، ويمكن - من هذه الناحية - تقسيم أبواب الكتاب إلى قسمين: قسم يوّب على أساس الأحكام، وقسم يوّب على أساس الأمثلة وتشعب الاستعمال.

فالقسم الأول يبدو أن أساسه نظرة عامة شاملة لجوانب الباب أو المسألة، ولذا يبدأ عادة بتعداد تلك الجوانب قبل تحليل كل واحد منها، ومثال ذلك قوله: "باب مجاري أواخر الكلام من العربية وهي تجري على ثمانية مجار: على النّصب والجرّ والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف"¹. نجد بعد هذه المقدمة تفصيلا لهذه المجاري وما يختص بها من أقسام الكلام، ومثال آخر وهو قوله: "باب الاستثناء"²، إذ يبدأ المؤلف بذكر حروف الاستثناء وتعدادها وبالإشارة إلى كيفية تناوله لجوانب هذه المسألة.

وأحيانا يبدأ هذا النوع من الأبواب بتوضيح بعض المفاهيم التي لا بدّ منها للباب المقصود، نجد ذلك مثلا في "باب مجرى نحت المعرفة عليها" إذ يبدأ ببيان أنواع المعارف: " فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والاضمار"³

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 17.

²- الكتاب، سيبويه، ج2، ص309.

³- المصدر نفسه، ج2، ص 05.

ومرة أخرى تُفتح هذه الأبواب بذكر حكم أو أحكام الظاهرة المدروسة حسب تنوع جوانبها كما فعل في باب النداء، إذ بدأ بقوله: "اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب"¹

ويمكن أن نعتبر من هذا الصنف كذلك ما بدئ من الأبواب بتعريف المفهوم وتوضيحه² كما هو الأمر في باب الندبة إذ يقول: "اعلم أن المندوب مدعوٌ ولكنّه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف لأنّ الندبة يترنمون بها وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء"³، وكذلك باب الترخيم حيث يقول: "والترخيم حذف أو آخر الأسماء المفردة تخفيفاً كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً"⁴ لذا يبدو إذاً أنّ المسائل التي كانت موضوع هذه الأبواب، كان للمؤلف عنها فكرة تأليفية سابقة تمكنه من الإشراف على جوانبها بسهولة أو من تقديمها أولاً تقديماً مجرداً، و يبدو أنّ ذلك راجعٌ إلى أنّها حظيت بالدرس قبل سيبويه، أكثر من غيرها، وسُبرت مختلف شعابها، ووُضّحت معالمها، فأصبحت مألوفة، وسهلت مباحثها، "وليس معنى هذا ألا فضل لسيبويه إلاّ في تقديمها، ولكن معناه أن سبيل الوصول إليها والظفر بها ممهدة نسبياً، فتسنى تقديمها بالانطلاق من العام إلى الخاص ومن النظري إلى التطبيقي فيها"⁵.

ولكن بجانب هذا الصنف من الأبواب توجد أبواب عديدة أخرى ينطلق فيها المؤلف من الاستعمال وتشعبه، فالمفاهيم هنا توضع في بداية الباب، والأحكام لا يبادر إلى وضعها من أول وهلة، وإنما ترد جزئية أو يستنبطها القارئ باجتهاده أو يجمع شتاتها من الوجوه المعروضة، هذا ما

¹ - الكتاب، سيبويه، ج2، ص 182.

² - الأصول في كتاب سيبويه، عبد الحليم عبد الله، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سنة 2005م، ص 61

³ - الكتاب، سيبويه، ج2، ص 220.

⁴ - الكتاب، سيبويه، ج2، ص 239.

⁵ - كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف، عبد القادر المهيري، مطبوعة أشغال ملتقى سيبويه الدولي، شيراز، إيران، ص133-

نجده عادة في أبواب لا تتضمن عناوينها تسميته الظاهرة المدروسة تمكّن من تصنيفها ضمن وظيفة من الوظائف النحوية كالفاعل والمفعول والحال من هذه العناوين نذكر على سبيل المثال:

- "باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي"¹.

- "باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه"².

- "باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها"³.

وهذه الأبواب لا تعدو أن تكون عادة مجموعة من الأمثلة والاستعمالات يقارن المؤلف بعضها ببعض ويقرب بينها ويتثبت من تشابه أحكامها الإعرابية، ويبدو لنا فيها سيبويه مستقراً أكثر منه عارضاً للأحكام والقواعد أو جامعاً لشتات المعطيات تحت قاعدة مضبوطة واضحة وكأنه في عمله ذلك يمر بمختلف أطوار العملية القياسية المفضية إلى الأحكام العامة.

"وهذا ما يفسر تعدد الأبواب المذكورة وكثرة الأمثلة والاستعمالات الموصوفة، وتعدد الأبواب هنا ليس سببه تعدد الأحكام ولكن مرجعه - حسب ما يبدو - أنّ المادة المعالجة لم تندرج بعدُ نهائياً في سياق الأبواب التي استقرت أحكامها واتضحت قواعدها وتبوّأت مكانها الطبيعي في تسلسل فصول النحو وأبوابه فيما بعد سيبويه."⁴

- ثانياً: تقديم المفاهيم و الأحكام:

أما الملمح الثاني والظاهرة الثانية التي تلوح لنا مترجمة عن مدى ما استفاده سيبويه من أعمال سابقه ومدى ما أضافه هو إلى المادة النحوية فهو سماه بعض الباحثين بتقديم المفاهيم والأحكام.

إن هذه الظاهرة تابعة في نهاية الأمر لطريقة التبويب ونجد فيها نوعين من المناهج:

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 207.

²- المصدر نفسه، ج1، ص 273.

³- الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 324.

⁴- كتاب سيبويه بين الوصف والتفعيد، المهيري، ص 136.

- المنهج المتمثل في الانطلاق من المفهوم المجرد والذي لا يعتمد على المثال إلا لتجسيم ذلك المفهوم.

- والمنهج القائم على الانطلاق من المثال للبحث عن كيفية معاملة المتكلم له من حيث البنية والإعراب.

ولنا في الأبواب الأولى من الكتاب، أحسن مثال للمنهج الأول ومنها مثلاً: "باب مجاري أواخر الكلم العربية"¹ فهو مثال للعرض التقريري القائم على نظرة تأليفية للمعطيات اللغوية، فهو استعراض للأحكام النحوية من إعراب وبناء ورفع ونصب وجر وجزم يصنفها المؤلف حسب أقسام الكلام تصنيفاً لا يخلو من إحكام وضبط، ولا شك أنّ عرضاً من هذا القبيل لا يتأتى ما لم توجد تحت تصرف المؤلف مادة بلغت من التبلور والتجرد ما يمكن من فصلها عن الاستعمالات التي استمدت منها، وترتيبها ترتيباً نظرياً.

هذا أيضاً هو شأن مجموعة الأبواب التي تتناول عمل الفعل أو ما شابه كاسمي الفاعل والمفعول والتي افتتحت هذه المقدمة التي تذكر عادة مثلاً لتعقد كلام سيبويه²:

"باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول و المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين و المفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجرى مجرى الفعل وليس يفعل ولم يقو قوّته وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك، ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 13-23.

²- المصدر نفسه، ج1، ص 14.

قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات كما أنها لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراها وليس بفعله".

إنّ هذه المقدمة المعروفة تشعر عند قراءتها بعدد النواحي التي تشير إليها، وبمحرص سيبويه على استقصاء تلك النواحي مع التحري لتمييز بعضها عن بعض رغم تشعبها الملحوظ، وتشعب التركيب هذا إلى حد الغموض يدل - حسب ما نعتقد - على رغبة سيبويه في تقديم مقتضبٍ لكل ما يتعلق بعمل الفعل أو ما جرى مجراه، ولم يكن ذلك ليتسنى له لو لم تكن عناصر المادة اللغوية متبلورة في ذهنه نتيجة نضجها بفضل جهود من سبق سيبويه.

ويمكن أن نذكر أيضا دليلا على هذه الطريقة في العرض، الأبواب الخاصة بالابتداء وبعمل إنّ وأحواتها¹، إنّ هذه الأبواب المذكورة على سبيل المثال تبدأ عادة إمّا بذكر القاعدة المتضمنة للحكم الإعرابي وتعليه: "وهذا لباب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعد فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل"²، وإمّا بتحديد الظاهرة المدروسة وبيان عناصرها وشروطها وحكمها: "هذا باب الابتداء فالمبتدأ كل اسم ابتدئ لبني عليه الكلام، والمبتدأ المبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده، فهو مسند ومسند إليه، واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ"³.

ولابد أن نشير في هذا الموضوع إلى أن الكثير من المبادئ التي يعلّل بها سيبويه الظواهر المدروسة ستصبح عللا عند الخلف من النحاة، قد وردت ضمن هذه الأبواب التي تعتبر مادتها متبلورة

¹- الكتاب، سيبويه، ج2، ص126-156.

²- المصدر نفسه، ج1، ص126-127.

³- الكتاب، سيبويه، ج1، ص126.

أكثر من غيرها لما حظيت به من عناية المتقدمين، وهذه مثلاً بعض العلل التي نجدتها في الصفحات الأولى من الكتاب:

- " وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يَجْمَعُوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة، وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنه ليس في الأسماء جزم لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال"¹.

- "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى وهي أشدّ تمكنا..."².

- "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنا لأن النكرة أول..."³.

- "واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء...."⁴.

ولكن بجانب هذه المفاهيم التي يبدو أنها قد استقرت والظواهر التي قد صنفت واتضح أحكامها وسهل إرجاعها إلى المسألة، نجد مفاهيم وظواهر لم تدرس قبل سيبويه درساً كافياً ولم تحدد تحديداً محكماً ليتسنى السيطرة عليها بسهولة. إذ نجد فيها سيبويه لا يقدم الظاهرة المدروسة تعريفاً مجرداً ليقربها إلى الأذهان، ولا يسكت عنها باعتبارها معروفة واضحة، وإنما يحاول أن يحدد خصائصها و يوحى بدورها بواسطة المقارنة، ومن الظواهر التي كان هذا شأنها "الحال"، فسيبويه لم يعرفه كما فعل للمبتدأ والابتداء مثلاً ولا سكت عنه واعتبره في غير حاجة إلى التعريف كالفاعل وإنما سعى إلى ضبطه حتى لا يختلط بمنصوب آخر، مقرباً بين الأمثلة مستغلاً المعنى اللغوي للكلمة "الحال"، فيقول:

- "هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول كالثوب في قولك كسوتُ الثوب، وفي قولك: كسوت زيدا الثوب، لأن الثوب ليس بحال وقع فيه الفعل ولكنه مفعول

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 14.

²- المصدر نفسه، ج1، ص 20.

³- المصدر نفسه، ج1، ص 22.

⁴- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 23.

كالأول، ألا ترى أنه يكون معرفةً ويكون معناه ثانياً كمعناه أولاً إذا قلت كسوتُ الثوب، ومعناه إذا كان بمنزلة الفاعل إذا قلت كُسي الثوب¹.

فبمنهج تقديم هذا العنصر من عناصر الجملة في هذا الباب يعتمد التنقل من التركيب المتضمن المفعول أو مفعولين والمقارنة بينهما لإبراز ما بينهما من فروق شكلية ومعنوية وهذه طريقة من طرق الملاحظة والوصف وهي أبعد ما تكون عن تقديم المفاهيم تقديمًا يعتمد التجريد والتصور الذهني للأمور كما هو معروف.

وطريقة المقارنة هذه كثيراً ما يلجأ إليها سيبويه، عندما تتشابه الظواهر المدروسة في شكلها وخاصة إعرابها، وتختلف في دورها فيخشى أن تكون مصدر لُبسٍ، وهو يعتمدها أيضاً عند ما لا يكون التقديم النظري كافياً لإبراز الظاهرة المدروسة كما فعل عندما تحدث عن "كان ومعموليه" حيث قال: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسمَ الفاعل إلى اسمِ المفعول واسمِ الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، فمن ثم ذكر على حدته ولم يذكر مع الأول ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجر في "ظننتُ" الاقتصار على المفعول الأول، لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثمّة وسنبين ذلك إن شاء الله²"

والغالب على الظن أن "تقديم هذه الظواهر لم يكن في حاجة إلى مثل هذه المقارنة لو كان المفهوم قد اتضح واستقرت خصائصه في أذهان أهل اللغة، وتبلور في مصطلح شاع بين الناس، ولنلاحظ هنا أن "اسم كان"، و"خبرها" أشير إليهما باسم الفاعل واسم المفعول أي الاسم الذي يجري مجرى الفاعل والاسم الذي يجري مجرى الفاعل المفعول، فالمصطلحان نفسها يعتمدان في اختيارهما طريقة المقارنة مقارنة "جملة كان" بالجملة الفعلية لإبراز ما بينهما من شبه في البنية واختلاف في المعنى

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 44.

²- المصدر نفسه، ج1، ص 45.

- ثالثاً: مصطلحات سيبويه

"إنّ البحث في هذه الجزئية عن مصطلحات سيبويه في التقعيد بحث مهم، لأن القاعدة أو الأصل النحوي يحوي المصطلح أو الحدّ ولا بد، فهو يدلّ على دور سيبويه في بناء صرح النحو العربي، ولعلّ المصطلحات من أحسن المقاييس التي تقاس بها درجة اكتمال هذا الصرح"¹، فوجود المصطلح يدلّ على أن المفهوم المسمى قد استرعى الانتباه وحظي بدراسة يمكن اعتبارها عميقة بقدر ما بدا المصطلح متبلوراً مكتفياً بذاته لا يحتاج إلى توضيح أو تعليق، أمّا إذا انعدم المصطلح واضطر المتكلم إلى وصف الظاهرة بدون تسميتها باسم خاص بها فأقل ما يقال في الظاهرة المعنية بالأمر أنّها لم تحظ بما يكفي من العناية، والحقيقة هنا أن قضية المصطلحات لا يمكن دراستها بالمقابلة بين حالتين مختلفتين إذ أن الطرق المستعملة في الكتاب لتسمية المفاهيم متنوعة و مستويات الاصطلاح عديدة تتراوح بين المصطلح الواضح التام التبلور الذي لا التباس فيه وانعدام التسمية الاصطلاحية كما مضى آنفاً.

فالكتاب يتضمن عدداً كبيراً من المصطلحات التي يمكن اعتبارها قد استقرت وأصبحت شفافة تعكس مفهومها بصورة لا تحتاج معها إلى توضيح أو تعليل، ومن هذا النوع المصطلحات الخاصة بالبناء والإعراب وأحكامه، "وما يمكن أن نسميه المقولات النحوية من جنس وعدد وتعريف وتذكير، وبعض الوظائف كالفاعل والمبتدأ والنعت والبدل، وأخيراً بعض المفاهيم الصرفية والصوتية.

وهنا لا نظن أننا نجازف إن قلنا أنّ سيبويه وجد هذه المصطلحات قد شاعت نتيجة لما حظيت به مفاهيمها من عناية، ولكثرة تداولها على الألسن، فما كان عليه إلا أن يستعملها واثقاً بتأديتها لما يحملها إياه من معان"².

ولكن بجانب هذا نجد حالات لا يبدو أن وضع المصطلحات فيها قد استقر وبلغ حد الوضوح، ومن ذلك مجموعة من الأسماء يكثر استعمالها في الكتاب، ولكنها تبدو متأرجحة بين

¹- كتاب سيبويه مادته ومنهاجه، محمد عبد العزيز، ص 127.

²- كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف، المهيري، ص 141.

معناها اللغوي ومعناها الاصطلاحي، ومثال ذلك كلمة "حال"، فهي في أغلب الأحيان جاءت مقرونة بجملة نعتية توضح معناها مما يدل على عدم اكتمال الصيغة الاصطلاحية فيها، وهكذا نجد مثلاً: - "وهو حال وقع فيه الفعل"¹

- "ولأنه حال وقع فيه الأمر"².

- "ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر"³.

- "ولأنه حال صار فيه المذكور"⁴.

- "ولأنها أحوال تقع فيها الأمور"⁵.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى كلمة مفعول، فلا يبدو لنا أن حدودها الاصطلاحية قد اتضحت في كل استعمالات سيبويه لها، فإننا نجد مثلاً يستعملها في تراكيب من هذا النوع: "لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به"⁶.

- "فكلاهما مفعول ومفعول منه"⁷.

فالجمع بين الحال والمفعول به من ناحية، وطريقة استعمال "حرف الجر" بعد المفعول من ناحية أخرى يجعلنا نشكك في اعتبار سيبويه لها مصطلحاً واحداً ونرجح أن ما يهمله منها هو معناها اللغوي.

أما الحالة الثالثة من المصطلحات فهي حالة المفاهيم التي عبر عنها سيبويه بجملة كاملة أو عبارة تبين بالمصطلح أو تحمل بذوره - إن صح التعبير - بدون أن تكون قد تضمنت صيغته

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 44.

²- المصدر نفسه، ج1، ص 370.

³- المصدر نفسه، ج1، ص 376.

⁴- المصدر نفسه، ج1، ص 384.

⁵- المصدر نفسه، ج1، ص 400.

⁶- المصدر نفسه، ج1، ص 391.

⁷- المصدر نفسه، ج1، ص 276.

النهائية، مثال ذلك قوله عند الحديث عن (اسم الفعل): " وهذا باب من الفعل سميّ الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث"¹، أو تسميته للنعت السببيّ بـ " نعت ما كان من سببها".

ويمكن الإشارة أيضاً إلى مصطلحات لا يبدو أنها قد تبلور فيها مفهوم واحد فاستعملت في أبواب مختلفة للدلالة على ظاهرتين مختلفتين و منها (اسم الفاعل) و (اسم المفعول) لتسميته (اسم كان) وخبرها من ناحية والصيغتين الصرفيين المشتقتين من الفعل من ناحية أخرى ، وكذلك شأن كلمة (خبر)، فهي خبر للمبتدأ و حال، إضافة إلى هذا لم يجد سيبويه لبعض المفاهيم تسميات اصطلاحية فاكتفى بتحليل معناها كما فعل بالنسبة إلى المفعول لأجله إذ أشار إليه في عنوان الباب بعبارة "عذر لوقوع الأمر"² ولئن سمّاه في غضون الباب (مفعولاً له)، فاستعماله الكلمة (مفعول) لا تبدو فيها القيمة الإصلاحيّة، كذلك الشأن بالنسبة إلى اسم الآلة إذ عبر عنه بجملة "ما عاجلت به".

إنّ طريقة تسمية المفاهيم والظواهر النحوية في الكتاب، تتأرجح بين المنهج التأليفي والمنهج التحليلي الوصفي، هي تأليفية كلّما كان المصطلح جاهزاً قد صقله السلف فاكتفى بذاته إذ طغى المعنى الاصطلاحي على المعنى اللغوي، وهي تحليلية وصفية كلما لم يتحقق التطابق التام بين الاسم والمسمّى من أجل حداثة العناية بالظاهرة المسمّاة أو استعصائها على الدارسين لتشعبها أو عدم الانتباه إليها، فأمام هذه الحالة لا يمكن لصاحب الكتاب أن يكتفي بالمصطلح إن وجد، بل عليه أن يشير إلى الظاهرة بإبراز خصائصها وحاجته إلى وصف تلك الخصائص ملحّة بقدر ما تقل ملائمة المصطلح للمفهوم إذ الوصف يعوّض التسمية تعويضاً تاماً إذا لم يسبق أن سمّيت الظاهرة المدروسة.

وخلاصة القول أنّ "الإمعان في مادة الكتاب يكشف - كما رأينا من خلال بعض النماذج- تفاوتاً في توزيع المسائل على مختلف الأبواب وتنوعاً في طرق التعييد وبسط المفاهيم واستعمال المصطلحات ومحاولة الإحاطة بالمسائل النحوية من خلال المقارنة بين الظواهر اللغوية.

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 241.

²- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 367.

المبحث الرابع: الخطوات الإجرائية للتقعيد عند سيبويه.

لقد اتبع سيبويه مجموعة من الخطوات الإجرائية أثناء تقعيد القواعد، ومعرفة هذه الخطوات والإجراءات التي سلكها ليقر قاعدة أو يذكر توجيهها مهمة جداً، لأنها مؤثرة على العملية برمتها، ومن خلال هذه الخطوات وسلامتها تأكد اللغويون من سلامة نتائجها وهي القواعد، وهكذا يتأكد لنا أهمية الحديث عن المنهج عند سيبويه عند الشروع في جمع المادة العلمية المتعلقة بالتقعيد والتوجيه النحويين. وذلك ضمن آليات متمثلة في:

1- تصنيف اللغة إلى تراكيب نمطية مجردة:

في بداية الكتاب يعقد سيبويه باباً بعنوان "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية" يورد فيه النص الآتي: "وَبَيِّنُ لَكَ أَهْمًا (يعني الأفعال المضارعة) ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك؛ ألا ترى أنك لو قلت: إِنَّ يَضْرِبُ يَأْتِينَا، وأشباه هذا لم يكن كلاماً"¹، وفي هذا الكلام يستوقفنا قوله: "أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك" على ما يلي من ملحوظات:

أ- إنَّ هذه الجملة تعني أن للأسماء "مواضع" وأن للأفعال "مواضع"، ووضع الشيء وموقعه لا

يتحددان إلا من خلال موضع شيء آخر وموقعه؛ وهذا يستلزم تركيباً ما، وفي مقامنا

هذا لا بد أن يكون هذا التركيب لغوياً.

ب- وتعني هذه الجملة أيضاً أن قائلها قام بعملية مسح شامل للغة أو معظمها لكي يحدد هذه المواضع، وبالتالي "فإنه لا حديث عن موقع قسم من أقسام الكلم (الاسم أو الفعل أو الحرف)، إلا إذا كان صاحب الكتاب يصف اللغة إلى تراكيب نمطية مجردة يستخلصها من النصوص الحية المنطوقة

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 14.

التي سمعها مباشرة أو عن طريق شيوخه، فبعد أن صنف الكلم إلى ثلاثة أقسام درس "موضع" كل قسم بالنسبة للآخر، وكوّن في نهاية المطاف تراكيب نمطية للغة بعد مسح شامل لها¹.

ولهذه الفكرة أمور تدعمها من نصوص أخرى من الكتاب منها:

1 - حديث سيبويه عن الحرفين (قد، سوف) إذ يقول: "ولو قلت: سوف زيداً أضرب لم يحسن، أو قد زيداً لقيت لم يحسن؛ لأنها (أي: قد وسوف) إنما وضعت للأفعال (أي أنّ قد وسوف لا يليها إلا الأفعال)، أي أن التركيب النمطي الذي يأتي مع هذين الحرفين هو:

• قد + فعل مضارع أو ماض + فاعل

• سوف + فعل مضارع + فاعل ... "

وهذا تركيب ثابت استخلصه من خلال مسح شامل للغة، ولو أحل بهذا التركيب بأن أصبح بالشكل التالي: قد + اسم + فعل، لم يحسن.

2- الأدوات التي تنصب الفعل المضارع يأتي بعدها الفعل ولا يفصل بينهما، يقول: "ألا ترى أنك لا تقول: جئتك كي زيد يقول ذلك، ولا خفت أن زيد يقول ذلك، فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إنّ وأخواتها بفعل، ومما لا تقدم فيه الأسماء الفعل الحروف العوامل في الأفعال الجازمة، وتلك: لم، ولما، ولا التي تجزم الفعل في النهي واللام التي تجزم في الأمر، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيداً يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجزم وبين الأسماء بالأفعال؛ لأن الجزم نظير الجر².

يفهم من هذا الأصل أن التركيب النمطي المجرد للأدوات التي تنصب الفعل المضارع هي:

¹- قرينة السياق وأثرها في التقييد عند سيبويه، إيهاب عبد الحميد سلامة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ص 100..

²- الكتاب، سيبويه، ج 3، ص 110.

"أداة نصب الفعل المضارع + فعل مضارع + اسم (فاعل) "، ويقبح هذا التركيب إن أتى على الصورة: "أداة نصب الفعل المضارع + اسم (فاعل) + فعل مضارع ، ويقبح أيضا أن يأتي التركيب: "حرف جزم + اسم (فاعل) + فعل مضارع" و " حرف جر + فعل " ؛ أي تقبح الكلمة إذا لم تأت في موقعها في التركيب المعين.

3- الحرف (لو) له في اللغة استعمالات متعددة، منها (لو) التي تفيد العرض" ، يقول سيبويه عنها: "ولو بمنزلة لولا، ولا يتبدأ بعدها الأسماء سوى أن، نحو: لو أنك ذاهب"¹، أي أن التركيب النمطي مع (لو) التي تفيد العرض هو:

" لو + فعل + فاعل ... أو " لو + أن + اسم أن + خبرها.

4- اللام الجارة تكون مكسورة مع الاسم الظاهر إلا مع المستغاث فمفتوحة؛ وإنما كسرت مع الاسم الظاهر لكي يفرقا بينهما وبين الام الابتداء، ويوضح سيبويه السبب في أنها (أي اللام الجارة) فُتِحَتْ مع المستغاث؛ "لأنهم قد علموا أن تلك اللام (لام الابتداء) لا تدخل ها هنا (أي أسلوب الاستغاثة"².

ويفهم من الأصل أن لام الابتداء لها مواضع تأتي فيها، ليس من بينها أسلوب الاستغاثة، وأن لام الجرّ لها مواضع منها أسلوب الاستغاثة.

5- وفي موضع آخر يقول: "وزعم ناس أن الياء في لولاي وعساني في موضع رفع، جعلوا "لولاي" موافقة للجرّ، و" ني" موافقة للنصب، كما اتفق الجرّ والنصب في الهاء والكاف، وهذا وجه رديء لما ذكرت لك؛ ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر"³.

¹ - الكتاب، سيبويه ، ج3، ص 139.

² - الكتاب، سيبويه، ج2، ص 377.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص 376.

يفهم من كلامه هنا أن هناك قواعد (تراكيب لغوية مجردة) مطردة في كل باب من أبواب النحو لا ينبغي الخروج عليها لعدم وجود نصوص لغوية تدعم هذا الخروج، ويفهم منه أيضا أن مصطلح رديء يعني عنده الخروج على التركيب الأصلي.

6- ويقول: "ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا"¹.

أي أن أي فعل لا بد أن يأتي بعده اسم (فاعل) ملازم له وإلا لم يكن كلاما كما قال سيبويه، والاسم قد يأتي بعده فعل، وقد يأتي بعده اسم آخر.

تلك بعض الأمثلة التي تؤكد على "تنميط سيبويه للغة إلى تراكيب" تُستخلص من النصوص اللغوية المختلفة.

ويمكن أن نعتبر أن عناوين أبواب سيبويه تمثل التركيب النحوي الذي يدرسه، وبداخل هذا الباب الأمثلة التي تؤيد هذا التركيب؛ وهكذا فإن فكرة تقسيم اللغة إلى أنماط تجريدية فكرة واضحة لا مرية فيها.

وفكرة النمطية هذه تذكرنا بفكرة مماثلة عند العالم اللغوي المعاصر دي سوسير وتفريقه بين اللغة والكلام، لذا "إن سيبويه يكون قد سبق علماء اللغة المحدثين وعلى رأسهم دي سوسير الرائد الأول للمدرسة البنيوية، سبقهم بالأفكار التي قال فيها بوجود فرق بين اللغة والكلام، وسبقهم بفكرة تنميط قواعد اللغة"²، حيث كان البنيويون يجمعون المادة اللغوية من أفواه الناس ويسجلونها، ثم يبدؤون بتقسيمها إلى جمل، فأشبه جمل، فكلمات، فأجزاء الكلمات إلى أن يصلوا إلى الأصوات، أو اللبانات الأولى التي تتألف منها اللغة جميعها، ثم يستخدمون الأسلوب العلمي الدقيق في اكتشاف الطرائق

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 21.

²- قرينة السياق وأثرها في التقعيد، إيهاب عبد الحميد، ص102.

التي تتجمع بها الأصوات لتؤلف الكلمات، والكلمات لتؤلف الجمل؛ أي لتؤلف النماذج أو الأنماط التي تنتج عن كل عملية من تلك العمليات¹.

على أن هناك فرقا بين الرجلين في تنميطهما التركيبي للغة، فبينما كان اهتمام دي سوسير منصبا على وصف اللغة، أي لغة "من داخلها وبالاعتماد على المعايير اللغوية دون سواها سعيا وراء التوصل إلى وصف دقيق علمي شامل لتكوين أو بنية اللغة الأساسية ... ودون الإشارة إلى المعاني، أو إلى واقع العالم الذي تعيش فيه، نجد سيبويه يربط النمط اللغوي بالمعنى الذي يقال من أجله ويربط بين النمط والدلالة.

2- الإحصاء العددي للتركيب النمطية:

لقد صار الإحصاء "من أهم وسائل وأدوات البحث العلمي في العلوم التجريبية أو التطبيقية، وذلك بهدف تعميم النتائج التي يحصل عليها الباحث"²، وأصبح علما مستقلا بذاته، له مناهجه وأصوله وقواعده. ولقيمته العلمية في كافة المجالات صار من الضروري الاعتماد عليه حتى في الدراسات الأدبية.

وهنا كان سيبويه سباقا في استخدام الإحصاء كأداة منهجية في عمله، فقد كان يقوم بعملية إحصائية للتركيب النمطي المعين الذي يترسب لديه من خلال دراسته النصوص المنطوقة والمنشدة أمامه، وأنه كان يقوم - للحصول على نتائجه التي يريدتها - بما يسميه علماء الإحصاء "الإحصاء الوصفي.

ولا ندعي هنا أن سيبويه قد استخدم هذا الأسلوب باحترافية في استخلاص نتائجه، ولكنه على الأقل لجأ إليه بدرجة ما، ولذلك أدلة كثيرة على وجود هذا الاتجاه لديه:

¹ اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها، نايف خرما، علي حجاج، ص 28.

² مقدمة الطرق الإحصائية، عبد اللطيف عبد الفتاح، و أحمد محمد عمر، ط4، القاهرة، سنة 1982م، ص 4.

- 1- يذكر سيبويه في أحد مواضع الكتاب علاقة "كأين (بمعنى كم)" بـ "من الجارة"، فيقول: "إلا أن أكثر العرب إمّا يتكلمون بها (كأين) مع من¹"
- 2- "وتمّ بمنزلة الفاء، تقول: ثم صاعدا، إلا أن الفاء أكثر في كلامهم"²
- 3- "والرفع أجود وأكثر في ما أنت وزيد"³.
- 4- "فهذا ضعيف، والوجه الأكثر النصب"⁴.
- 5- "فأما الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعل"⁵.
- 6- "وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم؛ والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه"⁶.

ومن الواضح من هذه الأمثلة أن سيبويه استخدم ألفاظا معيارية مثل: «كثير» و «كثر»

و«الأكثر» و «قليل»، ولم يستخدم إحصائيات صريحة، وهذا ما سبق وبدأنا به كلامنا قبل ذكر الأمثلة، أنّ غاية ما نريد إثباته هنا أن نشير إلى استخدام سيبويه لهذا الاتجاه بدرجة ما.

ولعله مما يدعم كلامنا هنا عن اتخاذ سيبويه لهذا الاتجاه الإحصائي ما قاله البغدادي: "حدثنا علي بن سليمان قال: حدثنا محمد بن يزيد: أن المفتشين من أهل العربية ومن له المعرفة باللغة تتبعوا على سيبويه الأمثلة، فلم يجدوه ترك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلة: منها الهندلع وهي بقلة، والدرداقس وهو عظم في القفا، وشمئصير وهو اسم أرض، وقد فسر الأصمعي حروفاً من اللغة التي في كتابه، وفسر الجرمي الأبنية، وفسرها أبو حاتم وأحمد بن يحيى، وكل واحد منهم يقول ما عنده فيما

¹ - الكتاب، سيبويه، ج2، ص170.

² - الكتاب، سيبويه، ج1، ص291.

³ - المصدر نفسه، ج1، ص309.

⁴ - المصدر نفسه، ج1، ص86.

⁵ - المصدر نفسه، ج1، ص117.

⁶ - المصدر نفسه، ج2، ص365.

يعلمه، ويقف عما لا علم له به، ولا يطعن على ما لا يعرفه، ويعترف لسيبويه في اللغة بالثقة وأنه علم ما لم يعلموا وروى ما لم يرووا"¹.

وفي تتبعنا لتلك الأقوال الدالة على المنهج الإحصائي عند سيبويه يمكن أن نقول بعض الملاحظات المهمة التالية:

- **الملحوظة الأولى:** إنَّ التركيب الأساسي للقاعدة النحوية التي يقعد لها سيبويه هو الأكثر تردُّداً في النصوص المروية أو المسموعة المستخلص منها القاعدة.

وهنا نوجه النظر إلى أن سيبويه كان يستخلص هذا التركيب الأساسي بناء على نوع معين من القياس كان يقوم به، ولتحديد هذا النوع من القياس نقول ابتداءً إنه من الخطأ أن نتصور أن مصطلح القياس " لا يتغير من عصر إلى عصر، ولا يتفاوت مضمونه من مدرسة إلى أخرى، بل من الخطأ أن نتصور أنه لا يختلف عن القياس المنطقي بما يتطلبه من قضايا، ويفترضه من مقدمات، ويستلزمه من شروط"². وبعد النظر في أمثلة الكتاب وما استندت عليه من أصول كالقياس يمكن أن نميز " بين مدلولين يختلفان تمام الاختلاف، أما أولهما فيتركز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها، ومن ثم فإنه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة، ويرد هذه الظواهر، كما يرفض الأخذ بالنصوص التي تحملها مهما كان مصدر هذه النصوص.

وأما المدلول الثاني للقياس فهو أنه عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علة؛ فيعطي الملحق حكم ما ألحق به، ومن ثم فإن لهذه العملية أطرافاً أربعة: المقيس، والمقيس

¹- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة، سنة 1997م، ج1، ص370.

²- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب، ط1، القاهرة، سنة 2006م، ص36.

عليه، والجامع بينهما، والحكم كما مضى معنا. والمدلول الأول للقياس هو الشائع في البحث النحوي طوال القرون الثلاثة الأولى منه؛ أي حتى ابن السراج وتلميذه الفارسي وتلميذه ابن جني¹،

وقد استعمل سيبويه القياس بمدلوله الأول، ويدل على ذلك من نصوصه قوله:

- "وقد جاء فعلان، نحو: الشكران والغفران، وقالوا: الشكور، كما قالوا: الجحود، فإنما هذا الأقل نوادر، تحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"².

- "وإن أضفت إلى عباديد قلت : عباديديّ ؛ لأنه ليس له واحد ؛ وواحده يكون على فُعُولٌ أو فِعْلِيلٍ أو فِعْلَالٍ ؛ فإذا لم يكن واحد لم تجاوزه حتى تعلم ؛ فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تتكلم به العرب"³.

إننا بعد أن نقرأ هذه النصوص نشعر أن سيبويه بعد استخلاصه للتركيب الأساسي للقاعدة يريد أن يقول: (هذا هو التركيب الذي وجدته أكثر شيوعاً في نصوص اللغة).

ولقد كان هذا التركيب الأساسي المستخلص مسحا لنصوص اللغة هو "المعيار" الذي يحتكم إليه لإبراز مدى درجة التراكم البديلة بالنسبة للتركيب الأساسي، من حيث الكثرة، أو القلة أو الشذوذ⁴.

لقد كان الواقع اللغوي الحيّ والقياس الأكثر شيوعاً من هذا الواقع الحي «أداتين» معياريتين يعاير بهما كل الأقوال التي ترد إليه، فنراه مثلاً يقول: "وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم: ربحْتُ الدرهم درهماً، محال، حتى تقول: في الدرهم وللدرهم". وكذلك وجدنا العرب تقول "5".

¹- أصول التفكير النحوي، أبو المكارم، ص 27.

²- الكتاب، سيبويه، ج 4، ص 08.

³- المصدر نفسه، ج 3، ص 379.

⁴- قرينة السياق، إيهاب عبد الحميد، ص 107.

⁵- الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 395.

وعبارة سيبويه الأخيرة في النص السابق مهمة؛ فهو لم يأخذ نص الخليل مسلماً به بل قارنه بالواقع اللغوي "وما تقوله العرب"؛ فوجد أن ما قاله الخليل موافق لهذا الواقع، ومن النصوص المهمة أيضاً التي تدل على اهتمام سيبويه بالواقع اللغوي بشكل كبير نصه الذي يقول فيه: "واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تُضمَرُ بعد ما أضمَرتُ فيه العرب من الحروف والمواضع، وتُظهِرُ ما أظهرُوا، وتُجْري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجروا فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه، نحو: يَكُ وَيَكُنْ، ولم أبل وأبال، لم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله، ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون: في مرأومر، أن يقولوا: في خُذْ أو خُذْ، وفي كَلْ أو كَلْ. فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر"¹.

إن سيبويه في هذا النص يكشف عن جانب من جوانب منهجه في كتابه، وهو أنه يهتم بوصف الواقع اللغوي كما هو، وكما وقف عليه، ثم تأتي مرحلة تالية يقوم بها هي مرحلة تفسير هذا الواقع، فهو يصف أولاً، ثم يفسره ثانياً، ولا يتدخل بتعليق على أنه ينبغي أن يكون تركيب ما بشكل ما، بدليل أقواله: "إنما تجري ذا كما أجرت العرب، فأجره كما أجرت العرب، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب، وأجز منه ما أجازوا".

ولا بد أن تعقب هاتين المرحلتين عنده مرحلتان تاليتان هما مرحلة "الفرز والتصنيف"، فرز وتصنيف ما هو أكثر، وما هو كثير، وما هو قليل وما هو شاذ؛ ثم مرحلة وضع القاعدة على الأكثر.

وفي مرحلة التفسير تأثر سيبويه بالبيئة الفلسفة في البصرة، تلك البيئة التي طغت علمياً بكتب الفلسفة التي ترجمها المترجمون، وخاصة الكتب التي احتوت منطق أرسطو.

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 266.

وإذا كان الواقع اللغوي لا يعطي عددا كبيرا من الأمثلة يسمح باستخلاص "قياس أكثرى" توقف سيبويه عن تعميم القياس للتركيب المستخلص من هذه الأمثلة القليلة، وطالب أن يظل هذا التركيب مقصورا على الأمثلة التي أتى فيها، في ضوء ذلك تفهم قول سيبويه:

- "ولو قالت العرب: اضْرَبْ أيُّ أفضل، لقلته، ولم يكن بد من متابعتهم، ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"¹.

- وقوله: "هو مني منزلة الشغاف، وهو مني منزلة الولد، هو مني معقد الإزار، هو مني درج السيل". ثم يفسر معنى هذه الظروف أن قائلها أرادوا القرب الشديد، ثم يقول بعد هذا التوضيح: "وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هو مني مجلسك أو متكأ زيد، أو مربط الفرس، لم يجوز. فاستعمل من هذا ما استعملت العرب، وأجز منه ما أجازوا"².

- "ودونك لم يؤخذ من فعل، ولا عندك، وإنما يُنتهى فيها حيث انتهت العرب"³.

- **الملحوظة الثانية:** أنه يبدو أن هذا الاتجاه الإحصائي أخذه سيبويه عن أستاذه الخليل لقوله: "وزعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع أعرابيا يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئا، وهذه قليلة، وقلّ من يتكلم بذلك"⁴.

- **الملحوظة الثالثة:** تمكن سيبويه من خلال هذا الاتجاه الإحصائي أن يفسر بعض المسائل النحوية، مثل قوله: "وإذا كان الاسم على بناء فعّال: حَدَامٌ وِرْقَاشٍ، لا تدري ما أصله، أمعدول أم غير معدول، أم مؤنث أم مذكر؛ فالقياس فيه أن تصرفه؛ لأن الأكثر من هذا البناء مصروف غير معدول، مثل: الذهاب، والصلاح"⁵. أي أنه إذا كان الاسم على وزن فعال، ولم تدر أمعدول هو أم

¹- الكتاب، سيبويه، ج2، ص402.

²- الكتاب، سيبويه، ج1، ص414.

³- المصدر نفسه، ج1، ص252.

⁴- المصدر نفسه، ج2، ص404.

⁵- المصدر نفسه، ج3، ص280.

لا، فسيبويه يصرفه استنادا على الجانب الإحصائي الذي قام به لهذا الوزن، والذي قال إن معظم حالات هذا الوزن يكون فيها مصروفا.

- **الملحوظة الرابعة:** أن الاتجاه الإحصائي ليس مقصورا فقط على التراكيب النحوية بل

يتمد أيضا إلى الأبنية الصرفية، مثل: - "وَفَعِلٌ أَقْلٌ مِنْ فَعِيلٍ بكَثِيرٍ"

- "أَلَا تَرَى أَنْ تَفْعَلُ وَيَفْعَلُ فِي الْأَسْمَاءِ قَلِيلٌ."¹

- "ومع ذا أن فعاعيل وفعاعيل أكثر وأعرف من فعائل وفعاليل."²

- "ليس في الكلام مثل: سَرْدَاحٍ وَلَا فَعْلَالٌ إِلَّا مَضْعَفًا"³.

- **الملحوظة الخامسة:** أن سيبويه في إحصائه الوصفي المسحي يحدد البيئة اللغوية المجتمع

التي يستقي منها مادته، ويعتمد الأسئلة المباشرة، ولا يخلط ما تتميز به بيئة لغوية عن بيئة أخرى، فهو يحفظ لكل بيئة لغوية خصوصيتها اللغوية: النحوية والصرفية، وكثيرا ما رد سيبويه قوله: "ومن العرب...، تلك المقولة التي تردت أكثر من مرة، وبلغ عدد المرات التي أُحصيت لهذه المقولة مائتين وتسعة (209) مرة.

ومن الأمثلة التي تؤيد هذه الملحوظة أقواله: - "وسألنا العلويين والتميميّين"⁴

- "وسألنا من يرفع في قوله: سرتُ حتى أدخلها..."⁵

- "وناس من العرب يقولون: بُشْرِيّ..."⁶

¹- الكتاب، سيبويه، ج3، ص 197.

²- المصدر نفسه، ج3، ص432.

³- الكتاب، سيبويه، ج3، ص218.

⁴- الكتاب، سيبويه، ج3، ص291.

⁵- المصدر نفسه، ج3، ص22.

⁶- الكتاب، سيبويه، ج3، ص414.

- "... وإن شئت قلت: إذا كان غداً فأتي، وهي لغة بني تميم"¹.

- "... وهذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين، وليس كل العرب تتكلم بها، تقول:

لَهْنَكْ لِرَجُلٍ صِدْقٍ"².

وسيبويه لا يقصر بحثه الميداني على النواحي النحوية والصرفية، بل إن بحثه الميداني يشمل الدراسة الصوتية لما تتميز به كل قبيلة على حدى، يقول مثلاً: "واعلم أن ناساً من العرب كثيراً ما يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد، يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أبين لها إذا وليت صوتاً"³.

وعبارات سيبويه في النصوص السابقة "وسألنا، وسألنا من يرفع، وناس من العرب، وهي لغة، ومن العرب من، وهذه كلمة تكلم بها العرب في حال، ورأينا العرب، جميع اللغات، واعلم أن ناساً كثيراً من العرب ... تذكرنا بالطريقة التي كان علماء اللغة المعاصرون يتبعونها في دراسة علم اللهجات (Dialectologie) تلك الطريقة التي عرفت باسم الاستبيانات (Questionnaire) التي كانت تدرس من خلالها لهجة مكان ما من خلال أسئلة توجه إليهم.

- **الملحوظة السادسة:** إنه لأهمية الجانب الإحصائي في دراسة اللغة، كما فعل عبقرى

العربية سيبويه، ظهرت في علم اللغة الحديث أفرع مختلفة تدرس هذا الجانب، منها ما يسمى:

• علم اللغة الإحصائي.

• علم الأسلوب الإحصائي.

• علم اللغة الكمي.

¹- المصدر نفسه، ج1، ص224.

²- المصدر نفسه، ج3، ص150.

³- المصدر نفسه، ج4، ص177.

والدراسة في علم اللغة الإحصائي تشمل في بعض جوانبها " تحليل تردد أو توزيع وحدات لغوية في تصور ما بهدف التعرف على السمات الحاسمة أو الخاصة المتحدث أو كاتب ما"¹.

3- التبع التاريخي للتركيب:

من الأمور المثيرة للانتباه عند سيبويه ما يقوم به أحيانا من تتبع تاريخي للتركيب النحوي أو البنية الصرفية"، بل إن الأمر قد وصل به الوعي اللغوي ليس فقط في أن ينمط التراكيب ويتبعها إحصائيا ويربط بينها وبين دلالة سياقية معينة، حتى وصل الأمر إلى تتبعها تاريخيا، ودليل ذلك:

- في باب له بعنوان: "هذا باب ما جاء معدولا عن حدّه من المؤنث" يناقش فيه الأسماء التي على وزن «فَعَالٍ» إذا سميت به امرأة، ويوضح أن بني تميم ترفعه وتنصبه، وتجريه مجرى اسم لا ينصرف، أمّا الحجازيون فلم يغيروا فيه وأبقوه على بنائه، ويستثنى من ذلك ما كان آخره راء فإنّ التميميين يتفقون مع الحجازيين في التعامل مع هذا البناء إذا سميت به امرأة .

يقول سيبويه: " فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في يَرَى والحجازية هي اللغة الأولى القُدَمَى"².

- يعقد بابا كاملا يجعل عنوانه: "هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله"³.

- ويقول: "وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام؛ فصار بدلا من الفعل، وحذفوا كحذفهم حينئذ الآن؛ فإنه قال: احذر الأسد"⁴.

¹- قرينة السياق ودورها في التقعيد، إيهاب عبد الحميد، ص113.

²- الكتاب، سيبويه، ج3، ص278.

³- المصدر نفسه، ج1، ص57.

⁴- المصدر نفسه، ج1، ص274.

ولا يقتصر التتبع التاريخي للتركيب النحوي بل يمتد للأبنية الصرفية، يقول: - " ألا ترى أنّ "تَفَعَّلٌ وَيَفْعَلُ" في الأسماء قليل، وكان هذا البناء إنما هو في الأصل للفعل"¹.

- " وأَفْعَلٌ لا يعرف في الكلام فعلا مستعملا"².

وقد يتبادر إلى الذهن سؤال وجيه وهو ما فائدة التتبع التاريخي للتركيب النحوي في التقعيد، الجواب على ذلك أنّ الفائدة العملية التي استفادها سيبويه من هذا التتبع التاريخي تحديدا أنه من خلال هذا تمكن من: - تقديم توجيه إعرابي ما على آخر باعتبار الأول والأصل.

- تفسير سبب خروج بنية صرفية أو تركيب نحوي ما على الأصل.

- أو بالحكم على بعض التراكيب بالاستحسان أو القبح، مثال ذلك قوله: - "حروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك."³

وعند حديثه عن الأفعال التي تتعدى بحرف جر يذكر مجموعة منها لا تتعدى به، ويقول: " فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الجر."⁴

- ... وقلت: "ما بال أُخْرَ لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال (أي: الخليل): لأنَّ أُخْرَ خالفت أخواتها وأصلها"⁵.

"وفي الحقيقة إن هذا التتبع التاريخي للتركيب اللغوية في النصوص الحية المنطوقة والمنشدة عند سيبويه يكاد يقترب إلى حد بعيد من النظرة الوصفية، والنظرة التاريخية للغة، هاتان النظرتان اللتان أتى بهما علم اللغة الحديث"⁶.

¹- الكتاب، سيبويه، ج3، ص 197.

²- المصدر نفسه، ج3، ص 204.

³-المصدر نفسه، ج1، ص 99.

⁴-المصدر نفسه، ج1، ص 39.

⁵- الكتاب، سيبويه، ج3، ص 224.

⁶- قرينة السياق، إيهاب عبد الحميد، ص118

ومن خلال تنميط اللغة إلى تراكيب وتتبعها تاريخيا خرج سيبويه ببعض القواعد الأصولية النحوية العامة مثل:

- "الشيء إذا كثّر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله"¹.
- "كل شيء كان للنكرة صفة فهو للمعرفة خبر"².
- "لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرّد وأنت تجد له نظائر، وقد يوجه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره"³.
- "الصفات أقرب إلى الأفعال"⁴.
- "العرب قد تحذف الأكثر في كلامها"⁵.

4- الاعتماد والركون إلى الاستعمال اللغوي:

ومما يتصل أيضا بعملية تتبع التركيب بشكل من الأشكال ما أكثر سيبويه من الاعتماد عليه والارتكان إليه، ألا وهو الاستعمال اللغوي، فكثيرا ما تتردد في كلامه تعبيرات تدل على اعتماده على هذا الاستعمال، فتقرأ مثلا:

- "وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام"⁶.
 - "... فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة"⁷.
- والفوائد العملية التي عادت على سيبويه من وعيه بكثرة استعمال تركيب ما أو قلته ما يلي:

¹- الكتاب، سيبويه، ج2، ص196.

²- المصدر نفسه، ج2، ص08.

³- المصدر نفسه، ج2، ص386.

⁴- المصدر نفسه، ج3، ص193.

⁵- المصدر نفسه، ج3، ص505.

⁶- الكتاب، سيبويه، ج1، ص274.

⁷- المصدر نفسه، ج1، ص39.

- خروجه بما يمكن أن نسميه بـ"سنن العربية"، أو "الخصائص العامة الشاملة للعربية"، وهذا من قبيل قوله: "وهم يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره"¹، ومثل قوله: "وقد يشبه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء"².

- منحه هذا الاستعمال قدرة على تمييز التراكيب الصحيحة من الفاسدة، والضعيفة من القوية، مثل قوله: "وهذا بعيد لا تكلم به العرب، ولا يستعمله منهم ناسٌ كثيرٌ"³.

- ومن خلال الاستعمال يقف على التشابه الاستعمالي بين الألفاظ؛ فيربط بينها، يقول: "وإنما شَبَّهُوا (كِلَا) في الإضافة بـ (على) لكثرتها في كلامهم"⁴.

- تقوية توجيه نحوي وإضعاف آخر، مثل: "واعلم أنّ النَّصْبَ بالفاء والواو في قوله: "إنّ تأتني آتِكَ وأعطيك - ضعيف، ... فهذا يجوزُ وليس بحدِّ الكلام ولا وجهه"⁵.

- أمن اللبس: فقد استغل سيبويه الاستعمال اللغوي - من حيث أنه يمنع اللبس في المعنى -

في بعض الأحيان، فعند حديثه مثلا عن بناء (فَاعِل) يذكر أنه إذا كان اسما فإنه يكسّر على بناء (فَوَاعِل)، وأما إن كان صفة وأجري مجرى الأسماء فيبنى على (فُعْلَان) ، وعلى (فِعَال) ، ولا يكسّر على (فَوَاعِل)؛ لأن أصله صفة وله مؤنث، فيفصلون بينهما؛ إلا في فَوَارِسَ فَإِهْمَ قَالُوا: فوارس كما قالوا: حواجر؛ لأنّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم، فلمّا لم يخافوا الالتباس قالوا فَوَاعِلُ، كما قالوا فُعْلَانُ وكما قالوا : حَوَارِثُ؛ حيث كان اسما خاصاً كزيد⁶

¹- الكتاب، سيبويه، ج2، ص 414.

²- المصدر نفسه، ج3، ص 413.

³- المصدر نفسه، ج2، ص411.

⁴- المصدر نفسه، ج3، ص413.

⁵- الكتاب، سيبويه، ج3، ص 92.

⁶- الكتاب، سيبويه، ج3، ص 615.

إنّ اهتمام سيبويه بالاستعمال اللغوي والاعتماد عليه والاستفادة منه هو دليل على ما أكّده من تطبيع القاعدة النحوية وتتبعها في السياقات المختلفة، كما أنه يؤكّد الاتجاه الإحصائي الذي كان يتبناه.

وقد يطرح علينا سؤال ونحن في معرض حديثنا عن علاقة تنميط القاعدة عند سيبويه بالسياق يقول: ألا يتعارض ميل سيبويه لتنميط القاعدة النحوية والرجوع لسياق الحال؟

ونقول مجيبين إنّه لا تعارض بين تنميط القاعدة عند سيبويه والرجوع لسياق الحال، لأن سيبويه عندما ينمّط القاعدة ينمّط معها سياق الحال إن أمكن، فهو يلازم بين القاعدة المنمّطة وسياق الحال الملازم لها، وعندما يذكر نمط القاعدة يذكر معها الدلالات السياقية المرتبطة بها، فمثلا - التركيب "أداة الاستفهام (ما / كيف) + الضمير (أنت) + حرف العطف (الواو) + اسم علم" يمثل نمطا تركيبيا مرتبطا بدلالة التحقير أو الرّفعة.

- " ودلالة الفعل المضارع في التركيب "جملة (سببية) + حتى (الابتدائية) + (فعل مضارع) مرفوع + فاعل ... (جملة مسببة) تُلازمُ المستقبلية أو الحالية حسبما يدل عليه السياق.

5- معايشة التراكيب اللغوية في نصوصها المنطوقة:

لم يكن لسيبويه أن يصل إلى ما وصل إليه من قواعد وأن يقف على أدق التفاصيل اللغوية والدلالية إلا بمعايشة نصوص اللغة والامتزاج بها امتزاج اللحم بالعظم، وتشهد بهذا عشرات النصوص في الكتاب منها مثلا قوله عن الشعراء: " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها"¹. فهذا التي ورد في "الضرورات الشعرية وما يجوز في لغة الشعر"، و"مقولته هذه تشي بأنه كان يقف متأملا أمام الضرورة في النص الشعري، ويخرج بعد هذا التأمل بأن الضرورة الشعرية يأتي بها الشاعر لـ"وجه ما، وهدف بيتغيه، ولا شك أن هذا الهدف في معنى الأصل الذي يصل إلى المتلقي"

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 32.

¹، ولاشك أيضا أنه لكي يصل إلى مبتغى الشاعر لابد من معرفته لملازمات النصوص وسياقاتها الذي قيلت فيها، وهذا يدل على تمام المعاشة للنص المستقى منه القاعدة.

ومن هذه النصوص أيضا: قوله: " كما يشبهون الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله ولا قريبا منه " ²، وقوله: " وإن سميت رجلا ببقم أو شلم - وهو بيت المقدس - لم تصرفه البتة؛ لأنه ليس في العربية اسم على هذا البناء " ³.

وقوله: "... وليس هذا طريقة الكلام، ولا سبيله؛ لأنه ليس من كلامهم أن ضمروا الجار " ⁴.

¹- كتاب سيبويه مادته منهاجه، محمد حسين عبد العزيز، ص 92.

²- الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 259.

³- المصدر نفسه، ج 3، ص 208.

⁴- المصدر نفسه، ج 2، ص 115.

المبحث الخامس: الأصول العامة لتقعيد النحو:

إن الأصول العامة التي استند إليها سيبويه في التقعيد للنحو يمكننا أن نرجعها إلى مبدئين

اثنين:

- مبادئ مستنبطة من استقراء كلام العرب هي في حكم المتفق عليه تماماً.

- مبادئ هي فروض ذهنية خالصة، أو اجتهادات مستندها قدرة النحوي على التحليل والتعليل،

"ويمكن إرجاعها أي الأصول إلى أربعة مبادئ رئيسة هي:

أ- أقسام الكلام.

ب- الأصول والفروع.

ج- قواعد التحويل: وفيها الإحلال والحذف والتقديم والتأخير.

د- قواعد العمل والعامل¹

أ- أقسام الكلام: فقد كان هذا المبحث أول موضوعات كتاب سيبويه، إذ يقول: " هذا باب علم

ما الكلم من العربية، " جاء فيه: " فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.

فالاسم: رجل وفرس وحائط. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُيِّت لما مضى،

ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع.

فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمرا: اذْهَبْ واقتُلْ

واضْرِبْ، ومخبرا: يَقْتُلُ ويذهب ويضرب وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت.

والأحداث نحو الضرب والقتل والحمد، وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثَمَّ، وسوف،

وواو القسم، ولام الإضافة ونحوها².

¹- جدل النص والقاعدة، ملاوي، ص 207.

²- الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 12.

وأقسام الكلام من المبادئ المتفق عليها عند كل النحويين، فالكلمة العربية: اسم وفعل وحرف، ودستور نحوي توحدت أصوله، وإن اختلفت بعض فروعها.

إن دواعي النحويين إلى تثليث القسمة مرده إلى الاستقراء اللغوي، وذلك أن أئمة اللغة تقروا وجوه العربية فلم يجدوا فيه لفظاً يخرج عن هذه الأوضاع الثلاثة، فكان الاستقراء دليلهم إلى انحصاره في تلك القسمة، وفي ذلك يقول ابن هشام: "والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء، فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان ثمة نوع لعشروا على شيء منه"¹.

ب- الأصول والفروع:

كان معتمد سيبويه في تحليل الظواهر اللغوية وتفسيرها على الموازنة بين أصل الظاهرة، وما تنزع منها؛ وفق معايير محددة ومنضبطة، سواء أكان ذلك الأصوات في (الحروف)، أم في أبنية المفردات، أم في التراكيب، أم في الوظيفة النحوية أم الدلالية التي تؤديها الكلمة داخل التركيب، أم في الإسناد بين العناصر الرئيسة للتركيب.

وقد مكنه هذا المنهج المعتمد من قبل شيوخه من قبل من تحديد (الزيادة) و(الحذف) و(الترتيب) و(التصنيف) الذي يطرأ على الظاهرة بالقياس إلى الأصل، وساعده بالتالي على تفسير التغيرات التي تطرأ على الظواهر اللغوية.

ولا يعني وجود مثل هذه المعايير في كتاب سيبويه أنه يعتمد المنطق الأرسطي أو الجدلي، كما ذهب بعض الباحثين²، وإنما هي معايير لغوية مستنبطة من واقع اللغة؛ "وإلى هذا يشير سيبويه بقوله (الأمكن عندهم) أي: عند العرب، وقوله (تركه علامة لما يستثقلون).

¹- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص 12.

²- أصول النحو العربي، د. محمد عيد، ص 15، وانظر كذلك: مدخل في اللسانيات، صالح كشو، ص 7-15.

فهذه الأحكام والقواعد مستنبطة من واقع كلامهم وقد توصل إليها العلماء بالتحليل الدقيق لهذا الكلام¹.

وبفضل تحديد هذه الأصول تمكّن من تصنيف الأسماء إلى (أمكن) و (أقل تمكنا)، وبهذا التصنيف تمكّن سيبويه من ربط الإعراب في الاسم بإعرابه للفعل، فما كان أشد تمكنا فهو منون، وما كان أقل تمكناً كان الفعل مضارعاً له في إعرابه فيرفع بضمّة واحدة، وينصب بفتحة واحدة ويجزّ بالفتحة؛ لأن الأفعال لا تجزّ، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله: "فجميع ما يترك صرفه مضارعاً به الفعل؛ لأنه إنما فُعل ذلك به؛ لأنه ليس له تمكّن غيره، كما أن الفعل ليس له تمكّن الاسم"².

وفي تركيب الجمل ينتقل سيبويه إلى (الأصل) في العناصر الرئيسة لتركيب الجملة، فهو يرى أن (المبتدأ) هو الأصل في هذه العناصر، وتدخّل عليه عوامل الرفع والنصب والجرّ، فتحوله عن وظيفته النحوية، وتتكون نتيجة لذلك الجملة الفعلية التي يصبح فيها المبتدأ فاعلاً، أو مفعولاً، أو مجروراً بحرف الجرّ، أو اسماً للفعل الناقص، إلى غير ذلك من التحولات، حسب نوع العامل، وفي ذلك يقول سيبويه: "واعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع، سوى الابتداء، والجار على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأً قد تدخّل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه، وذلك أنك إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، إن شئت أدخلت رأيت عليه، قلت: رأيتُ عبدَ الله منطلقاً، أو قلت: كان عبدُ الله منطلقاً، أو مروت بعبد الله منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء، كما كان الواحد أول العدد والنكرة قبل المعرفة"³.

¹- النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، ص 144.

²- الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 23.

³- الكتاب، ج 1، ص 24-25.

وبذلك يؤكد سيبويه أن الجملة الاسمية هي الأصل، وأن الجملة الفعلية فرع لها، ويمكن القول، إنها متحوّلة عنها في مثل: محمد شرب اللبن، شرب محمد اللبن، وقد خالف في هذا بعض الباحثين المعاصرين من أن الجملة العربية تبدأ بالفعل تليها عبارة إسمية أولى، وقد تليها عبارة إسمية ثانية¹.

لكن هذا لا يعني بتاتاً أنّ ترتيب الجملة العربية يشبه ترتيب الجملة الإنجليزية تماماً؛ لأن الفعل لا يتحول إلى الصدارة في الجملة الإنجليزية كما يحدث في العربية، الجملة الإنجليزية مكونة من (ركن اسمي) يتقدم دائماً على (ركن فعلي) بخلاف العربية التي قد يتحول الفعل إلى صدارتها، مع أن الأصل الابتداء بـ(اسم) ، وقد أشار المبرد إلى أن (المبتدأ) هو (أول الكلام) : " فأما رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء: التنبيه والتعريف من العوامل غيره وهو أول الكلام، وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ"².

وبهذا يؤيد سيبويه في أنّ عوامل الرفع و(النصب ومنها الفعل) والجرّ، هي التي تحول المبتدأ حتى يصير غير مبتدأ، وقوله (أول الكلام) يعني به الجملة الاسمية والفعلية وقد ذكرهما ليين علاقات الإسناد في عناصرهما، وخصّص لذلك باب (المسند والمسند إليه) تماماً كما قال سيبويه.

ومع أن الجملة الاسمية في الأصل إلا أن الجملة الفعلية توليدية هي الأخرى، كالجمله الاسمية، وهي مثلها كذلك في قيمتها الإسنادية والدلالية، وهذا يتضح عند سيبويه في باب (المسند والمسند إليه)³، فكلٌّ منهما مكونه من مسند و مسند إليه، وكلٌّ منهما تؤدي معنى تاماً، والفرق بينهما أنّ الاسمية تركز على موضوع الكلام (المبتدأ) والثانية تركز على الحدث (الفعل)، ومما هو جدير بالذكر أن بعض الجمل الاسمية ولا يمكن أن تكون متحوّلة عن فعلية، لأنها تخلو من الفعل، وذلك كقولنا: أنت رجل، وهذا غلام.

¹- كالدكتور مرتضى جواد باقر، مترجم كتاب " جوانب من نظرية النحو" تأليف تشومسكي، ص153. وانظر " الألسنية وقواعد

اللغة العربية"، ص 28- 29.

²- المقتضب، المبرد، ج4، ص156.

³- الكتاب، سيبويه، ج1، ص23.

وقد اتخذ سيبويه (الأصل) مقياساً للتمييز بين الظواهر اللغوية في بنائها الأصلي، وما طرأ عليها من حذف، وقاعدة (الحذف) عند تشومسكي من أهم قواعد التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية، ويرمز إليها بما يلي يقول سيبويه: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك"¹، وهذا النوع من الحذف دون تعويض أو استغناء.

ويذكر كذلك أنّ العرب "ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون عن الشيء بالشيء الذي (أصله) في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً"² فهو بذلك يجعل للحذف ثلاثة أساليب:

أ- حذف دون تعويض أو استغناء.

ب- حذف وتعويض

ج- حذف واستغناء

وقد جعل سيبويه عنوان الباب: "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض"، وقد فسّر السيرافي ذلك بقوله: "يعني ما يعرض في الكلام فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه"³.

"وهذه إشارة واضحة إلى أن التوليد في البنية العميقة هو الأصل، وأن الحذف في البنية السطحية فرع عليه"⁴.

والأصل كذلك معتبر في (الترتيب)، إذ الأصل في تركيب الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل، ويليه الفعل، ويأتي المفعول بعد الفاعل، وفي ذلك يقول سيبويه في بناء الاسم على الفعل: "وإن بنيت الاسم عليه قلت: ضربتُ زيداً، وهو (الحذف) لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحذف: ضرب زيداً عمراً، حيث كان زيداً أول ما تشغل به الفعل"⁵

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص24.

²- الكتاب، سيبويه، ج1، ص25.

³- المصدر نفسه، ج1، ص24 حاشية.

⁴- القياس النحوي، أبو صيني، ص354.

⁵- الكتاب، ج1، ص24.

ويوضح ذلك في مكان آخر، فيقول: " إن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، فمن ثمّ كان (حدّ) اللفظ أن يكون فيه (في الفاعل) مقدماً"¹

وقد أشار سيبويه إلى القيمة الدلالية للتقديم بقوله: " كأثمّ إنما يقدمون الذي بيانه أهمّ، وهم بيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهّمّانهم ويعنيانهم"²، وأضاف عبد القاهر الجرجاني هدفاً بلاغياً في تقديم المفعول، وهو التخصيص³، " وقد يدلّ تقديم المفعول على التخصيص وهذا هو الغالب، وإنما قلنا هو الغالب، لأن التقديم قد يكون للعناية به والاهتمام بشأنه"⁴.

في ذلك ذكر سيبويه مجموعة من قواعد الترتيب على الأصل، نذكر منها⁵:

- الأصل في حروف الاستفهام أن يليها الفعل.
- الأصل في حروف الجزاء أن يليها الفعل.
- حدّ الكلام في أسماء الاستفهام أن تؤخر العمل تقول أيهم رأيت.
- الأصل في (ما) أن يكون ما بعد ما مبتدأ.
- حدّ الكلام أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل (يعني أن الأصل في الفعل أن يتقدم على الفاعل والمفعول به).

- الأصل في (قلت) أن يكون ما بعدها كلاماً لا قولاً (أي أن ما بعدما كلام تام هو مقول القول).

وهذه القواعد العامة التي ثبتها سيبويه، إنّما فعل ذلك ليتمكّن من ضبط الحالات، التي تخرج فيها الظاهرة اللغوية عن الأصل ليتسنى له تفسيرها في الواقع اللغوي الجديد، مثال ذلك (تقول) في

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 34.

²- المصدر نفسه، ج1، ص 34.

³- دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص 84

⁴- البلاغة فنونها وأفنانها، ج1، ص 176.

⁵- الكتاب، ج1، ص 98-99، 106، 127-126، 123، 120، 122 بالترتيب على القواعد

الاستفهام قيست على (تظن) في الاستفهام، فتقول: متى تقول زيدا منطلقاً؟ كأنك قلت: متى تظن زيدا منطلقاً، يقول سيبويه: " ولم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا، كما أنّ (ما) لم تقو قوة ليس، ولم تقع في كل مواقعها، لأن أصلها عندهم أن ما بعدها مبتدأ"¹، فهو يقيس خروج (قال) إلى باب (ظننت) على خروج (ما) عن الأصل إلى باب (ليس)، واستدل على ذلك بأنّ (ما) تعامل معاملة (ليس) مادامت في معناها، فإذا " تغيرت أو قُدم الخبر، رجعت إلى القياس"². وكذلك (تقول) "فإن قلت: أنت تقول: زيدٌ منطلقٌ، رفعت ... وصارت على الأصل"³.

وبذلك أصبحت هذه الأصول مقاييس ثابتة، تستخدم لتوضيح التغيرات التي تطرأ على الظاهرة اللغوية، ولا ينسى سيبويه أن يربط بين الأصول، فيقيس خصائص أصل على خصائص أصل آخر، أو يقيس خصائص فرع على خصائص فرع آخر، ما دامت هناك أوجه الشبه بينها، في محاولة منه لربط الأبواب النحوية كلها وجعلها في إطار وجهة نظر واحدة، كأنها وحدة لا تتجزأ، وإنما تتجزأ لمجرد التحليل والتفسير.

اتضح ذلك جلياً في فهم سيبويه للأصل في الإسناد مثلاً، فالأصل في الإسناد المبتدأ، والمبني عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه، ففي باب (الابتداء) أجرى سيبويه تداخلاً بين قياس الترتيب وقياس الإسناد، " فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبنيّ عليها فالمبتدأ (الأول) والمبني (ما بعده) عليه، فهو مسند ومسند إليه"⁴

فالمبتدأ هو اللبنة الأولى في الأساس والخبر لبنة ثانية تتمم بناء الأساس، فكان بناء الجملة عند سيبويه كبناء البيت، له أصل يثبتته، وفرع يتمم شكله ومعناه، ولا يستغني أحدهما عن الآخر.

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 122-123.

²- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 23.

³- المصدر نفسه، ج1، ص 123.

⁴- الكتاب، ج2، ص 127.

وهذا المنهج في التفكير عند سيبويه، يدل على أنه كان معنياً بوضع أسس لغوية نظرية، تنبثق من واقع اللغة وطبيعتها، وتتسم بالشمول والدقة، تحافظ على الإطار العام، الذي يوحد شتات الظواهر اللغوية، ويصّبها في قالب واحد، ولا تخلّ في الوقت نفسه بالدقائق التفصيلية التي تنفرع إليها الظاهرة، ولذلك نجده يبحث بدأب لا يعتره الملل عن أساس الأساس في كل ظاهرة لغوية ولا يتوانى عن تتبع تفاصيل التفاصيل¹.

وهو يفترض أن أساس الكلام (أبدأ) النداء، "لأنّ أول الكلام أبدأ النداء، إلا أن تدعه استغناءً بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كل كلام لك، به تعطف المكلّم عليك"².

وهذه الفكرة قريبة جداً من تفسير "بلومفيلد (Bloomfield)" للحدث الكلامي في نظرية أفعال الكلام؛ فهناك أحداث قبلية تسبق الحدث الكلامي، وهناك أحداث عملية تتبع هذا الحدث الكلامي، وتكون على شكل (مثير، واستجابة)³.

الحدث القبلي عند سيبويه هو النداء، ولكن العربيّ يدعّهُ استغناءً بإقبال المخاطب عليه، وهذا يعني أنه يعتمل في نفسه وإن لم يذكره، وهذا النداء المضمر في نفس المتكلم به، دليل على حركة نفسية، امتزجت بعناصر الدلالة في النفس أو صدرت عنها، ودليل ذلك قول سيبويه: "تعطف به المكلّم عليك"، فهذه هي الاستجابة المرجوة لتلك الإشارة

وفي ضوء هذه النظرة الكلية للغة، كان سيبويه يربط بين الأبواب النحوية، مراعيًا في ذلك (الأصل والفرع)، فالأصل في (اسم كان) أن يكون معرفةً قياساً على (المبتدأ) لأنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وبناءً على ذلك أجرى سيبويه بينهما (قياس ترتيب) لعناصر الجملتين، فيقول:

¹- كتاب سيبويه بين التعميد والوصف، المهيري، ص 140

²- الكتاب، سيبويه، ج2، ص 208.

³- النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، ص 39-40.

"واعلم أنّه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة، فالذي تشغل به كان المعرفة؛ لأنه (حدّ) الكلام ... وهما في (كان) بمنزلة في الابتداء ... تبتدئ بالأعراف ثمّ تذكر الخبر"¹.

وقد ربط بهذين البابين، باب ما (يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأ)، لأنّ هذه المصادر صارت معرفة، "وأحسنه إذا اجتمعت نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعراف؛ وهو أصل الكلام ... فأصل الابتداء للمعرفة"²

وحتى في الفروع اللغوية، نجد سيبويه يحدّد إحدى أدوات الباب أصلاً، ويجعل كل أدوات الباب غيرها فرعاً عليها؛ فهمة الاستفهام هي الأصل، وباقي الأدوات فروع، يقول: "أما الألف فتقدم الاسم فيها قبل الفعل جائز... لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره"³، ويلاحظ أن تعليقه في أصله همة الاستفهام، يلتقي مع تعليقه في أصالة (إنّ) الشرطية في بابها؛ قد فصل ذلك الخليل في قياس الترتيب الذي أجراه بين عناصر الجملة في كل منهما، إذ ينقل عنه سيبويه قوله: "وإنما أجازوا تقدم الاسم في (إنّ) لأنها أمّ الجزاء، ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها، كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجر في الحروف الأخرى"⁴.

فهمة الاستفهام أصل أدوات الاستفهام، لأن معنى الاستفهام لا يزول عنها⁵، وكذلك (إنّ) الشرطية أصل أدوات الشرط لأن معنى الشرط لا يفارقها، فهو يعتمد الدلالة في تحديد هذا النوع من الأصول، ويجعل كل أصل منها أساساً، يقوم عليه تصنيف أدوات الباب وتراكيبها⁶.

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 47.

²- المصدر نفسه، ج1، ص 328-329

³- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 99

⁴- المصدر نفسه، ج1، ص 134.

⁵- النفي والاستفهام في العربية، خليل عمارة، ص10.

⁶- القياس النحوي، صالح أبو صيني، ص358.

وقد يعتمد تحليل التركيب أو البناء لتحديد الأصل، فيقول: " وإنما جمعت (أي) في الاستفهام ولم تجمع في غيره؛ لأنه إنما الأصل فيها الاستفهام"¹، وهكذا نجد إن العلة التي يستخدمها في تحديد الأصل علة نابعة من طبيعة الظاهرة الدلالية أو التركيبية.

وفي بحث سيبويه لأدوات الاستثناء جعل (إلا) هي الأصل، وباقي الأدوات محمولة عليها في المعنى، يقول: " فحرف الاستثناء (إلا)، وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلا) فغير، وسوى، وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا): لا يكون، وليس، وعدا، وخلا "²

وقد اتخذ سيبويه (الأصل والفرع) أساساً في تصنيف أصوات العربية، وتحليلها، وتفسير خصائصها، يقول: " أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً... وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار.. وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة، ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن، ولا في الشعر."³

فمن خلال هذا النص نجد جعل بعض فروع هذه الأصوات مستحسناً، وبعضها غير مستحسن، ومقياس الامتحان عنده طبيعة الاستعمال؛ في قراءة القرآن، وفي الشعر، وفي لغة من ترتضى عربيته، وهذه إشارة واضحة إلى الأصول الصوتية التي اعتمدها سيبويه في القياس؛ وهي: القرآن، والشعر، وكلام العرب الذي ثبتت فصاحته.

ويشير سيبويه إلى أنه يقدم تحليلاً لأوصاف الأصوات، تمهيداً لدراساتها في أبنية المفردات، فيقول: " وإنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تبدله استثقلاً كما تدعّم، وما تخفيه وهو بزنة المتحرك"⁴.

¹- الكتاب، ج2، ص 411.

²- الكتاب، سيبويه، ج2، ص 309

³- الكتاب، ج4، ص431-432.

⁴- المصدر نفسه، ج4، ص436.

وحينما عالج سيبويه بناء الأفعال، قرن الفعل المضارع بالماضي، وربط بهما المصدر واسم الفاعل، يقول: " فالأفعال تكون من هذه على ثلاثة أبنية: على فَعَلَ يَفْعُلُ، وَفَعَلَ يَفْعِلُ، وَفَعَلَ يَفْعُلُ، ويكون المصدر فَعَلًا، والاسم فَاعِلًا"¹

وأشار في مكان آخر إلى أن حروف المضارعة زائدة: " وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأسماء المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء والياء، والنون"² إذا جُرِّدَ المضارع من هذه الزوائد، بقيت منه الحروف الأصلية (ف ع ل) وهي حروف الفعل الماضي، وهذا يعني أن سيبويه جعل حروف الفعل الماضي أصل البناء في الأفعال.

وكذلك جعل أصل المصادر على (فَعَلَ): " وقالوا: اللَّمْعُ، وَالْحَطْرُ، كما قالوا: الهَدْرُ، مما جاء منه على (فَعَلَ) قد جاء على الأصل..."³، وهذا يعني أن الحروف (ف ع ل) هي الأصل في بناء الأفعال والمصادر، وحينما ذكر (ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال)، جَعَلَ (فَعَلًا) أوّل الأبنية: " أمّا ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال أنه يكون (فَعَلًا) ويكون في الأسماء والصفات فالأسماء مثل: صَفْرٌ، وَفَهْدٌ، وَكَلْبٌ. والصفة نحو: صَعْبٌ، وَضَخْمٌ"⁴.

وهكذا يثبت سيبويه أن " أصل الكلام على (فَعَلَ) كما ذكر عبد الله بن أبي إسحاق.

" وبالمقارنة بين الأصل والفرع، تمكن سيبويه من دراسة التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة من زيادة، وحذف، وإعلال، وإبدال، وتضعيف، وغير ذلك من التغيرات، وما ينتج عن ذلك من تغير في الدلالة"⁵.

¹- الكتاب، سيبويه، ج4، ص 5

²- المصدر نفسه، ج1، ص13

³- الكتاب، ج4، ص15.

⁴- المصدر نفسه، ج4، ص243.

⁵- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، الملخ، ص 164

وهكذا كان (الأصل والفرع) عند سيبويه منهجاً ومقياساً عاماً، عالج على أساسه، كل جوانب الظواهر اللغوية، وقد أثبتت الدراسات الحديثة أنه مقياس لا تستغني عنه الدراسة اللغوية.

ج- قواعد الإحلال والحذف:

اعتمد سيبويه على مجموعة من القواعد التحويلية لتحليل التغيرات التي تطرأ على الظاهرة اللغوية، حين تغبر دلالاتها، أو حينما تنتقل من البنية العميقة إلى البنية السطحية كما هي عند التحويليين، وهذه القواعد هي: 1- قواعد الحذف

2- قواعد الزيادة والإلغاء

3- قواعد التعويض والاستغناء.

4- قواعد التقديم والتأخير.

1- قواعد الحذف:

قال سيبويه: "اعلم أنهم ممّا يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك"¹، وهو بذلك يشير إلى أنّ الحذف ظاهرة من طبيعة العربية، واستدل على وجود الحذف في الكلام بأصل الاستعمال اللغوي لهذا الكلام، فبموازنة الفرع بالأصل يظهر المحذوف، وبذلك يكون الكلام الذي فيه الحذف (متحولاً) عن الكلام الذي لا حذف فيه².

وقد بين علماء اللغة المحدثون، بأن (الحذف) ظاهرة مشتركة في الأبحاث الإنسانية، وإنّ الطريقة التي يقدمها المنهج التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف هي التي قدمها سيبويه في النحو العربي³.

¹- الكتاب، ج1، ص 04

²- القياس النحوي، صالح أبو صيني، ص 364.

³- النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، ص 149.

- أنواع الحذف عند سيبويه:

تناول سيبويه الحذف في جانبين من الظاهرة اللغوية؛ فعالج الحذف في العلاقات البنائية بين أصوات (حروف)، (الكلمة المفردة)، وما يترتب عليها من حذف لبعض أصواتها، أو حركاتها.

وعالج الحذف الذي ينجم عن علاقات تركيبية بين عناصر الجملة، وما يترتب عليها من حذف الحركة، أو الحرف، أو الاسم أو الجملة، وقد خصّص سيبويه أبواباً عالج فيها الحذف في بناء الكلمة (المفردة)، وفي العلاقات التركيبية في (الجملة)، ومن أمثلة ذلك أنه خصّص "باب ما يكون في اللفظ من الأعراض" لما يعتري (الكلمة) من الحذف، والاستغناء، والتعويض¹.

وفي النسب (الإضافة) خصّص باباً "ما حذف الياء والواو فيه القياس"²، ومن أبواب الإضافة أيضاً: "باب من الإضافة تحذف فيه ياء الإضافة"³.

ومن أبواب التصغير (التحقير): "هذا باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات"⁴، ومنه "ما تحذف منه الزوائد... مما أوائله الألفات"⁵، وكذلك "باب الترخيم في التصغير"⁶.

وخصّص أبواباً لحذف (الفعل): في الأمر والنهي، وفي غير الأمر والنهي، وحذفه بعد الحرف وحذفه استغناء عنه، وحذفه لكثرتة في الكلام، وإضمامه لقبح الكلام، وحذفه مع المصادر، وحذفه مع المصادر في غير الدعاء، ومع المصادر التي لا تتصرف تصرف المصادر السابقة⁷.

¹- الكتاب، ج1، ص 24.

²- المصدر نفسه، ج3، ص 339.

³- المصدر نفسه، ج3، ص 381.

⁴- الكتاب، ج3، ص 476.

⁵- المصدر نفسه، ج3، ص 422.

⁶- المصدر نفسه، ج3، ص 476.

⁷- الكتاب، ج1، ص 253، 257، 258، 273، 280، 290، 311، 318، 322. بالترتيب

ومن الأسماء التي خصّص أبواباً في حذفها: (المبتدأ): "هذا باب يكون فيه المبتدأ مضمراً"¹،
 و(الخبر): في " هذا باب من الابتداء يضم فيه ما يبنى على الابتداء "²، و(المستثنى) في: " وهذا
 باب ما يحذف فيه المستثنى استخفافاً "³

وفي أماكن متفرقة من الكتاب درس سيبويه: حذف جواب رُبّ، وحذف حرف القسم،
 وحذف حرف النداء، وحذف خبر إنّ وأخواتها، وحذف العائد من الصلة، وحذف المضاف وإقامة
 المضاف إليه مقامه، وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه

لقد كان سيبويه منسجماً مع منهجه العام، في تحليل هذه الظاهرة وتفسيرها؛ فهو يعرض
 التركيب الذي حدث فيه الحذف، ثم يحلله من الناحيتين التركيبية والدلالية، ليصل الى التركيب
 الأصل، الذي يستنبطه في البنية العميقة، وبعد ذلك يوازن بين البنيتين السطحية والعميقة ليحدد
 النص المحذوف، مثال ذلك في: "باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر
 والنهي: وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعداً، وأخذته بدرهم فزائداً، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم
 إياه، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء، لو قلت: أخذت بصاعداً كان قبيحاً، لأنه صفة، ولا تكون في
 موضع الاسم، كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً "⁴.

ومما يدلّ على أن سيبويه يؤصل لقاعدة الحذف، قوله: "الفعل المتروك إظهاره"، وقوله حينما
 عرض التركيب الأصل: " كأنه قال: أخذته بدرهم (فذهب الأمر) فصاعداً "

وعلى أساس هذه الموازنة بين التركيب الأصل والتركيب المنطوق، فسّر كل التراكيب التي فيها
 الحذف⁵: - "ومن ذلك قول العرب: من أنت زيداً... على قوله: من أنت (تذكر) زيداً"

¹- المصدر نفسه، ج2، ص 129.

²- المصدر نفسه، ج2، ص 130.

³- المصدر نفسه، ج2، ص 344.

⁴- الكتاب، ج1، ص 290.

⁵- المصدر نفسه، ج1، ص 292، 293، 295.

- "ومن ذلك قول العرب: أما أنت منطلقاً انطلقت معك ... كأنهم قالوا: إذا صرت منطلقاً أنا أنطلق معك.

- "من ذلك قولهم: مرحباً أهلاً ... كأنه صار بدلاً من رحبت بلادك وأهلت".

- "ومن ذلك قول العرب: كليهما وتراً ... كأنه قال: أعطني كليهما وتراً"¹.

- "ومن ذلك قولهم: كلّ شيء ولا هذا، وكل شيء ولا شتيمة حرّ، أي: إئت كلّ شيء ولا ترتكب شتيمة حرّ"

- "ومثل ذلك: أهلك والليل، كأنه قال بادر أهلك قبل الليل"

2- قواعد الزيادة والإلغاء:

أسّس سيبويه لقواعد الزيادة في سياق التركيب، والزيادة في بنية الكلمة، ومما عالجها في سياق التركيب زيادة (كان)، وضمير الفصل، وزيادة (ما) في لا سيّما، وما الزائدة في تراكيبها، ومن الزائدة في تراكيبها، وزيادة أن، وإن، والباء.

أمّا في بنية الكلمة، فتعرض فيها لحروف الزيادة: "الألف، والياء، والسين، واللام، والميم، والهاء، والهمزة، والواو، والياء" وعالج في هذا المجال: زيادة (الإلحاق) في الفعل، وفي الاسم.

أ- قواعد الزيادة في سياق التركيب:

يقول سيبويه: "وتقول: ما كان أحسن زيداً؛ تذكر (كان) لتدل أنه فيما مضى"²، فهو يحدّد العنصر الزائد (كان) ويبيّن أنّ سبب الزيادة للدلالة على عنصر الزمن، بمعنى أنّ الزيادة لها غرض دلالي، وأن هذا اللفظ زائد على أصل التركيب؛ فأصل التركيب: "ما أحسن زيداً"، أراد

¹- المصدر نفسه، ج1، 259، 280، 281

²- الكتاب، ج1، ص 73.

المتكلم أن يضيف إليه دلالة الزمن، فزاد كان، ومثل ذلك قول سيبويه: "وقال الخليل: إنَّ من أفضلهم كان زيدا على إلغاء (كان)، وشبهه بقول الفرزدق¹:

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ وَجِيرَانَ لَنَا - كَانُوا - كِرَامٍ

"ومن الواضح أنّ سيبويه، قد اكتفى بذكر الغرض من الزيادة في النص السابق، وسكوته عنه هنا يعني أنّه غرض واحد، وهو إضافة معنى الزمن، فد(الإلغاء) لا يعني أنه ليس للعنصر الزائد قيمة دلالية، وإنما يعني أنه زائد على أصل التركيب"²، لإضافة معنى جديد، سواء أكان ذلك بين (إنّ) واسمها، كما في: "إنّ من أفضلهم (كان) زيداً"، أو بين الصفة والموصوف، كما في "وجيران لنا (كانوا) كرام".

ويبين سيبويه أنه سمى هذا العنصر، الذي أضيف إلى أصل الجملة (زائداً) أو (لغوياً)؛ لأنّه يترتب عليه تغيير في العلاقات التركيبية والإعرابية في الجملة: "واعلم أنّ ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حالة التي كان عليها قبل أن يذكر، وذلك قولك: حسبت زيداً هو خيراً منك"³.

ويذكر الهدف من زيادة (ضمير الفصل) في هذا التركيب بقوله: "إعلاماً بأنّه قد فصل الاسم، وأنّه فيما ينتظر المحدّث يتوقّعه منه مما لا بد له أن يذكره للمحدّث"⁴ فهو يفصل ركني الجملة، للتشويق وتركيز الاهتمام على الخبر.

ويستخدم القياس في الزيادة في تركيب (ضمير الفصل) على الزيادة في تركيب (ما)، ووجه الشبه أن كلا منهما لا يغيّر ما بعدها عن حاله: "فصار هو وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغوياً، في أنّها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر"⁵

¹- ديوان الفرزدق، ص 853.

²- القياس النحوي، صالح أبو صيني، ص 389.

³- الكتاب، ج 2، ص 390.

⁴- المصدر نفسه، ج 2، ص 389.

⁵- المصدر نفسه، ج 2، ص 391.

ويرى سيبويه أنّ بعض الحروف الزائدة لا يستغني عنها؛ لأنها تكون بمنزلة الحرف الأصلي، الذي تتكون من الكلمة، بالإضافة إلى معنى التوكيد الذي تؤديه: "ومثل ذلك: ولا سيّما زيد، فربّ توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة"¹

ونقل عن العرب أنّ (ما) تزداد بعد (رويد): "وسمعنا من العرب من يقول: والله لو أردت الدراهم لأعطيتك، رويد ما الشعرَ تزيّد..."²، وأنها تزداد بعد اللام الفارقة، "ومثل ذلك: إنّ كلّ نَفْسٍ لما عليها حَافِظٌ" إنما هي: لعلها حافظ"³.

وإذا زِيدَتْ (ضَمَّت) (ما) إلى (حيث) وإلى (إذّ) تشكل منهما تركيباً جديداً (حيثما) و (إذما)، فصار أداة من أدوات الجزاء: "ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما)"⁴. فهي تحولهما من الدلالة على الظرفية، إلى الدلالة على الجزاء.

وذكر مواضع أخرى لزيادة (ما) بين الجار والمجرور، ومثّل لذلك بأمثلة كثيرة، وكلّ هذا ليؤسس لقاعدة أنّ الزيادة في التركيب زيادةٌ في الدلالة كالتوكيد، أو تحوّل فيها -أي الدلالة- كالجزاء. وقد تكلم سيبويه عن زيادة (الباء) و (من) في السياق، على أساس هذه القاعدة، وكان يبيّن الغرض من الزيادة مثال ذلك قوله: "فأما سَمِيْتُ وكنيتُ فإتّما دخلتها (الباء) على حد ما دخلت في عَرَفْتُ، تقول: عَرَفْتُهُ زِيداً، ثم تقول: عَرَفْتُهُ زِيدِ... فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توسل بحرف الاضافة"⁵. فالباء الزائدة في هذه التراكيب (عامل مساعد) يتوسل به الفعل، إلى المفعول الثاني وهذا (أصل استعماله) في هذه التراكيب كما بيّن سيبويه، فلما حذفت انتصب الاسم بعدها مفعولاً به ثانياً للفعل (سَمِيْتُ وعَرَفْتُ وكنيتُ).

¹- الكتاب، سيبويه، ج2، ص 121.

²- الكتاب، ج1، ص243.

³- المصدر نفسه، ج2، ص 129.

⁴- المصدر نفسه، ج3، ص56.

⁵- الكتاب، ج1، ص38-39.

وقد قاس زيادة (من) على زيادة (الباء) في هذا المقام "لأن معنى: ما أتاني أحد، وما أتاني من أحد، واحد، ولكن (من) دخلت هنا توكيداً، كما تدخل (الباء) في قولك: كفى بالشيب والإسلام، وفي قولك: ما أنت بفاعل، ولست بفاعل"¹.

وهكذا نجده يوازن بين التركيبين ليعين العنصر الزائد ويبين الغرض من الزيادة، وفي باب "ما تلحق الزيادة في الاستفهام"، ذكر الغرض من الزيادة قبل أن يعرض الأمثلة: "إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر أو تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر... وذلك قولك إذا قال: هذا زيد، أزيد نيه؟... وقد يقول له الرجل: أتعرف زيداً؟ تقول: أزيدنيه"².

وبذلك يكون سيبويه قد أثبت وجود (الزيادة في الاستعمال اللغوي للتركيب العربي الفصيح، وفي هذا رد على ابن مضاء الأندلسي، الذي ذهب إلى أن: ادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل خطأ بين، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب، وأما طرد ذلك في كتاب الله تعالى... فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك"³، من الواضح "أن تعصّب ابن مضاء لمذهبه جعله غير قادر على الوصول الى الدليل، من تحليل الأمثلة التي استخدمها العلماء وتفسيرها؛ مما جعل حكمه يفتقر الى دليل علمي صحيح"⁴.

إذا قلنا إن كلمة (زيد) علم على شخص معين، وإن (النون) بدل من التنوين، الذي يظهر في درج الكلام في التركيب، أي غرابة، وأي محرم في قولنا: إن (يه) حرفان زائدان على تلك الحروف، التي تكونت منها الكلمة الأصلية، وأن هذه الزيادة أفادت الكلمة معنى جديد؟

¹- الكتاب، سيبويه، ج2، ص 316.

²- المصدر نفسه، ج2، ص 420.

³- الرد على النحاة، ابن مضاء الأندلسي، تح: محمد إبراهيم البنا، ط1، القاهرة، دت، ص 81.

⁴- القياس النحوي، أبو صيني، ص 392.

ب- الزيادة في بنية الكلمة:

خصص سيبويه، خمسة عشر باباً للزيادة في بنية الكلمة، عالج في بعضها الزيادة في الأفعال، وعالج الزيادة في الأسماء في أبواب أخرى، وجعل بعضها لمعرفة الحروف الزائدة وموضع الزيادة، وغيرها لعل ما يجعله زائداً.

ففي باب " علم حروف الزوائد " ¹ يخصص الحروف الزائدة: " وهي عشرة أحرف "، ويذكر موضع زيادتها في الكلمة وترتيبها، " فالهمزة تزداد إذا كانت أول حرف في الاسم رابعة فصاعداً، والفعل نحو: أنكل وأذهب، وفي الوصل في إبن، وإضرب، ويذكر سبب الزيادة: " وأما الهاء تزداد لتبين بها الحركة... وأما التاء فتؤنث بها الجماعة، نحو: منطلقات، وتؤنث بها الواحدة، نحو: طلحة، ورحمة، وبنات، وأخت " ²

وفي باب " ما لحقته الزيادة من بنات الثلاثة من غير الفعل " يستعرض الأسماء والصفات التي طرأت عليها الزيادة فيذكر الحرف الزائد، وموضع الزيادة ووزن الكلمة بعد الزيادة، ويمثل للاسم وللصفة، بطريقة توحى للقارئ بأن المؤلف يحاول إحصاء كل مفردات اللغة بهذا الأسلوب من الاستقصاء الدقيق، ويلاحظ هذا من تعقيبه بعد كل مجموعة على الأمثلة التي يعرضها لكل وزن، مثال ذلك قوله: " ويكون على (إفعل) نحو إصبع، وإبرم، وإبن، وإشقى...، ولا نعلمه جاء صفة... وليس في الكلام إفعل... وهو في الصفة قليل ولا تعلمه جاء غير هذا... و يكون على (أفعال) نحو: الأسحار ولا نعلمه جاء اسماً ولا صفة غير هذا " ³.

ويبين سيبويه أن الأصل المجرد من الزيادة يؤدي المعنى العام، وأن كل زيادة تؤدي معنى تفصيلياً مختلفاً، وهكذا ومن خلال تحليل الأمثلة السابقة كان الاختلاف في الزيادة مؤدياً إلى اختلاف في الدلالة وهذه القاعدة هي التي أراد سيبويه التلليل لها من خلال القياس بين التراكيب والمقارنة بينها.

¹- الكتاب، سيبويه، ج4، ص 235-237.

²- الكتاب، ج4، ص 245.

³- المصدر نفسه، ج4، ص 245.

وهكذا يمضي سيبويه في كل أبواب الزيادة، يعرض (البناء) الذي فيه الزيادة، ثم يحدّد الزائد، ليجري موازنة بين المجرد والمزيد، ثم بين الدلالة التي ترتبت على هذا التحول من المجرد الى المزيد ونجده يوازن بين بناء وآخر، ليرز ما تشابه بينهما أو اختلف، ويبين الآثار الدلالية التي نجمت عن كل ذلك، وهو يحاول أن يحصي كل مفردات العربية، التي تندرج تحت تلك الأوزان التي يعرضها كأنه يقدم معجماً لمفردات الظاهرة التي يعالجها، وقد رأيناه يستخدم هذه الأوزان أو مفردات معجمها في دراسة التراكيب التي قدمها في باب النحو، "فلم يغب عن باله و هو يفصل النحو عن الصرف، أن أبنية الصرف هي عناصر التركيب وأن العلاقات التركيبية تقوم بالأصل بين مفردات وأبنية وإنما كان الفصل بينهما في الدراسة، لأن دراسة النحو قائمة على تحليل العلاقات بين الأبنية وتفسيرها، بينما تقوم دراسة الصرف على تحليل العلاقة بين الحروف (الأصوات) وتفسيرها"¹.

3- قواعد التقديم والتأخير:

إن ظاهرة التقديم والتأخير وإعادة الترتيب من الخصائص الكلية المهمة في اللغات الإنسانية، وذلك أن لكل لغة ترتيبها الخاص، "ولكن المهم هو أن يعرف الترتيب في (البنية العميقة) أولاً، ثم نبحت عن القوانين التي تحكم تحول هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح"². وقد حفل كتاب سيبويه بهذا النوع من القواعد، فخصص أبواباً كاملة لبعضها مثل: "باب ما يقدم فيه المستثنى"³ و "باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل"⁴ و (باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل) و "باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء".

¹- كتاب سيبويه مادته، ومنهجه، محمد حسين عبد العزيز، ص 212.

²- سيبويه جامع النحو العربي، ص 38، وانظر "النحو العربي والدرس الحديث"، عبده الراجحي، ص 154.

³- الكتاب، ج 2، ص 237.

⁴- المصدر نفسه، ج 3، ص 110، 114، 116 على الترتيب.

وتناول في الكتاب إعادة الترتيب في الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والمستثنى، والتمييز، والظرف، وفي أسلوب الاستفهام والجزاء، وتحدث عن أثر الترتيب في تركيب (لا النافية للجنس) وتركيب (ما الحجازية).

ويشير سيبويه إلى جواز التقديم والتأخير في العناصر الرئيسة للجملة، بقوله: " وذلك قولك: كان زيد حليماً، وكان حليماً زيد، لا عليك أقدمت أو أخرت"¹.

وفي إطار منهجه في الموازنة والمقايسة يوازن بين التراكيب التي يجري فيها التقديم والتأخير، فيقيس إعادة الترتيب في جملة (كان أخاك عبداً الله) على جملة (ضرب زيداً عبداً الله) وعلّة هذا القياس عند سيبويه: "لأنه (كان) فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب، إلا أنه اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"².

وفي إشارة إلى كثرة التقديم والتأخير يقول: " إن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبداً الله، لأنه إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدّمًا، وهو عربي جيّد كثير، إنّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهملهم ويعنيانهم"³.

قاعدة الترتيب لا تغير في الإعراب، ولا تغير في الدلالة العامة وإنما تضيف زيادة في الأهمية على المتقدم.

وهكذا مكّنه هذا المنهج في القياس أن يبيّن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر اللغوية، ليسهل عليه تصنيفها تفسير خصائصها.

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 47.

²- المصدر نفسه، ج1، ص 45.

³- المصدر نفسه، ج1، ص 34.

د- قواعد العمل والعامل

عالج سيبويه أساليب (العمل في العربية على أساس أنها نوع من (التوسّع) في التركيب، يترتب عليه توسّع في الدلالة، وينتج عن كل ذلك علاقات تركيبية جديدة، يبرز مظهرها في مفردات التركيب بالعلاقات الإعرابية.

وقد اتخذ (الأصل) مقياساً، ليفرز في ضوءه الكلمات الجديدة على أصل التركيب، ويبين أثرها في التغيير الذي طرأ على شكل التركيب ودلالته. وقد استخدم سيبويه الأمثلة التالية لتوضيح هذا (التوسّع)¹:

1- عبدُ الله منطلقاً

2- رأيت عبدَ الله منطلقاً

3- كان عبدُ الله منطلقاً

4- مررتُ بعبدِ الله منطلقاً.

فالجملة الاسمية هي (الأصل) عنده، فلما أراد المتعلم أن يتوسع في الدلالة، أدخل (عوامل جديدة على التركيب وهي (رأيت وكان ومررت ب)، فتغير شكل التركيب لإبراز التغيير في الدلالة فظهرت حركات جديدة على آخر المفردات تدل على العلاقات التركيبية الجديدة، لتشير إلى الدلالة الجديدة.

وقال سيبويه لتوضيح التوسّع والتحول في هذه الجملة: "ألا ترى أن ما كان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأً"²

¹- الكتاب، ج1، ص 24.

²- الكتاب، ج1، ص 24

- أنواع العوامل وما يترتب عليها من أساليب التوسّع

لم يفرد سيبويه باباً خاصاً سماه باب العوامل، كما فعل ابن السراج في أصوله¹، وإنما كان يتعرّض للعوامل في التراكيب، فيحلّل التركيب ويفسره، ويبين أثر العامل في العلاقات التركيبية والبنائية.

ومع هذا فإنّ من يدقق النظر في كتاب سيبويه، يجد أنه قد جعل (العامل) أحد الأسس التي ترتب عليها تحول التراكيب في معظم أبواب النحو في الكتاب، وأنه تعرّض لأنواع العوامل التي ذكرها ابن السراج: فقدّم تحليلاً وافياً لعمل (الأفعال) و (الأسماء) و (الحروف)، وأقام أبواباً كاملة عاجل فيها العمل في كثير من الظواهر اللغوية؛ مثل "باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل، ويتمكّن تمكّنه"²، "باب الأفعال التي تستعمل وتلغى"³، و "باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعل) كان نكرة منوناً"⁴، و "باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه"⁵.

فسيبويه في هذه الأبواب، وفي غيرها من أبواب العمل يدرس العلاقات التركيبية، ويراعي نوع الأبنية التي يتألف منها التركيب ثم يعالج الدلالة، ويبين علاقة كل ذلك بالعمل. ويوازن بين عمل وآخر.

¹- الأصول في النحو، ذكر العوامل، ص 51-54.

²- الكتاب، ج 1، ص 72.

³- المصدر نفسه، ج 1، ص 118.

⁴- المصدر نفسه، ج 1، ص 164.

⁵- المصدر نفسه، ج 1، ص 189.

1- أولاً: الأفعال

مثّل لذلك سيبويه بـ: ذهب زيدٌ، وضُرب زيدٌ، الفاعل ونائب الفاعل عند سيبويه ارتفعا (بالفعل)، وحجته في ذلك قوله: " والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره، وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل"¹

ومن أمثلة الفعل الذي يتعدى الفاعل، فينصب مفعولاً به، يقول سيبويه: " ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا، فَعَبْدُ اللَّهِ ارْتَفَعَ هُنَا كَمَا ارْتَفَعَ فِي (ذَهَبَ)، وَشَغَلَتِ الْفِعْلَ بِهِ كَمَا شَغَلَتْ بِهِ ذَهَبَ، وَانْتَصَبَ (زَيْدٌ) لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ تَعْدَى إِلَيْهِ فَعَلَ الْفَاعِلُ"²

ويؤيد الدكتور عبده الراجحي ما ذهب إليه سيبويه بقوله: "والحق أن قضية العامل، في أساسها، صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي والتحليل النحوي عند التحويليين يكاد يتجه الى تصنيف العناصر النظامية، ونقل وقوعها تحت أثر عوامل معينة، ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداءً"³.

ويبين سيبويه أثر العامل في توسيع التركيب والدلالة، بشكل أوضح حينما يعرض أمثلة للفعل الذي يتعدى إلى مفعولين وإلى ثلاثة مفاعيل بأشكالها المختلفة. ومن الأمثلة التي عرضها لذلك⁴:

1- أعطى عبد الله زيدا درهماً.

2- حسب عبد الله زيدا بكرةً.

3- أرى الله بشراً زيدا أباك.

4- كُسيَ عبدُ الله الثوبَ.

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 22.

²- الكتاب، ج1، ص34.

³- النحو العربي والدرس الحديث، الراجحي، ص148.

⁴- الكتاب، ج1، ص37، 39، 41، 43، على الترتيب

5- نُبِّئْتُ زيداً أبا فلان.

ففي المثالين الأول والثاني تعدى الفعل إلى مفعولين، ولكن كلّ فعل منهما يختلف في دلالة عن الآخر، وفي الجملة الثالثة تعدى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل، أمّا في الجملتين الرابعة والخامسة قد بُني الفعل للمجهول، فسَدَّ نائب الفاعل مسدّ المفعول الأول: لأنه مفعول به في المعنى، ولكنّ الفعل في الرابعة ينصب مفعولين، في حين أن الفعل في الخامسة ينصب ثلاثة مفاعيل بالإضافة إلى أنّ نائب الفاعل في الرابعة اسم ظاهر في حين أنّه في الخامسة ضمير متّصل.

ونجد سيبويه يوازن بين التراكيب، ليرز أوجه التشابه والاختلاف بينها، وأثر العامل كما فعل في الجملتين التاليتين¹: 1- كسوتُ زيداً الثوب.

2- ذهب زيدٌ ركباً.

وهنا يريد أن يفرّق بين انتصاب الحال، وانتصاب المفعول به، مع أنّ العامل في كلّ منها الفعل كما أشار له سيبويه في عنوان الباب: "هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينصب، وهو حال وقع في الفعل، وليس بمفعول"²، فالحال: "إنّما هو وصف من أوصاف الفاعل أو المفعول، وفي وقت وقوع الفعل منه" كما أشار السيرافي، ولو كان بمنزلة المفعول به لما جاز في (ذهب) لأنه فعل لازم لا ينصب مفعولاً به، كما بيّن سيبويه.

ويقيس سيبويه تركيب العمل في الحال (ذهب زيدٌ ركباً) على تركيب العمل في التمييز: (لي مثله رجلاً، ولي ملؤه عسلاً): "فعمل الفعل هنا يكون حالاً كعمل (مثله) فيما بعده، ألا ترى أنّه لا يكون إلا نكرةً، كما أنّ هذا لا يكون إلا نكرةً"³.

¹- الكتاب، ج1، ص 44.

²- المصدر نفسه، ج1، ص 44.

³- المصدر نفسه، ج1، ص 44.

- ثانياً: الأسماء العاملة

ذهب سيبويه إلى أن (المبتدأ) مرفوع بالابتداء، وأن (الخبر) يرتفع بالمبتدأ فيقول: "أما الذي يبني عليه شيء هو هو، فإن المبني عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلقاً، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلة"¹.

وقد وضّح ابن السراج المقصود بـ(الابتداء) بقوله: "نحو قولك: عبد الله أخوك، فعبد الله مرتفع بأنه أول مبتدأ فاقد للعوامل"²

ويتضح من كل ما تقدم أن (الابتداء) عامل معنوي، ويعني به العلماء التعري من العوامل

(اللفظية)، فهو إذن موجود في البنية العميقة، وقد لمح إلى ذلك سيبويه بقوله: "ارتفع لأنه ذكر ليبنى عليه"؛ فإعداده وتقديمه ليبنى عليه الخبر (نبة) في نفس المتكلم قصدها المتكلم، فنوى تقديمه كموضوع للكلام، كما نوى أن يبني عليه خبراً بعد ذلك، وإلى هذا أشار المبرّد حين قال: "ومعنى الابتداء (التنبية) والترتبة من العوامل"³.

وإذا كان الكوفيون، قد رفضوا أن يكون (التعري من العوامل) عاملاً في رفع المبتدأ، قد ارتضوا ذلك للفعل المضارع⁴ وبذلك يكون رفضهم في هذا المقام لمجرد المعارضة وبذلك فهم يؤمنون بوجود بنية عميقة، تتكون فيها الظواهر اللغوية، قبل أن تتحول إلى السطح، وهذا يؤكد بأنّ منهج التنظير واحد في أساسه، ومن أجل أن يثبت سيبويه، أن المبتدأ يرتفع بعامل مضمراً في البنية العميقة، وازن بين التركيبين:

" أ. عبد الله هل لقيته؟ ب. أريت زيداً هل لقيته؟

¹- الكتاب، سيبويه، ج2، ص 127.

²- الأصول في النحو، ج1، ص 52.

³- المقتضب، ج4، ص126.

⁴- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأتباري، ج1، ص 49.

إذا كان ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما يكون قبله، فإن (زيداً) في الجملة الثانية منصوب بالفاعل (الظاهر قبله: رأيت) ومثل ذلك يكون عبدُ الله مرفوعاً بالفاعل (المقدر) قبله وهو الابتداء، "وعبد الله هل لقيته؟"، فالعامل فيه الابتداء، كما أنك لو قلت: رأيتَ زيدا هل لقيته؟ كان رأيت هو العامل¹

ويبدو أن المبرّد حينما عرف الابتداء بأنه التنبيه والتعريف من العوامل، قد استفاد من قول سيبويه في عنوان هذا الباب "لأنك تبدئه لتنبيه المخاطب"². وهذا يؤكد أنّ الابتداء عامل معنوي، وأنّه أي الابتداء هو (نِية المتكلم) في جعل هذا الاسم موضوعاً للكلام، أما التنبيه المقصود هنا من المبتدأ الملفوظ هو الذي ينبه المتكلم إلى هذا الموضوع، فيتوقع خيراً عليه من المتكلم.

وقد بين سيبويه كذلك أن الاسم يعمل عمل الفعل، ومثّل لذلك بعمل (اسم الفعل) وعمل (المصدر) وعمل (أسماء الأفعال)³.

ثالثاً: الحروف العاملة:

جعل سيبويه للحروف العاملة في الأفعال، وللحروف العاملة في الأسماء أبواباً كثيرة من ذلك "باب الحروف التي تضرر فيها (إن) و"باب إذن"، و"باب حتى" و"ما انتصب لأنه غاية"، و"باب ما يكون العمل فيه من اثنين" و"باب الفاء"، و"باب الواو" و"باب أو" ومثل أبواب: "إنّ" وأنّ"⁴، بالإضافة إلى ما ورد من عمل الحروف في مثل: "باب الاستثناء"، و"باب الجزاء"، و"باب النداء" وغيرها.

وهذا يلفت النظر إلى أهمية العمل في النحو العربي، وسنكتفي بعرض بعض الأمثلة توضح منهج سيبويه في تحليل هذه الظاهرة اللغوية وتفسيرها.

¹- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 127.

²- الكتاب، ج1، ص 127.

³- المصدر نفسه، ج1، ص 164، 175، 181، 187، 188، 189.

⁴- المصدر نفسه، ج3، ص 05، 12، 16، 20، 25، 28، 41، 43، 116.

ففي باب " إعراب الأفعال المضارعة " يقول سيبويه: " اعلم أن هذه الأفعال لها حروف، فتنصبها، لا تعمل في الأسماء ، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: "أن"، وذلك قولك : أريدُ أن تفعلَ. و"كي" وذلك: جئتكَ لكي تفعلَ، و"لن"¹

فهو يصنف حروف النصب إلى قسمين، قسم يختص بنصب الأسماء ويعني بذلك الحروف المشبهة بالفعل، كما تقدم. وقسم يختص بنصب الفعل المضارع، وهو الذي مثل و ذكر حروفه كما تقدم.

وتتداخل قواعد (العمل) بقواعد (الحذف) في " باب الحروف التي تضمّر فيها أن ": و ذلك اللام التي في قولك: جئتكَ لتفعلَ، وحتى، وذلك قولك : حتى تفعلَ ذاك "²

وقد ساعده تصنيف (اختصاص الحروف) بأن يبرهن على مجرد (الحذف) بعد (لام التعليل، وحتى) فهما مختصان بجرّ الاسم: "فأن ههنا مضمرة؛ ولو لم تضمّرها لكان الكلام محالاً؛ لأن اللام وحتى إنما يعملان في الاسماء فيجران "³

ولذلك جعل (أن + الفعل المضارع) مصدرًا مؤولاً، أي أنهما يؤولان باسم، وبذلك تكون (اللام، وحتى) داخلتين على الاسم؛ وهذا ينسجم مع أصل اختصاصهما بجرّ الأسماء.

وفي باب " ما يعمل في الأفعال فيجزمها "، يربط سيبويه بين العمل والدلالة وذلك: " لم، ولما، واللام التي في الأمر، وذلك قولك: ليفعلَ، ولا في النهي، وذلك قولك: لا تفعلَ: فإتّما هما بمنزلة (لم). واعلم أن هذه اللام، ولا في الدعاء بمنزلة في الأمر والنهي، وذلك قوله: لا يقطع الله يمينك، وليجزك الله خيراً "⁴.

¹- الكتاب، سيبويه، ج3، ص5

²- المصدر نفسه، ج3، ص6

³- المصدر نفسه، ج3، ص6.

⁴- الكتاب، ج3، ص8

ويقدم قياساً يبين فيه دور العمل، في تمييز سمات الاسم كصنف مستقل، وتمييز سمات الفعل كذلك، فيقول: "واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجزم لا يكون إلا في الأسماء"¹

ويبين علاقة هذا التصنيف بقواعد الحذف، فلا يجوز حذف حرف الجر، لأن الاسم به يتميز عن الفعل، ولا يجوز حذف الجازم لأن المضارع به يتميز عن الاسم: "والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار"².

وبذلك يكون سيبويه قد عالج - في محاولة منه لتفصيل قواعد ضابطة - مستخدماً القياس كل مظاهر التحويل التي رأى أنها ممكنة في اللغة العربية، فكان يعرض النماذج اللغوية المستعملة، ثم يقابلها بنماذج (البنية العميقة) أو (نية المتكلم)، ويشير إلى أنّ هذا (تمثيل، ولكن لا يتكلم به)، ليوضح ما طرأ عليه من (حذف) أو (زيادة) أو (ترتيب جديد) أو (توسّع) أو (عمل).

¹- الكتاب، سيبويه، ج3، ص 9

²- المصدر نفسه، ج3، ص 9

خاتمة

بعد هذا التناول الذي حاولنا فيه إبراز أهمية الكتاب في التأليف النحوي، ودوره الأساس في تقعيد القواعد النحوية، يكون البحث قد أسفر عن النتائج التالية:

1- يعد كتاب سيبويه أول كتاب في علوم العربية وصل إلى أيدي العلماء والباحثين، كما أنه يعدّ أول مؤلف ضم مباحث النحو جميعها بين دفتيه.

2- ظل الكتاب مذ ظهر للناس معول علماء العربية عامة وعلماء النحو خاصة، وظل النحاة بمختلف مدارسهم ومذاهبهم عالية عليه، فكان حقيقة يستغني عن غيره ولا يستغنى بغيره عنه.

3- رغم كون الطبعة المتداولة بين العلماء والباحثين -وهي طبعة الأستاذ عبد السلام هارون- هي أحسن الطبعات وأكثرها تنظيماً ودقة، إلا أنها ما زالت طبعة ناقصة، مقارنة بطبعة البكاء العراقي وطبعة الجار الله والتي هي لجهود الزجاج في نسخته.

4- اعتمد سيبويه في جمع مادته اللغوية على المشافهة بدرجة أقل، وعلى السماع من شيوخه بدرجة أكبر، كالخليل، ويونس بن حبيب، وأبي زيد الأنصاري والأخفش وغيرهم.

5- كان سيبويه متبعاً لأسس علمية في تأليفه الكتاب خاصة مجال السماع، وهذه الأسس تمثلت في:
أ- تقصي حال القبائل العربية لتحديد البيئة الجغرافية لجمع المادة اللغوية.

ب- الاستناد في وضع القواعد اللغوية إلى لهجات القبائل المختارة

ج- التأكد من فصاحة العرب الذين أخذ عنهم المادة اللغوية

د- التحقق من ثقة الراوي اللغوي، وصدق روايته المنقولة عن العرب.

هـ- الاعتماد في وضع القواعد على الكثير الغالب مما ورد عن العرب.

و- الاستناد في وضع القواعد اللغوية إلى السماع أساساً.

6- كان المحور الأساس الذي جرى عليه بسط المسائل من خلال الكتاب، هو فكرة العامل، خلافاً للنحاة بعده الذين اعتمدوا فكرة المعمولات.

- 7- كان في تقييده للقواعد يستشهد بالقرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً وأمثالاً، ثم بالحديث الشريف وإن كان مقلاً منه، ولم يشر إليه على أنه حديث اتباعاً لنهج مدرسة البصرة عموماً.
- 8- ابتداءً في عرض مادته اللغوية بزمر الكلام وخصائصها ومجاري أواخر الكلم، ثم صعد إلى التراكيب والجمل، لينتهي إلى الأبنية الصرفية وخصائصها الصوتية.
- 9- مما يلاحظ أن كثيراً من مصطلحات سيويه، لا تعد بالمعنى الحقيقي مصطلحاً بل حدّاً وتعريفًا، لذا لم يكتب لها البقاء، وبعضها مازال لحدّ اليوم كما صاغه سيويه، والسبب يعود إلى أنّ مصطلحات النحو لم تنضج بعد حينذاك.
- 10- احتفاءً بسيويه بالقياس واحتكامه إليه في تقرير القواعد اللغوية، مع وضوح شخصيته في التحليل والاستقراء ثم الاستنتاج، ومناقشة شيوخه كيونس بن حبيب في كثير من مفردات قياسه، وعدم اعتباره.
- 10- ترددّ القواعد النحوية بين السماع والقياس، الشيء الذي خلق تعارضاً ظاهرياً، لكن سيويه في كل ما قعدّه دفع هذا التعارض وغن لم يعالجه مباشرة بل بإيراده الشواهد على صحة القاعدة المستنبطة.
- 11- كان سيويه ينطلق في تقييده للنحو من لغة تخاطب حية، إن استعمل مصطلح الافتراض، بقوله: "إليك الافتراض" لكن افترضه بقي في إطار المسموع من لغة العرب، لذا كان نحوه وصفياً إلى حدّ بعيد خلاف المتأخرين من النحاة الذين طغت عليهم المعيارية.
- 12- كان سيويه منطلقاً حين تحليله اللغة من أنها بين متكلم وسماع، لذلك وجدناه مهتماً بحال المتكلم، وحال السماع، والسياق الذي قيل فيه الكلام في أثناء معالجة الأبنية والتراكيب، وفي تحليلها أو تفسيرها.

13- ظهر أثر سيبويه في كل علوم اللغة بعده كالصرف مع المازني وغيره، والبلاغة مع الزمخشري والجرجاني، وفي علمي الأصول والتفسير، بل قد عدّ كلام سيبويه مرجحاً في كثير من قضايا التفسير كتفسير "ملاك التأويل" لأبي الزبير الغرناطي.

هكذا ومع تقادم الزمن وكثرة التأليف في اللغة عموماً والنحو خصوصاً، يبقى كتاب سيبويه وحده ركناً باذخاً على ذروة الفكر النحوي العربي.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات

الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
94	109	﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	الانعام
96	76	﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾	الزخرف
97	275	﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾	البقرة
97	105	﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾	ال عمران
98	162	﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾	النساء
98	4	﴿فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾	النساء
98	12	﴿لِنَعْلَمَ أَيَّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾	الكهف
98	19	﴿فَلْيَنْظُرْ آيَّتُهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾	الكهف
99	43	﴿قَالَ لَأَعَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾	هود
99	98	﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا ءَامَنُوا﴾	يونس
99	116	﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ﴾	هود
99	40	﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾	الحج
99	95	﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمْ اللَّهُ مِنْهُ﴾	المائدة
99	13	﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾	الجن
100	10	﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾	المنافقون
100	51	﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ﴾	الشورى
101	185	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾	آل عمران

101	27	﴿ إِنَّا مَرْسِلُوا النَّاقَةَ فِتْنَةً ﴾	القمر
101	12	﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾	السجدة
102	2	﴿ وَلَا يَأْمِينُ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾	المائدة
102	95	﴿ هَدْيًا يَبْلُغُ الْكَعْبَةَ ﴾	
102	24	﴿ عَارِضٌ مُّطِرُنَا ﴾	الاحقاف
103	164	﴿ قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ ﴾	الاحراف
104	23	﴿ وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾	
104	47	﴿ وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ ﴾	هود
106	2	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	الفاتحة
106	25	﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾	الجاثية
106	82	﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾	الاعراف
106	02	﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾	نور
107	38	﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾	المائدة
107	282	﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ﴾	البقرة
107	32	﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾	الاعراف
108	48	﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَافَةَ الْغُيُوبِ ﴾	سبأ
108	15	﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأَنْظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوْىِ ﴿١٦﴾ ﴾	المعارج
109	04	﴿ وَأَمْرَانَهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾	المسد
109	78	﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾	هود
110	92	﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾	الانبياء

110	154	﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴿١٥٤﴾﴾	الانعام
111	26	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴿٢٦﴾﴾	البقرة
112	323	﴿هَذَا مَا لَدَىٰ عَيْدِ ﴿٢٣﴾﴾	ق
113	35	﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ﴿٣٥﴾﴾	الاحزاب
155	76	﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٧٦﴾﴾	الزخرف
156	10	﴿يَجِبَالٌ أَوْبَىٰ مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴿١٠﴾﴾	سبأ
157	04	﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴿٤﴾﴾	الشعراء
172	69	﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقِينَ وَالنَّصْرِيَّةَ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾	المائدة
172	56	﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴿٥٦﴾﴾	الاحزاب
175	10	﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾	المنافقون

فهرس الأشعار

29.....	تَحَدَّثَتْ عَنْ شَتْمِي وَمَا كُنْتُ تَنْبِذُ	أَسِيْبِيْهِ يَا ابْنَ الْفَارِسِيَّةِ مَا الَّذِي
29.....	وَأُمُّكَ بِالْمِصْرَيْنِ تُعْطِي وَتَأْخُذُ	أَظَلَّتْ تُعْغِي سَادِرًا فِي مَسَاءَتِي
30.....	عَلَى عَمْرُو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قُنْبَرٍ	أَلَا صَلَّى إِلَاهُهُ صَلَاةَ صِدْقٍ
30.....	بُنُو قَلَمٍ وَلَا أَبْنَاءَ مُنْبَرٍ	فَإِنَّ كِتَابَهُ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ
33.....	يَا مَنْ هَوَاهُ ضَمِيرٌ غَيْرُ مُنْفَصِلٍ	عَدَبْتِ قَلْبِي بِهَجْرٍ مِنْكَ مُتَّصِلٍ
33.....	فَمَا عُدُولُكَ عَنْ عَطْفٍ إِلَى بَدَلٍ	مَا زَالَ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ صُدُودُكَ لِي
36.....	إِلَى الْأَمَدِ الْأَقْصَى وَمَنْ يَأْمَنُ الدَّهْرَا	أَحْيَيْنَ كُنَّا فَرَقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا
39.....	وَنَأَى الْمَزَارِ فَأَسْلَمُوكَ وَأَفْشَعُوا	ذَهَبَ الْأَحْبَةُ بَعْدَ طُولِ تَزَاوُرٍ
39.....	لَمْ يُؤْنِسُوكَ وَوَحَدَةً لَمْ يَدْفَعُوا	تَرَكُوكَ أَوْحَشَ مَا تَكُونُ بِقَفْرَةٍ
39.....	عَنْكَ الْأَحِبَّةَ أَعْرَضُوا وَتَصَدَّعُوا	وَقَضَى الْقَضَاءَ فَصِرْتَ صَاحِبَ حُفْرَةٍ
40.....	إِذَا عَرَفَ الدَّاءُ الَّذِي هُوَ قَاتِلُهُ	يَسُرُّ الْقَتَى مَا كَانَ قَدَّمَ مِنْ تُقَى
41.....	فَوَائِي الْمَيِّتَةَ دُونَ الْأَجَلِ	يُؤَمِّلُ دُنْيَا لِيَتَّبَعِي لَهُ
41.....	فَعَاشَ الْفَسِيلُ وَمَاتَ الرَّجُلُ	حَثِيئًا يُرْوِي أَصُولَ الْفَسِيلِ
42.....	مِنَ الْأَيَّامِ فَاخْتَلَّ الْخَلِيلُ	تَوَلَّى سِبْيَوِيهِ وَجَاشَ سَيْبُ
81.....	وَلَيْلِ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ	كَلَيْنِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ
90.....	وَمَا عَدَلْتُ عَنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا	بِتَّحَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقِي
91.....	كَأَنَّ بِيَاضَ غُرَّتِهِ جِمَارُ	عَلَى قَرَمَاءَ عَالِيَةً شَوَاهُ
108.....	عَلَيْهَا الصَّبَا وَاجْعَلْ يَدَيْكَ لَهَا سِتْرًا	وَوَظَاهِرُ لَهَا مِنْ يَابِسِ الشَّخْتِ وَاسْتَعِنِ
116.....	صَارَ لَحْمَ التُّسُورِ وَالْعُقْبَانَ	كَمْ رَأَيْنَا مِنْ مُسْحَبٍ مُسْلِحِ
117.....	مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفُ	وَعَضُّ زَمَانٍ يَا بَنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَغِ
209.....	وَكُنْتُ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ	تُبْكِي عَلَى لُبِّي وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا

- 134..... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
- 136..... بِرَجُلِي لَيْثِيمٍ وَإِسْتِ عَبْدٍ تُعَادِلُهُ
- 137 فَيُكْمِ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ
- 160..... أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ
- 138..... تَأَوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرَبٌ
- 138..... قَدْ عَلِمْتَ أَبْنَاءَ إِبْرَاهِيمَا
- 148..... وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ
- 148..... إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفَهُ فَقَدِ
- 153..... فَحَسْبُكَ مَا تُرِيدُ إِلَى الْكَلَامِ
- 153..... لَهُ مَطْعَمٌ مِنْ صَدْرٍ يَوْمٍ وَمَأْكُلٌ
- 159..... وَآخِرُ مُشْنٍ بِالذِّي كُنْتَ أَصْنَعُ
- 160..... نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةَ مُتَعَيِّسٍ
- 160..... فِي مَنْكِبٍ زَيْنَ الْمَطَى عَرْنَدَسِ
- 160..... وَيَعْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقُرُولٍ
- 161..... إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْفَقَا وَاللَّهَازِمِ
- 161..... يَوْمٌ كَثِيرٌ تُنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ
- 161..... وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي
- 161..... مِنْ الدَّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أَخْلَامِكُمْ رُدُّوا
- 162..... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعًا
- 162..... فَيَأْتَانَا وَتَيْتُهُمْ فَرِيْقُ
- 162..... أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ
- 162..... أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَائِي
- بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى
- أَتَانِي عَلَى الْفَعْسَاءِ عَادِلٍ وَطَبِهُ
- عَجَبٌ لَتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي
- فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا
- وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمِ آيَةً
- أَوْ كُتِبَا بُيِّنٍ مِنْ حَامِيمَا
- لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ
- قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
- إِذَا مَا الْمَرْءُ كَانَ أَبُوهُ عَبَسُ
- مَتَى مَا يُفِيدُ كَسْبًا يَكُنْ كُلُّ كَسْبِهِ
- إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ: شَامِتٌ
- سَلِّ الْأَهْمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ
- مُعْتَالٍ أَحْبَلَهُ مُبِينٍ عُنُقِهِ
- وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي
- وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا
- وَهَيَّجَ الْحَيِّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ
- فَقُلْتُ بِمِئُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا
- وَإِذْ قَالَ مَوْلَاهُمْ عَلَى جُلِّ حَادِثٍ
- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرِ
- أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا
- أَلْحَقُّ أَنْ دَارَ الرَّيَابِ تَبَاعَدَتْ
- أَلَا أْبْلَعُ بَنِي خَلْفٍ رَسُولًا

- 163..... وَضِرْغَامَةٌ إِنْ هَمَّ بِالْحَرْبِ أَوْفَعَا
- 163..... وَكَلْبٌ عَلَى الْأَذْنَيْنِ وَالْجَارِ نَابِخٌ
- 164..... وَهَلْ تُخْبِرُنَاكَ الْيَوْمَ بَيِّدَاءُ سَمَلَقُ
- 165..... أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا
- 165..... أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا
- 165..... دُعِيَتْ نَزَالٌ وَحُجٌّ فِي الدُّعْرِ
- 178..... وَدُو الرُّبَى مَهْمَا يُقْلُ يَصُدَّقِ
- 178..... فَذَاكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الشَّرِيدُ
- 179..... إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا
- 179..... مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ
- 180..... أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مُحْرَقِ
- 180..... وَلِضَفَادِي جُمَّهِ نَعَانِقُ
- 193..... عَلَى زَوَاحِفٍ يُزْجِي مُحْطَهَا رِبِرِ
- 204..... إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ
- 204..... دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانَ
- 214..... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ
- 223..... عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
- 223..... وَيَوْمَ نُسَاءُ وَيَوْمَ نُسْرُ
- 223..... فَتُوبُ لَيْسَتْ وَتُوبُ أَجْرُ
- 224..... فَأَخْرَجَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ
- 225..... بِجَارِيَةٍ بَهْرًا لَهَا بَعْدَهَا بَهْرًا
- 232..... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعْرِبُ
- فَتَى النَّاسِ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ مَكَانُهُ
- إِذَا لَقِيَ الْأَعْدَاءَ كَانَ خَلَاثَهُم
- أَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ
- مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا
- تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا
- وَلَنْعَمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا
- أَسْعَدَ بِنَ مَالٍ أَمْ تَعْلَمُوا
- إِذَا مَا الْخُبْرُ تَأْدِيمُهُ بِلَحْمِ
- هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ
- حَذِرُ أُمُورًا لَا تُخَافُ وَأَمِنْ
- هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا
- وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَاقِ
- عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحَلِنَا
- إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ
- مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ
- سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا
- قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي
- فَيَوْمَ عَلَيْنَا وَيَوْمَ لَنَا
- فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا عَلَى الرَّكْبَتَيْنِ
- ثَلَاثُ كُلْهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا
- تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهَجَّتِي
- فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

250.....	وَلَا سَابِقِ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً	بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى
247.....	وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ	دِيَّارُ مَيَّةَ إِذْ مَيِّ مُسَاعِفَةٌ
248.....	وَمُحْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ	لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ
250.....	أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزِّلُ	إِنْ تَرَكَبُوا فَرَكُوبُ الْحَيْلِ عَادَتُنَا
252.....	يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٌ	الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا
341.....	وَجِيرَانٍ لَنَا - كَانُوا - كِرَامٍ	فَكَيفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَّارَ قَوْمٍ

قائمة المصادر والمراجع

1- المراجع العربية:

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم. والنسخة الرقمية لمصحف المدينة
* إبراهيم أنيس: - الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط4، 1975، القاهرة.
- في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1965م، القاهرة.
- من أسرار اللغة، المكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة 1975، 5 م القاهرة.
* إبراهيم حسن إبراهيم: - سيويه والضرورة الشعرية، مطبعة حسان، القاهرة، الطبعة الأولى 1983م.
* الأشموني أبو الحسن المصري: - شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة
ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر 1944م.
* الآمدي: - غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: حسن محمود عبد الحميد، منشورات المجلس الأعلى
للشؤون الإسلامية، القاهرة 1971.
* الأنباري: - لمع الأدلة، مطبعة الجامعة السورية تحقيق: سعيد الأفغاني 1957.
- زهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد،
1959.
* ابن الأثير: - إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محي الدين رمضان، دمشق
1971.
* ابن جني: - الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الدار العربية للكتاب، 1954، القاهرة
- سر صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة البابي الحلبي، د ت.
- المنصف في شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد
الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة 1954.
* ابن الجزري: - النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: محمد الضباع، دار الكتب العلمية
بيروت، (د ت).

- * ابن خلدون عبد الرحمن: - المقدمة، مراجعة: لجنة من العلماء، دار القلم، بيروت، لبنان، ط7
1989.
- * ابن خلكان: - ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: عبد الحميد محي الدين، القاهرة
1948.
- * ابن الدهان: - كتاب الفصول في العربية تحقيق: فائز فارس، دار الأمل ومؤسسة الرسالة إربد و
بيروت، ط1، 1988م).
- * ابن درستويه: تصحيح الفصح، تحقيق: عبد الله الجبوري، بغداد، 1975.
- * ابن دريد: - جمهرة اللغة، مكتبة المتني، بغداد، (دت).
- * ابن سيدة: - المخصص، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، (دت).
- * ابن عقيل: - شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين، دار السعادة، ط10، (دت).
- * ابن فارس: - الصحاحي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها، تحقيق: مصطفى الشومبي،
بيروت. 1963 م.
- معجم مقاييس اللغة، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1،
بيروت، 1999م.
- * ابن منظور: - لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1994م.
- * ابن النديم: - الفهرست، دار المعارف، بيروت، ط2، 1997م.
- * ابن هشام: - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك وسعيد الأفغاني، دار الفكر
بيروت الطبعة الثالثة، 1972م
- * ابن يعيش: - شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتني، القاهرة، (د ت).
- * أبو حيان الأندلسي: - ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق: رجب محمد ورمضان
عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة 1998.
- * أبو الطيب اللغوي: - مراتب النحويين، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة القاهرة
1955م.

- * أحمد أمين: - ضحى الإسلام، ط10، بيروت 1933.
- * أحمد بدوي: - سيويه حياته وكتابه، ط2، مكتبة نهضة مصر، القاهرة (د.ت).
- * أحمد حساني: - مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط1، 1999،
- * أحمد مختار عمر: - دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1985م.
- * أحمد مكي الأنصاري: - سيويه والقراءات، دراسة تحليلية معيارية، مصر، 1972م.
- * الأخفش: - معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية، الكويت، 1981م.
- * الأعشى: - الديوان، دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1960م.
- * الأزهري: - تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية للنشر، القاهرة 1967.
- * البغدادي، الخطيب أحمد بن ثابت: - تاريخ بغداد أو مدينة السلام، مطبعة السعادة، مصر 1931.
- * البغدادي، عبد القادر: - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الرفاعي، الرياض، ط1، 1981م.
- * الإسترباذي (رضي الدين): - شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل يعقوب وجماعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.
- * برجستر اسر: - التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، 1982.
- * تمام حسان: - مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب، 1986.
- العربية معناها و مبنها، عالم الكتب، ط3، القاهرة، 1998.
- الاصول ، عالم الكتب ، ط1 ، القاهرة ، 1988
- *التهانوي: - كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، المؤسسة المصرية 1963.
- * الجاحظ: - البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1968.
- الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1969.

- * الجرجاني الشريف: - التعريفات، تحقيق: محمد عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري بيروت لبنان، ط1، 1991.
- الجمل في النحو، تحقيق: يسري عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت ط، 1990 م.
- * الجرجاني عبد القاهر: - أسرار البلاغة، شرح و تحقيق : محمد عبد المنعم الخفاجي و عبد العزيز شرف ، دار الجيل بيروت ط1، 1991.
- دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد التونجي، دار الكتاب العربي ط 2، 1997.
- * الجواليقي: - المعرب من كلام الأعجمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية القاهرة، 1969.
- * جان كانتينيو : - دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، تونس، 1966.
- * جوزيف فندريس: - اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1950
- * الحاج خليفة: - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مطبعة وكالة المعارف 1943.
- * حسن إبراهيم حسن: - تاريخ الإسلام السياسي، مكتبة النهضة، ط 3، القاهرة 1953. *
- * الحموي ياقوت : - معجم الأدباء، تحقيق: أحمد فريد الرفاعي، القاهرة (دت).
- * خالد عبد الكريم جمعة: - شواهد الشعر في كتاب سيبويه، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع الكويت، الطبعة الأولى، 1980م.
- * خديجة الحديثي: - الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت 1974م. - أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965.
- * الخليل بن أحمد الفراهيدي: - العين، تحقيق: عبد الله الدرويش، مطبعة العاني، بغداد، 1976.
- * خليل إبراهيم العطية: - في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، 1983م.

- * الخوارزمي: - مفاتيح العلوم، تحقيق: فان فلوتن 1985م.
- * دراقي الزوير: - محاضرات في فقه اللغة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (دت).
- * رشاد حمزاوي: - المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، الدار التونسية للنشر، تونس 1987.
- المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1986.
- * الرافي: - تاريخ آداب العرب، مطبعة الاستقامة، ط1، مصر 1940.
- * الرمانى: - شرح كتاب سيوييه، تحقيق: محمد إبراهيم، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1415هـ.
- * رمضان عبد التواب: - المدخل إلى علم اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982.
- التطور اللغوي مظاهره وعلمه، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1981.
- * الزبيدي: - طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر 1984م.
- * الزجاجي: - الجمل، شرح و تحقيق: أبي شنب، ط2، دمشق، 1957.
- * الزمخشري: - المفصل في النحو، دار الجيل، بيروت، ط2، 1972.
- أساس البلاغة، شرح: محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت، 2005.
- * سيوييه: - الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط4، 2004.
- الكتاب، الطبعة الأولى لبلاق (نسخة إلكترونية - PDF) 1316هـ.
- * السيرافي: أبو محمد يوسف ابن أبي سعيد: - شرح كتاب سيوييه، تحقيق: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1986.
- أخبار النحويين البصريين، نشره فرانسيس كرنكو بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1936.

- * السيوطي: - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح : محمد المولى الجاد وآخرون، دار إحياء الكتب العربية ط1، 1953.
- همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م
- الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق : أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة ، القاهرة، الطبعة الأولى 1976م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مطبعة السعادة 1326هـ.
- * السكاكي: - مفتاح العلوم، المطبعة الميمنية، القاهرة، 1937.
- * سعيد الأفغاني: - الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر 1971.
- * الشدياق أحمد فارس: - الجاسوس على القاموس. مطبعة الجوائب، القسطنطينية 1299هـ.
- * شلبي إسماعيل: - رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات، مكتبة نهضة، مصر، 1960م.
- أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنحو، مكتبة نهضة مصر، 1377هـ.
- * شهاب الدين القسطلاني: - لطائف الإشارات الفنون القراءات، تحقيق: عامر سيد وعبد الصابور شاهين، دط القاهرة 1972.
- * شوقي ضيف: - المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة (دت).
- * صبحي الصالح: - دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1976.
- * صاحب جعفر أبو جناح: - من أعلام البصرة سيبويه، هوامش و ملاحظات حول سيرته وكتابه، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1974م.
- * الطنطاوي محمد: - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، ط2 القاهرة، 1995م . * طه الراوي: - نظرات في اللغة والنحو، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، الطبعة الأولى، 1962م
- * عبد الله الدرويش: - دراسات في علم الصرف، مكتبة الشباب، القاهرة 1959.

- * عبد الجبار علوان النايلة: - الشواهد والاستشهاد في النحو العربي، مطبعة الزهراء، بغداد الطبعة الأولى، 1976م.
- * عدنان محمد سلمان : - التوابع في كتاب سيبويه، مطابع التعليم العالي، الموصل، 1991م. * عبد السلام المسدي: - مقدمة في علم المصطلح، دار الرسالة، 1984.
- التفكير اللساني في الحضارة العربية، ط 2، الدار العربية للكتاب 1986. *
- عبد الصبور شاهين: - اللغة العربية لغة العلوم والتقنية، دار الإصلاح، الدمام، الطبعة الأولى 1983م. - القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة 1960.
- * عبد الغفار حامد هلال: - أصوات اللغة العربية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1996م.
- * عبد القادر المهيري: - نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993 بيروت.
- * عبد القادر فاسي الفهري: - اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، ط1 1986.
- * علي نجدي ناصف: - سيبويه أمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، 1979.
- * عامر رشيد السامرائي: - آراء في العربية، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1965م.
- * عبد الواحد وافي: - فقه اللغة، مطبعة الرسالة، ط6، القاهرة، 1968.
- * عوض محمد القوزي: - المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
- * الفارابي : - شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة، نشر : ويلهام كونش اليسوعي و ستانلي ماردا اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1960.
- * فتحي عبد الفتاح الدجني: - ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت الطبعة الأولى، 1974م.
- * القاسمي علي: - مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية 1987م.

- * كارل بروكلمان: - تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبد الحليم النجار، القاهرة 1961 (الطبعة العربية).
- * كمال بشر: - علم الأصوات، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2000.
- * مرتاض عبد الجليل: - اللغة والتواصل، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.
- الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ط2، 2009م. - في رحاب اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر 2007م.
- * ماريوباي: - أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط 8، القاهرة، 1998.
- * مازن المبارك: - النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، المكتبة الحديثة، الطبعة الأولى 1965م.
- * المرشد: - المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1385هـ - 1965.
- * محمد خير الحلواني: - أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذقية، 1979م.
- * محمد سمير نجيب اللبدي: - معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، بيروت وعمان، ط3، 1988م.
- * محمود السعران: - علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، دار الكتب المصرية، مصر، 1962م.
- * محمد عاشور السويح: - القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع و الإعلان، الطبعة الأولى، 1986م.
- * محمود فهمي حجازي: - مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر، طبعة مزيدة ومنقحة القاهرة، 1998. - الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (دت)، (د ط).
- * محمد طي: - وضع المصطلحات، صادر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية لترقية الحديد والصلب (د ت).
- * محمد عيد: - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث عالم الكتب، القاهرة 1989.

- * مصطفى إبراهيم: - المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
- * مهدي المخزومي الموسوي: - في النحو العربي، نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية بيروت (د ت).
- مباحث لغوية من حياة اللغة العربية، دار البلاغة للطباعة والنشر
بيروت 1993م.
- * نور الهدى لوشن: - مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتبة الجامعية،
الأزاريطة الإسكندرية، 2000
- * هنري فليش: - العربية الفصحى، ترجمة: عبد الصابور شاهين، ط1، بيروت، (د،ت).
- 2- المراجع الأجنبية
- The legacy of kitab Sibawayhi. -
- 3- الدراسات الجامعية:
- * أمان الدين حتحات، الاستدلال النحوي في كتاب سيويه، أطروحة دكتوراه، كلية الأدب واللغة،
جامعة حلب، سوريا، 2004م.
- * بوهنوش فاطمة: القاعدة النحوية بين السماع والقياس، أطروحة دكتوراه كلية الآداب واللغات
جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2013م.
- * صباح عبد الهادي: المصطلح النحوي في كتاب سيويه (دراسة تحليلية)، ماجستير، كلية التربية
الجامعة المستنصرية، 2002م.
- * صالح أبو صيني: القياس النحوي في كتاب سيويه، ماجستير، كلية اللغة والآداب ، حلب،
1981م،
- * عبد الجليل تركي تقي الدوري: التقعيد النحوي في كتاب سيويه من خلال لغات القبائل العربية،
رسالة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، 1999م.
- * عبد الحسين الفتلي: العوامل السماعية في كتاب سيويه، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة 1968م.
- * محمد إبراهيم مصطفى عبادة: الشواهد القرآنية في كتاب سيويه، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم
جامعة القاهرة، 1977م.

* نايف شلال كاظم: الشواهد القرآنية بين كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، رسالة ماجستير كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2000م.

4- الدوريات (المجلات):

* أحمد خطاب عمر: القيمة اللغوية للقراءات القرآنية الموسم الثقافي الأول، كلية البنات جامعة الكويت، 1986م.

* جبر يحيى عبد الرؤوف: المصطلح، مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللسان العربي، العدد 36، 1413هـ 1992م.

* خديجة الحديثي: - القياس بين البصريين والكوفيين، الموسم الثقافي الأول، كلية البنات، جامعة الكويت 1986م.

* رمضان عبد التواب: أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، الجزء الثاني، المجلد 49، 1974م.

* الزبيدي توفيق: تأسيس النقدية الاصطلاحية، مجلة علامات في النقد الأدبي، ج 8 مجلد 2.

* عبد السلام مسدي: المصطلح النقدي وآليات صياغته، مجلة علامات في النقد الأدبي ج 8 مجلد 2.

* محمد صبحي الصيادي: "كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ"، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق الرباط، العدد 48، 1999.

* محمد علي سلطاني: حول نسبة الأبيات في كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، الجزء الرابع، المجلد 49، 1974م.

* محمد عبد الحميد سعد: الضرورة عند النحويين، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، المجلد الرابع السنة الرابعة، 1976م.

* مجلة اللسان العربي: المصطلح العلمي بين الصياغة والتداول، عدد 50 - ديسمبر 2000. * ندوة: المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها، في ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، الرباط، 1981.

فهرس الموضوعات

الصفحة	العناوين
	إهداء
أ	مقدمة
مدخل: إرصاصات الدرر اللغوي العربي	
02	معارف العرب قبل الإسلام
05	نشوء علوم اللغة العربية
الفصل الأول: ترجمة سيويه والتعريف بالكتاب وطبعاته	
17	المبحث الأول: ترجمة سيويه
17	- اسمه ونسبه
18	- لقبه
21	- مولده
22	- نشأته
23	- وفاته
27	- مدة حياته
28	- صفاته الشخصية
29	- شيوخه
31	- معاصروه وتلامذته
36	المبحث الثاني : الكتاب
37	- زمن تأليفه

39	- موضوعات الكتاب ووحدته الداخلية
42	- أسلوب الكتاب ووحدته الداخلية.....
44	- تعريفات الكتاب
47	المبحث الثالث: أثر الكتاب في حركة التأليف النحوي
47	- شرح الكتاب
51	- مصطلحات الكتاب
54	المبحث الرابع: طبعات الكتاب المعاصرة و قيمتها.
54	- طبعات الكتاب
55	- مخطوطات الكتاب
58	- طبعة الأستاذ هارون
59	- الطبعة الأخيرة
60	- طبعة الجار الله لنسخة الزجاج
61	المبحث الخامس: أثر الفروق بين النسخ
66	- أثر الفروق بين النسخ في المصطلحات
67	- أثر الفروق في الشواهد
68	- المبحث السادس: الطبعة الجديدة المفترضة للكتاب
68	- اعتبار مخطوطات الكتاب
69	- اعتبار جميع طبعات الكتاب
الفصل الثاني: رواقد التقييد عند سيويه - السماع-	
71	- توطئة.....

73	- المبحث الأول : السماع عند النحاة مفاهيم و حدود.
74	- مفهوم السماع
74	- شروط السماع
77	- المبحث الثاني : ضوابط الاستدلال بالسماع عند النحاة
77	- الضوابط الزمانية لحجية السماع
81	- الضوابط المكانية لحجية السماع
85	- شروط من يؤخذ عنه اللغة
90	- شروط ما يؤخذ به
92	- المبحث الثالث: الاستدلال بالسماع عند سيبويه
94	- الاستدلال بالقرآن الكريم
95	- الاستدلال بالحديث النبوي
95	- الاستدلال بالشعر العربي
96	- المبحث الرابع : منهج سيبويه في الاحتجاج بالسماع
96	أ- القرآن الكريم وقراءاته.....
97	- منهجه في الاحتجاج بلغة القرآن
105	- القراءات القرآنية
106	- طرق الاحتجاج بلغة القرآن
112	ب- الحديث النبوي الشريف
116	- ملامح الاحتجاج بالحديث النبوي.....
119	ج- كلام العرب شعرا وأمثالا ولغة تخاطب

119	- الشعر.....
119	- مشافهة الأعراب
123	- أخذه برواية شيوخه.....
127	- المبحث الخامس: الأسس النظرية لتأصيل السماع عند سيويه.....
127	- القبائل المأخوذ عنها
130	- الشعراء المستدل بشعرهم
132	- استدلال سيويه بأبيات مصنوعة.....
الفصل الثالث: حجية القياس عند سيويه واستنباط القاعدة	
136	- توطئة حاجة النحاة إلى القياس
138	- المبحث الأول: ضرورة القياس لتعميم الاستقراء
139	- قياس الأمثلة
140	- قياس الأحكام
141	- القياس الاستقرائي.....
144	- المبحث الثاني: القياس عند نحاة البصرة قبل سيويه.....
166	- المبحث الثالث: القياس عند سيويه
168	- المبحث الرابع: محددات القياس عند سيويه
169	أ-القياس على الكثير
170	ب-قياسه على القليل
172	ج-المقارنة بين ظاهرتين
174	المبحث الخامس: أنواع القياس في كتاب سيويه

174	أ-قياس الشبه.....
175	ب-قياس الاستثناس
176	ج-القياس التعليمي.....
178	المبحث السادس: امتزاج القياس بالتعليل
179	- العلة في الكتاب
180	- مزج العلة بالقياس
181	- العلة القياسية والعوامل
183	- إضاءة على أقسام العلة
190	- العلة التعليمية.....
الفصل الرابع: تأسيس القواعد النحوية عند سيبويه	
197	المبحث الأول: القاعدة النحوية عند سيبويه: حدود ومفاهيم
197	- تعريف القاعدة لغة.....
197	- تعريف القاعدة اصطلاحاً.....
198	- مصطلح القاعدة في الكتاب.....
204	- بين التقييد والقاعدة
206	المبحث الثاني: خصائص القاعدة النحوية وأنواعها
206	- خصائص القاعدة النحوية
210	- أنواع القواعد النحوية
217	- المبحث الثالث: المنهج العام للتقييد عند سيبويه
217	- تبويب المادة.....
220	- تقديم المفاهيم والأحكام

225	- مصطلحات الكتاب.....
228	- المبحث الرابع: الخطوات الإجرائية لتقعيد عند سيويه.....
228	- تصنيف اللغة إلى تراكيب نمطية مجردة.....
232	- الإحصاء العددي للتراكيب النمطية.....
240	- التتبع التاريخي للتركيب.....
242	- الاعتماد والركون إلى الاستعمال اللغوي.....
244	- معايشة التراكيب اللغوية في نصوصها المنطوقة.....
246	- المبحث الخامس: الأصول العامة لتقعيد النحو.....
246	- أقسام الكلام.....
247	- الأصول والفروع.....
257	- قواعد الإحلال والحذف والتقديم والتأخير.....
267	- قواعد العمل والعامل.....
خاتمة	
276	- خاتمة.....
280	- فهرس الآيات.....
283	- فهرس الأشعار.....
287	- فهرس المصادر.....
297	- فهرس المواضيع.....

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إظهار مركزية سيبويه في الدراسات النحوية، وأثر كتابه في التطور النحوي، وفي ظاهرة تععيد القواعد النحوية، طارحاً إشكالية التععيد في اللغة، وهي إشكالية وصفية تقوم على ربط هذه العملية بالسمع والقياس ومدى تأثيرهما في بناء القواعد النحوية، كل ذلك في ظل كتاب سيبويه، فكيف انتصب السماع عنده ليكون دليلاً لصحة القواعد، ولماذا اتجه سيبويه في تعييده النحوي إلى اعتماد القياس في تقرير كثير من الأحكام النحوية؟

الكلمات المفتاحية: سيبويه، الكتاب، القاعدة النحوية، السماع، القياس، التعارض، الاستدلال.

Résumé:

Cette recherche vise à montrer la centralité de Sibawayh dans les études grammaticales, et l'effet de son livre sur le développement grammatical, et sur le phénomène de complication grammaticale, introduisant le problème de la complexité dans le langage, qui est un problème descriptif basé sur la mise en relation de ce processus avec l'audition et l'analogie et l'étendue de leur influence dans la construction des règles grammaticales, tout cela Dans l'ombre du livre de Sebawayh, comment l'écoute lui a-t-elle soutenu pour être un guide de l'exactitude de la grammaire, et pourquoi Sibawayh a-t-il dans sa complexité grammaticale d'adopter l'analogie pour déterminer de nombreuses règles grammaticales?

les mots clés: Sebwayh, el kitab, la règle grammaticale, l'écoute, l'analogie, la contradiction, le raisonnement.

Summary:

This research aims to show the centrality of Sibawayh in grammatical studies, and the effect of his book on grammatical development, and on the phenomenon of grammatical complication, introducing the problem of complexity in language, which is a problem description based on the relation of this process with hearing and analogy and the extent of their influence in the construction of grammatical rules, all this In the shadow of Sebawayh's book, how listening has she argued to be a guide to grammar correctness, and why does Sibawayh in his grammatical complexity adopt the analogy to determine many grammatical rules?

keywords:

Sebwayh, the book, the grammatical basis, listening, analogy, contradiction, reasoning

